جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2010

دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

إعداد محمد مسعي إشراف أ/د. أحمد لعمى

نوقشت بتاريخ 24 سبتمبر 2014

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/الدكتور مسعود صديقي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ/الدكتور أحمد لعمى	جامعة ورقلة	مقررا ومناقشا
أ/الدكتور اعمر عزاوي	جامعة ورقلة	مناقشا
أ/الدكتور موسى رحماني	جامعة بسكرة	مناقشا
أ/الدكتور محمد قويدري	جامعة الأغواط	مناقشا
أ/الدكتور صالح تومي	جامعة الجزائر3	مناقشا

شكـر

أقدم شكري الجزيل إلى الأستاذ أحمد لعمى الذي قبل بطيبة خاطر الإشراف على هذه الأطروحة والذي لم يبخل علي، طيلة مدة إنجازها، بنصائحه القيمة وتوجيهاته المرشدة.

كما أوجه شكري إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.

ملخص

على الرغم من كثرة الانتقادات الموجهة لها، لاسيما بعد ملاحظة الانحسار الشديد لآثارها الإيجابية منذ بداية سنوات 1970 (مقارنة بالثلاثين سنة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الأخيرة)، وعجزها الواضح عن التصدي للأزمات وحالات الركود الدورية التي أصبحت تواجهها معظم الاقتصادات المعاصرة، لا تزال سياسة الميزانية الكينزية تحظى بمكانة هامة بين وسائل السياسة الاقتصادية الأخرى، خاصة في البلدان التي تنزع الدولة فيها إلى التدخل في الاقتصاد، مثل الجزائر التي شرعت، ابتداء من سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانياتية توسعية (وفقا للنموذج الكينزي) تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني عبر تحفيز الطلب الداخلي الإجمالي بواسطة الزيادة الهامة في **الإنفاق العمومي**.

وتم تطبيق هذه السياسة في شكل برامج استثمارات عمومية (في مجال البنى التحتية خاصة) يمتد تنفيذها إلى نهاية **سنة 2014**. وإضافة إلى التأثير على الظرف الاقتصادي **(إخراج الاقتصاد من الركود الذي لازمه منذ منتصف سنوات 1980)**، أنيطت بسياسة الإنعاش في الجزائر أهداف اقتصادية **كلية طموحة جدا** (حسب الإعلان عنها رسميا من **طرف السلطات العمومية) تمثلت خصوصا** في توفير شروط نمو قوي ودائم (دعمه وتوطيده)، **وتحقيق التشغيل الكامل ، وتنويع الاقتصاد (تنشيط القطاع الإنتاجي وتطوير الصادرات خارج المحروقات)**.

تهدف هذه الدراسة **إذاً**، عبر مقاربة تحليلية أمبريقية، إلى البحث في مدى **الملاءمة اليوم لتطبيق سياسة ميزانياتية توسعية** في اقتصاد منفتح كثيرا **على الخارج (لاسيما من حيث** الاستيراد)، **وأحادي التصدير فضلا عن ذلك، مثل الاقتصاد** الجزائري، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المنوطة بها، وذلك **من خلال تتبع آثارها الفعلية على النمو والتشغيل** وتنويع الاقتصاد خلال الفترة من 2001 إلى 2010 التي تشمل خاصة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009).

خلصت الدراسة إلى أنه بسبب الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني حاليا (التي يمكن إيجاز أسبابها الجوهرية في التأخر الهام وغير المبرر في القيام بإصلاحات هيكلية عميقة وجريئة)، لم يسمح الانتعاش الكبير للطلب الداخلي الإجمالي بتحفيز القدرات الإنتاجية الوطنية العاطلة **(الذي تستفيد منه خاصة المؤسسات الأجنبية، سواء المصدرة للسلع والخدمات** أو المنجزة للمشاريع الكبرى المبرمجة). **وهكذا يلاحظ أن** الآثار الخارجية الإيجابية التي كان يجب أن تولدها **الاستثمارات العمومية** الهامة في مجال البنى التحتية لم تنعكس **على النمو (الذي ظل ذا طابع توسعي وهشا)، ومنه على** التشغيل (الذي بقي يتميز بهيمنة مناصب العمل المؤقتة والهشة)؛ **وأن** مختلف تدابير الدعم المقررة لصالح القطاع الخاص (التي تتحمل ميزانية الدولة آثارها المالية) لم تؤد إلى **تحريك هذا القطاع وجعله يستثمر بقوة** (في القطاعات المنتجة **خاصة، مثل الصناعة والفلاحة)** ويخلق الثروة، ومن ثمة يباشر سيرورة تخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته المفرطة **للمحروقات وللخارج**.

الكلمات المفتاح: سياسة ميزانية، نموذج كينز، سياسة إنعاش اقتصادي، نفقات عمومية، استثمارات عمومية.

Résumé

Malgré les critiques abondantes dont elle a fait l'objet, notamment après le constat d'un important reflux de ses effets positifs à partir du début des années 1970 (par rapport aux trente premières années précédant la seconde guerre mondiale) et son incapacité avérée à faire face aux crises et autres marasmes récurrents auxquels sont exposées la plupart des économies modernes, la politique budgétaire keynésienne trouve encore une place importante parmi les autres instruments de la politique économique, particulièrement dans les pays caractérisés par l'interventionnisme économique de l'Etat, comme l'Algérie qui mène, depuis l'année 2001, une politique budgétaire expansionniste (selon le modèle keynésien) visant à relancer l'économie nationale par la stimulation de la demande intérieure globale au moyen d'un accroissement important des dépenses publiques.

Cette politique est mise en œuvre à travers des programmes d'investissements publics (dans le domaine des infrastructures, notamment) dont l'exécution s'étale jusqu'à la fin de l'année 2014. Outre l'action sur la conjoncture économique (mettre fin à la récession qui caractérisait l'économie depuis le milieux des années 1980), des objectifs macroéconomiques plus ambitieux sont assignés à la politique de relance en Algérie (d'après les déclarations officielles des pouvoirs publics) dont, surtout, la mise en place des conditions d'une croissance forte et durable (son soutien et sa consolidation), la réalisation du plein emploi et la diversification économique (dynamisation du secteur productif et développement des exportations hors hydrocarbures).

Cette étude se propose donc, à travers une approche d'analyse empirique, d'examiner s'il est encore opportun, aujourd'hui, d'appliquer une politique budgétaire expansionniste dans une économie aussi extravertie (par rapport aux importations, surtout) et mono-exportatrice de surcroît, comme l'économie algérienne, et d'étudier son degré d'efficacité quant à la réalisation des objectifs qui lui sont assignés, et ce, en cherchant à appréhender ses effets réels sur la croissance, l'emploi et la diversification de l'économie durant la période de 2001 à 2010 qui couvre, notamment, l'exécution du programme de soutien à la relance économique – PSRE (2001 – 2004) et le programme complémentaire de soutien de la croissance – PCSE (2005 – 2009).

L'étude conclut qu'en raison des dysfonctionnements dont souffre actuellement l'économie nationale (dus essentiellement au retard important et non justifié dans la mise en œuvre de réformes structurelles profondes et audacieuses), l'importante

relance de la demande interne globale n'a pas permis de stimuler les capacités productives nationales oisives (et profite donc, en premier lieu, aux entreprises étrangères, exportatrices de biens et services ou réalisatrices des grands projets programmés). Il a été constaté, en effet, que les externalités positives que les importants investissements publics en matière d'infrastructures devraient générer n'étaient pas reflétées par la croissance (demeurant extensive et fragile) et, de là, par l'emploi (caractérisé par les emplois temporaires et précaires) ; et que les différentes mesures de soutien décidées au profit du secteur privé (dont les incidences financières sont supportées par le budget de l'Etat) n'avaient pas permis de le dynamiser et de l'inciter à investir massivement (dans les secteurs productifs, surtout, comme l'industrie et l'agriculture), à créer de la richesse et à amorcer, par conséquent, le processus d'affranchissement de l'économie nationale de sa dépendance excessive vis-à-vis des hydrocarbures et de l'extérieur.

Mots clés : politique budgétaire, modèle keynésien, politique de relance économique, dépenses publiques, investissements publics.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	**تطور** المؤشرات العامة لميزانية الدولة خلال الفترة 2001- 2010	50
2	تطور رصيد الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2001- 2010	53
3	**تطور رصيد الميزانية بالنسبة** إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2001- 2010	54
4	تطور رصيد الميزانية الأولي بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2002 - 2007	55
5	تطور نفقات الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001- 2010	57
6	تطور نفقات الميزانية بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2001- 2010	57
7	**تطور إيرادات الميزانية (الكلية) بالنسبة** إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001 - 2010	59
8	تطور الإيرادات خارج الجباية البترولية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001- 2010	60
9	تطور نسبة رصيد الخزينة الإجمالي إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001 . 2010	62
10	**تطور وضعية صندوق ضبط الموارد** خلال الفترة 2000- 2010	71
11	تطور نفقات التسيير بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2007 - 2010	76
12	تطور نسبة تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات خلال الفترة 2001- 2010	77
13	**أهم الفعاليات المشمولة بالأغلفة المالية** المخصصة للفترة 2005- 2009:البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (جدول ملحق)	230
14	أهم المشاريع المسجلة عند انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005- 2009 (جدول ملحق)	233
15	القوامان المالي والمادي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي - PCCE (البرنامج الموحد) 2010- 2014 (جدول ملحق)	234
16	الدخل الخام المتاح ونفقات الاستهلاك النهائية للفترة 2001- 2009	116
17	**حساب الميلين المتوسطين والميلين الحديين للاستهلاك والادخار**	117
18	حساب الميلين المتوسط والحدي للاستيراد	118
19	**حساب المضاعف المركب**	118
20	أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة 2001 – 2010	123
21	**معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %)** خلال الفترة 2001- 2010	125
22	متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة 2006 - 2009	130
23	**معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي** الخام لبلدان إفريقيا الشمالية خلال الفترة 2006 - 2009	131
24	**معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الخام للفرد (على أساس تعادل القوة الشرائية) للجزائر**	131

	وبعض بلدان إفريقيا الشمالية خلال الفترة 2000 - 2009	
25	**تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2010**	148
26	معدل البطالة في بعض البلدان العربية والأوروبية في سنة 2010	148
27	**تطور معدل النشاط (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010**	151
28	**تطور معدل الشغل (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010**	153
29	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة في السداسي الأول من سنة 2009	164
30	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2005- 2009	190
31	هيكلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2009	191
32	هيكلة الواردات في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2009	192
33	أهم المنتجات خارج المحروقات المصدرة في سنة 2006	193
34	تنافسية بلدان شمال إفريقيا حسب تقرير ندوة دافوس 2009	206
35	**ترتيب تقرير ندوة دافوس 2009 لبعض بلدان شمال إفريقيا حسب مؤشر تسهيل التجارة**	207
36	ترتيب الجزائر في تقرير دافوس 2007 حسب التربية/**التكوين والبحث/الإبداع**	207
37	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط بين سنتي 2005 و2008	215

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور إيرادات الميزانية خلال الفترة 2001- 2010	51
2	تطور نفقات الميزانية خلال الفترة 2001- 2010	52
3	تطور إيرادات ونفقات الميزانية الكلية خلال الفترة2001- 2010 (أ)	52
4	تطور إيرادات ونفقات الميزانية الكلية خلال الفترة 2001- 2010 (ب)	53
5	تطور رصيد الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2001- 2010	54
6	تطور نفقات الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001- 2010	58
7	تطور إيرادات الميزانية (الكلية) بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001 - 2010	60
8	تطور الإيرادات خارج الجباية البترولية بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001- 2010	61
9	تطور مستوى تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات الجارية خلال الفترة 2001- 2010	77
10	تطور نسبة تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات خلال الفترة 2001- 2010	78
11	تطور نمو ن م خ (الإجمالي) و ن م خ خارج المحروقات خلال الفترة 2001- 2010	124
12	تطور معدل النمو لأهم القطاعات خلال الفترة 2001- 2010	124
13	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001- 2010	149
14	تطور معدل النشاط خلال الفترة 2005 - 2010	151
15	تطور معدل الشغل خلال الفترة 2005- 2010	153
16	تطور مقارن لمعدلات البطالة والنشاط والشغل خلال الفترة 2005 – 2010	154
17	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2005- 2009	190
18	هيكلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2009	191
19	هيكلة الواردات في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2009	192

فهرس المحتويات

شكر.....II

ملخص.....III

قائمة الجداول.....VI

قائمة الأشكال.....VIII

فهرس المحتويات.....IX

مقدمة عامة.....1

الفصل الأول – الدور المنتج للاستثمارات العمومية: من المقاربة الكينزية إلى نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي.....17

1- المقاربة الكينزية لسياسة الميزانية.....19

1/1 -كينز والتدخلية.....19

2/1 - الدولة كمحرك للإنعاش الاقتصادي.....21

3/1 - النقد الموجه لسياسة الميزانية الكينزية.....22

2- العلاقة بين الاستثمارات العمومية والنمو.....27

1/2- النمو عند الكلاسيك والنيوكلاسيك.....28

2/2 - نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي.....31

1/2/2 - المقاربة العامة للنمو ذي المنشأ الداخلي.....31

2/2/2 - مقاربة الاقتصاد الجغرافي.....36

3/2/2 - الجدل القائم حول أهمية الاستثمارات العمومية وحدودها.....40

الفصل الثاني – تحليل أمبريقي لسياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2010.....46

1- مؤشرات التدفق (الأرصدة المالية).....47

1/1- ملاحظات عامة حول المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمالية العمومية.....47

2/1- تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2001- 2010.....49

3/1 - الصناديق البترولية بصفة عامة..... 63

4/1 - صندوق ضبط الموارد في الجزائر.....66

2- مؤشرات التوجه.....72

3- مؤشرات الاستدامة.....74

4- نظام التسيير الميزانياتي في الجزائر وإشكالية تطوره.....80
1/4 - مفهوم ميزانية البرامج والأداء وأهميتها.....80
1/1/4 - مفهوم ميزانية البرامج والأداء وتطوره.....80
2/1/4 - أهمية ميزانية البرامج والأداء.....82
2/4 - النظام الميزانياتي المطبق في الجزائر ومشروع إصلاحه.....85
1/2/4 - النظام الميزانياتي الحالي وعيوبه.....85
2/2/4 - مشروع الإصلاح الميزانياتي.....89
3/2/4- التأخر في تطبيق مشروع الإصلاح وأسبابه المعلنة.....92

الفصل الثالث – سياسة الإنعاش في الجزائر: دراسة عامة لمضمونها وحساب مضاعف إنفاقها.....97
1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....99
1/1 - أهداف البرنامج وأولوياته المعلنة.....100
2/1 - بعض النقائص المسجلة على تطبيق البرنامج.....102
2- البرنامج التكميلي لدعم النمو.....104
1/2 - أهداف البرنامج وقواماه المالي والمادي.....104
1/1/2- أهداف البرنامج.....104
2/1/2- القوام المالي للبرنامج.....105
3/1/2- القوام المادي للبرنامج.....106
2/2 - ملاحظات عامة على تطبيق البرنامج.....108
3 - برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....111
1/3 - محتوى البرنامج.....111
2/3 - ملاحظات أولية عن البرنامج.....112
4 - مضاعف الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001- 2009.....114
1/4 - تذكير بآلية المضاعف الكينزي.....114
2/4 - حساب المضاعف وتفسير نتائجه.....115

الفصل الرابع – سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على النمو.....121
1- تحليل مستوى النمو وطبيعته خلال الفترة 2001 - 2010.....122
1/1- نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا.....122

2/1- نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش.....125
3/1- نمو ذو طابع توسعي وبإنتاجية ضعيفة.....127
4/1- ما وراء معدلات النمو.....132
2- العلاقة بين الريع والنمو: بعض عناصر الجدل.....136
1/2- إشكالية الوفرة في الموارد الخارجية واستعمالها.....136
2/2 - المرض الهولندي ومدى تأثيره على حالة الجزائر.....138

الفصل الخامس – سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على التشغيل.....145
1- معدلات البطالة والنشاط والشغل في الجزائر ومدلولاتها.....146
1/1 - معدل البطالة.....147
2/1- معدل النشاط..... ...149
3/1 - معدل الشغل.....151
2- النتائج الرسمية للشغل والبطالة ومدى مصداقيتها.....154
1/2- قراءة في نتائج استقصاء الديوان الوطني للإحصائيات.....154
2/2 – بطالة مقنعة بهيمنة مناصب الشغل المؤقتة والهشة.....160

الفصل السادس – سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على تنويع الاقتصاد.....171
1- الاستراتيجية الصناعية الأولى في الجزائر: لمحة عامة عن خلفيتها النظرية ونتائجها الواقعية.....172
1/1- مفهوم الصناعات المصنعة وخلفيتها النظرية.....172
2/1 - تطبيق نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر والجدل حول اختياره.....174
3/1- أهم النتائج الاقتصادية الكلية لسياسة الصناعات المصنعة (وفقا لحصيلة تقييمها الرسمي).....178
4/1 - التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية خلال السنوات 1980: مراجعة لإستراتيجية التصنيع
أم تراجع عنها؟.....182
2- استمرار التبعية المفرطة لقطاع المحروقات: الواقع والأسباب.....186
1/2 - ازدياد مطرد في الواردات وركود مستمر في الصادرات خارج المحروقات.....186
2/2 - إشكالية تحويل الريع النفطي إلى القطاع الإنتاجي.....193
3/2- القطاع الخاص وتأخر نهوضه.....201
4/2 - قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين فيض التدابير التحفيزية وغيض المؤسسات
المستحدثة.....210
5/2- معضلة الاقتصاد غير الرسمي.....215

خاتمة

عامة.....222

جداول ملحقة.....230

قائمة المراجع.....239

مقدمة عامة

تحظى سياسة الميزانية (السياسة المالية) بمكانة مرموقة بين مختلف وسائل السياسة الاقتصادية الأخرى. فوجود ميزانية الدولة تحت تصرفها المباشر، بالرغم من بعض القيود السياسية والقانونية، يولد لدى الحكومة نزوعا قويا لاستخدام الأدوات الميزانياتية قصد تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتكون بذلك سياسة الميزانية عبارة عن مجموعة من الاختيارات التي تقوم بها السلطات العمومية عبر **إعادة توزيع المداخيل، أو التحويلات الاجتماعية، أو التنظيم الاقتصادي** régulation économique...، **والتي** تترجم إلى حد كبير **أهداف** وتوجهات السياسة العامة لهذه السلطات.

ولو أن التنظيم الاقتصادي يتم، مبدئيا، عبر السوق **(إذا صرفنا النظر عن التنظيم المباشر عن طريق** الخطة كما كان سائدا في **الاقتصادات الموجهة إداريا)، غالبا ما تستخدم ميزانية الدولة لأهداف اقتصادية كلية تتعلق بدعم النشاط أو التخفيف من آثار** الدورات الاقتصادية، أي إسناد وظيفة استقرار ظرفي لسياسة الميزانية **(المقارنة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن تحقيقه، حيث أن** كل انحراف مستمر للإنتاج الفعلي عن مستواه عند التشغيل الكامل **يمثل** اختلالا في التوازن الاقتصادي **يجب تصحيحه).** ويعني ذلك تدخل الدولة في سير الاقتصاد **(قصد تصحيح اختلالات السوق).**

الحال أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كان **ولا يزال** محل جدل كبير **بين الاقتصاديين** (وحتى بعض الفلاسفة وغيرهم من المفكرين)، وأحد الموضوعات الرئيسية للفكر الاقتصادي. ذلك أنه لا يكفي أن تعبر السلطات العمومية عن إرادتها في انتهاج سياسة اقتصادية ما، والإعلان عن أهداف معينة لهذه السياسة، وتخصيص موارد مالية لذلك حتى يصبح عملها مبررا؛ وإنما يجب أن يكون تدخلها في النشاط الاقتصادي ضروريا وفعالا. **لكن قد يطرح السؤال:** ومتى يكون تد**خل الدولة ضروريا وفعالا؟ هذا هو في الواقع جوهر ذلك الجدل** القائم منذ حوالي قرنين ونصف؛ ولو أن حدته كانت تخف أو تزيد تبعا للوقائع والتطورات الحاصلة، **وحسب حدة الأزمات** أو التقلبات التي ميزت اقتصادات العالم طوال هذه الحقبة الزمنية.

لقد استطاع الاقتصاديون الكلاسيك، على مر ما يقرب من قرن، إقامة بناء فكري شامخ مكن من إرساء الدعائم النظرية الأولى لعلم الاقتصاد، وفي نفس الوقت تأسيس المذهب الليبرالي المطالب بالدولة ذات الحد الأدنى. **وقد عين** آدم سميث للدولة حدودها **(وظائفها): الأمن الداخلي والخارجي، والعدالة، والأشغال** العمومية، وكذا ضمان احترام شروط المنافسة. **كما أكد الكلاسيك على وجوب حياد ميزانية الدولة** (توازن الإيرادات والنفقات لتفادي الاقتطاع من الادخار الخاص في حالة العجز أو تجميد جزء **من** هذا الادخار في حالة الفائض). **لكن مع تماسكه الظاهري، كان البنيان النظري الكلاسيكي** يعاني في الواقع من **ثغرة هامة تمثلت بالتحديد** في إقصاء الدولة من أداء أي دور **هام** في الحياة الاقتصادية (البحث عن المصلحة الخاصة يؤدي تلقائيا إلى **المصلحة العامة، أي أن المنافسة- كاليد الخفية-** تقود النشاط الاقتصادي نحو أفضل وضعية ممكنة). ومن ثم، لم يكن من **الضروري، حسب الكلاسيك، أن تضطلع** الدولة بمهام أخرى (في المجال الاقتصادي) غير تلك التي تعزز حرية السوق؛ **لأن عكس** ذلك، في رأيهم، من شأنه أن يخل بقواعد المنافسة ويحدث بلبلة في التقسيم الطبيعي للعمل. لكن يجب التذكير، بكل موضوعية، أن ما يمكن اعتباره اليوم دغماتية من جانب معظم الكتاب الكلاسيك (أي تسليمهم المطلق بفعالية السوق في تنظيم النشاط

الاقتصادي) لم يكن دوما يعد كذلك في زمنهم، الذي كانت فيه العلاقات الاقتصادية من البساطة (النسبية، مقارنة بما هي عليه اليوم من تعقيد شديد) بحيث كان يلاحظ عموما أن السوق لم تكن قاصرة عن القيام بدورها المنظم. كما يجب أن لا ننسى أن علم الاقتصاد كان يستخدم، بالدرجة الأولى، المقاربة الاستقرائية المؤسسة على ملاحظة الوقائع، إضافة إلى المقاربة الاستدلالية (أو الاستنباطية) المستندة إلى المنطق من خلال مجموعة معينة من الفرضيات. وعليه، يمكن القول إن المشاهدات الواقعية كان لها دور هام في صياغة النظرية الكلاسيكية؛ أو بعبارة أخرى، محاولة الكلاسيك إضفاء الصبغة النظرية على ما كان يجري حولهم في الحياة العملية. وبالنتيجة، كان فكرهم، على العموم، مذهبيا (الدفاع عن المبادرة الخاصة والتبادل الحر، ومن ثمة عن مصالح الطبقة الرأسمالية الليبرالية) أكثر منه نظريا بحتا. فتأثير التجار ورجال المال على الفكر الاقتصادي كان يلاحظ في الكثير من الأوقات، مثل المذهب التجاري في القرن السابع عشر الذي كان يشكل "الاقتصاد السياسي" القائم على المصالح التجارية للرأسمالية الوطنية، والذي لم يكن الاهتمام بالمصلحة العامة يحتل فيه أي منزلة، حسب ف.سليه F. Sellier.[1]

غير أن ذلك لا يعني أن الكلاسيك كانوا كلهم متفقين حول ما يكتبون، لاسيما فيا يتعلق بتدخل الدولة؛ بل على العكس من ذلك، كان الخلاف في جهات النظر والتوجهات على أشده بين المدرسة الليبرالية والتيار المعارض لها، وكذا التيار الإصلاحي. وهذا ما سمح بظهور المفكرين الأوائل للتدخلية interventionnisme، مثل ستوارت ميل Stuart Mill وسيسموندي Sismondi (لاسيما في المجال الاجتماعي). وذهب ديبون وايت Dupon-White بعيدا في تحديد أسس التدخلية: "جوهر الدولة هو كونها سلطة العقل التي يترجمها القانون" و " الدولة هي الموجه للسير في طريق التقدم وإظهاره". فالدولة وحدها هي التي تملك النظرة العالية الضرورية لتضطلع ببعض المهام التي يعطيها المجتمع أولوية، لأن الأفراد "الأنانيين" غير قادرين على ذلك، حسب ديبون وايت.[2]

أما رواد المدرسة النيوكلاسيكية، وعلى الرغم من تعدد تياراتهم وعدم الاتساق في تحليلاتهم، فإنهم يلتقون حول فكرة تأسيس الدولة على المنفعة الفردية، ورفض كل تدخل او تشويش على السوق حيث تسود المنافسة الصرفة والتامة. وعليه، تحلل النظرية النيوكلاسيكية الدولة كمجموع الأفراد أثناء تصرفهم الجماعي؛ والمصلحة الجماعية تدرك كمصلحة فردية مشتركة بين الكثير من الأشخاص؛ ويحدد السوق، مبدئيا، توازنا وحيدا ومستقرا؛ ولا تتدخل الدولة إلا للتقليل من العوائق التقنية التي تمنع تحقيق التخصيص الأمثل للموارد (احتكار، آثار خارجية سلبية، عدم اليقين،...). وبما أن السلطات العمومية ليس لها دالة أفضلية وحيدة fonction de préférence unique من شأنها التمكين من تأسيس تصرف عقلاني، يرفض النيوكلاسيك

1- فرنسوا سليه، الأخلاق والحياة الاقتصادية، ترجمة الدكتور عادل العوّا، منشورات عويدات - باريس، 1980، ص. 93.

2- J-P. Dellas, Economie contemporaine, Edition Marketing, Paris, 1992, p. 27.

الدولة كمركز قرار وحيد.[3] ومع ذلك، تقر مدرسة كمبريدج البريطانية (مارشل Marshall، بيقو Pigou، كينز Keynes، كالدور Kaldor، سرافا Sraffa) نسبيا بتدخل الدولة في المجال الاجتماعي، إذا في الحالات التي يمكن أن تكون فيها السوق قاصرة défaillant. لكنها لا تقدم، على العموم، حلولا واضحة أو عملية تسمح بالحسم في مسألة شرعية التدخل أو كيفيته (باستثناء كينز فيما بعد).

ثم حلت الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، وحل معها كساد الأفكار الليبرالية، وأصبح النظام الرأسمالي على المحك. في هذا الوقت المتميز بصعوبات اقتصادية كبيرة، ألحت المؤسسات الخاصة على طلب تدخل الدولة لتنظيم الأسعار، والحد من المنافسة، والحصول على إعانات ميزانياتية. وكانت هذه الأزمة موضوع تحاليل عديدة سمحت بتجديد النظرية الاقتصادية بعمق؛ ومنها تحليل كينز (المعايش للأزمة) الذي بين فيه أنه في فترة تفاقم البطالة، يؤدي انخفاض الأجور والأسعار إلى سلسلة لا متناهية من الانكماش الذي يوهن الطلب ويزيد من تفاقم البطالة. وكحل لهذه الأزمة، شدد كينز على ضرورة تدخل الدولة لإنعاش النشاط الاقتصادي بواسطة الطلب (زيادة الإنفاق العمومي خاصة).

تعطي النظرية الكينزية إذًا دورا جوهريا للدولة في النشاط الاقتصادي. فالدولة كيان يفرض نفسه على الأفراد، وله غايات لا تختلف عن تلك الخاصة بهؤلاء الأخيرين، في المدى القريب على الأقل. ويؤكد هذا المفهوم العضوي للدولة، الذي يقابل المفهوم الفرداني المدافع عنه من طرف النيوكلاسيك، على الأهمية الجوهرية للسياسة الاقتصادية في محاربة البطالة وإنعاش النمو الاقتصادي.[4]

كانت أزمة 1929 بمثابة الشرعنة légitimation لتدخل الدولة. وتعد سنوات 1930 عصر الثورة الاقتصادية لأن زيادة التدخل العمومي، الذي كان يتم تحت ضغط الأحداث، أصبح منذ ذلك الحين إراديا في الغالب. وأضحى رجال السياسة يناضلون لجعل وظائف جديدة توكل للدولة. [5]

تميزت سياسة الميزانية الظرفية في الفترة ما بين الحربين العالميتين بتدخلات منتظمة (مثل "العهد الجديد new deal" في الولايات المتحدة) تهدف إلى محاربة البطالة بواسطة سياسة الأشغال الكبرى. واستمر ذلك أثناء الحرب العالمية الأخيرة وبعدها مباشرة.

بعد الحرب العالمية الأخيرة، وجدت الحكومات ضالتها في النظرية الكينزية، وتم الانتقال من التوجيهية الاستعجالية (إعادة البناء بعد الحرب) إلى الإصلاحات الهيكلية وتأسيس الدولة الراعية، حيث أن شرعية تدخل الدولة لقيت إجماعا كبيرا بالاستناد إلى الفرضية المؤسسة للاقتصاد الكلي Hypothèse fondatrice de la macroéconomie والتي تقول إن الكل (أي الكمية الإجمالية، مثل الدخل الوطني أو الاستثمار الإجمالي) لا يمكن إرجاعه لمجموع مكوناته (الوضعيات والسلوكات الفردية).

3- R. Barre et J. Fontanel, Principes de politique économique, OPU, Alger, 1993, p. 13.

4- Op. cit., P.14.

5- J-P. Dellas, op.cit, p.21.

ومن ثم، ليست الدولة مجرد تعبير عن جميع الأفضليات لكل عون؛ وإنما هي تجسيد للمصلحة العامة. فتدخلها إذاً شرعي من أجل تحسين الرفاهية الجماعية (الدولة الخيرة والمنظمة).[6] وبذلك، تعززت بشدة السلطة الاقتصادية للحكام؛ إذ أصبحت الدولة هي الضامنة لحسن سير الاقتصاد.

والفرضية القائلة بضرورة ضمان الدولة للتشغيل الكامل، التي لقيت دعم اللورد بفريدج Beveridge، تبناها أيضا منظرو الركود العريق stagnation séculaire الذين نادوا بسياسة العجز المعوض déficit compensatoire لسد الفجوة الانكماشية الدائمة بين الادخار والاستثمار. كما تم تحسين هذه المقاربات من طرف بعض الاقتصاديين المنتمين لما بعد الكينزية post-keynésianisme، مثل أ. هانسن A. Hansen، وب.أ. ساموبلسون P.A. Samuelson، ور.أ. ميسغراف R.A. Musgrave، وكذا مثلي "المدرسة الاقتصادية الجديدة "، مثل و. هيلر W. Heller. وأدت هذه المقاربات إلى تطوير تقنيات ميزانياتية للاستقرار في إطار ما يسمى بـ "الضبط الدقيق fine tuning": تقدير بارع dosage subtil لوسائل السياستين الميزانياتية والنقدية ضمن السياسة العامة المعروفة بـ "توقف ثم انطلق stop and go".[7]

ولو أن السياسات الكينزية حققت نجاحا باهرا على مر حوالي ثلاثين سنة، جاءت مع ذلك أزمة سنوات 1970 لتنبئ بأن الحل السحري للمشاكل الاقتصادية في العالم لم يوجد بعد. وكانت هذه الأزمة (التي بدأت بتسارع التضخم عبر الطلب كنتيجة طبيعية للتوسع الاقتصادي في البلدان المصنعة، ثم تفاقمت مع الصدمة البترولية لسنة 1973، حيث اقترنت فيها البطالة بالتضخم مع ضعف في النمو) أزمة النظام الكينزي، والدولة الراعية، والنموذج الفوردي (الذي سمح بالتوفيق بين الإنتاج المكثف والاستهلاك الواسع). وباختصار، تمثل سنوات 1970 أزمة الشرعية والفعالية والتمويل بالنسبة للدولة؛ إذ أدى ذلك إلى معارضة شديدة لتدخلها من طرف التيار الليبرالي الذي اعتبرها غير فعالة وخطيرة على الحياة الاقتصادية. وخلال هذه الفترة أيضا، تطور نموذجان لتحليل التدخل العمومي في إطار ما يسمى بالتركيب النيوكلاسيكي synthèse néoclassique : نموذج مدرسة الخيارات العمومية Ecole des choix publics التي يرى منظروها أن تدخل الدولة ليس بإمكانه حل أي صعوبة من الصعوبات التي يواجهها اقتصاد السوق، وإلا فإن الدولة تزيد من تعقيد هذه الصعوبات بسبب قصورها هي؛ ونموذج السياسات العمومية Politiques publiques الذي يقر بضرورة تدخل الدولة، لكن يجب أن يكون ذلك محل مقاربة موسعة فيما يخص الفاعلين والأدوات المستخدمة.[8]

أما منظرو الاقتصاد العمومي الجديد (ويكسل Wickcell ، تيلوك Tullock، بوكنان Bouchanan...) فقد ركزوا كل جهودهم على إعطاء البرهان بعدم وجود "حالات" يتحقق فيها تفوق الدولة على السوق، ومنه عدم وجود مبرر لتدخلها، إلا

6- M. Chatelus, L'Etat, dans : « Dix grands problèmes économiques contemporains », ouvrage collectif sous la direction de M. Chatelus et J. Fontanel, OPU, Alger, 1993, p. 196.

7- L. Philip (sous la direction de) ,Dictionnaire encyclopédique de finances publiques , Economica, Paris, 1991, p. 1156.

8- R. Barre et J. Fontanel, op.cit., P.14.

إذا كانت قادرة على "تسيير" بعض المرافق أفضل من أن يكون ذلك من طرف السوق. ونظرا لثبوت عدم قدرتها، حسبهم، لا يبقى مجال للدولة في الاقتصاد، ما عدا حمايتها للقوانين التي تضمن نشاط السوق. والبنية المنطقية التي يستعين بها الاقتصاد العمومي الجديد لنقد و"إدانة" تدخل الدولة هي أن الطلب لدى الدولة ليس له علاقة بالصالح العام، ويبقى متحيزا نحو الأعلى؛ وأن العرض العمومي لا يخدم سوى المصالح الخاصة، ويبقى متحيزا نحو الأعلى أيضا؛ وأن الإنتاج الذي تقوم به الدولة لا يعظم إذاً مصلحة عامة، بل بعض المصالح الخاصة مع أكبر تبذير اجتماعي.[9]

بعد تحرير حركات رؤوس الأموال، وتعاظم دور المضاربة، وازدياد الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، إثر الانعطاف المتزايد نحو النيوليبرالية (والليبرالية المتطرفة أحيانا ultra-libéralisme)، أصبح العالم يعيش، من حين لآخر منذ سنوات 1980، على وقع الأزمات المالية، إضافة إلى تفاقم حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك بعد الانحسار الشديد، خلال هذه السنوات، لدور الدولة التي لم تعد قادرة على مواجهة هيمنة هذا النظام.

صارت النيوليبرالية إذاً التيار الاقتصادي والاجتماعي المهيمن في العالم والذي ينادي بحرية الأسواق التي تشجع المبادرة الخاصة وتسمح للمستهلكين بالاختيار الحر، وفي نفس الوقت يعمل على تقويض عمل الحكومات لأنها، حسبه، عديمة الكفاءة ومتطفلة وبيروقراطية، ولا تستطيع أبدا أن تفعل شيئا جيدا، حتى إن كانت لها نوايا حسنة. [10]

تتمظهر النيوليبرالية خاصة فيما يسمى بـ "توافق (إجماع) واشنطن consensus de Washington". ويتمثل هذا التوافق النيوليبرالي في مجموعة من المبادئ التي تقودها السوق (لاسيما انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والليبرالية الاقتصادية، واستقلالية السياسة النقدية، والتوازن الميزانياتي) والتي تم تصورها من طرف الحكومة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التي عملت على تطبيقها بطرق مختلفة (غالبا في شكل برامج تعديل هيكلي صارمة موجهة للبلدان النامية).

تبعا لذلك، أصبحت الدولة محل رفض أو اعتراض متزايد على تدخلها (أو وجودها حتى)، إلى درجة الاستشهاد أحيانا بأفكار سانت أوغستين Saint Augustin التي صور فيها المملكات (الغابرة) على أنها عصابات قطاع طرق.[11] وهكذا، طيلة أكثر من عقدين من الزمن والبلدان النامية تُستحث من طرف البلدان الرأسمالية المتطورة والمؤسسات متعددة الأطراف التي تتحكم فيها هذه البلدان الأخيرة لتطبيق اقتصاد السوق وتحرير تجارتها واستثماراتها؛ وباختصار، للتموقع في "المعيار العالمي" وتطبيق توصيات توافق واشنطن. لكن تاريخ الوقائع الاقتصادية للبلدان الرأسمالية يبين أن هذه البلدان لم تتطور بالاعتماد على الإصلاحات الليبرالية

9- كزافيي غريف، البيروقراطية في التحليل الاقتصادي - حول اقتصاد عمومي جديد وتصرف أمثل، تعريب، إنجاز ونشر على حساب خاص: محمد الصغير جاري (أستاذ الاقتصاد العمومي، جامعة الجزائر)، 2005، الجزائر. ص. ص. 12 – 13.

10- R.W. McChesney, Introduction à l'ouvrage de Noam Chomsky, Le profit avant l'homme , Fayard, Paris, 2003, p.7.

11- J. Fontanel, Géoéconomie de la globalisation, OPU, Alger, 2005, p.7.

التي تصفها اليوم للبلدان النامية، بل استعملت كلها تقريبا، ولأمد طويل، الوسائل التي تمنعها اليوم عن هذه البلدان الأخيرة (مثل الحماية الجمركية والإعانات)، لمساعدة صناعاتها على النمو خاصة.[12]

لقد ظهر جليا، بداية من سنوات 1990، أن التراجع المعمم للدولة، واللجوء المتعاظم لمنطق المؤسسة الخاصة في سوق بدون قيود لم يسمح بحل المشاكل الاقتصادية الكبرى للسنوات السابقة. فإزالة التنظيم (التقنين) déréglementation عن اقتصاد الولايات المتحدة وبريطانيا، مثلا، لم يكن له تأثير فعال بالدرجة المنتظرة. لكن في مقابل ذلك، أدى تراجع الدولة إلى تدهور كبير للكثير من البنى التحتية الضرورية للمؤسسات؛ بينما بدت الاحتكارات المخوصصة (المخصخصة) أكثر كلفة وأقل فعالية أحيانا من المؤسسات العمومية التي ورثتها هذه الاحتكارات في العديد من بلدان العالم.

يعتبر روبرت ساموبلسن Robert Samuelson أن فوز الزعيم اليساري المعارض لويس لولا دي سيلفا بالرئاسة في البرازيل (بعد هجومه العنيف على السياسات الاقتصادية التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز على دول أمريكا اللاتينية عموما، ووعوده الانتخابية باعتماد سياسة ونموذج اقتصاديين مختلفين جذريا ومبنيين على العدالة الاجتماعية والحد من الفقر) يمثل بداية النهاية للنموذج الاقتصادي الذي تم اعتماده في أمريكا اللاتينية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين والداعي إلى التحرير التجاري والمالي غير المقيد، كأسلوب أمثل لتسريع النمو الاقتصادي والتقدم؛ إذ يؤكد ساموبلسون على الفشل الذريع لهذه المقولة كما اثبتت ذلك التجربة اللاتينية.[13]

من البديهي أن الاعتماد الكلي على السوق « Le tout marché » يؤدي إلى الإفراط وإلى انحراف مضر مثلما هو الحال بالنسبة للاعتماد الكلي على الدولة « Le tout Etat ». وعليه، بدلا من المقابلة بينها وبين السوق، ينادي البعض بضرورة اعتبار الدولة بمثابة الشريك للأعوان الاقتصاديين التي تضمن لهم النظام الذي بدونه لا يمكن وجود السوق، وكذلك لا يمكن للدولة أن تتجاهل السوق (وجود ما يسمى بمنطقة تقاطع بينهما). في هذا الصدد، ينتقد لودفيغ فون ميزس[14] Ludwig Von Mises المقولة المشهورة: " الحكومة الأفضل هي الحكومة التي تحكم أقل"، ويرى أنه ليس هذا هو الوصف الصحيح للحكومة الجيدة؛ إذ يجب على الحكومة أن تفعل جميع الأشياء التي يُحتاج إليها والتي أقيمت من أجلها.

أما جوزيف ستيجليتز Joseph E. Stiglitz (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 2001 وأحد مؤسسي الكينزية الجديدة)

12- A.Bouzidi, Economie algérienne – Eclairages , ENAG Editions, Alger, 2011, p.21 .

13 - إبراهيم فريد عكوم، إدارة الحكم والعولمة - وجهة نظر اقتصادية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 117 - سنة 2006، ص.ص 73 و74.

14 - لودفيغ فون ميزس، السياسة الاقتصادية - أراء لليوم وللغد، ترجمة د. حازم نسيبة، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص. 65.

فقد عمل على تصور سياسة وفلسفة اقتصاديتين تكون فيهما الدولة والأسواق في علاقة تكاملية وشراكة، حيث يرى أنه إذا كانت السوق في مركز الاقتصاد، يكون للدولة دور مهم تؤديه إلى جانبها، لاسيما فيما يخص محاربة اللامساواة، والبطالة، والتلوث، وغير ذلك من المشاكل، مع الأخذ في الحسبان **نقائص كل منهما.**[15]

ومع ذلك، يبقى الإشكال مطروحا. فمع التسليم بضرورة التصرف الاقتصادي للدولة في الكثير من الحالات، مثلما هو الشأن بالنسبة لأغلب السلع والخدمات الجماعية، وفي مختلف المجالات التي تلاحظ فيها اختلالات في اقتصاد السوق، فإن المشكل هو **أن تصرف الدولة الحتمي أو الضروري** ليس له أساس محدد بوضوح، **ومنه** الإبهام الذي يطبع فكرة **المصلحة العامة عندما يدور** الحديث عما يجب أن تكون عليه السياسة الاقتصادية للدولة. **فكما هو الحال على المستوى الفردي (أسرة أو مؤسسة اقتصادية مثلا)**، يصح التساؤل حول إمكانية تحديد سلوك عقلاني بالنسبة للدولة **(أو للسلطات العمومية)، أي على المستوى الجماعي.**

لقد خاض الكثير من الفلاسفة وعلماء السياسة والاقتصاد في هذه الإشكالية **(كوندورسي** Condorcet**، أرو** Arrow **، جيبار** Gibbard**، ساترثوايت** Satterthwaite**،...)** دون التوصل إلى حل مقنع لها، أي عدم إيجاد طريقة مرضية تسمح بتحديد أفضلية جماعية عند معرفة الأفضليات الفردية. بمعنى آخر، لا يمكن - **مبدئيا** - تحديد المصلحة العامة انطلاقا من مجموع المصالح الفردية. تلقي هذه النتيجة البالغة الأهمية الضوء على النقاش الدائر حول الجوانب المعيارية لتصرف الدولة في مختلف المجالات بصفة عامة، وفي مجال السياسة الاقتصادية والتخطيط بصفة خاصة، أي ما يجب أن يكون عليه تصرف الدولة في المجال الاقتصادي (وليس الاكتفاء بتبرير أو رفض ما هو كائن). في ظل ذلك **(عدم تحديد معيار للعقلانية)، اصبح مطلوب من السلطات العمومية** بذل المزيد من الجهد لإيجاد أكبر تناسق ممكن بين اختياراتها، مثل تحديد عدد معين من الأهداف الاقتصادية الواضحة والمكممة، **واستعمال الوسائل الضرورية لتحقيقها (ضرورة التناسب بين الأهداف والوسائل)**، ثم قياس الفعالية.

وكشريك لاقتصاد السوق، يجب على الدولة أن تكون عصرية ومتواضعة وفعالة لكي تبرر دورها، أي تبرهن على أنها فعلا ضرورية في هذا الزمن المتسم بتغيرات متسارعة في كل المجالات، لاسيما في المجال الاقتصادي. وعليه، يجب عليها أن تقاوم نزوعها إلى **التضخم (اي نموها المفرط، ومنه التدخلية الخانقة)**، حيث أنه لا يمكنها القيام بمهامها بفعالية إلا إذا امتنعت عن مدها إلى كل الأنشطة في المجتمع. **فبالنسبة لستيجليتز**[16] Stiglitz، "يتعلق التحدي اليوم بإيجاد **التوازن المناسب بين الدولة والسوق؛ بين** الفعاليات الجماعية والمحلية والوطنية والعالمية؛ بين ما هو حكومي **وما** هو غير حكومي. فعندما تتطور الشروط الاقتصادية يجب إعادة النظر في هذا التفريق: ضرورة تخلي **الدولة عن مهام قديمة والاضطلاع بأخرى جديدة".**

15- J. E. Stiglitz, La grande désillusion , Fayard, Paris, 2003, P. 22.

16- J. E. Stiglitz, Quand le capitalisme perd la tête, Fayard, Paris, 2003, pp.13-14.

في هذا الصدد، ينتقد كينيشي أوهمي[17] Kenici Ohmae **إصرار** بعض الناس والدول على محاربة واقع الاقتصاد العالمي عبر **استعمال خرائط العقل والنماذج القديمة: "لكن الكلفة على صعيد الاتفاقات الاقتصادية وخصوصا الانسانية منها ستكون مرتفعة.** فالتقدم أمر محتوم كالموت والضرائب. تواجه الدول والحكومات القومية التقليدية تحديا كبيرا، إذ يود بعضها الاقتراب من هذا العالم الجديد بخطوات غير ثابتة، منغرزين بعناد في شاطئ الماضي الخاص بالدعم، متفحصين حرارة المياه بحذر شديد." ويحذر أوهمي الحكومات ذات النزعة المركزية الشديدة، التي **"تغار من السماح لأي دور إداري بالإفلات من المركز"، من أن "الكل يسبح** في تيار قد يسبب الغرق".

كما يرى أوهمي أن مفهوم الدولة القومية غير عقلاني في عالم الاتصالات القريبة الآنية؛ **وأن الدولة القومية وعدت** بالكثير لكنها لم **تعط إلا القليل**؛ وأنها أصبحت في عالم اليوم مهددة بالأسوأ.[18]

حسب ج. فونتانل[19] J. Fontanel .**، قد** تكون الدولة أحيانا مرادفة للبيروقراطية، والاختلال الوظيفي، والتبذير، والفساد، والتقصير ، **والتسيب.** ومن ثم، تصبح مراقبة الدولة أساسية مثل **مراقبة السوق.**

أما بالنسبة لدوغلاس نورث[20] Douglas North**، تمثل إدارة عمومية ذات كفاية وحكومة جيدة مصادر مزايا مقارنة للأمم.**

ولكي تكون الدولة فعالة، يجب عليها خاصة عقلنة تسييرها وعصرنته **(مقاربة "المانجمنت العمومي")، انطلاقا من تحديد واضح للأهداف المتوخاة، وليس من الوسائل المتوفرة والمستعملة.** ذلك أن التصرف عكس هذا من شأنه جعل الدولة نفسها محل رهان للتصارع والتجاذب بين مختلف التيارات السياسية والجماعات الضاغطة التي تطالب دائما بالمزيد من الإنفاق العمومي من أجل **مصالحها الحزبية والطائفية الضيقة. فكما يرى نعام شومسكي**[21] Noam Chomsky**،** "ليست أجهزة الدولة عبارة عن أعوان مستقلين، لكنها تعكس توزيع السلطة داخل المجتمع. **وهذا بديهي، منذ** آدم سميث على الأقل الذي أشار إلى أن ''**المهندسين الرئيسيين**'' **للسياسة** في انجلترا **كانوا** تجارا **وصناعيين يستعملون سلطة الدولة لخدمة مصالحهم الخاصة." ويعتقد ستيجليتز**[22] Stiglitz **أن القرارات غالبا ما تتخذ على أساس إيديولوجي وسياسي؛ وأن** هنالك عدة مبادرات غير صائبة وغير قادرة على حل المشاكل لكنها تتخذ لأنها متوافقة مع مصالح وقناعات الحكام. وهنا يذكّر ستيجليتز بموقف المثقف (وعالم الاجتماع) **الفرنسي بيار بورديو** Pierre Bourdieu **الذي** نصح المسؤولين السياسيين بالتصرف أكثر كجامعيين، والدخول في نقاش علمي مبني **على الوقائع والأرقام. وتعقيبا على ذلك، يتأسف ستيجليتز لملاحظة العكس في أغلب الأحيان: الجامعيون الذين يقدمون**

17- كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود، الدار العربية للعلوم، بيروت . لبنان، 2006، ص.ص 41 . 43.

18- المرجع السابق، ص. ص121 و124.

19- J. Fontanel, Evaluation des politiques publiques, OPU, Alger, 2005, p.14.

20- Op.cit.

21- N. Chomsky, op.cit., p.54.

22- J. E. Stiglitz, La grande désillusion, op.cit., p.18.

توصيات يتسيسون ويشوهون الواقع حسب الأفكار التي تستهوي القادة السياسيين. أما ج. فونتنال J. Fontanel [23] فإنه يرى أن السياسات الاقتصادية الكلية التقليدية للدولة هي في أغلب الأحيان ترجمة لمصالح الشركات الكبرى التي تدعم، مقابل ذلك، السلطة السياسية الحاكمة.

لا يتعلق الأمر إذن بجدل نظري فقط حول دور الدولة في الاقتصاد بين أنصار التدخلية وخصومها، بل بتحد دائم للحكام لإثبات عكس تلك الأراء في الواقع، أي التدليل على أن كل اختياراتهم وقراراتهم مبنية على المصلحة العامة فحسب. ومن ثم، تصبح مهمة المعارضين والمنتقدين لسياسة الحكومة تتمثل في العمل على إثبات العكس ايضا، اي تقديم الدليل على أن الأهداف (أو بعضها) المعلن عنها من طرف السلطات العمومية تخفي وراءها مصالح شخصية أو فئوية ضيقة. هذه هي إحدى قواعد اللعبة الرئيسية في النظام الديمقراطي (بكل محاسنه ومثالبه) والمتمثلة في وجود ما يمكن تسميته بشروط ممارسة السلطة المضادة (أحزاب معارضة قوية، صحافة مستقلة، نخبة مثقفة نشطة...)؛ إذ لا يمكن أن يعمل هذا النظام بدونها.

وهكذا، فإن وجود نظام ديمقراطي مشجعا على النقاش المضاد ومتفتحا على المسائل التي تخص المصلحة العامة يساهم بفعالية في سير اقتصاد السوق الحرة [24].

بصدد الحديث عن السلوك الانتهازي والحزبي للمنتخبين، يشير فارفاك وباتي [25] Farvaque et Paty إلى أن الحزب الذي يكون في السلطة يستعمل احتكاره لعرض السلع العمومية biens publics وتحقيق أهدافه؛ وأنه لا يمكن الحد من هذه الوضعية الاحتكارية إلا بوجود أحزاب في المعارضة.

من جانب آخر، يتبع تصرف المنتخبين رد فعل الناخبين للوضعية الاقتصادية، حسب فارفاك وباتي، مما يجعلهم يتلاعبون بأدوات السياسة الاقتصادية بطريقة تسمح بزيادة احتمال نجاحهم في الانتخابات التالية. [26]

ترجع الأبحاث الأولى، ذات الطبيعة الاقتصادية الكلية، حول "الدورة الانتهازية" لنوردوس Nordhaus [27] والتي كان موضوعها التحكيم بين البطالة والتضخم انطلاقا من منحنى فيليبس Courbe de Philips. فالمنتخبون يبحثون عن الاستفادة من ورطة التضخم/ البطالة وقصر البصر لدى الناخبين عبر القيام، مثلا، بالزيادة التقديرية للكتلة النقدية لتخفيض البطالة قبل الانتخابات، متبوعة بسياسة انكماشية لمحاربة التضخم بعد أن يكونوا قد انتخبوا.

أما نموذج روغوف وسيلبارت Rogoff et Silbert [28]، المبني على التوقعات الرشيدة، فإنه يستنتج أن الناخبين يصيغون

23- J. Fontanel, Géoéconomie de la globalisation, op.cit.,p.10.

24- Michael Watts, L'économie de marché, Grand-Alger-Livres (GAL), Alger, 2007, p. 82.

25- E. Farvaque et S. Paty, Economie de la démocratie, De Boeck Université, Bruxelle (Belgique), 2009, p.74.

26- Op.cit., p. 75.

27- Cité par Farvaque et Paty, Op.cit., p. 75.

28- Op.cit.

توقعات رشيدة حول كفاءات المترشح الخارج (من الحكم) candidat sortant والمؤسسة على عناصر معينة لسياسة الميزانية التي تم اتباعها، لاسيما النفقات العمومية والضرائب. فمن صالح الحكومة الخارجة إذًا، حسب روغوف وسيلبارت، أن تبعث إشارات انتهازية للناخبين بزيادة النفقات العمومية أو بتخفيض الضغط الجبائي قبيل الانتخابات.

ويرى فونتانل Fontanel [29] أن لكل نوع من النفقات انصارا، ما يجعل رفعها مطلوبا وتخفيضها مرفوضا في أغلب الأحيان؛ وأن اللوبيات تناور في كل دوائر المجتمع لكي تكسب مصالح ذات شرعية نسبية مقارنة بالمصلحة الجماعية.

إذا بحثنا، في سياق ذلك، عن سبب تطور بعض البلدان النامية التي أصبحت تشهد تصنيعا هاما ونموا مستداما قلما يلاحظ حتى في البلدان المصنعة، مثل الصين وكوريا الجنوبية وبعض بلدان جنوب - شرق آسيا (ماليزيا، سنغافورة...)، وبقاء بعضها الآخر يتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية لا حصر لها، مثل معظم البلدان الإفريقية، نجد أن دور الدولة كان حاسما في الاتجاهين. فالدولة في البلدان الأسيوية المذكورة عرفت كيف تتدخل في الاقتصاد عبر القيام بدور ثانوي لكنه حيوي جدا، وذلك من خلال تحديد أهداف استراتيجية كبرى واضحة وثابتة، ثم العمل على توفير البيئة الملائمة ومساعدة المؤسسات وتحفيزها على تحقيق هذه الأهداف. كما عملت الدولة في هذه البلدان على ضمان التوازن الاقتصادي الكلي عبر تخفيض عجزها الميزانياتي والامتناع، في أغلب الأحيان، عن تمويل سوى نفقات البنى التحتية، وتفادي التضخم الشديد. كما عرفت هذه البلدان ضرورة التجارة الدولية وأهميتها في السيرورة التنموية، لاسيما ما تعلق منها بالتصدير. وقد تبدى ذلك في زيادة انفتاحها التجاري المستمر والمتوازن (وإلا فإن الاختلال يكون لصالحها في الغالب بفضل التنافسية القوية لمنتجاتها). أما في البلدان الإفريقية، لم تنحرف الدولة فقط عن الطريق الذي سلكته البلدان الأولى المذكورة، بل أصبحت هي نفسها الرهان الذي يسعى الكل لكسبه، بما أن الوصول إلى السلطة (بطريقة أو بأخرى) يعني، في أغلب الأحيان، ضمان الثروة (لاسيما في البلدان التي تحصل على ريوع هامة ناتجة عن استغلال موارد طبيعية، مثل النفط).

من جانب آخر، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة له، بقي النموذج الكينزي أساس سياسة الميزانية الظرفية، لاسيما بعد نقل تحليله إلى المالية العمومية، وتحديد مبادئ التسيير الميزانياتي الأصولية المبنية على دغماتية توازن الميزانية السنوي مهما كان تطور النشاط الاقتصادي الإجمالي، وذلك عبر إخضاع هذا التسيير إلى التوازن الاقتصادي الكلي، بحيث يكون رصيد الميزانية مضادا للدورة.

لكن في الاقتصادات المعاصرة المنفتحة كثيرا على بعضها والمتميزة بتدويل العرض والطلب، أصبحت نجاحات سياسة الميزانية التوسعية نسبية ومتغيرة جدا، تبعا للأهداف ذات الأولوية، وللظرف الخاص بكل بلد معني، وللفترات التي تطبق فيها هذه

29- J. Fontanel, Analyse des politiques économiques, OPU, Alger, 2005, P.43.

السياسة. إضافة إلى مشكلة المرونة لهياكل العرض ومدى توفر قدرات إنتاجية عاطلة وفعالة (أي تستطيع الاستجابة للطلب الإضافي)، وضعف آثار المضاعف، فإن الانحرافات الزمنية الناتجة عن تأخر القرارات وتنفيذ التغييرات المرغوب فيها من شأنها أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ومن ثم، يمكن أن تكون للقرارات الخاطئة في مجال سياسة الميزانية انعكاسات وخيمة على سير مجمل الاقتصاد، نظرا لآثارها المعقدة والسريعة الانتشار.[30]

غير أن التطورات الحديثة في نظرية النمو وسعت المقاربة الاقتصادية الكلية للنفقات العمومية بصفة عامة، التي حُصرت تقليديا في وظيفة الضبط أو الاستقرار الظرفي للاقتصاد، وأعادت النقاش بصفة خاصة حول آثار التدخل العمومي على النمو، لاسيما في مجال البنى التحتية. فمنظرو النمو ذي المنشأ (التحديد) الداخلي croissance endogène أعادوا الاعتبار للتدخل العمومي خصوصا إذا كانت غايته خلق شروط نمو طويل المدى. وهذا اختلاف كبير مع المقاربة الكينزية التي ترى أن الاستثمار العمومي يهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي في المدى القريب أساسا. فبالنسبة لمؤسسي تلك النظرية، من الممكن تعديل اتجاه النمو في بلد ما بواسطة سياسات اقتصادية تتيح بروز التطور التقني وانتشاره.

إذًا على الرغم من كل الانتقادات الموجهة لها، لا تزال سياسة الميزانية تعد أهم وسيلة في متناول الحكومات التي تنزع إلى التدخل في النشاط الاقتصادي أو تضطر إلى ذلك تحت ضغط لأحداث والأزمات، لاسيما بعد أن فقدت معظم هذه الحكومات تحكمها في السياسة النقدية (بسبب استقلالية البنوك المركزية خاصة). ويلاحظ ذلك في البلدان النامية خصوصا التي تعلن بصراحة أو ضمنا عن تبنيها لسياسات ميزانياتية وفقا للنموذج الكينزي. وهذا ما قامت به الحكومة الجزائرية التي شرعت، منذ بداية سنوات 2000، في انتهاج أهم سياسة ميزانياتية توسعية عرفتها الدولة منذ الاستقلال (لاسيما من حيث قوامها المالي). وهي سياسة إنعاش ذات توجه كينزي واضح وتهدف، حسب إعلان السلطات، إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الكلية، وتدارك التأخر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد.

لكن إضافة إلى الإشكالية العامة المتعلقة بمدى تبرير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتي حاولنا أعلاه وضعها بإيجاز في سياقها التاريخي وإطارها النظري، تطرح سياسة الميزانية، في الواقع، إشكالية خاصة تتمثل في كيفية استعمال النفقات العمومية الموظفة في إطار هذه السياسة وتقدير منافعها الاقتصادية والاجتماعية. لأنه لا يكفي إثبات أن غاية نفقة عمومية ما شرعية حتى تصبح مبررة. ففي أي نظام ديمقراطي، لا يمكن افتراض منفعة النفقة العمومية، بل يجب تبرير هذه المنفعة من قبل السلطات العمومية (لأن القاعدة، وباستثناء حالات الدول التي تمول ميزانياتها بواسطة الريوع الناتجة عن استغلال موارد طبيعية، مثل الجزائر، هي أن تمويل اي نفقة يكون بواسطة ضريبة انية او مستقبلية، اي ان وراء كل نفقة عمومية يوجد قيد ميزانياتي contrainte budgétaire). لكن هذه المسألة تُثار بصفة خاصة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، حيث يطرح التساؤل البديهي حول وجود أو عدم وجود منفعة حقيقية لمشروع ما، بغض النظر عن كلفته. وعندما يكون الجواب إيجابيا، يطرح سؤال آخر حول تمويل

30- L. Philip, op.cit., p. 1157.

المشروع، وهل هناك ضرورة لأن يكون هذا التمويل عموميا أم توجد إمكانية اللجوء إلى التمويل الخاص.[31] كما أن هناك ضرورة قصوى تتمثل في إيجاد الأدوات التي تمكّن من قياس منفعة النفقات العمومية. فعلى الرغم من صعوبته، يبقى هذا الأمر جوهريا. لأنه انطلاقا من هذا القياس يتم التحكيم بين المزايا المتعلقة بكل من الدولة والسوق[32].

فيما يخص الجزائر، ونظرا للتأخر في تطبيق إصلاح النظام الميزانياتي للدولة (الأخذ بنظام "ميزانية البرامج والأداء") والاستمرار في تطبيق نظام ميزانية البنود التقليدية، لا يزال تسيير النفقات العمومية يتمحور كله حول الوسائل (بدلا من النتائج)؛ إذ لا توجد في هذا النظام آليات لحساب التكلفة الحقيقية، ولا مؤشرات لقياس الفعالية. كما لا يسمح هذا النظام باعتماد خطط ميزانياتية متعددة السنوات وملزمة، ولا يجعل المسيرين العموميين مسؤولين فعلا عن النتائج المحققة (المخرجات) نسبة إلى الوسائل المستعملة (المدخلات).

إشكالية البحث

على ضوء الجدل القائم والمتجدد دوما حول تبرير تدخل الدولة في الاقتصاد عموما (والذي حاولنا أعلاه إبراز أهم معالمه عبر تتبع تطوره التاريخي باختصار)، ومدى فعالية سياسة الميزانية (كإحدى أهم وسائل هذا التدخل) خصوصا؛ وبما أن سياسة الميزانية التوسعية المنتهجة حاليا في الجزائر (أي سياسة الإنعاش الاقتصادي) ذات توجه كينزي واضح (تحفيز الطلب الإجمالي بواسطة الزيادة الهامة في الإنفاق العمومي)؛ ومع الأخذ في الحسبان هيكلة الاقتصاد الوطني ومميزاته، يطرح التساؤل حول درجة الملاءمة لاستعمال هذه السياسة اليوم للتأثير على الظرف الاقتصادي بصفة عامة، ومدى توفر شروط تطبيقها ونجاحها في الجزئر بصفة خاصة، أي ما مدى قدرة القطاع الإنتاجي على الاستجابة للزيادة الهامة في الطلب الإجمالي (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري)؟

ومراعاة لمسألة القيد المالي الذي تطرحه حتما كل سياسة ميزانياتية توسعية، ما هو تأثير هذه السياسة على توازنات المالية العمومية ودرجة استدامتها في المديين المتوسط والبعيد، أي ما مدى القدرة على الاستمرار في تمويل برامج الإنعاش الجاري تنفيذها (مع الأخذ في الحسبان تقلبات أسعار النفط وضعف الجباية خارج المحروقات، ومن ثمة عدم ضمان استقرار الموارد الميزانياتية) من جهة، ومواجهة كل الأعباء المستقبلية الهامة المتولدة عن استغلال وصيانة الاستثمارات العمومية المنجزة (في مجال البنى التحتية خاصة)، وكذا نزوع السلطات العمومية للزيادة المستمرة في نفقات التسيير (التي تصبح في الغالب غير قابلة للتقليص) من جهة أخرى ؟

وبما أنه أنيط بسياسة الإنعاش في الجزائر هدف رئيسي وطموح تمثل في دعم النمو الاقتصادي وتوطيده، إضافة إلى التشغيل الكامل وتنويع الاقتصاد، وهو ما يبدو متوافقا مع التطورات الحديثة في نظرية النمو (ذي المنشأ الداخلي) التي تعترف بالدور

31- Y. Cannac, Dépense publique, dépense privée, «Revue française de finances publiques n°77 – Mars 2002», L.G.D.J/CNRS, Paris, pp. 9 - 15.

32- B. Chevauchez, La dépense publique, au cœur de nos systèmes de finances publiques, op. cit., pp. 27 – 32.

الإيجابي **للاستثمارات العمومية** (في مجال البنى التحتية خاصة)، **يصبح التساؤل مطروحا حول مدى قدرة تلك السياسة على خلق شروط نمو** مستديم (خارج المحروقات)، **ومنه التشغيل الكامل وتنويع الاقتصاد**، وذلك في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد الوطني والاختلالات الهيكلية التي تميزه حاليا.

فرضيات البحث

1- في ظل التحولات الحاصلة على **مستوى الاقتصاد العالمي (لاسيما الاندماج المتزايد للاقتصادات الوطنية)، أصبح من الصعب** تبرير انتهاج سياسة ميزانياتية توسعية وفقا للنموذج الكينزي (الإنعاش الاقتصادي عبر تحفيز الطلب الداخلي). وتكون هذه الصعوبة أكبر في حالة الجزائر، لأنه إضافة إلى التحول إلى اقتصاد **السوق والانفتاح المتزايد على الخارج، تعد** أغلب الفرضيات التي بنيت عليها النظرية الكينزية غير محققة بالنسبة للاقتصاد الوطني (في المدى القريب خصوصا).

2- اعتماد سياسة الميزانية التوسعية على مداخيل الجباية البترولية بصفة **شبه كلية** من شأنه أن يشجع على ربط الزيادة في الإنفاق **العمومي (الاستثماري خاصة)** بزيادة هذه المداخيل، **ومنه** عدم التحكم في هذا الإنفاق وترشيده **(بسبب ضعف البنيان الإداري وعدم قدرته على التكفل بالعدد** الكبير **للمشاريع الإضافية** المبرمجة **ونقص الموارد البشرية المؤهلة بصفة عامة**، والخلل في نظام التسيير الميزانياتي الحالي والتأخر في **تنفيذ مشروع إصلاحه بصفة خاصة)** من جهة، ويجعل مستقبل تلك السياسة مرهونا بمدى استمرار الزيادة في إيرادات المحروقات **(لاسيما من حيث القدرة على مواصلة تمويل** الاستثمارات العمومية المبرمجة أو مواجهة الأعباء الناتجة عن استغلال وصيانة الاستثمارات المنجزة)، ومن ثمة **يمكن** أن يطرح مشكل استدامتها في المديين المتوسط والبعيد **(لاسيما** في حالة تدن كبير ومستمر لأسعار النفط) **من جهة أخرى.**

3- يبدو من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية أن سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر أصبحت غاية في حد ذاتها (الزيادة المستمرة في الإنفاق العمومي **لتنشيط الاستهلاك** غير المنتج)، وليس وسيلة لدعم نمو حقيقي ودائم عبر **البدء** بإخراج **الاقتصاد من الركود (تنشيط الطلب الداخلي)**، ثم تخصيص الموارد **الكافية** وتوفير الشروط الضرورية **لتطوير القدرات الإنتاجية للبلاد وتنويع مصادر الدخل لديها.** ذلك أن نجاح هذه السياسة يبقى مرهونا إلى حد كبير **بمدى** التحكم في الاختلالات الهيكلية **والقضاء على** مختلف المعوقات التي تواجه **الاقتصاد** الوطني. بمعنى آخر، أصبحت سياسة الإنفاق العمومي التوسعية عبارة عن "هروب إلى الأمام"، في ظل عدم قدرة **أو إرادة السلطات العمومية القيام بكل** الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

أهداف البحث

- من الناحية النظرية، نحاول تقديم إجابة عن التساؤل القديم-**الجديد (كونه طرح ولا يزال يطرح من حين لأخر منذ ستينيات القرن الماضي)** حول مدى تبرير، **اليوم، انتهاج سياسة ميزانياتية توسعية وفقا للنموذج الكينزي، وذلك** على ضوء ما حدث ويحدث من تغيرات هامة في العالم **(على المستوى الاقتصادي خاصة) خلال العقود الثلاثة** الأخيرة.

- **أما من الناحية التطبيقية**، يتمثل الهدف في القيام بتحليل لسياسة الميزانية التوسعية **(سياسة الإنعاش الاقتصادي)** المتبعة في الجزائر منذ بداية القرن الحالي، لاسيما من حيث أهدافها الاقتصادية الرئيسية المعلن عنها من طرف السلطات العمومية **(دعم النمو** وتوطيده، **التشغيل الكامل، تنويع الاقتصاد)**، **وذلك** قصد الوصول إلى **معرفة مدى تحقيقها لتلك الأهداف، أي مدى** نجاحها أو فشلها النسبي مقارنة بالنتائج المحققة خلال فترة الدراسة.

مجال الدراسة

ينحصر مجال هذه الدراسة أساسا في تحليل أهم الآثار الاقتصادية **الكلية (النمو والتشغيل وتنويع الاقتصاد) لسياسة الميزانية التوسعية المنتهجة** في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2010 (التي تشمل خاصة تطبيق مخططي الإنعاش الأول والثاني).

منهج البحث

انطلاقا من كون موضوع البحث يتمثل أساسا في اختبار مدى فعالية السياسة الميزانياتية المطبقة حاليا في الجزائر، فقد استعنا **بالأسس النظرية الخاصة بسياسة الميزانية، ووظفنا المفاهيم العامة المتعلقة بمختلف أوجه الدراسة.** ثم قمنا، على **ضوء ذلك،** بإخضاع البيانات الواقعية (الضرورية) التي جمعناها **والمتعلقة بمختلف جوانب البحث للتحليل باستخدام الأدوات الملائمة، ومن ثمة للملاحظة والاستدلال والاستنتاج. وعليه، يمكن القول إن الطريقة الأساسية المعتمدة لدراسة الموضوع هي الجمع بين المنهجين** التحليلي والأمبريقي، **مع الاستعانة بالأسلوب الوصفي، عند الاقتضاء.**

خطة الأطروحة

إضافة إلى هذه المقدمة التي تتضمن الخطوط العريضة لموضوع البحث وتفصح عن إشكاليته وتبين مقوماته الأساسية، والخاتمة التي تبرز أهم الاستنتاجات المتوصل إليها **وتقدم بعض التوصيات المتعلقة** بالمآخذ المسجلة على سياسة الميزانية المطبقة حاليا في الجزائر، **تتمحور** الدراسة حول ستة فصول؛ ويحتوي كل فصل على قسمين أو أكثر؛ وعند الاقتضاء، يتم تفريع كل قسم إلى قسمين **فرعيين أو أكثر.** وسنكتفي فيما يلي بالإشارة إلى عنوان كل فصل مع إبراز مضمون أقسامه الرئيسية فقط.

نستهل الفصل الأول، الدور المنتج للاستثمارات العمومية: من المقاربة الكينزية إلى نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي، بوضع سياسة الميزانية في إطارها النظري، وذلك من خلال التطرق بإيجاز للنموذج الكينزي والانتقادات الموجهة له **(القسم 1). ونقوم بعد ذلك،** وبإيجاز أيضا، بمراجعة لأهم الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور الاستثمارات العمومية في خلق الشروط المحفزة لنمو قوي ومستديم **(القسم 2).**

ونفرد الفصل الثاني، **تحليل أمبريقي لسياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2010، لتحليل سياسة الميزانية** المتبعة في الجزائر **أثناء** الفترة المدروسة عبر بعض المؤشرات الملائمة، وذلك لمعرفة وضعية المالية العمومية وتطورها خلال هذه الفترة **(القسم1)، وإدراك توجه تلك السياسة (القسم 2)**، والتحقق من مدى قابليتها للاستدامة في المديين المتوسط والبعيد **(القسم3).**

ثم نتطرق باختصار إلى إشكالية النظام الميزانياتي المطبق حاليا في الجزائر من خلال إبراز أهم نقائصه وتأثيرها على فعالية سياسة الميزانية (لاسيما ما تعلق منها بالاستثمارات العمومية) من جهة، وتقديم الخطوط العريضة لمشروع إصلاح هذا النظام (المتمثل في التحول إلى ميزانية البرامج والأداء كبديل لميزانية البنود التقليدية) وأهميته بالنسبة للتحكم في تسيير المالية العمومية للدولة وفعاليته، مع محاولة الكشف عن أسباب تأخر تنفيذ هذا المشروع من جهة أخرى (القسم 4).

ونخصص الفصل الثالث، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر: دراسة عامة لمضمونها وحساب مضاعف إنفاقها**، لعرض عام لمختلف البرامج المنفذة أو الجاري تنفيذها في إطار سياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001، وتبيان الأهداف الرئيسية لهذه البرامج ومضمونها المالي والمادي، وتقديم ملاحظات عامة عن كل واحد منها: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (القسم 1)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (القسم 2)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (القسم 3). بعد ذلك، ولأخذ فكرة أولية عن مدى فعالية تلك السياسة، نقوم بحساب مضاعف الإنفاق العمومي الكينزي وتحليل نتائجه (القسم 4).

ونقدم في الفصل الرابع، **سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على النمو، تحليلا** للنمو المسجل في الجزائر خلال فترة الدراسة، من حيث خصائصه ومكوناته وتطور معدلاته، ومدى تأثره بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي؛ إذ نقوم بإبراز الطابع المتذبذب والضعيف نسبيا للنمو الإجمالي، والطابع الهش والتوسعي للنمو خارج المحروقات، مع تقديم آراء بعض المحللين الاقتصاديين حول أثر سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر على النمو وأهم الأسباب التي تكمن وراء نتائجه الضعيفة أو المتواضعة نسبيا (القسم 1). ونتطرق بعد ذلك إلى بعض عناصر الجدل حول العلاقة بين وفرة الموارد المالية في البلدان الريعية (المصدرة للمحروقات خاصة) وضعف النمو فيها ومحاولات تفسير ذلك، مع التركيز على حالة الجزائر (القسم 2).

وندرس في الفصل الخامس، **سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على التشغيل**، مدى تأثير هذه السياسة على التشغيل والحد من البطالة في الجزائر أثناء الفترة المدروسة، وذلك من خلال تحليل المعطيات الرسمية المتوفرة عن معدلات البطالة والنشاط والشغل وشرح مدلولات هذه المعدلات (القسم 1)؛ ثم التطرق إلى مدى مصداقية النتائج الرسمية للشغل والبطالة عبر قراءة نقدية في نتائج آخر استقصاء (خلال فترة الدراسة) للديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل والبطالة من جهة، وإبراز الطابع المؤقت والهش لمناصب الشغل المستحدثة أثناء فترة الدراسة من جهة أخرى (القسم 2).

ونبدأ الفصل السادس والأخير، **سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على تنويع الاقتصاد**، بإلقاء نظرة عامة عن سياسة الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها في الجزائر أثناء الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لكونها أول استراتيجية صناعية تتبناها الدولة بعد الاستقلال، وأهم محاولة جدية لتنويع الاقتصاد الوطني وفك تبعيته لقطاع المحروقات من جهة؛ ولمعرفة اثارها العامة ومدى تحقيقها لهذا الهدف من جهة ثانية؛ وللوقوف عند أسباب فشلها النسبي من جهة ثالثة (القسم 1). ومن ثم، نحاول الربط بين استمرار تلك الأسباب، أي أسباب عدم القدرة دائما على تحويل الريع النفطي إلى القطاع الإنتاجي، وبقاء الاقتصاد الوطني في حالة تبعية مفرطة لهذا الريع. ونتصدى بعد ذلك لأسباب تأخر نهوض القطاع الخاص حاليا في الجزائر، بصفة عامة، ومساهمته المتواضعة جدا في تنويع الاقتصاد، على الرغم من اعتباره - في الخطاب السياسي الرسمي - المحور الأساسي في اقتصاد السوق

الذي تبنته الجزائر منذ بداية سنوات 1990. ثم نتطرق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاولين أيضا إدراك أسباب نتائجه الهزيلة (لاسيما من حيث عدد المؤسسات المستحدثة ونوعها)، مع أن السلطات اتخذت تدابير تحفيزية كثيرة لصالحه، في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خاصة. كما نتناول أحد أهم المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني حاليا والتي من شأنها تقويض كل مبادرة لإصلاحه إذا لم تتوفر إرادة حازمة لمعالجة أسبابها العميقة والقضاء عليها، او التحكم فيها على الآقل، وهي معضلة الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي (القسم 2).

الفصل الأول

الدور المنتج للاستثمارات العمومية: من المقاربة الكينزية إلى نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي

تمهيد

قبل كينز، كان دور الدولة في المجال الاقتصادي محدودا جدا؛ إذ نادى الاقتصاديون الليبراليون بعدم تدخلها، ومن ثم بحياد ميزانيتها. وقد ترتب عن ذلك التطبيق الصارم لمبدا توازن الميزانية، أي ضرورة المساواة بين إيرادات الدولة ونفقاتها؛ بما أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث، حسبهم، أي أثر إيجابي على الظرف الاقتصادي. لكن بعد كينز، لم يعد التوازن الميزانياتي هدفا في حد ذاته، وصارت ميزانية الدولة تمثل إحدى الوسائل الهامة للاستقرار الظرفي، وأحد المكونات الرئيسية للدورة الاقتصادية. وبذلك أصبح للدولة دور في النشاط الاقتصادي تقوم به عبر تفعيل الأدوات الميزانياتية، أي سياسة الميزانية.

لكن إضافة إلى الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها سياسة الميزانية، منذ مطلع سنوات 1970 خاصة، والمبررة أساسا بالتقلص الشديد لآثارها الإيجابية (مقارنة بالثلاثين سنة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية)، انتشرت بقوة، خلال سنوات 1990، وبدعم من مؤسسات بروتون وودز، مذاهب الليبرالية الاقتصادية (بما فيها التيار المتطرف) في أغلب البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية (الاشتراكية سابقا) والتي تطالب بإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، والانفتاح الكبير على التجارة العالمية، والخوصصة، وكذا تقليص النفقات العمومية وإصلاح النظام الجبائي. كما كان تخفيض العجز العمومي، ومنه الدين العمومي (الداخلي والخارجي)، أحد الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية المطلوب تطبيقها من طرف البلدان المعنية. غير أنه علاوة على عدم حل المشاكل المطروحة سابقا (تراجع النمو وتفشي البطالة خصوصا)، أدى انسحاب الدولة إلى تفاقم الوضع في الكثير من تلك البلدان (وحتى في بعض البلدان المتطورة)، لاسيما بسبب عجز السوق عن القيام بدور "المنظم الآلي " للاقتصاد (وفقا للتيار الليبرالي) من جهة، ونقص الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية (النقل والاتصال، الصحة، البحث العلمي، التربية...) من جهة أخرى؛ وهو ما يبرر المطالبة اليوم برد الاعتبار للدولة وإعطائها المكانة التي تستحقها في سير الاقتصاد.

على العموم، يلاحظ أن سياسة الميزانية التوسعية، المتمثلة خاصة في الاستثمار العمومي القوي في مجال البنى التحتية، تظهر دورها في أوقات الأزمات الاقتصادية أو ضعف النمو. ووفقا للنظرية الاقتصادية، يمكن توقع نوعين رئيسيين من آثار الاستثمارات في البنى التحتية على النمو:

- آثار قصيرة الأجل على قطاع البناء أساسا، أي مرتبطة ببناء الهياكل القاعدية، والتي يكون لها أثر مضاعف على مجمل الاقتصاد. فحسب المنطق الكينزي، يكون لهذا النوع من الاستثمار أثر على توسع الطلب الإجمالي؛ بما أنه باستطاعة النفقات

العمومية التأثير الهام على المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لاسيما الاستهلاك والاستثمار. لكن هذه الآثار تخف أو تزول بعد فترة زمنية محدودة.

- آثار طويلة الأجل تظهر في شكل آثار خارجية إيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل تلك الناتجة عن تخفيض تكاليف النقل أو ربح الوقت؛ إذ تؤدي إلى الزيادة في ربحية المؤسسات، والتأثير على الإنتاجية، ومن ثم على التنافسية في الأسواق الخارجية، وكذا قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية، أي خلق الشروط المواتية لنمو قوي ومستديم.

وإثر ظهور نظرية النمو ذي المنشأ (التحديد) الداخلي، تطور كثيرا دور البنى التحتية كمنشط للعرض ومحرك للنمو. إلا أنه مع الاتفاق نسبيا على أهمية هذا الدور على المستوى النظري، كانت نتائج الدراسات الأمبريقية العديدة حول الآثار الحقيقية للاستثمارات العمومية على النمو متناقضة أو غامضة في مجملها.

سنقوم إذاً في هذا الفصل بوضع سياسة الميزانية في إطارها النظري، وذلك من خلال التطرق أولا، وبإيجاز، للنموذج الكينزي والانتقادات الموجهة له، كون هذا النموذج يشكل، من الناحية التاريخية، الأساس النظري الرئيسي لسياسة الميزانية، وكذا السند الذي كانت ولاتزال ترتكز عليه الحكومات ذات النزعة التدخلية، التي غالبا ما تلجأ لهذه السياسة في محاولة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وسنتطرق بعد ذلك، وبإيجاز أيضا، لأهم الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور الاستثمارات العمومية في خلق الشروط المحفزة لنمو قوي ومستديم، باعتباره أحد أهم أهداف سياسة الميزانية المطبقة حاليا في الجزائر.

1- المقاربة الكينزية لسياسة الميزانية

يرى أغلب الاقتصاديين الليبراليين، بصفة عامة (من فيهم الكلاسيك والنيوكلاسيك)، أن أفضل سياسة ميزانياتية هي عدم وجود هذه السياسة، أي يجب أن لا تكون ميزانية الدولة أداة للسياسة الاقتصادية. ومن ثم، جعلوا من "حياد الميزانية" أحد أهم المبادئ التي كانت تقوم عليها المالية العمومية التقليدية. فأحسن ميزانية، بالنسبة إليهم، هي الميزانية المتوازنة والتي تكون فيها الزيادة في النفقات العمومية متماشية مع نفس معدل نمو الناتج المحلي الخام، أي عدم استخدام الميزانية لتنظيم (ضبط) النشاط الاقتصادي أو للتأثير عليه.

مع ذلك، كانت هنالك محاولات، منذ منتصف القرن التاسع عشر، من طرف بعض الاقتصاديين الكلاسيك، أو النيوكلاسيك فيما بعد، "لتخفيف" مبدأ حياد المالية العمومية. فعلى سبيل المثال، دعا جون ستيوارت ميل J.S.Mill في برنامجه الإصلاحي عام 1848 إلى الحد من مصادر الريع العقاري عن طريق فرض ضرائب عالية على هذا الشكل من الثروة، حيث اعتُبر ذلك بداية لاستخدام الأدوات الميزانياتية لتحقيق أهداف اجتماعية عبر تبني مبدأ توسيع أعباء الدولة. ومع نهاية القرن التاسع عشر، بدأت بعض أفكار المدرسة النيوكلاسيكية (مارشال وبيجو خاصة Marshal et Pigou) تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية. لكن بصرف النظر عن تلك المحاولات لإعطاء المالية العمومية مضمونا اقتصاديا، بقيت هذه الأخيرة مجرد أداة لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية فقط؛ إلى أن جاء كينز الذي يرجع له الفضل الأول لاستقلال المالية العمومية بشكل واضح عن المضمون السياسي والاجتماعي لها، وتأطير فكرة الدولة المتدخلة[33].

1/1- كينز والتدخلية

كان كينز أحد اقتصاديي القرن العشرين الذين أثروا بشكل عميق ودائم في الوسط الجامعي والرأي العام والحكومات. ذلك أن الفكر الكينزي لم ينبع من تحليلات نظرية فحسب، بل يمكن القول إنه كان الصياغة النظرية لملاحظاته الواقعية، ولانتقاداته لما كان يجري من حوله في الثلث الأول من القرن الماضي (الذي لم تكد تخرج فيه البشرية من أول حرب عالمية مدمرة حتى وقعت في أزمة اقتصادية كبرى ومحبطة)، ولتشخيصه الجيد للمشكلات الاقتصادية المطروحة، ولحلوله الواقعية المقترحة لها.

وقد أدى ذلك إلى القول بأن علم الاقتصاد أصبح مع كينز علما للتسيير الاقتصادي، أي اقتصادا سياسيا بمعنى الكلمة. لا يكتفي فقط بتحليل الأوضاع السائدة، بل يطمح أيضا إلى إيجاد أو اقتراح حلول للمشاكل الاقتصادية المطروحة. فأضحى العلم الاقتصادي مع كينز أداة تسيير حكومية، وبسط هيمنته على السياسة، وأصبح الاقتصاديون مستشارين للحكومات، ثم وزراء وغير ذلك من المناصب السياسية. لذا انتقلنا مع كينز من الاقتصاد السياسي إلى السياسة الاقتصادية. وإذا كان هذا الانتقال مفيدا،

33- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ود. منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 2006، ص.14.

فقد سبب في نفس الوقت، حسب أحمد هني، انكماشا في الفكر الاقتصادي النظري، وأصبحت أغلب الأعمال الاقتصادية تختصر في ميدان السياسة الاقتصادية، وأهملت الاقتصاد السياسي[34].

في الواقع، وبصرف النظر عن الشهرة التي اكتسبها كينز نفسه كخبير اقتصادي (لاسيما بعد نشره لكتاب "**الشروط الاقتصادية للسلم**" في 1919، **بعد** مشاركته في مؤتمر السلم سنة 1919، **أي بعد** نهاية **الحرب** العالمية الأولى، والذي تنبأ فيه بحدوث أزمة اقتصادية واجتماعية حادة في ألمانيا؛ ثم كتابه المشهور "**النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد**" في 1936 والذي ضمنه أهم أفكاره **الاقتصادية**)، **تبدت** أهمية التعاليم الكينزية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما وجدت فيها مختلف الحكومات ضالتها (**لاسيما** تلك التي كانت بلدانها طرفا في الحرب)، أي الأسس النظرية لنزوعها الشديد للتدخل في سير الاقتصاد وتوجيهه لما يتماشى **والظروف الخاصة بتلك المرحلة**.

وكانت نتائج هذه التدخلية Interventionnisme **وفقا للنموذج الكينزي فعلا** مذهلة على مر حوالي ثلاثين سنة ("**الثلاثون سنة** المجيدة" les Trente glorieuses، كما سماها **الاقتصادي الفرنسي ج. فوراستيي** J. Fourastié)، **حيث كان النمو المصحوب بالتشغيل الكامل (نسبيا)** والرفاه الاقتصادي في معظم البلدان المصنعة في أوجّه. **لكن مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، دخلت أغلب اقتصادات** هذه البلدان في أزمات حادة تمثلت **خصوصا** في الركود المصحوب بالتضخم، مما زعزع الثقة في **قدرة** النموذج الكينزي على التصدي لهذه المشاكل الجديدة، وأدى إلى ما سمي بأزمة الدولة الراعية crise de l'Etat-providence. وكان الحل البديهي المقترح (من طرف مختلف الاقتصاديين المعارضين للمدرسة **الكينزية**) للخروج من هذه الأزمة **هو، بكل بساطة، امتناع الدولة عن التدخل** في الحياة الاقتصادية وترك آلية السوق تعمل بحرية.

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: هل كان كينز ذا نزعة تدخلية؟ أو بعبارة أخرى، هل نادى كينز بالتدخل الدائم للدولة في الاقتصاد وأعطى لهذه الأخيرة دور المنظم له (كبديل عن دور السوق في ذلك)؟

ليس من السهل الإجابة عن هذا التساؤل، ومن باب أولى الإجابة عنه بصفة قطعية. فلا مجال هنا لدراسة النظرية الكينزية في حد ذاتها وشرح قضاياها. فكما هو معروف، هنالك تفسيرات عديدة ومتناقضة لهذه النظرية. **لكن كينز نادى فعلا بضرورة تدخل الدولة للضبط** الظرفي régulation conjoncturelle، **بعد أن بين أن** اقتصاد السوق من شأنه الدخول في اختلال **توازن وأزمة دائمين**. ويتمثل تدخل الدولة هنا خاصة في استعمال سياسة الميزانية كأداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

34- أحمد هني، تقديم لكتاب كينز. النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، **موفم للنشر، الجزائر**، 1991، ص.7.

2/1 – الدولة كمحرك للإنعاش الاقتصادي

ما دام كينز يفند فكرة اليد الخفية التي قال بها الكلاسيك، فإنه يرى أن السلوكات الفردية للأعوان الاقتصاديين ليس من شأنها أن تعيد الاقتصاد إلى التوازن. **وعليه، تكون الدولة هي الوحيدة القادرة** على القيام بهذا الدور، **حسبه. فمن خلال الإنفاق العمومي** الذي يخص سياسة الأشغال الكبرى (الدور المنتج للدولة)، **وإعادة توزيع المداخيل** (المنح ومختلف الأداءات الاجتماعية)، **تقوم** الدولة بتفعيل قوى محركة لإنعاش الاقتصاد، **أو تعمل على كبح تلك القوى إذا كانت هنالك تيارات تضخمية قوية.**

ويكون تدخل الدولة ضروريا، بالنسبة لكينز، لأنه يحفز الطلب الفعلي، حيث تعتبر سياسة الأشغال الكبرى وسياسة المداخيل التحويلية ضمن أهم الوسائل لتحقيق ذلك (أي أن تحفيز الطلب الفعلي يكون هنا هو الغاية).

وعليه، لا يتسم بالدقة القول بأن كينز كان من دعاة تدخل الدولة. فما دام كينز ينطلق من مسلمة postulat أن الاقتصاد في **حالة لا تشغيل كامل لعوامل الإنتاج، تكون** الفكرة الأساسية بالنسبة إليه هي إنعاش الطلب للوصول إلى التشغيل الكامل. **وعند** تحقيق هذا الهدف يجب الرجوع إلى الأصل، أي ترك آليات السوق تعمل بحرية، والوثوق فيها لضمان التخصيص الأمثل للموارد **وتحديد الأسعار.**

عن إيمان كينز المبكر بدور الدولة في الاقتصاد، يشير **برنار لاندي**[35] Bernard Landais إلى أنه في سنة **1934، أي سنتين قبل نشر "النظرية العامة"**، وفي اجتماع مع اقتصاديين ومسؤولين سياسيين أمريكيين، خاطب كينز هؤلاء قائلا: "إذا لم تقبل الولايات المتحدة إلا بمائتي مليون دولار في الشهر كعجز في **الميزانية** فإنها **ستنحدر** إلى **أعماق الانكماش** dépression؛ وبثلاثمائة **مليون دولار** تبقى الأمور على حالها؛ أما بأربعمائة مليون **دولار كعجز صاف فيجب أن يكون هنالك انتعاش اقتصادي كاملا".**

وعلى الرغم من عدم الأخذ بنصائح كينز هذه إلا بعد ثلاث أو أربع سنوات [36]، فإن دقة توصياته وإيمانه العميق بصحتها يثيران الدهشة. **فهل كان كينز يروج لنظريته قبل ميلادها؟**

35- B. Landais, Leçons de politique budgétaire, De Boeck et Larcier s.a., 1998, Département De Boeck Université, Paris, Bruxelles, p.10.
http://books.google.dz/books?id=OFT8E_zrteAC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false

36- كانت السياسات التي أعقبت الأزمة العالمية الكبر في سنة 1929 مستوحاة بدرجة كبيرة من النموذج الكينزي، كما هو الشأن بالنسبة لـ"**العهد الجديد**" New Deal لروزفالت في الولايات المتحدة، وتطبيق نظريات كينز فيما يتعلق بعجز الميزانية بداية من 1937.

أما الاقتصادي النرويجي تريغف هافيلمو[37] Trygve Haavelmo فقد روج فعلا لهذه النظرية وجعلها محل إعجاب الكثير من الحكومات التي كانت تطبق سياسة الميزانية بطريقة "آلية وبسيطة"، وذلك عبر نظريته المشهورة والمعروفة باسمه (théorème de Haavelmo) أو بنظرية "الميزانية المتوازنة" budget équilibré. فبتطبيق المضاعف الكينزي، برهن هافيلمو على أن زيادة في نفقات الدولة وإيراداتها معا والتي تبقي عجز الميزانية (الأولي) ثابتا، تنتج آثارا إيجابية على التشغيل، حيث تؤدي نفقة بمبلغ dG إلى توسع الطلب بـ k.dG ، بينما الزيادة المساوية في الضرائب (dT=dG) لا تنقص الطلب إلا بانخفاض الاستهلاك؛ ومنه: k.c.dG. فإذا أخذنا القيمة المبسطة لـ k ، أي 1/1-c ، ينتج عن ذلك ارتفاع في الطلب (وفي الدخل) يساوي بالضبط dG :

$$dY=k.dG - k.c.dG = k(dG - c.dG) = 1/1-c(1 -c)dG = dG$$

(حيث ترمز dY و dG، على التوالي، إلى تغير كل من الدخل والنفقات العمومية، و k إلى المضاعف، و c إلى الميل الحدي للاستهلاك).

وهكذا، يمكن أن يساعد التوسع الميزانياتي، ليس بواسطة العجز فقط، بل عندما يكون أيضا مغطى كليا بالضريبة (أي لا يؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية، ومن ثم الدين العمومي)، على الخروج من انكماش سببه عجز في الطلب.

1/3– النقد الموجه لسياسة الميزانية الكينزية

مع أن سياسة الميزانية المشار إليها أعلاه والتي يمكن تسميتها بالتقليدية لقيت رواج كبيرا (لاسيما خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية)، أنها تعرضت لانتقادات شديدة، لاسيما من طرف أنصار المدرسة النقدوية Ecole monétariste وفي مقدمتهم ميلتون فريدمان[38] Milton Friedman. فقد برهن هذا الأخير على أن سياسة الميزانية، والسياسة النقدية أيضا، لا تساهمان، بصفة عامة، في استقرار الإنتاج إذا كانتا غير متموقعتين جيدا في الزمان bien positionnées dans le temps، مقارنة بالانحرافات التلقائية irrégularités spontanées التي تحاول هذان السياستان تصحيحها. لذلك، وبما أن التموقع الزماني دائما غير تام، يكون من الضروري ضبط حجم التدخل لينسجم مع ذلك.

ولو أن تحذيرات فريدمان كانت متعلقة بكل من السياسة النقدية وسياسة الميزانية التقديريتين discrétionnaires، غير أن هذه الأخيرة هي التي كانت معنية أكثر بنقده و"متضررة منه"، لأن تنفيذ التدابير الميزانياتية يحتاج في الغالب إلى آجال طويلة لتحضيرها والمصادقة عليها ثم تنفيذها (حسب ب. لاندي B.Landais، تقدر بعض الدراسات بسنة الوقت المتوسط لرد فعل

37- J-M. Le Page, J-D. Lecaillon, C . Ottavj, Économie contemporaine: Analyse et diagnostics, Editions De BOECK, Paris- Bruxelles, 2008.
http://books.google.fr/books?id=LQRL1BOk_GkC&pg=PA275&lpg=PA275&dq=trygve+haavelmo+th%C3%A9orie+de+l'investissement&source=bl&ots=FRMZFoTwph&sig=Vs4tk47ATsRb0YslRrnO-6rQ-aU&hl=fr&sa=X&ei=CkizUMHFOcvEswb2g4DwAw&ved=0CGAQ6AEwCQ#v=onepage&q=trygve%20haavelmo%20th%C3%A9orie%20de%20l'investissement&f=false

38- B. Landais, op.cit, pp. 11-12.

السلطات بواسطة سياسة الميزانية عندما يكون هنالك تغير في شروط الظرف الاقتصادي). وعلى العكس من ذلك، حسب النقدويين، تبدو السياسة النقدية أكثر مرونة وسرعة في التنفيذ.

بالرجوع إلى نظريته حول الدخل الدائم revenu permanent، يعتبر فريدمان أن الاستهلاك ليس فعلا فوريا، وإنما كل مستهلك يدون نفقاته في أفق بعيد حيث يدمج التطور المحتمل لدخله. لذلك، فإن كل سياسة للإنعاش بواسطة حقن مداخيل إضافية عبر زيادة النفقات العمومية أو تخفيض الضرائب تغير الوضع في المدى القصير فقط، دون تاثير مهم على الدخل الدائم. ومن ثم، ليس لتلك السياسة تاثير مستمر.

كما يرى فريدمان أن تدخل الدولة يخل باقتصاد السوق لأنه لا ينظم شيئا من جهة، ويتسبب في التضخم أو الانكماش من جهة أخرى.

خلال الستينيات من القرن العشرين، ظهرت اعتراضات أخرى على سياسة الميزانية تمحورت خاصة حول مسألة تمويلها. وهنا أيضا كان الكتاب النقدويون أكثرا هجوما واستعراضا. لكن حتى في أوساط الكينزيين أنفسهم ظهرت تيارات تسير في نفس الاتجاه. ويتعلق ذلك بالنظر في الشروط التي تتم في ظلها تغطية نفقات الدولة، وكيف يتم تمويل العجوزات الميزانياتية. وكانت النتيجة الأكثر تطرفا التي توصل إليها هذا النقد هي أن سياسة العجز لا تؤدي إلى تصحيح فعال لتغيرات الدخل إلا في الحالة التي يكون فيها تمويل التدابير الجديدة مقترنا بتغير متواز في الكتلة النقدية. لذلك، ليس لسياسة الميزانية الصرفة politique budgétaire pure تأثير إجمالي. ومن ثم، يكون للسياسة النقدية وحدها تأثير على الناتج.

في الواقع، تعرضت أفكار كينز منذ البداية للكثير من النقد والرفض. وكان الصراع على أشده بين القديم (الكلاسيك والنيو كلاسيك) والجديد (الكينزيون)، باعتبار أن كينز نفسه كان يصرح بأنه أقام ثورة على ذلك القديم. كما كانت هناك عدة محاولات لتفسير نظرية كينز وتقديمها في صورة أكثر وضوحا.

بصدد الوضوح، كتب لورانس كلين [39] Lawrence R.Klein: "حقيقة، كينز لم يفهم ما كتبه. وقد اختار الشيء الخاطئ لينشره على أنه الشيء الجديد الذي أتى به". فحتى ألفين هانسن[40] Alvin Hansen ، الذي يعتبر أحد أكبر معممي vulgarisateurs النظرية الكينزية، يقر بأن صاحب "النظرية العامة" لم يتصد بطريقة متسقة لمبدأ توازن الميزانية (الذي دافع عنه بدغماتية الكلاسيك وخلفهم)، وأنه لم يول أي اهتمام للمشاكل التي تطرحها عجوزات الميزانية المتلاحقة، أو لتلك الناتجة عن التراكم الكبير للديون العمومية.

39- نقلا عن د.حامد عبد المجيد دراز ،السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2003، ص.17.

40- The Hicks-Hansen IS-LM Model, The Hisory of Economic Thought Website.
http://cruel.org/econthought/essays/keynes/hickshansen.html

وبعد نموذج هانسن من أبرز التفسيرات لنموذج كينز والذي شاع استخدامه منذ أربعينيات القرن الماضي كوسيلة أساسية لشرح **وتدريس تلك النظرية، وكأساس لإعداد** سياسات الميزانية في مختلف البلدان المتقدمة والنامية.

في الخمسينيات من القرن العشرين، قام سيدني واينتروب[41] Sidney Weintraub **من مدرسة بنسلفانيا** بمحاولة لتفسير جديد لنظرية كينز، مبرزا فيها خاصة أخطاء نموذج هانسن وتأثره بالأفكار الكلاسيكية.

وقد تبدت تناقضات نموذج هانسن في الواقع عندما لاحظ الاقتصاديون ازدياد حجم البطالة الإجبارية منذ **بداية سنوات 1950،** مع ازدياد مستمر في مستوى الأسعار. وكان النموذج ينص على أنه يجب في هذه الحالة تخفيض حجم الطلب الفعلي، ما يؤدي إلى **تفاقم حجم البطالة. فهنالك إذًا تعارض مع أفكار كينز.** كما أن ازدياد البطالة لم يؤد إلى وقف موجات التضخم في السنوات **التالية، بل أصبحت، على العكس من ذلك، أغلب الاقتصادات** في العالم تعرف ظاهرة الركود المقترن بالتضخم Stagflation.

وعليه، عجز تحليل هانسن عن إيجاد حل لهذه المعضلة **(ومنه أسس سليمة لسياسة ميزانياتية مثلى). ذلك أن نموذج هانسن يتم** التحليل فيه بالأسعار الثابتة حتى الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل. ومن ثم، لا مجال لظهور **التضخم قبل بلوغ هذا المستوى.** كما أنه بإغفاله لجانب العرض الكلي تماما، عجز ذلك النموذج عن تتبع أثر التغير في **تكاليف عوامل الإنتاج، لاسيما معدلات** الأجور النقدية، أو في تغيير الفن الإنتاجي، أو في تغيير درجات المنافسة.

يرى جيل دوستالر Gilles Dostaler [42] أن الطابع المعقد والمتناقض لنظرية كينز هو الذي أدى إلى التفسيرات العديدة والمختلفة لها، وجعل التساؤل يطرح لحد الآن حول المعنى الحقيقي **للنظرية العامة؛ وأنه كان لابد أن يتحول فكر كينز الدقيق** pensée subtile إلى دغماتية لدى متحيزين أو متحزبين محدودي الذكاء أحيانا**؛ وأنه خلافا لما كتب كينز** – في رده عن الانتقاد الموجه لكتاب النظرية العامة واعتباره معقدا وقليل الوضوح – بأنه لم يحبذ "البلورة" السابقة لأوانها لأفكاره التي كان الأكثر أهمية منها بسيطا نسبيا، اقتُرح **نموذج رياضي بسيط، موضح** برسم بياني مشهور، والذي يسمح بتمرير الفكر الكينزي للطلبة في **قاعات الدرس دون إجبارهم على قراءته** (يتعلق الأمر بنموذج هيكس ومنحناه المشهور بـ « IS-LM »).

وهكذا، يضيف دوستالر، فرضت نفسها "رواية مطهرة" version aseptisée **للنظرية** الكينزية، والتي هي عبارة عن تركيب بين **الاقتصاد الجزئي - الذي كان كينز يرفضه – والاقتصاد الكلي الكينزي مسلوب من** أبرز عناصره الأساسية: **الزمن، وعدم اليقين،** والتوقعات، **وتواجد النقد** (أي الطابع الداخلي والفعال للنقود). **وفقا لدوستالر دائما، كان** "المهندس" الرئيسي لهذا البناء، **الذي** سماه بـ "التركيب **النيوكلاسيكي"** synthèse néoclassique **(والذي نعتته جوان روبنسون** Joan Robinson

41- Op.cit.

42- Gilles Dostaler, L'héritage controversé du Keynésianisme , in Les Nouveaux Cahiers du Socialisme. http://www.cahiersdusocialisme.org/2011/03/01/l%E2%80%99heritage-controverse-du-keynesianisme/

بـ "الكينزية الهجينة" (keynésianisme bâtard)، **هو بول أ. ساموبلسون** Paul A. Samuelson. **وعلى** هذه القاعدة **التحليلية، وقع** تثبيت وصفات بسيطة لتسيير الظرف الاقتصادي، حيث تضطلع السياستان الميزانياتية والنقدية بالتحكيم لصالح **البطالة أو التضخم. وتم** توضيح ذلك برسم بياني آخر مشهور **هو** "منحنى فيليبس" courbe de Philips. **والاقتصادي النيوزلندي فيليبس هو أيضا** صاحب البناء المكون من مضخات وأنابيب وصمامات، والذي كان يستعمله في دروسه **لتوضيح آليات السياسات الكينزية.** وقد سميت هذه **"الرواية المُخلية" version édulcorée لأفكار كينز بـ**"الكينزية الهيدروليكية" Keynésianisme hydraulique. وهذا الإصدار الأخير **للنظرية الكينزية هو الذي فرض نفسه بعد الحرب** العالمية الأخيرة وحتى السبعينيات من القرن المنصرم، **حسب دوستالر. وهو الذي انبثق أيضا عقب** الأزمة المالية الأخيرة (نهاية سنوات 2000).

في نفس السياق، كتب بول كروجمان[43] Paul Krugman: **"هناك حتما من يتبع أفكار المبدعين حرفيا دون فهم ما تنطوي عليه من معان، وينساق وراء آرائهم الراديكالية أكثر من تمسك المحافظين بآرائهم العتيقة.** وكلما تنتشر تلك الأفكار تزداد بساطتها حتى تصبح جزءا من الوعي والرأي العام. وتصبح جزءا مهما يعرفه كل شخص وهي في نهاية الأمر ليست إلا كاريكاتير فج عن **الصورة الأصلية.** وكان هذا مصير علم الاقتصاد الكينزي. **فقد كان كينز نفسه اقتصاديا ماكرا عظيما ومفكرا مبدعا. لكن، لسوء حظه، كان من موروثات أسلوبه الفكري ما يمكن أن نطلق عليه "الكينزية العامية أو السوقية"** والتي وضعت النقاش الاقتصادي في حيرة حتى يومنا هذا".

لكن العودة اليوم إلى الوصفات الكينزية لما بعد الحرب لا تكفي لحل المشاكل المرتبطة خاصة بعدم التنظيم déréglementation المالي العالمي (خلافا لما نادى به كينز في بروتون وودز سنة **1944 ، أي ضرورة تشديد الرقابة على المالية الدولية**)، والمضاربة الجامحة، وتحكم الأسواق المالية في المؤسسات الإنتاجية.

وكحل لعيوب النموذج الكينزي، جُرب الاستعمال المنسق للسياستين الميزانياتية والنقدية معا للوصول إلى استقرار الظرف الاقتصادي، **أو ما يعرف بالسياسة المختلطة** policy mix.

ويقدم نموذج IS-LM الإطار التحليلي للسياسة المختلطة، بما أن الأثر المتزامن لكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية يسمح بدعم معدل النمو الاقتصادي أو كبحه، حسب الحالة، مع المحافظة على توازن سوقي السلع والنقد في نفس الوقت.

عند تطبيقها، يمكن ملاحظة عدة حالات مرتبطة بالسياسة المختلطة، أهمها حالة الاتجاه المتحد للسياستين الميزانياتية والنقدية politiques convergentes، وحالة الاتجاه المتقاطع لهما politiques croisées. ففي الحالة الأولى يتم استخدام **السياستين بطريقة تسمح بإبراز آثارهما** معا، مثل مساهمتهما في دعم الطلب الكلي عند انتهاج سياسة **ميزانياتية توسعية، حيث**

43- بول كروجمان، تحليل النظريات الاقتصادية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2007، ص. 32.

تعمل السياسة النقدية على تفادي ارتفاع سعر الفائدة بزيادة عرض النقود. أما في الحالة الثانية تكون آثار السياستين على الطلب ضعيفة أو منعدمة أحيانا. وهذا ما يمكن ملاحظته عندما تكون أولوية سياسة الميزانية تحقيق توازن المالية العمومية، فتؤدي إلى كبح النشاط الاقتصادي. في هذه الحالة، يمكن التخفيف من حدة هذا الأثر لسياسة الميزانية بتخفيض سعر الفائدة.

ولضمان فعالية السياسة المختلطة، يشترط عادة تطبيق مبدأ الانسجام لتينبرجن Tinbergen ، أي الاستعمال الأمثل للأدوات (التساوي بين عدد الأدوات المستعملة والأهداف المتوخاة). وقد أدى الانفتاح المتزايد لمختلف الاقتصادات في العالم إلى دعم الالتزام باحترام قاعدة تينبرجن (بعض الكينزيين كانوا يرون أن هذه القاعدة تعتبر ثانوية ما دام الأمر يتعلق باقتصاد مغلق).

لكن منذ بداية سنوات 1980، وجهت انتقادات عديدة للسياسة المختلطة والتي كان مردها خصوصا إلى الحيد décalage الملاحظ بين العالم الحقيقي والفروض التي بني عليها نموذج IS-LM (لاسيما فرضيتي ثبات الأسعار واقتصاد مغلق) والذي كان عاجزا عن التصدي للاختلالات التي بدأت تظهر منذ منتصف سنوات 1960 وتتفاقم بعد ذلك، مثل التضخم، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات الجارية، وعدم استقرار أسعار الصرف.

كما صار من الضروري الأخذ في الحسبان توقعات الأعوان الاقتصاديين لنتائج السياسة المختلطة والقرارات التي يتخذونها إزاء تلك النتائج والتي من شأنها إزالة آثار هذه السياسة. وبافتراض أن هذه التوقعات عقلانية، يصبح من الضروري تمتع السلطات بقدر كبير من المصداقية حتى يمكن أن تكون التدابير المتخذة من طرفها ذات فعالية.

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، شكل دور التوقعات نقطة الالتقاء لمختلف الانتقادات الموجهة لسياسة الميزانية التي أصبحت تبتعد كثيرا عن الإطار الكينزي. فبسبب الضعف المستمر لآثار هذه السياسة المتوقعة عل النمو، لا تزداد الإيرادات الجبائية (الناتجة عن النشاط الاقتصادي) بالمستوى الذي يسمح بتحقيق الاستقرار الآلي للظرف. ومن ثم، تكون سياسة الميزانية في مواجهة قيد مالي contrainte financière متمثلا في تفاقم الدين العمومي، ما يجعلها غير قابلة للاستدامة في المدى الطويل. كما أن الآثار الناتجة عن سياسة الميزانية ليست دائما الآثار المرغوب فيها، حيث لوحظ أنه في ثلث الحالات تقريبا يتم الحصول على نتائج معاكسة للأهداف المتوخاة (سياسات الإنعاش التي تؤدي إلى الركود مثلا)[44]. وعليه، صار عدم اليقين سيد الموقف في كل السياسات الظرفية.

وقد شكلت نظرية التكافؤ لريكاردو-بارو[45] théorème d'équivalence Ricardo-Barro الأساس العلمي لتلك الانتقادات، على الرغم من النقد الموجه لها هي نفسها والمتمثل خاصة في كون "التكافؤ" بين القرض والضريبة لتمويل سياسة

44- P. Deubel (sous la direction de…), Dictionnaire d'analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson Education, Paris, 2009, pp.303 – 304.

45- Mathieu Mucherie, Equivalence récardienne ou effet Ricardo-Barro, Melchior, le site des sciences économiques et sociales. http://www.melchior.fr/Equivalence-ricardienne-ou-eff.3928.0.html

الميزانية والذي حاولت إثباته يعد بعيدا عن الواقع. وتنطلق هذه النظرية من فرضية أنه في حالة عجز ميزانياتي، يتوقع الأعوان الاقتصاديون بانتظام زيادة مستقبلية في الضرائب، مهما كانت وسيلة تمويل هذا العجز، سواء بزيادة الضرائب أو عن طريق الاقتراض العمومي (بما أن الدولة ستكون مجبرة على زيادة الضرائب في المستقبل لسداد ديونها الناتجة عن الاقتراض)، وذلك خلافا للكينزيين الذين ينادون بتمويل العجز بواسطة القرض – بدلا من الضريبة – لتضخيم اثر الإنعاش (أي الحصول على أكبر مضاعف للإنفاق العمومي). وبتوقعهم للزيادة المستقبلية في الضرائب، يعمد الأعوان الاقتصاديون إلى زيادة مدخراتهم (لمواجهة الأعباء الضريبية المستقبلية). ومن ثم، يحصل نوع من التعويض بين زيادة النفقات العمومية ونقص النفقات الخاصة، ما يؤدي إلى انعدام أثر الإنعاش.

حاليا، وبسبب الارتياب الذي صار الأعوان الاقتصاديون يبدونه تجاه السياسات العمومية، وتقلص هامش المناورة للسلطات فيما يخص تمويل العجز (لاسيما في حالة تفاقم الدين العمومي)، أصبحت فعالية سياسة الميزانية مرهونة بمدى قدرة الدولة على الإقناع بأن السياسة المنتهجة مستديمة، وأن أهدافها واضحة ومستمرة (جعل أولائك الأعوان يثقون بأن الأمر لا يتعلق، مثلا، بتدابير ذات أهداف حزبية، أو باستعمال النفقات العمومية كوسيلة للهروب إلى الأمام وتجنب القيام بإصلاحات هيكلية ضرورية). باختصار، يجب أن تكون السلطات ذات مصداقية. وتبعا لذلك، أصبح هنالك ميل متزايد لجعل سياسة الميزانية سياسة ذات قواعد politique de règles، أي أن فرض احترام قاعدة معينة من شأنه الحد من مخاطر السياسات التقديرية، أو الانتهازية السياسية، أو تضليل الأعوان الاقتصاديين. فعلى سبيل المثال، تم في بريطانيا، منذ سنة 1998، فرض قاعدة تغطية النفقات الجارية (نفقات التسيير) بالإيرادات الجارية (إيرادات الميزانية). ومن ثم، أصبحت النفقات الاستثمارية وحدها القابلة للتمويل بواسطة الاقتراض العمومي، أي أن عجز الميزانية لا يمكن أن ينتج إلا عن سياسة طويلة المدى (التي تسمح بدعم نمو دائم وقادر على تعزيز موارد الدولة التي تسمح بدورها بسداد الديون العمومية).[46]

2– العلاقة بين الاستثمارات العمومية والنمو

مع أن النمو يعد أحد الموضوعات الأساسية للنظرية الاقتصادية، إلا أن الاهتمام بأحد أهم العوامل المحفزة له والمتمثل في الاستثمارات العمومية يعتبر حديثا نسبيا. ذلك أنه ما دام الاستثمار العمومي يعد متغيرا خارجيا بالنسبة للسياسة الاقتصادية، فقد تركز اهتمام الاقتصاديين أكثر على الاستثمار الخاص كمتغير يحتاج إلى تحليل اقتصادي أكثر دقة، كونه أكثر ارتباطا بالنمو من الاستثمار العمومي.

مع ذلك، عرف التحليل الخاص بالدور المنتج للبنى التحتية تطورا مبكرا خلال سنوات 1940 و1950، إثر النقاش الذي دار حول النمو المتوازن والذي بادر به منظرو التنمية (روزنشتاين - رودان Rosenstein-Rodan، نوركس Nurkse، هيرشمان Hirschman،...). لكن هذا النقاش سرعان ما اختفى مع بداية سنوات 1960، حيث انتقل التفكير إلى مسائل المدى

46- P. Deubel, op.cit, p. 304.

القصير والمقابلة بين أثر المضاعف **(الكينزي) وأثر الإقصاء للنفقات العمومية**. في الواقع، ولفترة **تزيد عن ثلاثين سنة، كان ينظر** إلى الاستثمار العمومي في البنى التحتية على أنه عامل **إنعاش للطلب من منظور كينزي تقليدي**، وأهمل دوره المنتج في المدى **البعيد**.[47]

لكن خلال العقدين الأخيرين **من القرن المنصرم، تجدد الاهتمام بدور الاستثمارات العمومية** في البنى التحتية كعامل للنمو **الاقتصادي، عقب أعمال رومر** Romer**، و أشور** Aschauer**، وبارو** Barro، وغيرهم من اقتصاديي **العرض**.

سنقوم فيما يلي بإلقاء نظرة عامة عن النمو عند الكلاسيك والنيوكلاسيك، ومدى وجود علاقة بينه وبين الاستثمارات العمومية، قبل أن نتطرق إلى نظرية النمو ذي المنشأ **(التحديد) الداخلي** التي تعطي اهتماما خاصا لدور هذه الاستثمارات المنتج، وكذا **الجدل القائم حول الآثار الحقيقية** لزيادة مخزون **رأس المال العمومي على النمو**.

وبما أن الأمر يتعلق هنا بالنمو في **المدى الطويل (أو النمو الكامن)**، فإننا لن نتطرق إلى **تحليل النمو عند الكينزيين الذي يعتمد أساسا على مبدأ مضاعف الاستثمار** في المدى القصير **(حيث تكون للاستثمارات العمومية الآثار الاقتصادية التقليدية المتعلقة بالنفقات العمومية ككل** والتي تؤدي إلى زيادة مؤقتة للناتج المحلي الخام).

1/2– النمو عند الكلاسيك والنيوكلاسيك

كان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام بالنمو؛ **إذ** اعتبر آدم سميث، مثلا، تقسيم العمل مصدرا رئيسيا للنمو. **لكن بالنسبة للكلاسيك، يتوقف النمو دائما من** حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد، أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد **غالبا** ما تكون مقيدة أو محدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية **(حسب قانون المردود المتناقص** لتيرقو**-ريكاردو** Turgot-Ricardo**، يبدأ الإنتاج الكلي بالتزايد كلما أضفنا وحدة واحدة من عامل إنتاج واحد، الأخرى تبقى ثابتة**، إلى أن يصل هذا الإنتاج إلى حده الأقصى، حيث يبدأ عند ذلك في التناقص، أي يكون هناك تناقص في **الإنتاجية). وتبعا لذلك**، يدخل الاقتصاد في حالة سكون Etat stationnaire**، حسبهم** (إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا في الحسبان مسألة التطور التقني، أو أنهم لم يولوها اهتماما كبيرا).

وبناء على مسلمة المنافسة الصرفة والتامة، في إطار الاقتصادات المفتوحة، تستنتج نماذج النمو الكلاسيكية أنه في المدى البعيد **تكون هنالك مساواة لأسعار عوامل الإنتاج لمختلف البلدان. وللخروج من حالة السكون تلك، تؤكد** هذه **النماذج**

47- Marie Ange VEGANZONES, Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches, CERDI, Clermont Ferrand, (janvier 2000). http://www.google.com/search?source=ig&rlz=1W1TSEA_frDZ311&q=-+Marie+Ange+VEGANZONES%2C+Infrastructures%2C+investissement+et+croissance+%3A&oq=&gs_l=

على وجوب أن يكون هناك نظام اقتصادي مفتوحا، بما أن التبادلات الدولية وحدها هي التي تسمح بالاستعمال الأمثل لعوامل **الإنتاج، ومن** ثمة تعطي تأثيرا إيجابيا على النمو **(كل بلد يتخصص "طبيعيا"** في إنتاج السلع والخدمات التي يملك فيها أفضل **عوامل إنتاج** مقارنة بالدول الأخرى). **لكن الاستثمارات العمومية** ليس لها تأثير يذكر على النمو **(وعلى الاقتصاد ككل)، حسب النظرية الكلاسيكية بصفة عامة**[48].

أما النموذج النيوكلاسيكي (كما تم تطويره أو توضيحه من طرف سوان Swan، **سولو** Solow، **رامسي** Ramsey، وغيرهم)، **فإنه يعد أساس نظرية النمو بصفة عامة. وما يميز هذا النموذ أساسا هو خاصية التقارب** convergence: **كلما كان مستوى البدء للناتج المحلي الخام الفعلي للفرد الواحد أقل كلما كان معدل النمو المتنبأ به أعلى. وتشتق خاصية التقارب من العوائد المتناقصة لرأس المال.** فالاقتصادات التي تملك رأس مال أقل للعامل الواحد (مقارنة مع رأس مالها للعامل الواحد في الأمد الطويل) تنزع إلى تحقيق معدلات عائد **(لرأس المال) ومعدلات نمو أعلى. ويكون التقارب مشروطا (وليس مطلقا) لأن مستويات الحالة المستقرة لرأس المال والناتج** للعامل الواحد تعتمد في هذا النموذج على الميل إلى الادخار، ومعدل نمو السكان، ووضع دالة الإنتاج. وتقترح توسيعات حديثة للنموذج إدخال مصادر إضافية للتفاوت عبر البلدان، خصوصا سياسات الحكومة فيما يتعلق بمستويات إنفاق الاستهلاك، وحماية حقوق الملكية، وتشوهات الأسواق **المحلية والعالمية**[49].

حسب هذا النموذج، الذي تبقى مرجعيته الأساسية النموذج المشهور الذي صاغه روبرت سولو Robert Solow في 1956، **يفسر مستوى التنمية الضعيف لبعض البلدان** "الفقيرة" **بالنمو الديمغرافي** الهام من جهة، و بغياب التطور التقني خاصة الذي **يبدو** أنه يحكم على هذه الاقتصادات **بنمو ضعيف أو منعدم من جهة أخرى. فتبعا لتناقص إنتاجية عوامل الإنتاج، وبعد تجاوز حد** معين، لا تؤدي الزيادة في **رأس المال المادي أو البشري** لإنتاج سلعة ما إلى زيادة أكثر من متناسبة للإنتاج. **وعليه،** التطور التقني وحده هو الذي يسمح **بتحسين الإنتاجية.**

ينطلق نموذج النمو المقترح من طرف سولو من الأساس الكلاسيكي لكن في قالب التحليل النيوكلاسيكي. فوفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب-**دوغلاس**[50] Cobb-Douglas :

$$Y = A.f(K,L)$$

48- Clerc Denis, De l'état stationnaire à la décroissance : histoire d'un concept flou, *L'Économie politique*, 2004/2 no 22, pp. 76-96. DOI : 10.3917/leco.022.0076. http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2004-2-page-76.htm

49- **روبرت بارو،** محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث **للنشر والتوزيع، عمان**-الأردن، 2009، **ص.** 2.

50-David Stadelmann, «La fonction de production Cobb-Douglas - illustration de ses propriétés mathématiques importantes pour l'analyse économique», Université de Fribourg, Faculté des sciences économiques et sociales, Année académique 2003-2004.
http://student.unifr.ch/ceses/images/Protokolle,%20Dokumente/Fonction_de_production_cobb-douglas.pdf

حيث تمثل y الإنتاج، و A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية gains de productivité ، أي التطور التقني، و K مستوى رأس المال، و L مستوى العمل[51].

وهكذا، تؤدي الزيادة في عوامل الإنتاج دوما إلى نمو أضعف. ومن ثم، التطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل.

لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو، لم يحاول سولو تفسيره (أي يشرح الطريقة التي يبرز بها)؛ إذ كان يحلله كباق résidu. وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء غير المفسر بهذين العاملين يعزى إلى التطور التقني. وهكذا، يبقى جزء مهم من النمو بدون تفسير. وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية سولو في النمو بـ"نظرية النمو ذي المنشا الخارجي (أو خارجي التحدد) " théorie de la croissance exogène (بسبب الطابع الخارجي الصرف للتطور التقني).

ينتقد بارو[52] Barro تنبؤ النموذج النيوكلاسيكي القائل بتوقف النمو للفرد الواحد في نهاية المطاف في حالة غياب تحسينات مستمرة في التكنولوجيا (الذي يماثل تنبؤ مالتوس وريكاردو الناجم عن مسلمة العوائد المتناقصة لراس المال) بالإشارة إلى أن معطيات الأمد الطويل لبلدان كثيرة تبين أن معدلات نمو موجبة للفرد الواحد يمكن أن تستمر خلال قرن أو أكثر من الزمن، وأن معدلات النمو هذه لا تتسم بأي ميل واضح للهبوط. ومن ناحية أخرى، يرى بارو أن النقص الواضح في هذا النموذج يتمثل في أن معدل النمو للفرد الواحد في الأمد الطويل يتحدد بشكل كامل بعنصر معدل التقدم التكنولوجي الذي ينجم من خارج النموذج، وأن معدل النمو في الأمد الطويل لمستوى الإنتاج يعتمد أيضا على معدل نمو السكان، وهو عنصر آخر يكون خارجي التحدد في النظرية القياسية. ويخلص بارو إلى أن هذا النموذج يفسر كل شيئ ما عدا النمو في الأمد الطويل، وأن هذا الوضع غير مرض بشكل جلي.

كما يشير ر. أوتي R. Auty إلى أن نماذج النمو النيوكلاسيكية محدودة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار رأس المال الطبيعي ورأس

51- اكتفى الاقتصاديان الأمريكيان كوب ودوغلاس في بحثهما حول النمو بعاملي إنتاج اثنين فقط، هما العمل L و رأس المال C ، ومنه دالة الإنتاج: $P = f(L, C)$. وقد إختارا علاقة خطية بين اللوغاريتمات في المعادلة التالية، حيث سار على هذا الاختيار العديد من خلفهم:

$\log P = \log k + a \log L + b \log C$ أو $P = K L^a C^b$

وتعني هذه العلاقة أن تغيرا بـ 1 % في L (مع ثبات C) تؤدي إلى تغير P بمقدار a %. كما أن تغيرا بـ 1 % في C (مع ثبات L) تؤدي إل تغير P بمقدار b %. ومن ثم، يؤدي تغير بـ 1 % في L و C معا إلى تغير في P بمقدار (b + a) %.

52- ر. بارو، مرجع سابق، ص. 3.

المال الاجتماعي، مع أن هذين العاملين يساهمان بشدة في التفريق بين البلدان على مستوى **النمو الاقتصادي**[53].

2/2 – نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي

1/2/2 – المقاربة العامة للنمو ذي المنشأ الداخلي

أمام النقص الهام الملاحظ في نظرية سولو (**لاسيما الطابع الخارجي الصرف للتطور التقني**)، حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد **منشأ داخلي للنمو، ومنه وجود ما يسمى بـ "نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي** " théorie de la croissance endogène التي **نشأت وتطورت خلال سنوات 1980 و 1990** للبرهنة على أن نمو إنتاجية العوامل ليس خارجيا لأن جزءا كبيرا منه محدد **بآليات اقتصادية**. ومن ثم، أمكن القول بأن النمو **هنا** يجد مصدره في **النمو ذاته (أو ما يسمى بالنمو المرتكز ذاتيا** croissance auto-entretenue).

في **الواقع، تعد جذور الفكرة قديمة نسبيا، حيث تعود بدايتها** على الأقل إلى **ألفريد مارشال** Alfred Marshall **الذي حاول** (منذ 1920) **أن يشرح كيف أمكن تحقيق نموا سريعا جدا ومستمرا للدخل** بالنسبة للفرد، الملاحظ في نهاية القرن **التاسع عشر** وبداية القرن **العشرين، مع أنه كان يدعم، ككل الاقتصاديين الكلاسيك، مبدأ المردود المتناقص لعوامل الإنتاج.**

لحل هذه المفارقة، **يميز مارشال بين الوفورات الداخلية "المرتبطة بالموارد الفردية للمؤسسات (...) وبتنظيمها وفعالية تسييرها"** والتي تعود بالفائدة على المؤسسة الكبرى (التي تستفيد من معاملة تفضيلية **من طرف الموردين والبنوك، وتستطيع تطوير سياسة تجارية فعالة، وتستطيع الاستفادة من** محاسن تخصص العمل...)، **والوفورات الخارجية "الناتجة عن التطور العام للبيئة الصناعية" أو "المرتبطة بنمو المعارف** والتطور التقني" والتي هي "مرتبطة أساسا بالحجم الإجمالي للإنتاج في مجمل العالم المتحضر".[54]

والحال أنه لا يمكن، في اقتصاد تنافسي، للوفورات الداخلية أن تؤدي إلا دورا مؤقتا، حيث أن المردودات **لا يمكن أن تتزايد باستمرار. وبالمقابل، تسمح الوفورات الخارجية بالزيادة المستمرة للمردودات دون أن يكون لحجم المؤسسات دور حاسم. فالمؤسسات** الصغيرة، مثل الكبيرة، تستفيد من التقدم التكنولوجي، ومن تطور البنى التحتية، ومن ارتفاع مستوى المعارف. **وبذلك، تستفيد المؤسسة من وفورات ليست هي المسؤولة عنها.** كما تستفيد المؤسسات من البنى **التحتية العمومية** التي **تسمح بالتنقل**

53-Toufik HAMDAD, Politique budgétaire et croissance : Référence au cas d'un pays rentier, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université Tizi-Ouzou, Algérie. PP. 1-17. http://www.ummto.dz/IMG/pdf/COMMUNICATION.pdf

54- Le campus numérique des iut, Les théories de la croissance endogène, iuten ligne.net. http://public.iutenligne.net/economie/Simonnet/politique_economique/documents/chapitre5/croissance_endogene.html

الفعال للمعلومات، وللسلع والخدمات، وللأشخاص، ولرؤوس الأموال بدون ان تتحمل مباشرة تكاليف إنجاز تلك البنى، لأن تحمل هذه التكاليف يكون مشتركا بواسطة الاقتطاعات الإجبارية. وهو ما يجعل تدخل الدولة ضروريا.[55]

ترجع الأعمال الرائدة لهذه النظرية إلى سنوات 1960 مع أرو Arrow حول التعلم بالأداء learning by doing، وكذا إزاوا Uzawa. وقد انتقد هذا التيار النظري البديهيه الرئيسية لنماذج النمو النيوكلاسيكية، أي التقارب الآلي لكل البلدان في اتجاه معدل أجر وحيد لعوامل الإنتاج [56]، وكذا فكرة التطور الاقتصادي ذي المنشأ الخارجي. إلا أن بول رومر Paul Romer يعتبر الأول الذي قام ببلورة هذه النظرية في سنة 1986 (متبوعا بروبرت لوكاس Robert Lucas في 1988، وروبرت بارو Robert Barro في 1990). وقد انطلق رومر من مبدأ أن المردود المتناقص يعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي؛ إذ بين أنه انطلاقا من الآثار الخارجية (الإيجابية) externalités يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعد مصدرا للتطور التقني[57]. وبذلك، سعت نظرية النمو الداخلي التحدد أن تقدم التفسير المفقود للنمو في الأمد الطويل، أي إدخال التقدم التقني باعتباره العنصر الجوهري المفقود في النموذج النيوكلاسيكي.

وقبل ذلك، قام أرو وشيشنسكي Sheshinski (في 1962 و 1967 على التوالي) ببناء نماذج تكون فيها الأفكار منتجات ثانوية غير مقصودة في الإنتاج أو الاستثمار (آلية التعلم بالأداء)، إذ أن اكتشافات أي شخص تنتشر فورا في الاقتصاد برمته. وعملية الانتشار الفورية هذه قد تكون ممكنة وواقعية نظرا لأن المعرفة غير متسمة بالمزاحمة، أو أن استلاكها من قبل شخص ما لا يؤثر في المقدار المتاح منها لاستهلاك شخص آخر. وبين رومر لاحقا (في 1986) أنه يمكن الاحتفاظ بالإطار التنافسي في هذه الحالة لتقدير معدل توازن للتقدم التكنولوجي[58].

حسب التيار النيوكلاسيكي لاقتصاديي العرض (بارو، سالة أي مارتين Sala-I-Martin ...)، تساهم النفقات العمومية المتعلقة بالبنى التحتية في تطوير الاستثمارات الخاصة وفعاليتها. ولذلك تعد هي أيضا مصدرا للنمو.[59]

بصفة عامة، أعطت النماذج الجديدة للنمو، التي تقوم بدخلنة زيادة الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بالاعتماد على الآثار الخارجية (الإيجابية) أو عائدات الحجم المتزايدة rendements d'échelle croissants على مستوى مجمل الاقتصاد، دورا

55- Op.cit.

56- D. Hoorens et C. Chevalier, L'enjeux économique de l'investissement public et de son financement – La spécificité du secteur local, L.G.D.J, Paris, 2006, p. 21.

57- P.Deubel, op.cit, p.100.

58- ر. بارو، مرجع سابق، ص.5.

59- Claude BERTHOMIEU, Dépenses publiques, croissance et soutenabilité des déficits et de la dette extérieure - Etude de cas pour six pays riverains de la Méditerranée: Tunisie, Maroc, Turquie, Liban, Israël, Egypte, Research n°FEM 21-39n, July 2004, CEMAFI, Université de Nice.
http://www.femise.org/PDF/a021/fem2139-cemafi-anx.pdf

منتجا للنفقات العمومية (الاستثمارية). وهكذا، أثرى بارو النموذج النمطي للنمو ذي المنشأ الداخلي بدمج النفقات العمومية فيه، حيث يفترض أن تمول هذه النفقات ممتلكات عمومية صرفة، أي مكملة للنفقات الخاصة. ومن ثم، تدخل في تحديد الإنتاج، مثلما هو الحال بالنسبة للمدخلات الأخرى[60].

يرى أشور Aschauer أن لزيادة النفقات العمومية الاستثمارية، التي تحفز مردودية رأس المال الخاص، تأثير أعلى على الإنتاج مقارنة بزيادة مماثلة في النفقات العمومية الاستهلاكية، وأن هنالك أثرا إيجابيا لمخزون رأس المال العمومي على الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج الخاصة[61].

كما يعتبر بارو وأشور أن النفقات العمومية يمكن أن تدخل سواء في دالة المنفعة للمستهلكين أو في دالة الإنتاج للمقاولين. فبينما يكون الإحلال بين النفقات العمومية والنفقات الخاصة قويا في الفرضية الأولى، تكون النفقات العمومية مكملة للنفقات الخاصة في الفرضية الثانية. ويعني ذلك أن زيادة في النفقات العمومية المدمجة في دالة الإنتاج الخاصة من شأنها أن ترفع من المردودية الحدية لراس المال، ومن ثمة تحفيز الاستثمار، بدلا من إقصائه[62].

في الواقع، وسعت التطورات الحديثة في نظرية النمو المقاربة الاقتصادية الكلية للنفقات العمومية بصفة عامة، التي حُصرت تقليديا في وظيفة الضبط أو الاستقرار الظرفي للاقتصاد، وأعادت النقاش بصفة خاصة حول آثار التدخل العمومي على النمو، لاسيما الاستثمار في البنى التحتية. فمنظرو النمو ذي المنشأ الداخلي أعادوا الاعتبار للتدخل العمومي خصوصا إذا كانت غايته خلق شروط نمو طويل الأمد. وهذا اختلاف كبير مع المقاربة الكينزية التي ترى أن الاستثمار العمومي يهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي في المدى القريب خاصة. ويعتقد مؤسسو تلك النظرية أنه من الممكن تعديل اتجاه النمو في بلد ما بواسطة سياسات اقتصادية تسمح بظهور التطور التقني (من هنا أيضا معنى عبارة النمو ذي المنشأ الداخلي).

في هذا الصدد، يرى ر.بارو [63] أنه إذا كان المستوى الحالي لبلد ما أقل من مستوى الحالة المستقرة لناتجه تكون هنالك عملية لحاق، التي تحدث أساسا من خلال نقل التكنولوجيا. وبهدف عزل المحددات الرئيسية للنمو، قام بارو بتحليل إحصائي دقيق لفروق النمو عبر حوالي مائة بلد منذ سنة 1965، حيث حدد من خلاله العوامل الرئيسية التي اعتبرها مساعدة على حدوث النمو، وهي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.

60- Mills Philippe, Quinet Alain. Dépenses publiques et croissance. In: Revue française d'économie. Volume 7 N°3, 1992. pp. 29-60.
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_1992_num_7_3_1314

61- Op.cit.

62- Op.cit.

63- ر. بارو، مرجع سابق، ص. ص 9-10.

وقد لوحظ أن مختلف النماذج المتولدة عن نظرية النمو **ذي المنشأ الداخلي** تولي اهتماما كبيرا للنفقات العمومية، التي تعد **إحدى** وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام **على النمو.** فالآثار الخارجية الإيجابية تبرر على أساس أن الدولة تستطيع، بواسطة **بعض السياسات الاقتصادية** (مثل السياسة الضريبية، الإعانات، تطوير البنى التحتية،...)، توجيه الأعوان الاقتصاديين الخواص نحو **بعض النشاطات المولدة للنمو. وتركز** هذه النماذج على أربعة عوامل (أو متغيرات) **رئيسية تؤثر على معدل النمو، هي:**

_ **ترقية البحث من أجل التنمية ونشر المعارف** (باعتبارهما المحرك للتطور التقني، بحيث يتولد النمو عن الإبداع innovation **الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من أجل الربح، وهو ما يسمح بتجاوز بعض الحدود المرتبطة بالإنتاجية المتناقصة لعوامل الإنتاج)؛**

_ **التداوب** synergie المتعلق بتراكم رأس المال المادي (الاستثمار المادي لمؤسسة ما لا يؤدي فقط إلى نمو إنتاجها الخاص، بل **يسمح أيضا بزيادة إنتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى بـ "التعلم بالأداء"** learning by doing)؛

_ **تراكم رأس المال البشري (المعد كمخزون من المعارف والمهارات القابلة للتثمين من الناحية الاقتصادية)؛**

_ **تدخل الدولة** (الأثر الإيجابي للبنى التحتية **العمومية على النمو).**

تكون كل هذه العوامل مصدر آثار خارجية (إيجابية) **يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات الأخرى، وتخلق بذلك الشروط الملائمة للنمو الاقتصادي**[64].

تعطي هذه النماذج أهمية قصوى لـ**رأس المال البشري كمحرك للنمو، ومنه** للتربية والتكوين. لكن فكرة اعتبار التربية عامل تنمية ليست جديدة في الفكر الاقتصادي، بما أن هذه **الفكرة** اقترحت **قديما في بعض الكتابات العائدة للعهد** المركنتالي (التجاري) والتي تظهر أهمية التربية وقدرتها على زيادة تأهيل العمال. بعد ذلك، وباستثناء آدم سميث الذي يرى فيها عامل نمو اقتصادي، لم يول الكتاب الكلاسيك أهمية كبيرة للتربية؛ **إذ تعد حسبهم استهلاكا**[65].

وباعتباره تربية فرد ما بمثابة استثمار يجازى بقسم من أجر العمال، وأن التربية عبارة عن رأس مال يتكون من المواهب المفيدة التي يحصل عليها السكان أو أعضاء المجتمع، يكون آدم سميث قد وضع المعالم الأولى **لتحليل التنمية كاستثمار اقتصادي.** ومن ثم،

64- Y.Benabdallah, Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement, communication présentée au colloque organisé à Rabat (Maroc) les 17 et 18 octobre 2008 par la Commission Economique pour l'Afrique des Nations-Unies (UNECA), le Gate UMR 5824 du CNRS, l'Université Lumière Lyon 2, l'Organisation Mondiale du Commerce, pp.1- 25. http://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/ Communications%20PDF/Texte%20Benabdallah.pdf

65- Sadek BAKOUCHE, La relation éducation – développement, éléments pour une théorie, OPU, Alger, 2009, p. 7.

يعد رائدا لمفهوم رأس المال البشري capital humain. غير أن نظرية رأس المال البشري، الممثلة بباعثيها initiateurs منسر Mincer وشولتز Schultz وبيكر Becker خاصة، هي التي تشير فعلا إلى بداية الأبحاث في الدور الاقتصادي للتربية[66].

باختصار شديد، تفترض نظرية رأس المال البشري أن الفرد يستثمر في نفسه في وقت معين ليستفيد من غبطة مستقبلية أعلى من تلك التي كان سيحصل عليها بدون هذا الاستثمار. وفي حالة ما إذا قرر الفرد زيادة معارفه وقدراته الإنتاجية، عليه أن يخصص موارد لهذا النشاط؛ وهي الموارد التي لا يمكنه تخصصيها لاستهلاكه. وفي رأي منظري رأس المال البشري، لا تمثل التربية الاستثمار الوحيد الممكن، حيث يستطيع الفرد أن يستثمر ايضا، بنفس الطريقة، في التكوين المهني المتواصل، والصحة، والإعلام، إلخ.[67]

لكن في نهاية سنوات 1960، جاءت نظريات أخرى تعارض نظرية رأس المال البشري، لاسيما نظرية المرشح (المصفاة) أو الشاشة théorie du filtre ou de l'écran لكينيث أرو Kenneth Arrow. فبالنسبة لأرو، لا يسمح نظام التعليم العالي بتطوير كفاءات الطلبة، بل يقوم بانتقاء الكفاءات الموجودة مسبقا عند بداية دراستهم. وهكذا، يعمل هذا النظام كعملية اختبار ضخمة لصالح المؤسسات.[68]

أما تيودور شولتز Theodore W. Schultz، فإنه يبرهن على أن الاستثمارات في الإنسان وفي العلم هي عوامل حاسمة تسمح بضمان المستوى المعيشي اللائق. وهو يرفض بذلك الرأي السائد والخاطئ، حسبه، الذي يعتبر أن الموارد المحدودة في المكان، والطاقة، والأراضي الزراعية، وغيرها من الميزات الفيزيائية للأرض تشكل عائقا لا يمكن تجاوزه من أجل تحسين مصير البشرية. ويبين شولتز، على العكس من ذلك، أن القدرات المكتسبة من طرف الأفراد (التربية، الخبرة، الكفاءة، الصحة) هي المحددة للرقي الاقتصادي[69].

وبعد التأكيد على أن مفتاح الإنتاجية الاقتصادية القادمة ومساهمتها في الرفاهية البشرية يكون في زيادة القدرات المكتسبة لسكان العالم كله وفي رقي المعارف النافعة، يقول شولتز: "وبرهاني على ذلك يستند إلى نقطة أساسية: إن الاستثمارات في نوعية السكان وفي العلم هي التي تحدد إلى حد كبير الآفاق المستقبلية للبشرية."[70]

كما تؤكد تلك النماذج على الدور الحاسم الذي تؤديه البنى التحتية في اقتصاد عصري. فبالنسبة لرومر وبارو، يؤدي الاستثمار العمومي إلى تحسين إنتاجية المؤسسات؛ إذ أن تحسين تنقل السلع والمعلومات داخل المؤسسة، وبصفة عامة داخل الاقتصاد

66- Op. cit, pp.7-8.
67- Jean-Jacques Paul, Economie de l'éducation, Armand Colin, Paris, 2007, p. 6.
68- Op.cit, p. 7.
69-Theodore W. Schultz, Il n'est de richesse que d'hommes - Investissement humain et qualité de la population , Bonnel Editions, Paris 1983, p. 7.
70- Op. cit. p. 11.

بأكمله، يسمح للمؤسسات بتحسين سيرورة **الإنتاج لديها : شبكات اتصال فعالة تحسن انتقال المعلومات داخل المؤسسات،** وشبكة طرق سيارة ذات نوعية جيدة تسمح بتبني مخططات معقدة لتموضع مواقع الإنتاج[71].

وانطلاقا من حساب اقتصادي جزئي، يقوم كل نموذج بإدماج التطور التقني في النموذج الأصلي لسولو، أي تفسير المعلمة "A" (المشار إليها أعلاه).

سمحت إذاً **نظرية النمو ذي المنشأ الداخلي بإعادة تقييم دور** السلطات العمومية في دعم النمو، بما **أن السوق يمكن أن تكون قاصرة** défaillant أمام الآثار الخارجية الإيجابية. في هذه الحالة، يكون باستطاعة الدولة **"دخلنة"** هذه الآثار الخارجية Internaliser les externalités، **وذلك بدعم البحث العلمي من أجل التنمية، وتراكم رأس المال البشري...، ما من شأنه حث** الأعوان الاقتصاديين على الأخذ بعين الاعتبار– في حساباتهم الاقتصادية الجزئية - المكاسب الاجتماعية لفعالياتهم les bénéfices sociaux de leurs actions[72].

2/2/2 – مقاربة الاقتصاد الجغرافي

إذا كانت المقاربة العامة للنمو ذي المنشأ الداخلي تشرح بأن النمو يعتمد على عدة عوامل تؤدي البنى التحتية دورا مهما في توافرها، فإن مقاربة الاقتصاد الجغرافي[73] تتميز بكونها تدمج مباشرة في التحليل البنى التحتية باعتبارها محددا قويا في التوزيع الجغرافي **للنشاطات الاقتصادية.** وهي مبنية حول عدد لا يحصى من النماذج، وتمزج بين عدة تيارات نظرية مختلفة **(ادوات التحليل الكلاسيكي، وبعض** المفاهيم الخاصة بنظرية النمو ذي المنشأ الداخلي، وكذا التحليل في المنافسة غير التامة للاقتصاد **الصناعي).** **وتعد أعمال بول كروغمان** Paul Krugman**،** التي **تطرق فيها بصفة خاصة لمسائل تركيز** النشاطات الاقتصادية في المكان (أي في حيز جغرافي معين من بلد ما)، الرائدة في هذا المجال. ويعتبر **ذلك قطيعة هامة مع الاقتصاد الجزئي الكلاسيكي الذي يسلم بالحركية** mobilité **والانقسامية** divisibilité **التامتين لعوامل الإنتاج. فعلى العكس من ذلك، لاحظ كروغمان أن** الفضاء الاقتصادي غير متماثل n'est pas uniforme**: بعض** المناطق تتركز فيها النشاطات الاقتصادية على حساب **مناطق** أخرى محيطة بها أو تقع في أطرافها[74]**. على سبيل المثال، تضم جزيرة فرنسا** Île de France **(كجهة** région**)،** التي **لا تزيد**

71- D. Hoorens et C. Chevalier, Op.cit., p.22 .

72- P.Deubel, op.cit.

73– معروفة أيضا بنظرية التموضع (أو التمركز) Théorie de la localisation . ويتلخص مضمونها في محاولة تقديم إجابة عن السؤال التالي: **من (او ماذا) يتموضع واين يتموضع؟ وتحيل "من" (او ماذا) للاعوان الاقتصاديين، مثل المؤسسات او الاسر** (أو التجهيزات، مثل البنى التحتية **العمومية). وتحيل "أين"** إلى مناطق جغرافية متنوعة: مدينة، جماعة **إقليمية، جهة، سوق تجمع عدة بلدان**،إلخ. ويتمثل الهدف المتوخى في شرح لماذا تختار بعض النشاطات الاقتصادية التموضع في أماكن خاصة، وكذا تأثير ذلك على التنظيم الإقليمي للاقتصاد.

74- Matthieu Crozet et Miren Lafourcade, La nouvelle économie géographique, La Découverte, Collection Repères, 2009. http://www.cairn.info/la-nouvelle-economie-geographique--9782707152152.htm

مساحتها عن 2 % من المساحة الإجمالية لفرنسا، أكثر من 23 % من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية. فما هي إذًا القوى التي تدفع الأنشطة الاقتصادية للتمركز في المكان؟ وهل المناطق البعيدة عن الأسواق الكبرى محكوم عليها بالتخلف؟ وما هو المنتظر من سياسات الجذب وتهيئة الإقليم؟ لقد ترك علم الاقتصاد لفترة طويلة المكان على هامش اهتماماته. وهذا ما جعل تجديد الاقتصاد الجغرافي، ابتداء من سنوات 1990، يسد هذا النقص.[75]

يسمح الاقتصاد الجغرافي (وكذا التاريخ الاقتصادي) بفهم لماذا يمثل النمو الاقتصادي ومصدراه الرئيسيان، رأس المال البشري والإبداع، ظواهر متمركزة بحيث يكون انتشارها في المكان بطيئا ونافصا.[76]

مع الأعمال المؤسسة لكروجمان في 1991، ظهرت الآليات المختلفة التي شكلت الاقتصاد الجغرافي: "تكمن خصوصيات الاقتصاد الجغرافي في تغيير الأفق الذي يمنحه لاقتصاد الفضاء (المكان) économie spatiale، مع الاحتفاظ بالمساهمات السابقة". ومن بين العناصر الحاسمة في النماذج التي تشكل الاقتصاد الجغرافي: "تكاليف النقل، واقتصاديات الحجم، والقوى الطاردة والجابذة les forces centrifuges et centripètes، والآثار الخارجية المالية والتكنولوجية ." [77]

بينت بجلاء الأبحاث التي قام بها شارلو Charlot [78] الدور المركزي للدولة فيما يخص التوزيع الجغرافي للنشاطات؛ إذ تفرق هذه الأبحاث بين نوعين من الآليات: الآثار الخارجية التكنولوجية المباشرة، مثل الأبحاث العمومية الأساسية والتطبيقية؛ والآثار الخارجية التكنولوجية غير المباشرة المتعلقة بتحسين تنقل المنتجات والمعلومات بين الأعوان الاقتصاديين، بواسطة شبكات الاتصال مثلا. وبالاعتماد على مفهوم البنى التحتية بالمعنى الواسع، تثبت نماذج الاقتصاد الجغرافي التأثير الإيجابي لهذه البنى على النمو الاقتصادي. فبالنسبة لمارتين وروجرس [79] Martin et Rogers، تسمح البنى التحتية العمومية بتخفيض تكاليف النقل سواء داخل المنطقة الواحدة أو بين المناطق المختلفة في البلد المعني. كما بينت أبحاث أخرى التأثير المباشر الإيجابي للبنى التحتية على تكاليف الإنتاج للمؤسسات. ويمكن للبنى التحتية أن تؤثر أيضا بطريقة غير مباشرة على وظائف الإنتاج للمؤسسات. فعلى سبيل المثال، يكون توظيف مستخدمين لهم مؤهلات خاصة أسهل في ظل تطوير هياكل النقل التي تسمح لهؤلاء الأشخاص بالتنقل بطريقة أسهل.

75- Jean-Claude Prager et Jacques-François Thisse, Économie géographique du développement, Collection Repères, 2010. http://www.cairn.info/economie-geographique-du-developpement--9782707166692.htm

76- Op.cit.

77- Raissa Ada Allogo, Au-delà de l'économie géographique : les nouvelles politiques d'infrastructures de transport au Gabon, Thèse de doctorat en sciences économiques soutenue le 15 décembre 2011, Université Lille I (France), Ecole doctorale SESAM, Laboratoire CLERSE UMR 8019, pp. 40-41. https://ori-nuxeo.univ-lille1.fr/nuxeo/site/esupversions/0bffe626-fb72-484e-b384-5d44a23e6e4c

78- D. Hoorens et C. Chevalier, Op.cit., p.28.

79- Op.cit., pp. 29-30.

لكن الاقتصاد الجغرافي توصل أيضا إلى نتائج أخرى مهمة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للنشاطات. فقد بين بوضوح الظاهرة المزدوجة التي تسمح بالربط بين سلوك المستهلكين وإستراتيجيات التموقع للمؤسسات:

- هنالك نزوع من قبل المستهلكين للتجمع حيث يكون تنوع المنتجات المعروضة قويا.

- وبما أن المؤسسات تتوقع سلوك الأسر anticipent le comportement des ménages، فإنها تعمد إلى التركز (التجمع) concentration في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

وهكذا يكون من مصلحة كل مؤسسة جديدة أن تتموضع بالقرب من أكبر تركز للمؤسسات الموجودة في منطقة ما. وتسمح هذه النواة المتنامية (من المؤسسات) بعرض تنوع أكبر من المنتجات المميزة والتي تجذب المزيد من العمال المؤهلين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات، ومن ثم خلق دافع قوي لمؤسسات أخرى لكي تتموضع في نفس المنطقة. وينتج عن ذلك إذًا دائرية circularité، حيث يجذب تركز المؤسسات (قطب العرض) العمال المؤهلين (الذين يشكلون قطب الطلب)، وتركز هؤلاء العمال يجذب بدوره المؤسسات. تبعا لذلك، تتكون نواة صناعية قوية تعمل على جذب كل مؤسسات البلد إلى موقع واحد، وترك باقي الإقليم للزراعة. هذا الشكل من توزيع النشاط الاقتصادي لبلد ما على مركز صناعي كثيف لا يحتل سوى مساحة صغيرة من الإقليم من جهة، و"باقي البلد" قليل الكثافة السكانية وحيث يهيمن النشاط الفلاحي من جهة أخرى، سمي بـ " نموذج المركز والمحيط" (modèle Core-Periphery (centre -périphérie.[80]

أما أبحاث فوجيتا M. Fujita وتيس J-F. Thisse ، فقد بينت أن الأنشطة الاقتصادية تتوزع بصفة غير متساوية جدا على الإقليم. يشكل تفسير هذه الظاهرة في حد ذاته المسألة المحورية للاقتصاد الجغرافي. وتحصر الأسباب التي تفسر تجمّع المؤسسات و/أو الأسر في ثلاثة أصناف: الآثار الخارجية في إطار المنافسة التامة؛ المردودات المتزايدة في بيئة متميزة بالمنافسة الاحتكارية؛ التفاعلات الاستراتيجية بين المؤسسات المقترنة بالمنافسة المكانية. يمكن، حدسيا، إدراك أن كل شكل مكاني للنشاطات الاقتصادية هونتيجة لسيرورة تستدعي نوعين من القوى المتقابلة: قوى التجمع (القوى الجابذة أو الدافعة نحو المركز) forces d'agglomération (ou forces centripètes) وقوى التشتيت (القوى النابذة أو الطاردة عن المركز) forces de dispersion (ou forces centrifuges).[81]

تبعا لتلك النتائج، وفي إطار تهيئة الإقليم، يجب على الدولة أن تكون يقظة جدا عندما تشرع في تطوير البنى التحتية. وهكذا، يبدو البحث عن النمو والتطوير المتناسق للأقاليم في نفس الوقت مهمة صعبة بالنسبة للسلطات العمومية، حيث يشير الاقتصاد الجغرافي إلى أنه في غياب سياسات حقيقية لتهيئة الإقليم يمكن أن تؤدي سياسة "بعثرة" البنى التحتية هنا وهناك إلى تعميق

80- K.Mokhtar, Le développement local, OPU, Alger, 2012, p.20.

81- Masahisa Fujita , Jacques-François Thisse, Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives, Annales d'économie et de statistique n°45- 1997, pp.37-87.
http://annales.ensae.fr/anciens/n45/vol45-03.pdf

الفوارق بين المناطق الجغرافية[82].

في هذا الصدد، يرى براجي J-C. Prager وتيس J-F. Thiss [83] أنه إذا كانت الجغرافيا لا تزال تعد مكونا أساسيا للمنافسة والنمو في البلدان المتطورة، يمكن القول إن هذه الملاحظة تنطبق من باب أولى على حالة البلدان النامية، حيث أن نقص البنى التحتية في مجالي النقل والاتصالات الذي تعاني منه أغلبية هذه البلدان الأخيرة يجعل من "طغيان المسافة" عائقا كبيرا في سبيل النمو لديها. لكنهما يلحان على مبدأ الحذر؛ إذ من المؤكد أنه بسبب عدم الأخذ في الحسبان المعطيات الأكثر بساطة والمستقاة من تجارب البلدان الأخرى، أو عناصر التحليل النظري المسلم بها بقوة، هنالك العديد من السياسات التي تَبيّن أنها لم تكن مجدية، أو ذات نتائج كارثية حتى. غير أنه لا توجد مجموعة وحيدة للسياسات الجيدة، او مكونات نمطية، أو وصفات مشتركة، حسب براجي وتيس، سواء على المستوى النظري أو المستوى الواقعي؛ إذ غالبا ما تكون سياسات النمو الناجحة عبارة عن تركيبة من الأفكار المستعارة من مصادر مختلفة.

يمكن، بصفة عامة، أن تؤثر طبيعة بنى النقل التحتية على التوزيع الجغرافي للنشاطات وعلى التمركز المكاني للمؤسسات عن طريق تخفيض تكاليف النقل ما بين جهات الوطن أو داخل هذه الجهات، ومن ثم تخفيض التكاليف الثابتة أو التكاليف المتغيرة في دالة الإنتاج للمؤسسات. وبما أن تكاليف النقل تمثل دالة متناقصة لمستوى البنى التحتية العمومية، فإن تحسين هذه الأخيرة في منطقة ما يسمح بتخفيض أسعار السلع المحلية ورفع الطلب.[84]

لكن ذلك يتطلب دراسة مختلف القنوات التي تخلق ارتباطات إيجابية بين النقل (بكل تنوعه) والنمو الاقتصادي، ومن ثم التطبيق المنتظم للحساب الاقتصادي، لاسيما تحليل التكاليف والمزايا بالنسبة للقرارات العمومية المتعلقة بالنقل. ولابد أن يكون هذا التحليل طموحا ومعمما، أي يأخذ في الحسبان ليس العناصر الاقتصادية الاعتيادية فقط، بل البيئة والاحتباس الحراري، وتهيئة الإقليم... [85]

كما يجب تنوير الحكومة والجمهور حول العلاقات بين اختيارات البنى التحتية في مجال النقل والنمو الاقتصادي. ذلك أن هذه

82- D. Hoorens et C. Chevalier, op.cit.

83- Jean-Claude Prager et Jacques-François Thisse, Les enjeux géographiques du développement économique, Agence Française de Développement – AFD, Département de la Recherche, 2009, pp. 12-14. http://www.afd.fr/webdav/site/afd/shared/PUBLICATIONS/RECHERCHE/Archives/Notes-et-documents/46-notes-documents.pdf

84- Kouassi Hugues KOUADIO, INTEGRATION ECONOMIQUE, DEVELOPPEMENT ET CROISSANCE, thèse de doctorat soutenue publiquement le 3 mars 2008, U.F.R. de SCIENCES ÉCONOMIQUES, UNIVERSITÉ PARIS I. PANTHÉON .SORBONNE. http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/27/43/04/PDF/Kouadio_kouassi_these.pdf

85- Michel Didier et Rémy Prud'homme, Infrastructures de transport, mobilité et croissance, CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE © La Documentation française. Paris, 2007. http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/074000501/0000.pdf

البنى تتطلب دائما تدخل السلطة العمومية على المستوى الوطني أو المحلي، وتتطلب فضاءات مخصصة والتي تحد من الفضاءات الخاصة، وتتطلب أموالا يتم جمعها في الغالب بواسطة الضرائب، وتفرض أخيرا قواعد استعمال ورهانات لحماية البيئة. وتدور الأسئلة المطروحة على السلطات خاصة حول معرفة إذا كان هناك إفراط في الموارد المخصصة للبنى التحتية في مجال النقل أم أن هذه الموارد تعد بالعكس زهيدة، وإذا كانت الاختيارات المقررة هي المثلى بالنسبة للموارد المخصصة. وتطرح هذه الأسئلة من زاوية تأثيرها خصوصا على النمو، ومستوى المعيشة والرفاهية الجماعية للجيل الحالي وللأجيال القادمة.[86]

لا يتمثل الدور الاقتصادي لنظام النقل في جعل استعمال شكل من أشكال النقل في أوجّه، أو السماح لمؤسسة ما خصوصية spécifique أن تحصل على مداخيل، أو تنظيم تنقل الأشخاص، وإنما في تسهيل أكبر قدر ممكن من التفاعلات، وإتاحة الفرصة لكل الأعوان الاقتصاديين لتوليد مداخيل (أي ثروات)، ومن ثم رسوم تسمح بتمويل ذلك النظام. ويطرح هنا التساؤل حول أفضل طريقة لتسيير بنى النقل التحتية والتي تعظم النمو: خوصصة البناء والتسيير والصيانة للبنى الحساسة (مثل بعض الجسور) لتقليص تكاليف الدولة في المدى القريب، أو تمويلها بموارد خاصة أو بالشراكة العمومية والخاصة، أو تسييرها بطريقة تسمح بالحصول على عائد الاستثمار، بحيث تكون المداخيل المحتملة مقسمة بين صيانة البنية التحتية وربح المنظم (المقاول).[87]

3/2/2 – الجدل القائم حول أهمية الاستثمارات العمومية وحدودها

إضافة إلى الانتقاد العام المتمثل في الانعكاسات السلبية على رأس المال الخاص التي يمكن أن تحدثها الزيادة في مخزون رأس المال العمومي (المتعلقة عموما بالضغط الجبائي، وارتفاع سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع الدين العمومي المرتبط بتمويل البنى التحتية، ومن ثمة إقصاء الاستثمار وانخفاض مردودية رأس المال الخاص)، ظهر جدل أمبريقي حول التأثير الحقيقي لرأس المال العمومي على النمو، أي الطابع المنتج للبنى التحتية.

ومنذ سنوات 1990، أصبح هذا الجدل يحتل مكانة خاصة في الأدبيات الاقتصادية. فإضافة إلى العمل الرائد لراتنر Ratner في 1983، كانت أعمال أشور ابتداء من 1989 هي المحفزة للبحث الكمي في هذا المجال. ويتمحور هذا البحث حول عدة مقاربات تهدف إلى تشخيص حركية النمو المنطلقة والقنوات التي يمر عبرها الدور المنتج للبنى التحتية، نذكر منها خاصة[88]:

- مقاربة الإيقاظ (الإثارة) l'approche primale او التقدير المباشر لدالة الإنتاج الموسعة.
- المقاربة الثنائية l'approche duale أو تقدير دالة التكلفة للمؤسسات.
- الحركية الانتقالية la dynamique transitoire أو مقاربة التقارب المشروطة.

86- Op. cit.

87- Richard Shearmur, Infrastructures: le revers terne de la croissance, INRS, Université du Québec, Conférence ASDEQ, 2-4 Mai 2012 ; pp 1-14 .http://www.economistesquebecois.com/files/documents/2s/c7/shearmur.pdf

88- Marie Ange VEGANZONES, op. cit.

- دراسة الصلة بين البنى التحتية **والاستثمار.**
- **تقييم آثار الانتشار** المكاني للبنى التحتية.

تطرح الأبحاث الأمبريقية حول العلاقة بين البنى التحتية **العمومية والنمو سؤالين هامين:**

1- ما هو الأثر الصافي للبنى التحتية، بما أن الاستثمار الذي تتطلبه يحول موارد كان من الممكن استعمالها في قطاعات أخرى **للاقتصاد؟ أو** بمعنى آخر، هل توجد علاقة إحلال أم تكامل بين الاستث**مارات العمومية و الاستثمارات الخاصة؟**

2 - هل الزيادة في مخزون البنى التحتية يتيح **تسريع النمو؟**[89]

يبدو من خلال أغلب الدراسات الأمبريقية أن آثار البنى التحتية ليست دائما **ظاهرة أو معينة** identifiés**،** وتتغير حسب نوع **البنية التحتية، والقطاعات الاقتصادية، والمستوى الاقتصادي للمنطقة المعنية بالاستثمار.** فوجود البنى التحتية **شرط ضروري لكنه** غير كاف للنمو. كما أن تطوير البنى التحتية ليس له آثار على منطقة لا تتوفر على قدرات للتنمية الاقتصادية. **بل أن فتح** السوق لمؤسسات منافسة بفضل بنى تحتية في مجال النقل، مثلا، من شأنه ان يزيد من صعوبات مؤسسات المنطقة التي تكون في **أزمة.**[90]

عند محاولة قياس تأثير البنى التحتية على النمو، يجب قبل كل شيء حل مشكل دخلنة الآثار الخارجية internalisation des extternalité لهذه البنى والذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج خاطئة في تقدير ذلك التأثير. **فعلاقة السببية المزدوجة بين** الاستثمارات العمومية في البنى التحتية و**الأداء الاقتصادي الجيد يمكن ان تتولد عن عدة عوامل.** ذلك أن البنى التحتية غالبا ما تكون متموضعة في الأماكن التي تكون للمؤسسات فيها فرص أكثر للازدهار لأسباب ليست حتما مرتبطة بالبنى التحتية **الموجودة. فالقرب من الأسواق، أو المناطق الساحلية، أو المواد الأولية، أو مصادر اليد العاملة،... كلها عوامل تستطيع جلب** الاستثمار المنتج، حيث يجب في مرحلة ثانية تحسين شبكة البنى التحتية.[91]

89- MOHAMED BAYOUDH, INVESTISSEMENT EN INFRASTRUCTURE PUBLIQUE ET CROISSANCE EN TUNISIE: UNE ANALYSE EN ÉQUILIBRE GÉNÉRAL CALCULABLE, Thèse présentée à la Faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval dans le cadre du programme de doctorat en économique pour l'obtention du grade de Philosophiae doctor (Ph.D.), DÉPARTEMENT D'ÉCONOMIQUE FACULTÉ DES SCIENCES SOCIALES, UNIVERSITÉ LAVAL QUÉBEC, 2012. http://www.google.fr/search?sourceid=navclient&hl=fr&ie=UTF-8&rlz=1T4TSEA_frDZ311DZ430&q=MOHAMED+BAYOUDH%2c++INVESTISSEMENT+EN+INFRASTRUCTURE+PUBLIQUE+ET+CROISSANCE+EN+TUNISIE%3a+UNE+ANALYSE+EN+%c3%89QUILIBRE+G%c3%89N%c3%89RAL+CALCULABLE

90- Béatrice GASSER - Françoise NAVARRE, L'IMPACT DES INVESTISSEMENTS EN INFRASTRUCTURE DE TRANSPORT SUR LA CROISSANCE, ECONOMIE ©OEST Synthèse, juiL-août 1991. http://temis.documentation.developpement-durable.gouv.fr/documents/temis/NS/NS_051_4.pdf

91- NAGARAJ R., VAROUDAKIS A., VÉGANZONÈS M.-A., Infrastructure et performances de croissance à long terme : le cas des États de l'Inde, ANNALES D'ÉCONOMIE ET DE STATISTIQUE. – N° 53 – 1999. http://annales.ensae.fr/anciens/n53/vol53-05.pdf

بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، تؤدي البنى التحتية دورا حيويا في سير الاقتصاد. لكنها تلاحظ أن الاستثمارات المنجزة في الماضي كانت أحيانا غير منتجة، وتتميز بتخصيص سيء للموارد. و أخذا في الحسبان التدابير الميزانياتية المصادق عليها مؤخرا في عدد كبير من بلدان المنظمة والتي تقر نفقات في مجال البنى التحتية لتحفيز الطلب الإجمالي، فإن وجود إطار عمل ملائم من شأنه ضمان استثمارات فعالة، تؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الطلب ودعم القدرات الإنتاجية للاقتصاد في المدى الطويل، حسب المنظمة.

إلا أنه حسب التحليلات الأمبريقية للمنظمة، تبدو الآثار الإيجابية للاستثمار في البنى التحتية أقوى في الحالة التي يكون فيها المستوى الأولي لهذه البنى متدنيا. كما أن هذه الآثار ليست مشتركة بين كل اقتصادات المنظمة، حيث أنه في بعض الحالات هنالك نقصا أو فائضا في توفير البنى التحتية، وأن هنالك استعمالا فعالا أو غير فعال لهذه البنى في حالات أخرى.[92]

مع وجود شبه إجماع عام حول الدور المنتج للبنى التحتية (على المستوى النظري خاصة)، إلا أن المواجهة بين تلك المقاربات المختلفة لم تمكن إلى حد الآن إبعاد الطابع الهش والمتناقض للنتائج المتحصل عليها.[93]

وهكذا، بينما تشكك الدراسة التي قام بها إفنس وكارا P.Evans et G.Karra [94] في وجود علاقة سببية بين البنى التحتية والنمو، تؤكد دراسات اخرى لكل من اشور ومنل وونغ D.Aschauer, A.Munnell et E.Wang [95] على وجود مرونة قوية نسبيا بين ارتفاع رأس المال العمومي والزيادة في إنتاج القطاع الخاص في البلدان المصنعة. وقد حاول أشور في دراسته ايجاد علاقة بين تدهور الإنتاجية في الولايات المتحدة وانخفاض الاستثمار العمومي في سنوات 1990، وقدر أن ارتفاع مخزون رأس المال العمومي بـ 1 % يحسن انتاجية القطاع الخاص بنسبة 0.4 %. وذهبت أبحاث منل Munnell في نفس الاتجاه وقدرت هذه النسبة بـ 0.34 %. إلا أن هذه الأبحاث كانت محل انتقادات شديدة من الناحية المنهجية (حجم العينات، علاقة السببية،...)[96].

أما في البلدان النامية، بينت الدراسة التي قام بها كل من أجنور ونابلي ويوسف[97] P.R.Agénor, K.Nabli et T.M.Yousef لاختبار العلاقة بين مخزون رأس المال العمومي والاستثمارات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية (MENA) أن تلك العلاقة (المرونة) كانت ضعيفة جدا. لكن حسب نفس الدراسة، ليس مرد هذه النتيجة الضعيفة إلى البنى

92- « Chapitre 6. L'investissement en infrastructures : liens avec la croissance et rôle des politiques publiques », *Réformes économiques* 1/2009 (n° 5), Ed. de l'OCDE, p. 169-186.
URL : www.cairn.info/revue-reformes-economiques-2009-1-page-169.htm.
93- Marie Ange VEGANZONES, op. cit.
94- Citées par Y.Benabdallah, Op.cit.
95- Op.cit
96- D. Hoorens et C. Chevalier, Op.cit., p. 31 .
97- Y. Benabdallah, Op.cit.

التحتية في حد ذاتها، وإنما إلى نوعية البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص والتي غالبا ما تؤدي إلى إقصائه، بسبب سوء الحاكمية خاصة، وليس من طرف رأس المال العمومي نفسه.

كما خلصت الدراسة التي قام بها أرستومان فارودكيس[98] Aristomène Varoudakis وآخرون حول دور البنى التحتية في زيادة الإنتاجية والفعالية التقنية في الصناعة المعملية للولايات الهندية إلى أن النتائج المتوصل إليها والمتعلقة بالتأثير الإيجابي للبنى التحتية على الإنتاجية وفعالية قطاع الصناعة كانت أكثر وضوحا من تلك المتوصل إليها عادة في إطار إقليمي بالنسبة للبلدان المتقدمة، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. وتشجع هذه النتائج، حسب الدراسة، على تبني الهند لسياسة محددة الأهداف في مجال البنى التحتية لتقوم بدور المحرك القوي للنمو الصناعي.

بالنسبة لصادق بكوش، تطرح هذه النظريات الجديدة حول النمو (الموجهة في الأصل، حسبه، لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي تسجل معدلات نمو ضعيفة)، التي تتطلب متغيرات يصعب تكميمها (مخزون المعارف، رأس المال المادي، رأس المال البشري...)، إشكالا عند محاولة تطبيقها في البلدان النامية، مما يؤدي إلى التساؤل فيما إذا كان يجب على هذه البلدان الاكتفاء بنظريات النمو القديمة[99].

لكن شولتز T. W. Shultz يرى، على العكس من ذلك، أن اقتصاد التنمية يعاني من عدة أفكار خاطئة وعلى رأسها تلك التي ترى أن المخططات schémas الاقتصادية الكلاسيكية لا يمكن تطبيقها في اقتصادات البلدان ذات الدخل الضعيف (النامية) والتي هي في حاجة لتكوين نظرية خاصة بها؛ وأنه تم استقبال النماذج المعدة لهذا الغرض بحماس إلى أن أصبح جليا أنها لم تكن في أحسن الأحوال سوى فضول فكري، ما جعل بعض الاقتصاديين يلجؤون إلى اعتبارات ثقافية واجتماعية لتفسير الأداءات المتواضعة لتلك البلدان، وما أدى استعمالهم لهذه الدراسات إلى انزعاج متفهم لعلماء الإثنولوجيا والاجتماع. وقد توصل الآن الكثير من الاقتصاديين، حسب شولتز، إلى خلاصة مفادها أن النظرية المألوفة صالحة للتطبيق لحل مشاكل الندرة التي تواجهها البلدان الفقيرة والمشاكل المماثلة لها والمطروحة لدى البلدان الغنية.[100]

ويكمن الخطأ الثاني، في رأي شولتز، في إهمال تعاليم التاريخ الاقتصادي الذي يبين أن النظرية الاقتصادية تطورت في عصر كانت فيه الغالبية العظمى للشعوب الأوروبية تحصل بمشقة على قوتها من زراعة أراض قليلة الخصوبة ولا أمل لها إلا في حياة محدودة المدة. وعليه، عرف الاقتصاديون الأوائل شروطا مماثلة لتلك السائدة حاليا في البلدان ذات الدخل الضعيف. ومن ثم، فإن معرفة ممارسات وإنجازات الناس الذين عاشوا القحط pénurie عبر العصور من شأنها أن تعزز بشدة فهمنا لمشاكل تلك البلدان

98- Varoudakis Aristomène A., Véganzonès Marie-Ange, Mitra Arup. Croissance de la productivité et efficacité technique dans l'industrie manufacturière des Etats de l'Inde. Le rôle des infrastructures. In: Revue économique. Volume 49, n°3, 1998. pp. 845-855.
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_0035-2764_1998_num_49_3_410015

99- S. Bakkouche, op. cit, p. 10.

100- T. W. Shultz, op.cit, p. 18 .

وقدراتها. ويعتبر هذا الفهم، **حسب شولتز**، أكثر أهمية من تراكم المعلومات المفصلة حول القشرة الأرضية، وعلم البيئة، وحتى تكنولوجيا المستقبل.[101]

تتمثل إذاً القضية المركزية بالنسبة لشولتز في أن العلاقة الجوهرية بين الإنتاجية الاقتصادية والرفاهية البشرية توجد في كل البلدان، الفقيرة منها والغنية.

في الواقع، تكون الآثار المنتظرة **للاستثمار العمومي** في المديين المتوسط والبعيد مبهمة **من جهة، ومن الصعب عزل الآثار الناتجة عن فعاليات القطاع الخاص من جهة أخرى. فالبعض يرى أنه من المحتمل أن القياسات الإحصائية تمتهن** sous-estiment التأثير الحقيقي للاستثمار العمومي على النمو، نظرا لتعدد قنوات التوصيل لهذا التأثير. **بينما يرى البعض الآخر أنه، على العكس** من ذلك، يكون ذلك التأثير أقل **مع الأخذ في الحسبان آثار الإقصاء على الاستثمار الخاص الناجم عن الاستثمار العمومي.**

لكن عندما يكون متدبرا ضمن إشكالية التنمية في المدى البعيد، يبدو أن الاستثمار العمومي **سيظل يمثل عنصرا أساسيا لتطوير شروط ملائمة للنمو الاقتصادي المستقبلي، وكذا تحسين الرفاهية الجماعية. وهو رأي العديد من الاقتصاديين اليوم الذين، وإن كانوا يقرون بدور السوق،** يقومون بتحليلات منتقدة لهذه الأخيرة، وينادون بإعادة الاعتبار لدور الدولة، **ومنهم خاصة أمارتيا كومار سن** Amartya Kumar Sen **الذي له إدراك بديل للتنمية** يتمثل في التنمية البشرية المستديمة والذي يتعارض مع ذلك **الذي ياخذ بعين الاعتبار الناتج المحلي الخام فقط.**[102]

101- T. W. Schultz, op.cit, pp. 18-19 .

102- D. Hoorens et C. Chevalier, Op.cit, pp. 31-34.

خلاصة

عبر عرض مقتضب لمقاربتها النظرية، بينا في هذا الفصل أن سياسة الميزانية التوسعية وفقا للنموذج الكينزي (أي الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب الإجمالي) رضت لانتقادات عديدة اختلفت شدتها باختلاف التيارات الفكرية السائدة؛ وأن نتائج تطبيقها في الواقع لم تعد مؤكدة، مقارنة بتلك المعاينة خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الأخيرة؛ وأن فعاليتها أصبحت اليوم نسبية جدا، ومرهونة إلى حد بعيد بمدى وضوح أهداف السياسة المتبعة واستمرارها، وبكيفية تمويل هذه السياسة ومدى تأثير ذلك على المالية العمومية والتوازنات الاقتصادية في المديين المتوسط والبعيد، ومدى ثقة الأعوان الاقتصاديين في مصداقية السلطات العمومية المنتهجة لتلك السياسة.

وبما أن سياسة الميزانية التوسعية المطبقة حاليا في الجزائر (الإنعاش الاقتصادي) ترتكز أساسا على الاستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية حاصة) وتهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وتوطيده (في المدى البعيد)، فقد بينا، عبر عرض وجيز لأهم الأدبيات الاقتصادية، ان العلاقة بين هذا النمو وتلك الاستثمارات مبهمة، وأن النتائج ليست مؤكدة. فمع وجود اتفاق كبير حول التأثير الإيجابي للاستثمار العمومي على النمو من الناحية النظرية، إلا أن العديد من الدراسات الأمبريقية تشير إلى أنه يبقى من الصعب جدا قياس هذا التأثير بدقة، وإبراز نتائجه الحقيقية، ومن ثمة إقامة علاقة سببية واضحة بين الزيادة في مخزون رأس المال العمومي والنمو. وفي حالة البلدان النامية بصفة خاصة، مثل الجزائر، يبقى هذا التأثير الإيجابي للاستثمار العمومي مرهونا إلى حد بعيد بوجود عوامل أخرى جوهرية تكمل رأس المال المادي وتثمنه، لاسيما رأس المال البشري، ومخزون المعارف والإبداع؛ وبمدى توفر بعض الشروط الأساسية التي تجعل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها وتتآزر لإنتاج آثار خارجية إيجابية تساعد على النهوض بالقطاع الإنتاجي، وتؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي ودائم، لاسيما الحكامة الجيدة والبيئة القانونية والمؤسساتية الملائمة.

ستكون الجوانب النظرية المستعرضة في هذا الفصل بمثابة المعالم التي نستنير بها في دراسة بقية فصول الأطروحة.

الفصل الثاني

تحليل أمبريقي لسياسة الميزانية في الجزائر

خلال الفترة 2001 – 2010

تمهيد

إضافة إلى التساؤل حول مدى **ملاءمة أهدافها المعلنة (والخفية أيضا)** وأهمية **نتائجها المحققة أو آثارها المتبدية، تطرح أي سياسة** ميزانياتية إشكالية كبيرة أخرى تتمثل في كيفية تمويلها، أي مدى التناسب بين الوسائل المستعملة والأهداف المتوخاة، ومدى تأثير ذلك على وضعية المالية العمومية وتوازنها في **المديين القريب والبعيد. فتوجيه السياسة الاقتصادية عموما وسياسة الميزانية خصوصا** في أي بلد يتطلب معرفة دقيقة لوضعية المالية العمومية له، وتبعات السياسات المطبقة على هذه الوضعية. **وهذا ما يفرض القيام بتحليلات** أمبريقية **(اختبارية)** empiriques **دورية لسياسة الميزانية المنتهجة** (في بلد ما)، **وذلك باستخدام** جملة **من المؤشرات المناسبة،** وبالاعتماد على مجموعة من المعطيات والنتائج الواقعية قصد التنبؤ بالتطورات الميزانياتية، **ومعرفة توجه تلك السياسة ومدى قابليتها للاستدامة،** واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء ذلك **(أي إدارة الاقتصاد الكلي للبلد).**

وعليه، سنقوم في هذا الفصل **بتحليل** أمبريقي لسياسة الميزانية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001 . 2010)، **وذلك** عبر بعض المؤشرات الملائمة **(مؤشرات التدفق، مؤشرات التوجه، مؤشرات الاستدامة)، وحسب المعطيات الكمية المتوفرة عن المالية العمومية وتطورها (النفقات العمومية، الإيرادات العمومية، أرصدة الميزانية، أرصدة الخزينة).** ونظرا للأهمية الخاصة التي يكتسيها **صندوق ضبط الموارد (الإيرادات)** في سيرورة النظام الميزانياتي والإشكال الذي يطرحه هذا الصندوق فيما يتعلق بالغرض من إنشائه **واستعمال الموارد** التي يحويها، فقد خصصنا جزءا فرعيا من هذا الفصل للتطرق باختصار للصناديق البترولية بصفة عامة ولصندوق **ضبط الموارد** في الجزائر بصفة خاصة.

كما أن التحليل الأمبريقي لسياسة الميزانية في الجزائر لا يستقيم تماما، في نظرنا، دون التطرق للنظام الميزانياتي المطبق حاليا **وإشكالية تطوره**؛ إذ أنه أصبح يمثل أحد العوائق الكبرى للتسيير الفعال والاستعمال الرشيد للمالية العمومية.

1- مؤشرات التدفق (الأرصدة المالية)

غالبا ما تنطلق التحليلات الميزانياتية من متابعة الرصيد المالي العمومي (الفرق بين إيرادات ونفقات الإدارات العمومية التي تشمل خاصة الإدارات المركزية والإدارات المحلية وإدارات الضمان الاجتماعي)، الذي يقاس عادة بقدرة أو حاجة التمويل الصافية لقطاع الإدارات العمومية المندمج consolidé عبر الحسابات الوطنية، والذي يقدم في شكل نقاط من الناتج المحلي الخام (بالأسعار الجارية للسوق). وعلى الرغم من محدوديته في التحليل اقتصادي (لأن الرصيد العمومي ليس هدفا في حد ذاته لسياسة الميزانية، وإنما هو نتيجة لاختيارات السلطات في مجال السياسة الضريبية والنفقات العمومية)، فإن هذا المؤشر هو الذي يستخدم كقاعدة لمفهوم "العجز المبلغ" déficit notifié والمعتمد من طرف المؤسسات الدولية والإقليمية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المؤسسات الأوروبية...) كوسيلة رئيسية لمراقبة سياسة الميزانية، وذلك بسبب طابعه التأليفي synthétique، وإمكانية ضبط تقييمه بدقة.

1/1- ملاحظات عامة حول المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمالية العمومية في الجزائر

تجدر الإشارة، بداية، إلى الإشكالية الكبيرة التي تطرح بحدة في الجزائر والمتعلقة بالمعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني بصفة عامة وللمالية العمومية بصفة خاصة. فكل دارس أو محلل أو مقيّم لوضعية المالية العمومية في الجزائر لا بد أن يجد نفسه، بصفة أو بأخرى، في مواجهة "شح" المعطيات الإحصائية المنشورة (أو المقدمة) من قبل الجهات الرسمية المعنية (الديوان الوطني للإحصائيات، مصالح وزارة المالية والدوائر الوزارية الأخرى، بنك الجزائر...) من جهة، ومشكل التضارب في بعض المعطيات المقدمة من طرف هذه الهيئة أو تلك، أو المتضمنة في وثائق صادرة عن نفس الهيئة والخاصة بنفس الموضوع من جهة أخرى. فحتى المنظمات الدولية التي تتعامل معها الدولة رسميا في المجالين الاقتصادي والمالي والتي لها "الحظوة" في التزود (من المنبع) بما تحتاجه من معطيات لإجراء تحليلاتها وتقييماتها عن الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر (بما أن الجهات الرسمية مطالبة بتزويد تلك المنظمات بالمعلومات اللازمة، حتى غير المنشور منها)، تشكو هي الأخرى من هذا المشكل. فعلى سبيل المثال، يلاحظ صندوق النقد الدولي في تقريره رقم 108/09 الصادر في أبريل 2009 والمتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي للجزائر خلال سنة 2008 أن هناك "نقصا أو عدم وجود carence للمعطيات الإحصائية، لاسيما على مستوى المالية العمومية".

من جانبنا، نلاحظ أن الديوان الوطني للإحصائيات لم ينشر، إلى نهاية الثلاثي الأول من سنة 2013 (أي قبيل إيداع الأطروحة في شهر ماي من نفس السنة)، اهم المعطيات الاقتصادية الخاصة بسنة 2010 (الجدول الاقتصادي التجميعي، التجارة الخارجية...) . أما وزارة المالية فإنها لم تنشر، إلى نهاية 2012، النتائج النهائية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية لسنة 2010.

وبشأن التضارب في المعطيات، يمكن ذكر الحالات التالية كأمثلة على ذلك:

- الناتج المحلي الخام (الإجمالي) لسنتي 2005 و 2006 :

* الديوان الوطني للإحصائيات: 7561 و 8514 مليار دينار على التوالي؛

* وزارة المالية (في تقريرها عن تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2008): 7499 و 8391 مليار دينار على التوالي.

- الناتج المحلي الخام خارج المحروقات لسنتي 2005 و 2006 :

* الديوان الوطني للإحصائيات : 4209 و 4633 مليار دينار على التوالي؛

* وزارة المالية (في نشرة وزارة المالية رقم 11 – أوت 2008): 4145 و 4578 مليار دينار على التوالي؛[103]

- رصيد الميزانية (خارج أصل الدين العمومي وخارج صندوق ضبط الإيرادات) لسنتي 2000 و 2001 (إنجازات):

* تقرير وزارة المالية عن تقديم المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2003: 21.40- و 123.40- مليار دينار على التوالي؛

* تقرير وزارة المالية عن تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2004: 60.17- و 70.92- مليار دينار على التوالي.

- رصيد الميزانية (خارج أصل الدين العمومي وخارج صندوق ضبط الإيرادات) لسنة 2002 :

* تقرير وزارة المالية عن تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2004: 17.32- (عجز)

* تقرير وزارة المالية عن تنفيذ برنامج العمل الوطني حول "الحكامة والتسيير الاقتصاديين" (2007-2009) المعد في إطار الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: 29.4 مليار دينار (فائض).

- الرصيد الإجمالي للخزينة (خارج أصل الدين العمومي وخارج صندوق ضبطالإيرادات) لسنة 2000:

* تقرير وزارة المالية عن تقديم المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2002: 22.48- مليار دينار؛

* تقرير وزارة المالية عن تقديم المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2003: 54.37- مليار دينار.

فكما يلاحظ عبر هذه الأمثلة، لا يتعلق التناقض في المعطيات الإحصائية الرسمية باختلاف الجهات المقدمة لنفس الإحصائية فقط (كما هو الحال بين الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية)، بل باختلاف الوثائق المتضمنة لتلك الإحصائية والصادرة عن نفس الجهة (مثل تقارير وزارة المالية عن تقديم مشاريع قوانين المالية).

أما فيما يتعلق بمصداقية المعطيات الموجودة وموضوعيتها (أي مدى الوثوق بها من ناحية المعايير المنهجية المعتمدة لحسابها ومدى ترجمتها للواقع)، فذاك امر أخر لا يتسع المجال هنا للخوض فيه.

103- ورد في جريدة الخبر ليوم 22 /10/ 2010 أن نائبا في المجلس الشعبي الوطني طلب تفسيرات عما أسماه تناقضا في أرقام وزير المالية، كريم جودي، مقارنة بأرقام محافظ بنك الجزائر، محمد لقصاصي؛ إذ صرح النائب فيلالي غويني (عن حركة الإصلاح الوطني): "لقد سجلنا التناقض الكبير والخطير الذي وقع فيه محافظ بنك الجزائر مع وزير المالية بخصوص نسبة النمو خارج المحروقات (لسنة 2008؟). فوزير المالية صرح بنسبة 6 %، في حين تضمن تقرير محافظ بنك الجزائر نسبة 3.9 % . فأي النسبتين صحيحة؟ وماذا سنعتمد؟ هذا تناقض خطير..."

2/1 – تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2001– 2010

كما يشير إلى ذلك الجدول رقم 1 أدناه، كان رصيد الميزانية يمثل عجزا خلال كل الفترة 2001- 2010. ومنسوب إلى الناتج المحلي الخام الإجمالي، عرف هذا العجز تطورا تصاعديا ملحوظا، خاصة ابتداء من سنة 2003، حيث انتقل من 4 % خلال هذه السنة إلى 15.6 % في سنة 2010، أي بزيادة قدرها 11.6 نقاط (جدول رقم 2).

ويظهر ذلك العجز أكثر تفاقما بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات؛ إذ انتقل من 6.2 % سنة 2003 إلى 24.1 % سنة 2010 ، أي بزيادة حوالي 18 نقطة (جدول رقم 3).

أما رصيد الميزانية الأولي (خارج أعباء الدين)، وبعد أن كان موجبا خلال سنتي 2001 و2002 (جدول رقم 1)، سجل عجزا بداية من سنة 2003، واستمر هذا العجز في تصاعد مطرد حتى اقترب في نهاية الفترة من عجز الميزانية الإجمالي، وذلك نتيجة للتقلص المستمر لأعباء الدين العمومي (لاسيما بعد الشروع في التسديد المسبق لمعظم أصل الدين الخارجي، وكذا تسديد جزء كبير من الدين العمومي الداخلي) من جهة، واستعمال الفوائض المالية الناتجة عن ذلك لزيادة النفقات العمومية من جهة أخرى. وبالنسبة للناتج المحلي الخام الإجمالي (جدول رقم 4)، انتقل معدل الرصيد الأولي من حوالي 2.7 % سنة 2002 إلى 12.4- % سنة 2007. أما مقارنة بالناتج المحلي الخام خارج المحروقات، فقد انتقل هذا المعدل من 4.1 % سنة 2002 إلى 16- % سنة 2007 (نفس الجدول).

جدول رقم 1 : تطور المؤشرات العامة لميزانية الدولة خلال الفترة 2001- 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010*
إيرادات الميزانية الكلية	1400	1566	1520	1599	1719	1835	1900	2822	3275	3032
% تطور إيرادات الميزانية الكلية	-	11.80	-2.91	5.18	7.53	6.72	3.53	48.52	16.05	-7.41
الجباية البترولية	840	916	836	862	899	916	973	1715	1927	1701
% تطور الجباية البترولية	-	9.01	-8.77	3.13	4.26	1.89	6.22	76.25	12.33	-11.72
الإيرادات خارج المحروقات	560	649	684	737	820	919	927	1107	1348	1531
% تطور الإيرادات خارج المحروقات	-	15.97	5.35	7.74	11.26	12.02	0.84	19.41	21.77	13.57
نفقات الميزانية الكلية	1471	1583	1730	1860	2105	2543	3143	4175	4199	4916
% تطور نفقات الميزانية الكلية	-	7.06	9.30	7.45	11.64	20.80	22.14	32.83	0.57	17.07
نفقات التسيير	1037	1045	1163	1241	1232	1452	1662	2227	2255	2816
% تطور نفقات التسيير	-	0.75	11.27	6.68	-0.69	17.79	14.51	34.00	1.25	24.87
نفقات التجهيز	434	538	567	618	872	1091	1480	1948	1944	2100
% تطور نفقات التجهيز	-	23.96	5.48	9.03	40.99	25.08	35.66	31.62	-0.20	8.02
رصيد الميزانية **	-70	-17	-210	-260	-385	-707	-1243	-1375	-924	-1884
أعباء الدين العمومي (فوائد)***	-	143	114	85	73	68	74	-	-	-
رصيد الميزانية الأولي	-	126	-96	-175	-312	-639	-1169	-	-	-
رصيد الميزانية خارج المحروقات	-911	-938	-1046	-1022	-1284	-1653	-2216	-3068	-2851	-3385
رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات	-	-812	-932	-937	-1211	-1585	-2142	-	-	-

المصدر: معد بناء على معطيات:

_ وزارة المالية: التقارير المتعلقة بتقديم مشاريع قوانين المالية (الأولية والتكملية) للسنوات من 2000 إلى 2012، ونشرة وزارة المالية لسنتي 2008 و2009؛

_ الديوان الوطني للإحصائيات: بعض المجاميع للفترة 2001 - 2010، والمؤشرات عن المديونية خلال الفترة 1998 - 2005؛

_ بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنتي 2009 و2010، والاتجاهات النقدية والمالية المتعلقة بالفترة 2009 - 2012، والنشرة الإحصائية لبنك الجزائر (إحصاءات نقدية للفترة 1964 .- 2005، وإحصاءات متعلقة بميزان المدفوعات للفترة 1992 - 2005).

* المعطيات النهائية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية لسنة 2010 ما زالت غير متوفرة (نهاية 2012)، حيث يشير تقرير وزارة المالية (المديرية العامة للتقدير والسياسات) المتعلق بتقديم مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 إلى أن كل المعطيات المتعلقة بسنة 2010 مؤقتة.

** عند الإشارة إليه بعبارة "رصيد الميزانية" مجردة من كل وصف، يجب قراءة: رصيد الميزانية الكلي (الفرق بين إيرادات الميزانية الكلية بما فيها الجباية البترولية، ونفقات الميزانية الكلية) الإجمالي (أي متضمنا أعباء الدين العمومي المتمثلة هنا في الفوائد على هذا الدين المدفوعة سنويا). كما تجدر الإشارة إلى أن كل أرصدة الميزانية المشار إليها هنا تعتبر "خارج أصل الدين العمومي وخارج صندوق ضبط الموارد".

*** المعطيات الخاصة بأعباء الدين العمومي مأخوذة من تقريري بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية والمالية للفترة 2002- 2006 والفترة 2003-2007 (الفصلان 4 و 5: المالية العمومية).

.Source : http.www.bank-of-algeria.dzrapport_bachap_04_06.pd

أما المعطيات حول أعباء الدين العمومي الخاصة بالسنة 2001، والسنوات من 2008 إلى 2010 فإنها غير متوفرة.

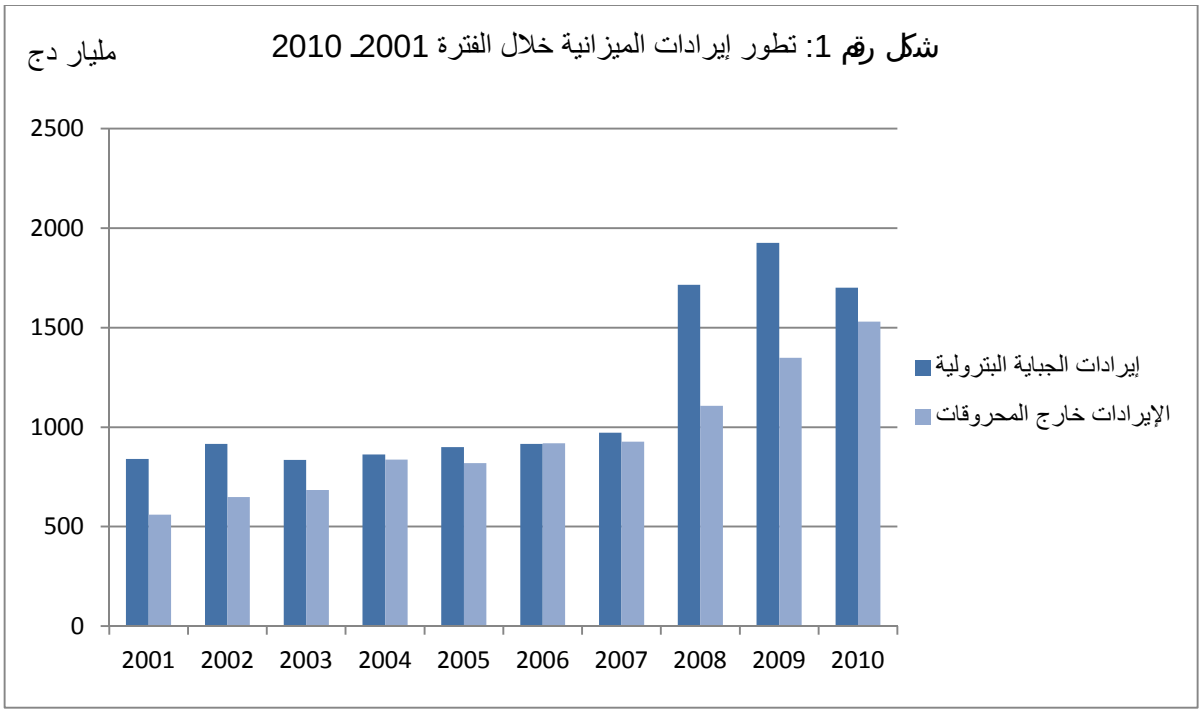

شكل رقم 1: تطور إيرادات الميزانية خلال الفترة 2001ـ 2010

المصدر: معد وفقا لبيانات الجدول رقم 1.

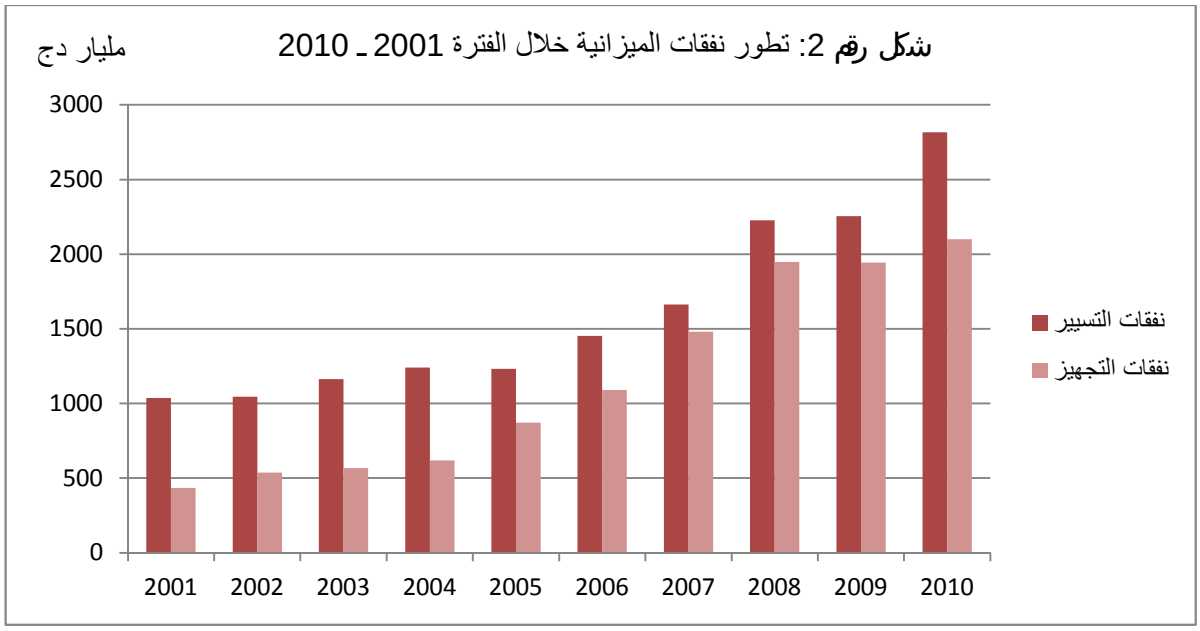

نفس المصدر السابق.

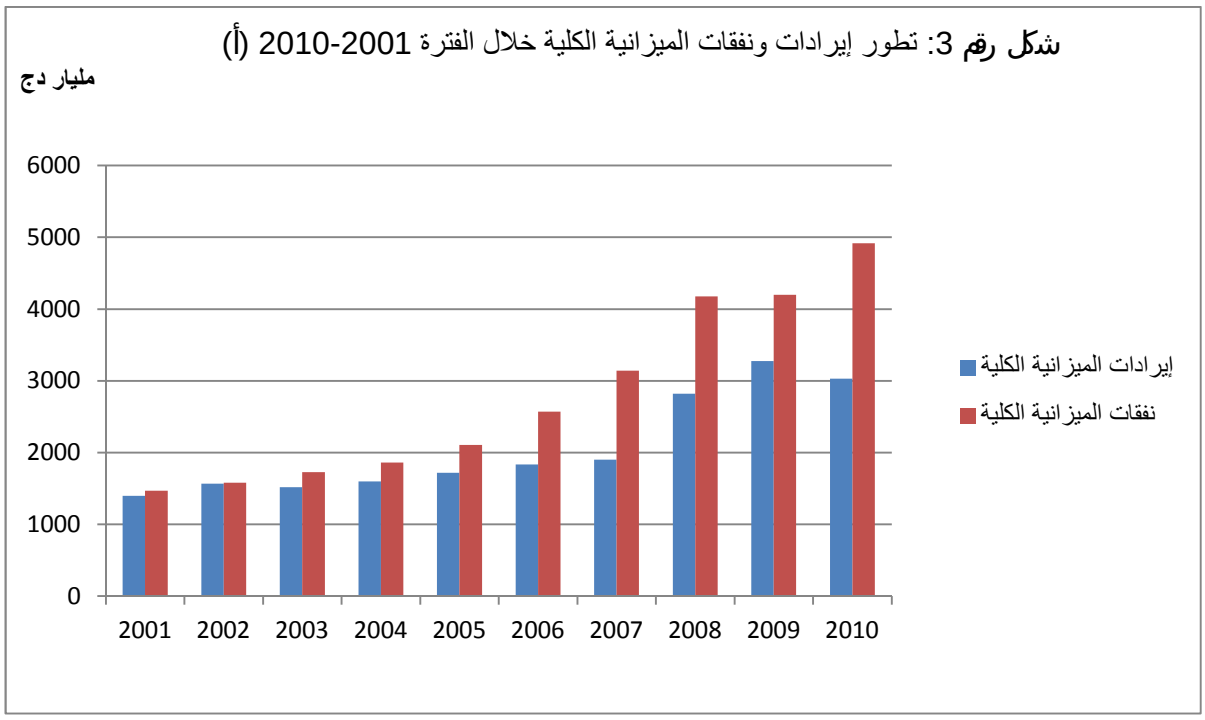

نفس المصدر السابق.

شكل رقم 4: تطور إيرادات ونفقات الميزانية الكلية خلال الفترة 2001-2010 (ب)

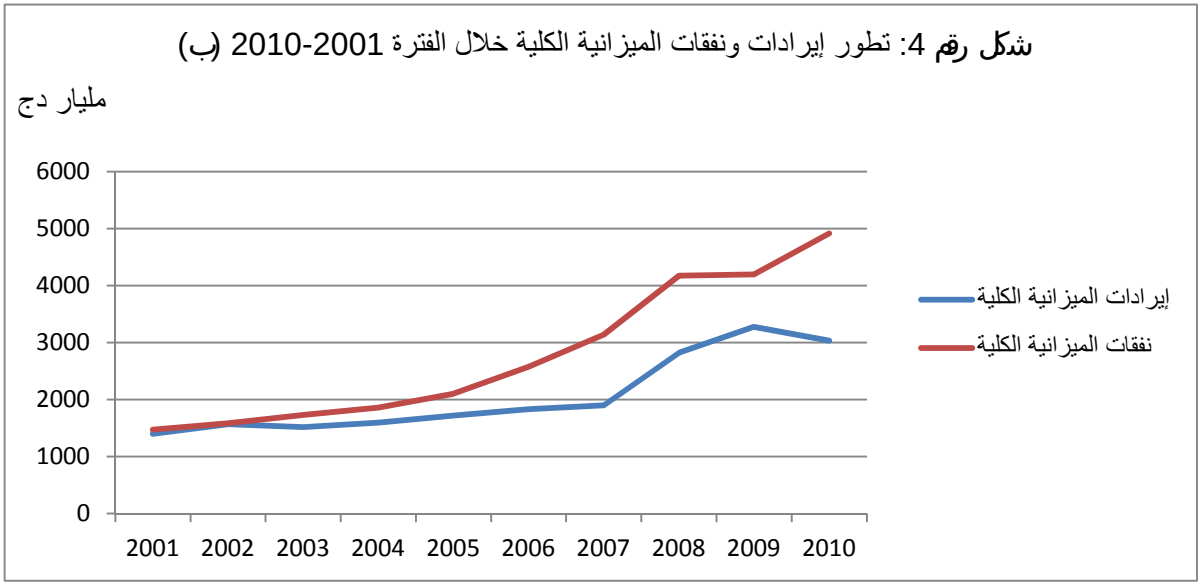

نفس المصدر السابق.

جدول رقم 2 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة 2001- 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	رصيد الميزانية (1)	رصيد الميزانية خارج المحروقات (2)	الناتج المحلي الخام الإجمالي (3)	(3)/(1) %	(3)/(2) %
2001	-70	-911	4227	-1.67	-21.56
2002	-17	-938	4522	-0.38	-20.75
2003	-210	-1046	5252	-4.00	-19.92
2004	-260	-1022	6149	-4.24	-16.63
2005	-385	-1284	7562	-5.10	-16.98
2006	-707	-1653	8514	-8.31	-19.42
2007	-1243	-2216	9366	-13.27	-23.66
2008	-1375	-3068	11.090	-12.39	-27.66
2009	-924	-2851	10.034	-9.20	-28.41
2010	-1884	-3385	12.049	-15.63	-28.09

المصدر: معد بناء على معطيات وزارة المالية (المصادر السابقة)، والديوان الوطني للإحصائيات (الناتج المحلي الخام وتخصيصه للفترة 2000 . 2010).

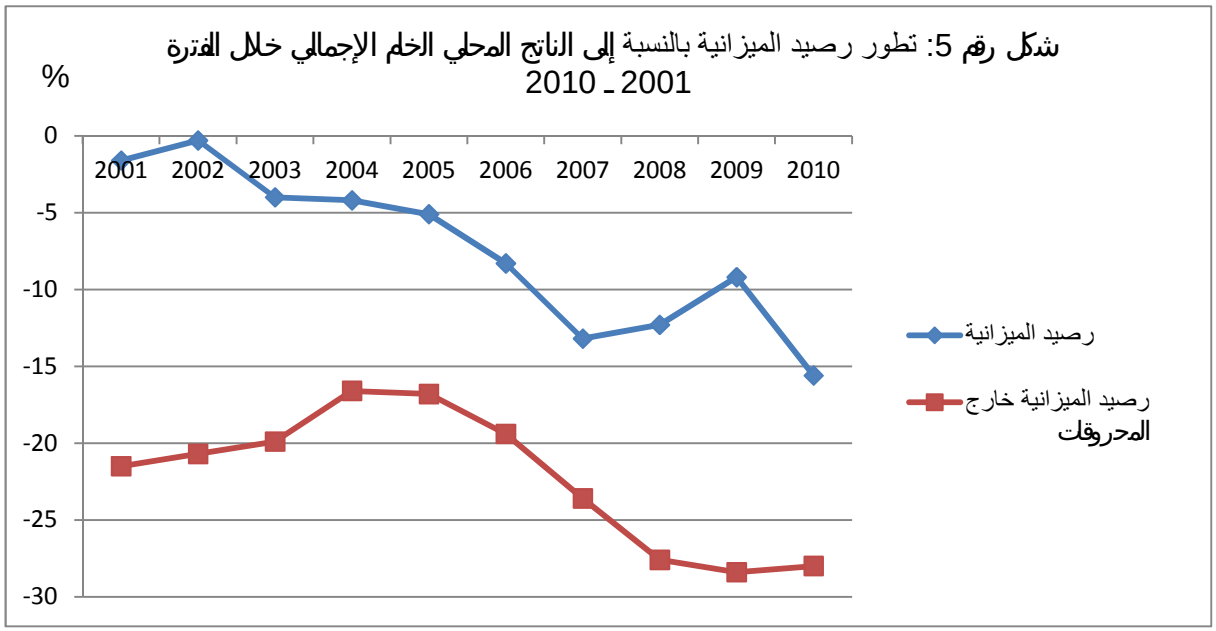

المصدر: معد وفقا لبيانات الجدول رقم 2.

جدول رقم 3 : تطور رصيد الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة 2001- 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	رصيد الميزانية (1)	رصيد الميزانية خارج المحروقات (2)	الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (3)	(3)/(1) %	(3)/(2) %
2001	-70	-911	2783	-2.51	- 32.75
2002	-17	-938	3045	-0.55	-30.83
2003	-210	-1046	3383	-6.20	-30.93
2004	-260	-1022	3829	-6.81	-26.71
2005	-385	-1284	4209	-9.14	-30.51
2006	-707	-1653	4633	-15.28	-35.69
2007	-1243	-2216	5274	-23.56	-42.01
2008	-1375	-3068	5993	-22.94	-51.19
2009	-924	-2851	6978	-13.24	- 40.85
2010	-1884	-3385	7795	-24.16	-43.42

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول رقم 4 : تطور رصيد الميزانية الأولي بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2002 - 2007

البيان / السنة	رصيد الميزانية الأولي		رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات	
	% ن.م.خ.إ*	% ن.م.خ.خ.م**	% ن.م.خ.إ	% ن.م.خ.خ.م
2002	2.78	4.13	- 17.95	- 26.66
2003	-1.82	-2.83	-17.74	-27.54
2004	-2.84	-4.57	-15.23	- 24.47
2005	- 4.12	- 7.41	-16.01	- 28.77
2006	- 7.50	-13.79	- 18.61	-34.21
2007	- 12.48	-16.07	- 22.86	- 40.61

نفس المصدر السابق

* الناتج المحلي الخام الإجمالي ** الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

ملاحظة: لا يشمل هذا الجدول السنوات 2001، 2008، 2009، 2010 بسبب عدم توفر المعطيات عن أعباء الدين العمومي الخاصة بها، وبالتالي استحالة حساب الرصيد الأولي لها.

يبدو أن هذا التطور المتصاعد للعجز الميزانياتي كان نتيجة حتمية ومنطقية للتفاوت الملحوظ في الزيادة بين نفقات الميزانية وإيراداتها. **فالملاحظ (جدول رقم 5) أن نسبة نفقات الميزانية الكلية** (تسيير وتجهيز) إلى الناتج المحلي الخام الإجمالي تراوحت خلال الفترة **المدروسة بين** 27.8 % سنة 2005 (أدنى مستوى) **و** 41.8 % سنة 2009 **(أعلى مستوى)**، وبمتوسط سنوي قدره 34.4 %. **أما مقارنة بالناتج المحلي الخام خارج المحروقات (نفس الجدول)**، فقد تراوحت تلك النسبة خلال نفس الفترة بين 48.5 % سنة 2004 **و** 69.6 % سنة 2008، وبمتوسط سنوي قدره 56.1 %.

لكن هذه النسب لا تعكس كثيرا الأهمية الحقيقية لتزايد النفقات العمومية، كون الناتج المحلي الخام نفسه (الإجمالي وخارج **المحروقات) سجل** نموا هاما نسبيا خلال نفس الفترة. **فباستثناء سنة** 2009 التي سجل فيها تراجعا بحوالي 9.5 % **مقارنة بسنة** 2008 (نتيجة للتراجع الملحوظ لحجم النمو في قطاع المحروقات والمقدر بحوالي 6 %)، **كان** تزايد الناتج المحلي الخام الإجمالي مطردا طوال كل الفترة تقريبا، حيث قدر معدل نموه الكلي **(بالأسعار الجارية)** بين سنتي 2001 **و** 2008 **بـ** 162.3 % ، وبحوالي 185 % بين سنتي 2001 **و**2010. أما الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، فقد قدر معدل نموه الكلي **(بالأسعار الجارية)** بين سنتي 2001 **و** 2010 بحوالي 180 %، **أي** أنه تضاعف ثلاث مرات تقريبا (2.8) بين بداية الفترة ونهايتها **(من** 2783 مليار دج إلى 7795 **مليار دج)**. ويعد ذلك، مبدئيا، أمرا إيجابيا؛ إذ أن الزيادة في النفقات العمومية كان **لها دور حاسم** في تحقيق هذه النتائج؛ **وباعتبار أن سياسة الميزانية التوسعية (الإنعاش الاقتصادي)** المنتهجة خلال الفترة المدروسة تتوخى نمو الناتج **المحلي الخام (خارج المحروقات خاصة) ضمن أهدافها الرئيسية.**

مقارنة بين بداية الفترة ونهايتها، انتقلت النفقات العمومية الكلية من مبلغ 1471 مليار دينار سنة 2001 إلى 4916 مليار دينار سنة 2010، أي بزيادة إجمالية قدرها 234 %. اما نسبة الزيادة السنوية لهذه النفقات فقد عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة (جدول رقم 1). فبعد أن وصلت إلى أوجها سنة 2008 بـ 32.8 %، تراجعت تلك النسبة إلى أدنى قيمة لها في السنة الموالية (2009)، وهي 0.5 %، لترتفع إلى 17 % سنة 2010. ويمكن تفسير هذا التذبذب في زيادة النفقات من سنة لأخرى بالتذبذب الموازي نسبيا في تطور إيرادات الجباية البترولية (المميزنة وغير المميزنة)، أي عدم الاطراد في زيادتها (بسبب تقلب أسعار النفط من جهة، والتذبذب في نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات من جهة اخرى)، والتي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الزيادة في النفقات العمومية (بما في ذلك اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد، أي تمويل عجوزات الميزانية). فعلى سبيل المثال، الزيادة الهامة في النفقات المسجلة سنة 2008 (32.8 %) تقابلها زيادة معتبرة في الجباية البترولية (المميزنة) بـ 76.3 % خلال نفس السنة.

ويمكن اعتبار الزيادة المطردة في نفقات التجهيز[104] (بالأسعار الثابتة) سببا مباشرا للزيادة (المطلقة) الكبيرة في نفقات الميزانية الكلية خلال الفترة، لاسيما ابتداء من سنة 2005 التي عرفت انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث انتقلت نفقات التجهيز أثناءها إلى 856 مليار دينار، بعد أن كانت مقدرة بـ 591 مليار دينار في سنة 2004، بزيادة نسبية قدرها 44.8 % (الجدول رقم 6). وقد استمرت هذه الزيادة في نفقات التجهيز في السنوات الثلاث التالية بنسبة هامة أيضا، ولو أنها أقل من تلك المسجلة في 2005 (2006: 25.2 %، 2007: 32.9 %، 2008: 30.8 %)، مع انخفاض طفيف في سنة 2009 (1.3 - %). ويمكن تفسير هذا الانخفاض بكون هذه السنة الأخيرة تمثل نهاية المخطط الخماسي الأول، باعتبار ان اغلب المشاريع الخاصة بالاستثمارات العمومية والمسجلة بعنوان هذا المخطط كانت قد انطلقت خلال السنوات الاربع السابقة (أي أن اعتمادات الدفع المسجلة في الميزانية والمتعلقة بتلك المشاريع كانت أكثر أهمية أثناء هذه المدة). كما يلاحظ أن نفقات التجهيز قد عادت إلى الارتفاع في سنة 2010، بنسبة 9.8 % (بالأسعار الثابتة) مقارنة بسنة 2009، على أثر انطلاق المخطط الخماسي الثاني. وقد قدرت الزيادة الكلية (بالأسعار الثابتة) في نفقات التجهيز بين بداية الفترة المدروسة ونهايتها بأكثر من 382 %، أي أنها تضاعفت خمس مرات تقريبا (4.8).

104- يجب التذكير هنا أن الميزانية العامة للدولة لا تعكس إلا جزءا فقط من نفقات التجهيز؛ بما أن جزءا هاما من هذه النفقات، لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمارات العمومية (المرتبطة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي)، متضمن في حسابات التخصيص الخاص comptes d'affectation spéciale المسيرة مباشرة من طرف وزراء القطاعات المعنية.

جدول رقم 5: تطور نفقات الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001- 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	نفقات الميزانية الكلية	% الناتج المحلي الخام الإجمالي	% الناتج المحلي الخام خارج المحروقات
2001	1472	34.82	52.89
2002	1583	35.00	52.00
2003	1731	33.00	51.16
2004	1860	30.24	48.57
2005	2105	27.83	50.00
2006	2543	29.86	54.88
2007	3143	33.57	59.59
2008	4175	37.64	69.66
2009	4199	41.84	60.17
2010	4916	40.80	63.06
% التطور السنوي المتوسط		34.43	56.18

نفس المصدر السابق

جدول رقم 6: تطور نفقات الميزانية بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2001- 2010

بملايير الدينارات

السنة / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	% التطور 2001 - 2010
% التضخم	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7	3.9	.
النفقات الكلية	1421	1549	1672	1778	2065	2498	3025	3999	3972	4731	.
% التطور	.	9.0	7.9	6.3	16.1	20.9	21.0	32.1	-0.6	19.1	232.9
نفقات التسيير	1002	1023	1124	1186	1209	1426	1600	2133	2133	2710	.
% التطور	.	2.0	9.8	5.5	1.9	17.9	12.2	33.3	0.0	27.0	170.4
نفقات التجهيز	419	526	548	591	856	1072	1425	1865	1839	2021	.
% التطور	.	25,5	4.1	7.8	44.8	25,2	32.9	30.8	-1.3	9.8	382.3

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات: **معدل التضخم من** 2001 إلى 2008؛ **ووزارة المالية: معدل** التضخم لسنتي 2009 و2010، **ومبالغ النفقات** الاسمية.

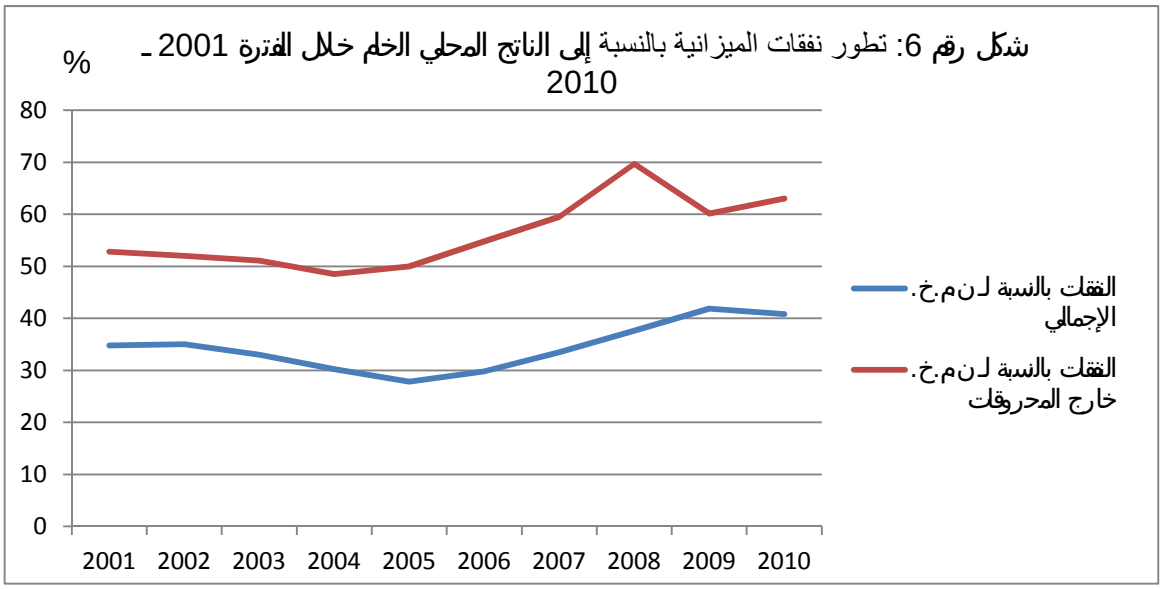

المصدر: معد وفقا لبيانات الجدول رقم 5 .

على الرغم من أن الزيادة النسبية في نفقات التجهيز كانت أهم منها بكثير، يلاحظ أن نفقات التسيير كانت دائما تفوقها من حيث الحجم (بالأسعار الثابتة)؛ إذ انتقلت هذه الأخيرة من 1002 مليار دينار سنة 2001 إلى 2710 مليار دينار سنة 2010، مسجلة بذلك زيادة كلية بنسبة 170.4 %.

إضافة إلى الأعباء العامة غير القابلة للتقليص أو التي تتجه عادة نحو الزيادة في الجزائر (نفقات التسيير الخاصة برئاسة الجمهورية والدوائر الوزارية، وكذا مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تتكفل ميزانية الدولة بإعانات تسييرها)، والنفقات المتعلقة بالفعاليات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي عرفت ارتفاعا مطردا وهاما خلال الفترة (مثل دعم أسعار بعض السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع ومختلف التحويلات الاجتماعية)، فإن الزيادة المعتبرة في نفقات التسيير المسجلة ابتداء من سنة 2008 (33.3 % مقارنة بسنة2007) كان مردها خاصة إلى تطبيق نظام الأجور الجديد للوظيفة العمومية.

أما نسبة إيرادات الميزانية الكلية (الإيرادات العادية وإيرادات الجباية البترولية المميزنة budgétisées) إلى الناتج المحلي الخام الإجمالي (جدول رقم 7)، فقد تراوحت أثناء الفترة بين 20.2 % سنة 2007 (أدنى نسبة) و 34.6 % سنة 2002 (أعلى نسبة)، وبمتوسط سنوي قدره 26.6 %. وبالنسبة للناتج المحلي الخام خارج المحروقات، تراوحت إيرادات الميزانية الكلية بين 36.0 % سنة 2007 و 51.4 % سنة 2002، وبمتوسط سنوي قدره 43.7 %. وبين بداية الفترة المدروسة ونهايتها، انتقلت الزيادة في الإيرادات الكلية (بالأسعار الجارية) من مبلغ 1400 مليار دينار سنة 2001 إلى 3032 مليار دينار سنة 2010، أي بزيادة إجمالية قدرها 116.5 %. وقد عرف تطور الإيرادات، هو الآخر، تذبذبا ملحوظا من سنة لأخرى (جدول رقم 1)، حيث أن الإيرادات الكلية سجلت انخفاضا بـ 2.9 % سنة 2003 (مقارنة بسنة 2002) وارتفاعا بـ 48.5 % سنة 2008 (مقارنة بسنة 2007)، لتنخفض بـ 7.41 % في سنة 2010 (مقارنة بسنة 2009 التي سجلت ارتفاعا بـ

16.0 % مقارنة بسنة 2008). ويبدو ذلك التذبذب أكثر حدة بالنسبة لإيرادات المحروقات، إذ سجلت الجباية البترولية انخفاضا قدره 8.7 % في سنة 2003 (مقارنة بسنة 2002) وارتفاعا قدره 76.3 % في سنة 2008 (مقارنة بسنة 2007)، لتنخفض بـ 11.7 % في سنة 2010 (مقارنة بسنة 2009 التي سجلت ارتفاعا بـ 12.3 % مقارنة بسنة 2008). أما الإيرادات خارج المحروقات، وعلى الرغم من تسجيلها لزيادة مطردة طوال الفترة تقريبا (باستثناء سنة 2005 التي سجلت تراجعا بنسبة 1.9 %) مقدرة إجماليا بـ 173.3 %، فإنها تبقى متواضعة، حيث أنها لم تمثل في المتوسط سواء 12 % من الناتج المحلي الخام الإجمالي، و19.5 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (جدول رقم 8)؛ وهذا مقارنة بإيرادات الجباية البترولية (غير المميزنة خاصة).

جدول رقم 7: تطور إيرادات الميزانية (الكلية) بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001 - 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	إيرادات الميزانية (الكلية)	% الناتج المحلي الخام الإجمالي	% الناتج المحلي الخام خارج المحروقات
2001	1400	33.12	50.30
2002	1566	34.63	51.42
2003	1520	29.00	45.00
2004	1599	26.00	41.76
2005	1719	22.73	40.84
2006	1835	21.55	39.60
2007	1900	20.29	36.00
2008	2822	25.44	47.08
2009	3275	28.12	46.93
2010	3032	25.16	38.89
% التطور المتوسط للفترة		26.60	43.78

المصدر: معد بناء على معطيات وزارة المالية (إيرادات الميزانية) والديوان الوطني للإحصائيات (الناتج المحلي الخام).

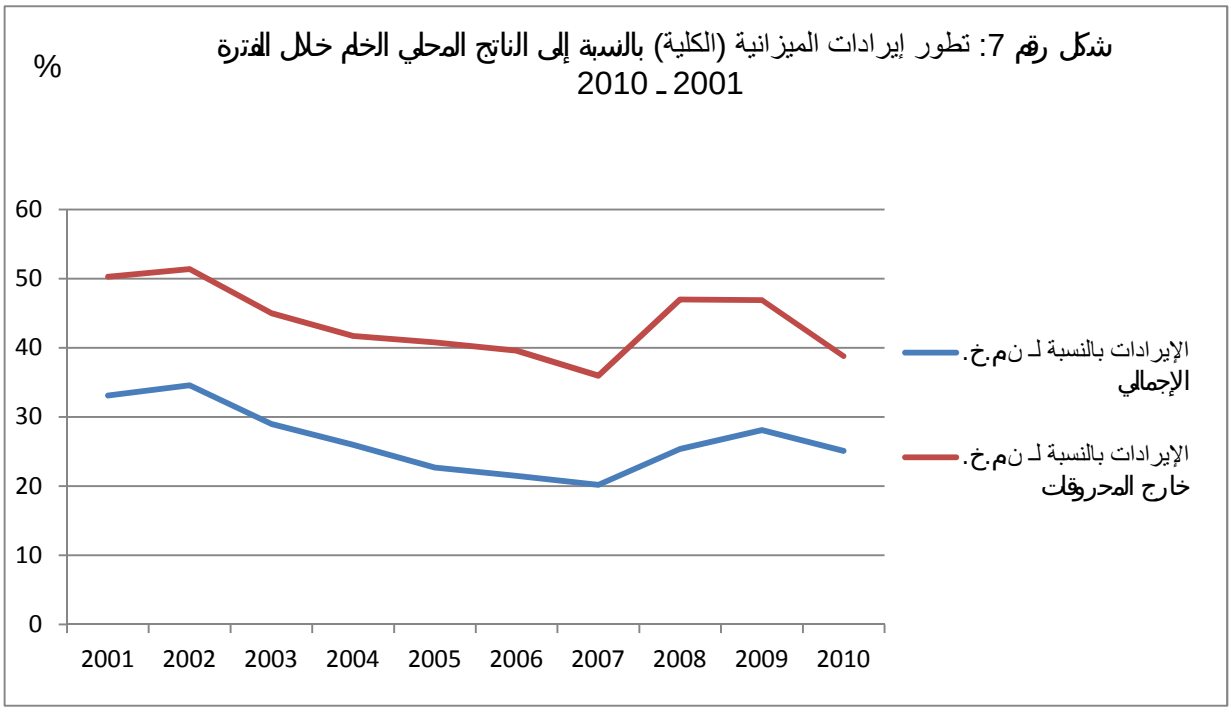

المصدر: معد وفقا لبيانات الجدول رقم 7 .

جدول رقم 8: تطور الإيرادات خارج الجباية البترولية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001- 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	الإيرادات خارج الجباية البترولية	% الناتج المحلي الخام الإجمالي	% الناتج المحلي الخام خارج المحروقات
2001	560	13.24	20.12
2002	650	14.37	21.34
2003	684	13.00	20.21
2004	737	12.00	19.24
2005	820	10.84	19.48
2006	919	10.79	19.83
2007	927	9.90	17.57
2008	1107	9.98	18.47
2009	1348	13.43	19.31
2010	1531	12.70	19.64
% التطور المتوسط للفترة		12.02	19.52

نفس المصدر السابق

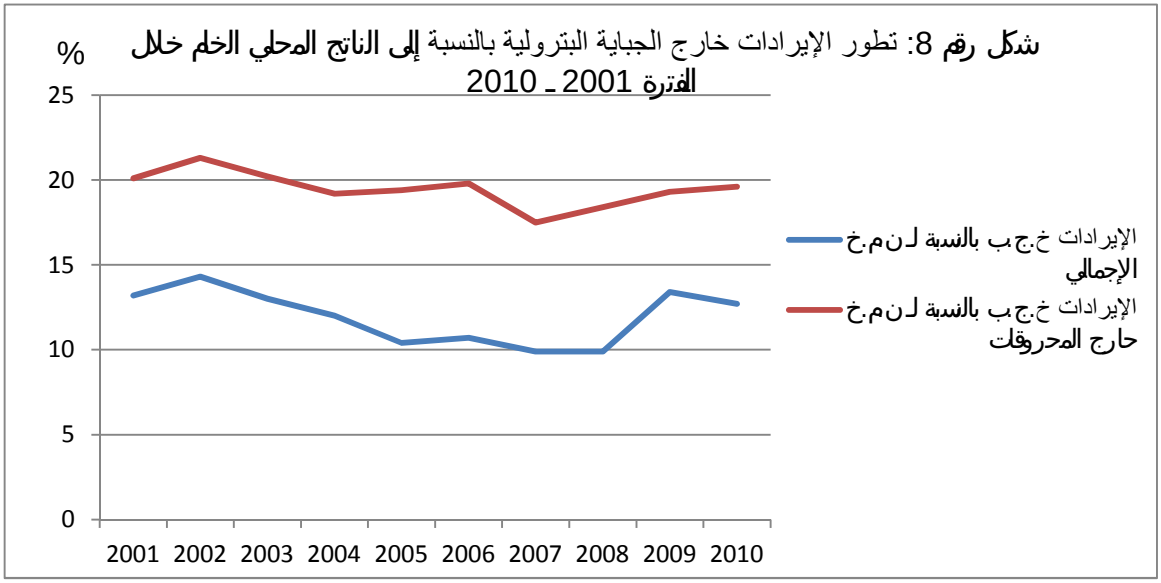

المصدر: معد وفقا لبيانات الجدول رقم 8 .

لكن رصيد الميزانية المشار إليه أعلاه يجب النظر إليه كأحد عناصر (ولو أنه يعتبر أهمها على الإطلاق) الرصيد الإجمالي للخزينة (خارج أصل الدين العمومي وخارج صندوق ضبط الموارد) لمعرفة العجز الحقيقي للدولة، وبالتالي حاجتها للتمويل. فرصيد الميزانية، بصفة عامة، هو ناتج الفرق بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة المنفذة عند نهاية السنة المالية. لكن عند تنفيذ قانون المالية ككل (الميزانية العامة للدولة وحسابات التخصيص الخاص)، يعطي الفرق بين الإيرادات المحصلة فعلا والنفقات المدفوعة فعلا رصيد العمليات الميزانياتية، ومنه الرصيد الإجمالي للخزينة (رصيد الميزانية + أرصدة حسابات التخصيص الخاص + تدخلات الخزينة).

كما يشير إليه الجدول رقم 9 أدناه، فقد سُجلت انحرافات للرصيد الإجمالي للخزينة مقارنة برصيد الميزانية خلال فترة الدراسة. وهكذا، فإن عجز الميزانية الذي كان في سنة 2001 يمثل 1.6 % من الناتج المحلي الخام (جدول رقم 2) يقابله فائض في الرصيد الإجمالي للخزينة بنسبة 1.30 %؛ وعجز الميزانية المقدر في سنة 2010 بـ 15.6 % من الناتج المحلي الخام يقابله عجز في الخزينة بحوالي 11.8 % فقط (وفقا لتقدير وزارة المالية). لكن في سنة 2009 كان عجز الميزانية (924- مليار دينار) المقدر بحوالي 9 % من الناتج المحلي الخام أقل من عجز الخزينة (1113.7- مليار دينار) الذي مثل 11 % من هذا الناتج. أما في سنة 2008، لم ينحرف عجز الخزينة الإجمالي (1452- مليار دينار) كثيرا عن عجز الميزانية (1375- مليار دينار)، حيث مثلا 13 % و 12.3 % على التوالي من الناتج المحلي الخام؛ بينما كان هناك شبه تطابق بين الرصيدين في سنة 2007 (13.8- % و 13.2- % من الناتج المحلي الخام على التوالي). وعلى العموم، يلاحظ عدم إنحراف كبير بين الرصيدين خلال كل الفترة، سواء بالقيمة المطلقة أو منسوبين إلى الناتج المحلي الخام، كون رصيد الميزانية يشكل العنصر الأساسي لرصيد الخزينة.

حسب تصريحات المدير العام للتقدير **والسياسات بوزارة المالية لوكالة الأنباء الجزائرية يوم 2011/05/17، فإن العجوزات (الميزانياتية)** تتراوح على المستوى التقديري بين **28 و 33** % من الناتج المحلي الخام؛ وأنه في الواقع يكون عجز الميزانية بعد **التنفيذ متموضعا بين 10 و 15 %؛ وأن العجز الحقيقي للخزينة الخاص بسنة 2009 لا يمثل سوى 11 % من الناتج المحلي الخام. وسبب هذا الفرق** (الهام نسبيا) **بين رصيد الخزينة ورصيد الميزانية (التقديري)، وفقا لنفس المسؤول، هو** الضعف النسبي في مستوى الامتصاص لاعتمادات التجهيز المخصصة في ميزانية الدولة **والذي لا يتجاوز 60 %.**

لكن بصرف النظر عن مستواه الحقيقي أو أهميته النسبية، يطرح التساؤل: ما هو كنه العجز العمومي في الجزائر، وماذا يمثل في حقيقة الأمر؟ بمعنى آخر، هل رصيد الميزانية المسجل خلال كل سنة مالية خلال الفترة المدروسة يمثل فعلا **"فائضا"** في النفقات **العمومية لميزانية الدولة (مقارنة بالإيرادات العمومية)، وبالتالي** يتطلب تمويله اللجوء إلى الطرق التقليدية المعروفة **(زيادة الضرائب،** إصدار قروض عمومية، الاستدانة من الخارج، اللجوء إلى البنك المركزي**)؟** للإجابة عن هذا التساؤل، لابد من التطرق إلى الطريقة المتبعة في **الجزائر، منذ سنة 2000، لتمويل عجوزات الميزانية، وهي تكوين نوع من "الادخار العمومي" (بمفهوم وزارة المالية)** المتمثل في صندوق ضبط الموارد **(الإيرادات)** Fonds de régulation des recettes، والذي هو بمثابة صندوق بترولي fonds pétrolier. **وفيما يلي لمحة عن الصناديق** البترولية بصفة عامة، وصندوق ضبط الموارد **(الإيرادات)** في الجزائر.

جدول رقم 9: تطور نسبة رصيد الخزينة الإجمالي إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001 . 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	الرصيد الإجمالي للخزينة *	% الناتج المحلي الخام	% الناتج المحلي الخام خارج المحروقات
2001	55.2	1.30	2.02
2002	15.0	0.30	0.49
2003	-186.5	-3.55	-5.51
2004	-187.3	-3.04	-4.77
2005	-472.2	-6.24	-11.21
2006	-647.3	-7.60	-12.26
2007	-1295.4	-13.83	-24.55
2008	-1452.4	-13.09	-24.23
2009	-1113.7	-11.09	-15.96
2010	-1433.2	-11.89	-18.38

المصدر: معد بناء على معطيات وزارة المالية (لاسيما التقارير المتعلقة بتقديم مشاريع قوانين المالية)

* الرصيد الإجمالي للخزينة **(رصيد تنفيذ قانون المالية) = رصيد العمليات الميزانياتية (رصيد الميزانية + رصيد حسابات التخصيص الخاص) + تدخلات الخزينة.** وهو محسوب خارج صندوق ضبط الموارد.

3/1 – الصناديق البترولية بصفة عامة

لتذبذب أسعار النفط وعدم القدرة على التنبؤ بتطورها تأثير هام على إيرادات الميزانية في البلدان التي **تعتمد بشدة على صادرات المحروقات، وهو ما يعقد** سياسة الميزانية في هذه البلدان؛ إذ **أن الإيرادات الحقيقية قلما تتوافق مع التقديرات الميزانياتية. فأي تدن هام ومستمر** لهذه الإيرادات، الناتج عن انخفاض هام ومستمر لأسعار النفط، من شأنه أن يجبر السلطات على مراجعة الكثير من اختياراتها السياسية، وإجراء تعديلات ميزانياتية هامة، مع ما يتبع ذلك من انعكاسات اجتماعية واقتصادية، مثل تقليص النفقات **الجارية (لاسيما تلك الخاصة بالتحويلات الاجتماعية)، او التخلي عن بعض الاستثمارات العمومية الضرورية للتنمية، او البحث عن مصادر لتمويل عجوزات الميزانية عند الاقتضاء** (في حالة عدم اللجوء إلى تقليص النفقات العمومية). كما أن الزيادة الهامة والمستمرة لتلك الإيرادات يمكن أن تطرح مشكلا عكسيا يتمثل في **كيفية استعمال فوائض الموارد المالية وتوظيفها بصفة عقلانية.** ذلك أن وفرة هذه الموارد من شأنها أن **تخلق نزوعا لدى حكومات البلدان المعنية للزيادة الموازية** والمستمرة في الإنفاق العمومي، **وتؤدي** بالتالي إلى الانحراف عن مبادئ الانضباط الميزانياتي. **كما أن هشاشة اقتصادات** البلدان المصدرة للمحروقات والطابع غير المتجدد لهذه الأخيرة يفرض على هذه البلدان الاستعمال الأمثل لمداخيلها البترولية.

ولمواجهة هذه الإشكالية، لجأت الكثير من البلدان المصدرة للنفط إلى إنشاء ما يسمى بالصناديق البترولية. والصندوق البترولي هو **عبارة عن مؤسسة خارج الميزانية** Institution extrabudgétaire. **وقد يتعلق الأمر بصندوق استقرار، أو صندوق ادخار، أو الاثنين معا** (دمج الصندوقين في صندوق واحد).

تتمثل وظيفة صندوق الاستقرار fonds de stabilisation الرئيسية في مواجهة مشكلة تذبذب إيرادات النفط وعدم **إمكانية توقع ذلك.** فعندما تكون هذه الإيرادات مرتفعة، يحبس جزء منها في صندوق الاستقرار؛ **بينما تستعمل متاحات الصندوق لسد النقص** في حالة انخفاضها. **ومن شأن ذلك** المحافظة على استقرار إيرادات الميزانية، وبالتالي ترسيخ نفقات هذه الأخيرة. **لكن تجارب العديد من البلدان المصدرة للنفط (أو المواد الخام الأخرى) خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أظهرت عدم فعالية صناديق الاستقرار**، حيث لوحظ تراكم مفرط **أو نفاد سريع** للإيرادات التي تحويها، **حسب الحالة، وذلك بسبب التقلبات** الحادة وغير المتوقعة لأسعار النفط، مما يؤدي إلى شبه استحالة التكهن بالطابع المؤقت أو الدائم لتغيرها، ومن ثم صعوبة تحديد مستوى متوسط لها يسمح بتوقعات منطقية لمستوى الإيرادات. **ولحل هذا المشكل، لجأت بعض البلدان** إلى اعتماد سعر مرجعي للبترول يسمح باقتطاع موارد من الميزانية لتحويلها إلى الصندوق أو العكس (تحويل موارد من الصندوق إلى الميزانية)، حسب اتجاه السعر الفعلي للبترول مقارنة بالسعر المرجعي له. ويصبح هدف الصندوق، حسب هذه الطريقة، **هو "تمليس" المالية العمومية** lissage des finances publiques (أي محاولة التحكم في تغير الإيرادات والنفقات) أكثر منه الوصول إلى استقرارها. لكن هذا الهدف يبقى أيضا غير قابل للتحقيق بسهولة. فعلى الرغم من أن الهدف العملي لآلية صندوق الاستقرار هو التحكم في **إيرادات الميزانية، يصبح الهدف الفعلي بالنسبة** للحكومة هو التحكم في النفقات؛ **إذ** أن لجوءها إلى وضع فوائض إيرادات **النفط** خارج الميزانية يعني أنها تحاول الامتناع عن زيادة النفقات. **لكن بما أن موارد الصندوق عبارة عن أموال متاحة (قابلة للاستعمال** في

أي وقت)، وأن الصندوق ليس له تأثير مباشر سوى على الإيرادات، وليس النفقات، فإن تأثيره على هذه الأخيرة لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود قيد (إكراه) سيولة contrainte de liquidité (الذي يمكن فرضه في إطار سياسة المالية العمومية للدولة)[105].

أما صناديق الادخار fonds d'épargne فإنها تستعمل لتوفير حصة من الموارد البترولية للأجيال القادمة، وذلك بالاقتطاع الدوري (كل سنة مثلا) لجزء ثابت (نسبة مئوية معينة) من هذه الموارد. ومن ثم، يكون الهدف من هذه الصناديق هو الرفع من الادخار العمومي الإجمالي. إلا أن التجربة بينت أن آلية هذه الصناديق تعاني، في أغلب الحالات، من نفس المشاكل المطروحة بالنسبة لصناديق الاستقرار، أي قابلية الاستهلاك لمواردها fongibilité. ففي حالة عجز الميزانية الناتج عن إيداع جزء من الإيرادات في الصندوق، وإذا لم تتمكن الدولة من تخفيض نفقاتها، فإنها تصبح مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض لتمويل ذلك العجز، وبالتالي زيادة الدين العمومي، وهو ما يؤثر على حجم الادخار العمومي الإجمالي (عدم زيادته في حالة تمثل العجز في مبلغ الاقتطاع الإجباري من إيرادات النفط لحصة صندوق الادخار فقط، أو نقصانه في حالة زيادة العجز عن هذا المبلغ)[106]. بمعنى آخر، يعمل الدين العمومي (المتراكم خاصة لفترة متوسطة أو طويلة) على تحييد أو إزالة الأثر الإيجابي لصندوق الإدخار (الدين العمومي المتراكم ينتقل إلى الأجيال القادمة ولابد من تسديده، سواء بالاقتطاع المباشر من موارد الصندوق، أو بأي وسيلة تمويلية أخرى تجعل هذه الأجيال تتحمل عبئها، مثل زيادة الضرائب).

وهنالك الحالة التي يكون فيها الصندوق البترولي مجرد آلية خاضعة للميزانية، حيث يستقبل فائضها ويمول عجزها، أي أن هذا الصندوق لا يتضمن آلية ادخار تلقائي (إجباري). وعليه، لا يسمح هذا النظام بفرض الانضباط الميزانياتي المنشود كما هو الشأن في حالة صندوق الادخار (إلا إذا تم فرض إجراءات خاصة لذلك في إطار سياسة الميزانية المنتهجة).

حسب التحليلات الأمبريقية والقياسية التي قام بها خبراء من صندوق النقد الدولي والمتعلقة بتجربة مجموعة من البلدان في مجال الصناديق البترولية [107]، يبدو أن هذه الصناديق أصبحت في الغالب مشكلة في حد ذاتها، بدلا من أن تكون حلا للمشاكل التي انشئت من اجلها. وقد تمخضت دراسة [108] شملت اثنتي عشرة دولة منتجة لموارد غير متجددة (نفط أو غيره)، من بينها خمس لها صناديق بترولية، عن ثلاث خلاصات كبرى، هي:

105- Jeffrey Davis et autres . Les fonds pétroliers, des problèmes sous couvert de solutions ? in: Finance et Développement - F & D, FMI, décembre 2001, pp.56-59.

106- Op.cité.

107- Op.cité.

108- Op.cité.

- في البلدان التي ليس لها صندوق، اتبعت **النفقات العمومية بصفة عادية تطور الإيرادات الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية** المعنية، حيث تزداد النفقات عندما تكون قيمة الصادرات مرتفعة، وتنخفض بانخفاض هذه الأخيرة؛

- في بعض البلدان التي لها صندوق، لوحظ أن النفقات تتبع عن قرب تطور إيرادات الصادرات، مما يعني أن وجود صندوق بترولي لا يغير بصفة محسوسة العلاقة السابقة بين النفقات والإيرادات؛

- في بعض البلدان الأخرى التي لها صندوق، لا تتبع النفقات إيرادات الصادرات، إلا أن ذلك **يبقى صحيحا قبل وبعد إنشاء الصندوق.** بعبارة أخرى، تشير المشاهدات إلى أن إنشاء صندوق بترولي ليس له أي تأثير على العلاقة بين إيرادات تصدير الموارد **المعنية والنفقات العمومية.**

لكن الأهم من كل ذلك هو أن الصناديق البترولية تطرح مشاكل خاصة بالتسيير العمومي والشفافية **والمسؤولية.** فهذه الصناديق تكون في الغالب، بطبيعتها، خارج الأنظمة الميزانياتية، ويوكل تسييرها إلى بضعة مسؤولين معينين من طرف الحكومة الراهنة، **الأمر** الذي يجعلها عرضة للاستعمال التعسفي والتدخلات السياسية. وكون هذه الصناديق عبارة عن حسابات خاصة، فإن **قواعد وإجراءات تدقيقها لا تتميز بالصرامة.** وبما أن هذه الحسابات ليست مدمجة في الميزانية، **يكون** من الصعب على البرلمان، ومن باب أولى الشعب، مراقبة استعمال الأموال العمومية التي تحويها[109].

بسبب تلك المشاكل، أصبحت المنظمات المالية الدولية تحبذ وجود صناديق تمويل في البلدان البترولية، مثل الصندوق البترولي النرويجي (الذي يعتبر، بالنسبة لبعض المحللين، الحالة الوحيدة الناجحة فعلا؛ بما أن ثلثي الإيرادات البترولية **يتم ادخارها من طرف** الدولة وتستثمر في أصول أجنبية ذات ربحية عالية)، لأن هذه الصناديق لا تؤسس على قواعد صارمة **وتحكمية فيما يتعلق بالسعر المرجعي للمحروقات، كما هو الحال بالنسبة لصناديق الاستقرار. وصندوق التمويل يكون عبارة عن حساب ادخار** (في إطار مقاربة عقلاتية وعادلة تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في جزء من موارد ثروة زائلة)، **حيث يستقبل كل إيرادات المحروقات،** ويخضع في سيره لكل القواعد المطبقة على الميزانية العامة للدولة (لاسيما تلك المتعلقة بمناقشة البرلمان ومساءلته للحكومة عن تسيير الصندوق، و التدقيق المعمق في الحسابات البترولية من طرف الهيئات الرقابية للدولة)، وبالتالي **تسيير** موارده **بشفافية تامة. وبما أن هذا الصندوق هو المصدر الوحيد لتمويل عجز الميزانية، فإن مداخيله الصافية تمثل رصيد الميزانية** الإجمالي[110].

109- Op.cité.

110- Melchior, Pétrol et développement : une chance ou une malédiction ? Le seul cas de réussite des fonds pétroliers : le fonds norvégien, Société Générale, (2004), "Norvège : vive la hausse du cours du pétrole !", (Novembre), Analyse mensuelle.
http://www.melchior.fr/Le-seul-cas-de-reussite-des-fo.5164.0.html

4/1 – صندوق ضبط الموارد في الجزائر

أنشيء هذا الصندوق (المتمثل في حساب التخصيص الخاص compte d'affectation spéciale رقم 302_103) في سنة 2000 (بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لهذه السنة) ليكون الحاوي للادخار العمومي المتمثل في الفرق الموجب بين نواتج الجباية البترولية المحصلة وتلك المميزنة (أي إيرادات الجباية البترولية المدرجة كل سنة في ميزانية الدولة ضمن الإيرادات الأخرى لتغطية النفقات العمومية). وقد حدد له، حسب وزارة المالية [111]، هدفان رئيسيان، هما:

- تأمين الإنفاق العمومي في المدى المتوسط، أي الحصول على ادخار عمومي يكون من الأهمية بحيث يسمح بتمويل هذا الإنفاق دون المس بقابلية التوازنات الميزانياتية في المدى المتوسط؛

- إعادة تشكيل احتياطات الصرف الرسمية وتوفير قدرات استيرادية كافية لضمان الحصول على السلع والخدمات المستوردة، خاصة وأن برامج الاستثمارات العمومية لها محتوى كبير من الاستيراد للسلع الجارية والسلع التجهيزية.

بالنسبة لصندوق النقد الدولي (في تقريره رقم 52/05 - ماي 2006 حول الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر)، ليس الغرض من صندوق ضبط إيرادات المحروقات في الجزائر تحويل الثروة من جيل إلى آخر، حيث أن الإيرادات غير المخصصة للميزانية تحول إلى الصندوق الذي لا يُسيّر بمعزل عن حساب الخزينة المفتوح لدى البنك المركزي. [112]

في الواقع، كان إنشاء هذا الصندوق (الذي هو عبارة عن حساب فرعي للدولة مفتوح بالدينار لدى البنك المركزي، وبالتالي ليس له علاقة بالصناديق السيادية التي تنشئها بعض البلدان المصدرة للمنتجات الأولية، لاسيما المحروقات، لتوظيف مواردها من العملة الصعبة في منشآت اقتصادية أجنبية أو في السوق المالية العالمية) نتيجة منطقية لمبدأ الحذر الذي انتهجته الدولة فيما يخص مواجهة تقلب أسعار المحروقات (باعتبار هذه الأخيرة المصدر الأساسي لمداخيل الدولة). وقد تمثل ذلك خصوصا، ومنذ بداية العشرية

111-Ministère des finances, Communication sur l'évolution récente de l'économie Algérienne - 4 novembre 2009 - N4191//MF/DGPP.
http://www.mf.gov.dz/rubriques/42/Prévision-et-Politiques.html

112- الملاحظ أن تسيير صندوق ضبط الموارد في الجزائر يكتنفه بعض الغموض. ذلك أنه منذ تأسيسه (في شكل حساب تخصيص خاص، أي خارج الميزانية العامة للدولة)، لا يخضع هذا الصندوق للرقابة في ما يخص الحجم الحقيقي لموارده وتوظيفها. فالبرلمان المخول دستوريا لمساءلة الحكومة عن كل ما يتعلق بتسيير الأموال العمومية، يبدو أنه لم ير ضرورة في إجبار المسؤولين المعنيين على تقديم حساب دوري له (كل سنة على الأقل) عن نتائج تسيير الصندوق. ولا يتعلق ذلك الغموض بالموارد المستعملة في الداخل (أي المحولة للدينار) فحسب، بل يشمل احتياطيات الصرف أيضا، باعتبار أن بنك الجزائر ظل دوما يوسم طبيعة التوظيفات لهذه الاحتياطيات وتسييرها بطابع السرية (إذ لا يكفي القول، من طرف محافظ بنك الجزائر مثلا، إن احتياطيات الصرف موظفة في شكل أذونات خزينة أمريكية، وأنها مؤمنة من المخاطر). وربما هذا النقص في الشفافية هو الذي أدى إلى القول من طرف الباحث محمد حشماوي (في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن الجزائرية، الأسبوع من 11 إلى 17 /07/ 2011) بأن هذا الصندوق أصبح بمثابة "صندوق أسود ضخم" une immense caisse noire.

2000، في اعتماد سعر النفط المرجعي المشهور، وهو 19 دولارا للبرميل، لتقدير إيرادات الجباية البترولية في ميزانية الدولة. **لكن بما أن أسعار النفط كانت** خلال نفس الفترة في ارتفاع **مستمر ومهم نسبيا** (إذ تراوح السعر السنوي المتوسط للبرميل الواحد بين حوالي 24 **دولارا** سنة 2001 وحوالي 88 **دولارا** سنة 2010)، فإن الفارق بين السعر الحقيقي لبرميل النفط والسعر المرجعي المذكور كان عبارة عن فائض في إيرادات الجباية البترولية (غير المميزنة) مودع في **صندوق ضبط الموارد.**

للتذكير، **بررت** السلطات العمومية آنذاك اعتمادها على السعر المرجعي للجباية البترولية (19 دولارا للبرميل) **بالعوامل الرئيسية التالية (حسب تقرير وزارة المالية الخاص بتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2001):**

- التذبذب الحاد في أسعار النفط منذ 1971: **متوسط الأسعار لـ"صحراء بلاند"** Sahara blend (البترول الخفيف الجزائري) **بين 1987 و 1999 كان** 18.4 دولارا للبرميل، بينما كان سعر **"الكوندنسا"** Condensat في الغالب أقل **من هذا المستوى؛**
- يعتبر البترول ذا حساسية كبيرة للنمو العالمي: **فخلال السنوات** 1997- 2000 **كان الطلب** الإضافي السنوي في حدود 0.7 إلى 1.8 مليون برميل في اليوم لنمو تراوح بين 2.4 إلى 4 % **سنويا؛**
- **الأزمة الأسيوية لسنة** 1997 **قلصت النمو العالمي بـ** 40 %، **لكنها قسمت على** 3 تقريبا الطلب الإضافي على الخام؛
- تأثير منظمة الدول المصدرة للنفط OPEP **على الأسعار يتطلب آجالا طويلة؛**
- **سعر** 19 دولارا يعادل السعر المعمول به من طرف المتعاملين الكبار في مجال الصناعة البترولية الدولية للتخطيط أو البرمجة في **الأجل المتوسط.** كما أن أغلب البلدان المصدرة للنفط تعد تقديراتها الميزانياتية على أساس سعر مرجعي بين 17 و19 **دولارا** للبرميل.

وقد جرى العمل بالسعر المرجعي 19 دولارا للبرميل حتى سنة 2008 **(باستثناء سنة** 2002 التي حدد أثناءها السعر المرجعي بـ 22 دولارا للبرميل)، حيث تم **(بموجب قانون المالية التكميلي لسنة** 2008) **اعتماد سعر** 37 دولارا لبرميل النفط، والذي هو **عبارة عن متوسط** لأسعار النفط المصدر من طرف الجزائر خلال الفترة 1998- 2007 **(حسب تقرير وزارة المالية الخاص بعرض مشروع قانون المالية التكميلي لسنة** 2008).

سمحت هذه الطريقة للدولة بتكوين احتياطي **هام من الموارد المالية المخصصة لمواجهة أعبائها الميزانياتية (الجدول رقم** 10).

لكن خلافا لما جاء في تصريح الوزير الأول بمناسبة عرضه للسياسة العامة للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 22 **أكتوبر** 2010 (مصالح الوزير **الأول، ملحق بيان السياسة العامة - اكتوبر** 2010) **بان** "الهدف من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات هو تغطية العبء الميزانياتي الخاص بتسديد **الدين الخارجي"، وأنه "بعد التخلص النهائي من هذا العبء (على أثر قرار السلطات العمومية التسديد المسبق لديون الدولة الخارجية،** ابتداء من سنة 2006)، **أصبح هذا الصندوق يستقبل الادخار العمومي** الاستراتيجي المخصص لتمويل برامج الاستثمارات للدولة"، **فإن حساب التخصيص الخاص رقم** 103-302 **بعنوان "صندوق ضبط الموارد"** المفتوح في كتابات الخزينة العمومية يستعمل في:

"ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي"، وكذا " تخفيض الدين العمومي"، في باب النفقات.

أما في باب الإيرادات، تقيد في هذا الحساب:

"- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية،

"- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق".

وقد تم تعديل المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بموجب المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004، التي أضافت إلى باب الإيرادات "تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية". أما في باب النفقات، فقد نصت هذه المادة الأخيرة على أنه يقيد في حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 "تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن تقديرات قانون المالية"، وكذا "الحد من المديونية العمومية"، أي نفس مضمون المادة 10 الأصلية لكن بتعبير آخر.

تبعا لذلك، تم استعمال موارد الصندوق لتغطية عجز الخزينة العمومية (الناتج خاصة عن عجز الميزانية العامة للدولة المنفذة كل سنة) دون أي قيد إلى غاية 2006؛ إذ تم، مجددا، تعديل المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 والتي تنص، في باب النفقات، على أنه يقيد في حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 (صندوق ضبط الموارد):

"- تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار،

"- تخفيض المديونية العمومية".

أما باب الإيرادات فقد بقي كما هو.

لكن بما أن رصيد صندوق ضبط الموارد يتجاوز حاليا بما يعادل أكثر من سبع مرات الرصيد الأدنى غير القابل للاستعمال والمذكور أعلاه (740 مليار دينار)، فإن القيد[113] الذي أتت به المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 فيما يخص"تمويل عجز الخزينة" لا يمكن أن يصبح كذلك في الواقع إلا في حالة تقلص موارد الصندوق إلى مستوى ذلك الرصيد الأدنى، مع الأخذ في الحسبان الاقتطاعات المستخدمة لتخفيض المديونية العمومية (االداخلية والخارجية)، التي انخفضت فعلا إلى درجة أنها أصبحت

113- يبدو أن الحكومة تحاول فقط، عبر ذلك القيد القانوني، فرض حد أدنى من الانضباط discipline في استعمال متاحات صندوق ضبط الموارد وجعلها أكثر استقرارا، وليس إيجاد آلية تسمح بتحويل هذا الأخير إلى صندوق ادخار حقيقي (بما أن رصيده الأدنى غير القابل للاستعمال يظل ثابتا في حدود 740 مليار دينار). لكن تحقيق ذلك الهدف (الانضباط) لا يمر أن يتحقق إلا بالتزام السلطات بانضباط ميزانياتي فعلي، المتمثل أساسا في التحكم في النفقات العمومية (وجود قاعدة قانونية تفرض، مثلا، عدم تجاوز عجز الميزانية الحقيقي نسبة محددة من الناتج المحلي الخام، أو عدم جواز تمويل النفقات الجارية بواسطة الجباية البترولية).

لا تشكل عبئا محسوسا على ميزانية الدولة (تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 وحدها تم تقليص الدين العمومي الداخلي بنسبة 44 % ، منتقلا بذلك من مبلغ 1780.7 مليار دينار في سنة 2006 إلى 1044 مليار دينار في سنة 2007، وذلك بالدفع المسبق – من إيرادات صندوق ضبط الموارد – لتسبيقات بنك الجزائر). وبينما سجل الدين الداخلي ارتفاعا بين سنتي 2009 و 2010 (من 814 إلى 1100 مليار دينار على التوالي)، استقر الدين الخارجي في سنة 2010 في نفس المبلغ الذي كان عليه في سنة 2009، وهو 480 مليون دولار (مع العلم أن الزيادة في الدين الخارجي الملاحظة خلال هذين السنتين مقارنة بسنة 2008، التي كان فيها مبلغ هذا الدين يساوي 460 مليون دولار، تعود إلى تقلب أسعار الصرف للعملات الأجنبية وليس إلى قروض خارجية جديدة)، وفقا لتقارير وزارة المالية المتعلقة بتقديم مشاريع قوانين المالية (السنوية والتكميلية) للسنوات من 2006 إلى 2012.

على الرغم من الحديث، من طرف مصالح وزارة المالية (في التقرير الخاص بتقديم مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2008، مثلا)، عن كون صندوق ضبط الموارد يشكل "خطا" لتمويل عجز الخزينة une ligne de financement du déficit du Trésor، وأن هذا التمويل يكون جزئيا بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، فإن الأمر يتعلق في الواقع باستعمال إيرادات ميزانياتية حقيقية (جزء من الجباية البترولية غير المميزن في البداية والمدرج لاحقا في الميزانية) مخصصة بالضبط لسد ذلك العجز (اقتطاع مبلغ العجز، كليا أو جزئيا، من موارد الصندوق).

صحيح أن تمويل عجز الخزينة من صندوق ضبط الموارد كان جزئيا ابتداء من سنة 2006 (بنسبة 14 %، 40 %، 52 %، 32.7 %، 55.2 % على التوالي خلال السنوات من 2006 إلى 2010)، وأن سد الباقي من هذا العجز قد تم أساسا بواسطة الاقتراض (إصدار سندات الخزينة)، إضافة إلى استعمال الخزينة العمومية للأموال المودعة (إجباريا) من طرف الموسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجماعات المحلية (في إطار الدورة النقدية للخزينة circuit Trésor) أو ما يسمى (من طرف وزارة المالية) بـ "خط التمويل غير البنكي ligne de financement non bancaire"، إلا أنه لا بد من اللجوء في النهاية إلى متاحات صندوق ضبط الموارد لسداد الديون العمومية المتراكمة لدى الخزينة (بافتراض استمرار الزيادة في تلك المتاحات، أو استقرارها على الأقل في مستوى يسمح للدولة بمجابهة عجوزاتها الميزانياتية المستقبلية).

تبعا لذلك، يمكن القول إن كل عجوزات ميزانية الدولة (وبالتالي عجوزات الخزينة العمومية) المسجلة خلال الفترة المدروسة هي في النهاية عبارة عن عجوزات مؤقتة (أو غير حقيقية، كونها غير ناتجة عن اختلال توازن حقيقي بين الإيرادات والنفقات العمومية، وبالتالي لا تخلق ديونا عمومية حقيقية توجب البحث عن تمويلها)؛ إذ أن تغطيتها مضمونة لاحقا، بصفة أو بأخرى، بإيرادات موجودة فعلا (متاحات صندوق ضبط الموارد)، أي أن الدولة لم تواجه، أثناء تلك الفترة، مشكلة تمويل لـ"عجزها المقصود"، أو أي قيد ميزانياتي حقيقي.

في هذا الصدد، يشير تقرير لبنك الجزائر صادر في 2007 ومتعلق بالوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر، في جانبه الخاص بتحليل حالة المالية العمومية خلال الفترة 2003 – 2007، بناء على بيان عمليات الخزينة لنفس الفترة (المعد من قبل المديرية العامة

للخزينة)[114]، إلى أن الرصيد الإجمالي لهذه الأخيرة سجل في سنة 2007 فائضا بمبلغ 443.5 مليار دينار (4.7 % من الناتج المحلي الخام)، بعد أن كان هذا الفائض مقدرا بـ 1150.6 مليار دينار في سنة 2006 و 896.4 مليار دينار في سنة 2005. ويعد هذا الرصيد الموجب نتيجة منطقية لحساب الوضعية المالية الحقيقية للخزينة، حيث يشير بيان عمليات الخزينة إلى أن مجموع إيرادات الميزانية في سنة 2007 بلغ 3688.5 مليار دينار؛ وأن هذا المبلغ يتكون من إيرادات المحروقات (بما فيها صندوق ضبط الموارد): 2796.8 مليار دينار، و الإيرادات خارج المحروقات: 883.8 مليار دينار؛ وأن مجموع نفقات الميزانية (في نفس السنة) هو 3092.7 مليار دينار؛ ومنه رصيد الميزانية: 595.8 مليار دينار (فائض). ويعني ذلك أنه بالنسبة لبنك الجزائر (والمديرية العامة للخزينة أيضا)، كل إيرادات الجباية البترولية السنوية (الناتجة عن صادرات المحروقات بسعرها الحقيقي، وليس بالسعر المرجعي المعمول به لميزنة جزء من هذه الإيرادات) تعتبر إيرادات ميزانياتية. ومن ثم، لا يمكن الحديث عن عجز في الميزانية (وبالتالي في الخزينة) ما دام مجموع الإيرادات يغطي مجموع النفقات في ميزانية الدولة.

وذلك هو رأي البنك العالمي أيضا الذي يشير في تقريره الصادر في سنة 2007 حول "الاستثمار العمومي في الجزائر"[115] إلى أن "رصيد ميزانية الحكومة المركزية (ميزانية الدولة) انتقل من عجز إجمالي مقداره 2 % من الناتج المحلي الخام في 1999 إلى فائض مقداره 14 % في 2005"، أي أن البنك العالمي أخذ بعين الاعتبار الإيرادات الجبائية المتراكمة في صندوق ضبط الموارد لحساب هذا الفائض. وبعبارة أخرى، لم ينظر البنك العالمي إلى تلك الإيرادات على أنها خارجة عن الميزانية.

لكن بما أن التطور الملحوظ في زيادة النفقات العمومية في السنوات الأخيرة، لاسيما ابتداء من سنة 2005، يعكس الزيادة المستمرة في سعر البترول (من حوالي 54 دولارا للبرميل في 2005 إلى حوالي 88 دولارا للبرميل في 2010)، فإن "المشكل" بالنسبة للدولة أصبح متعلقا ليس بتوازن الميزانية وإنما بكيفية ضبط فائض هذه الأخيرة (الهام نسبيا) من الإيرادات، أي كيفية تفادي نزوع الحكومة لجعل الإنفاق العمومي المتزايد من سنة لأخرى يمتص هذا الفائض، مع كل ما يترتب عن ذلك من تداعيات سلبية (عدم الفعالية في استعمال الموارد وتبذيرها، تقليص القدرة الادخارية للدولة، خلق نوع من الحيف تجاه الأجيال القادمة، صعوبة تقليص بعض النفقات في حالة تقلص هام لإيرادات الجباية البترولية، لاسيما النفقات الجارية، مما يجبر السلطات العمومية على اختيار التدابير الأسهل والأسوأ في نفس الوقت، مثل اللجوء إلى مراجعة البرامج التنموية المسطرة سابقا وحذف أو تأجيل تنفيذ بعضها قصد تقليص نفقات الاستثمار المرتبطة بها).

114_ بنك الجزائر، تحليل حالة المالية العمومية خلال الفترة 2003 – 2007 . http://www.bank-of-algeria.dz/

115_ البنك العالمي، تقرير حول "الاستثمار العمومي في الجزائر"، 2007.

http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria

على ضوء ما سبق، يمكن القول إن رصيد الميزانية في الجزائر هو عبارة عن نتيجة للطريقة المحاسبية المعتمدة فيما يخص ضبط واستعمال الفائض من إيرادات الجباية البترولية، ولا يسمح بالتالي بتقييم قدرة أو حاجة التمويل الحقيقية للدولة.

وبما أن الدولة ليست لها حاليا مشكلة في تمويل نفقاتها **(بما فيها الخاصة بالاستثمارات العمومية)** أي أنها لا تواجه مشكلة ملاءة آنية، فإننا لن نتطرق هنا إلى مؤشرات المخزون **(الدين العمومي)**.

جدول رقم 10: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة **2000 -2010**

بملايير الدينارات

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
باقي السنة السابقة	-	232.1	171.5	27.9	320.8	721.6	1842.6	2931.0	3215.5	4280.0	4316.4
الجباية البترولية المميزنة	720.0	840.6	916.4	836.0	862.2	899.0	916.0	973.0	1715.4	1927.0	1501.7
الجباية البترولية المحصلة	1173.2	964.4	942.9	1284.9	1485.6	2267.8	2714.0	2711.8	4003.5	*2327.6	2820.0
فائض الجباية البترولية	435.2	123.8	26.5	448.9	623.4	1368.8	1798.0	1738.8	2288.1	400.6	1318.3
الأموال المتاحة قبل الاقتطاعات	453.2	356.0	198.0	476.8	944.3	2090.5	3640.6	4669.8	5503.6	4680.7	5634.7
أصل الدين العمومي المقتطع	221.1	184.4	170.0	156.0	222.7	247.8	618.1	314.4	465.4	-	-
سداد تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	607.9	-	-	-
تمويل عجز الخزينة**	-	-	-	-	-	-	91.5	531.9	758.1	364.2	791.9
مجموع الاقتطاعات	221.1	184.4	170.0	156.0	222.7	247.8	709.6	1454.3	1223.6	364.2	791.9
الباقي بعد الاقتطاعات	232.1	171.5	27.9	320.8	721.6	1842.6	2931.0	3215.5	4280.0	4316.4	4842.8

المصدر: وزارة المالية (المديرية العامة للخزينة).

* يشير تقرير وزارة المالية المتعلق بتقديم المشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة 2010 **(جويلية 2010)** إلى أن مبلغ الجباية البترولية بعنوان سنة 2009 **(اختتام) هو** 3273.5 مليار دج. يبقى إذن التساؤل مطروحا حول مصدر الفرق بين المبلغين.

** في إطار تطبيق أحكام المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 (حسب مصالح وزارة المالية). أما فيما يخص المعطيات الخاصة بالفترة **2000-2005** فإنها غير منشورة.

2- مؤشرات التوجه

يرى صندوق النقد الدولي في تقريره رقم 52/05 لشهر ماي 2006 بعنوان "الجزائر: مسائل منتقاة"[116] أن رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات يعتبر المؤشر الرئيسي الذي يسمح بتقييم توجه orientation ودرجة الاستدامة لسياسة الميزانية في اقتصاد غني بالثروة البترولية. ويرجع السبب في تحييد إيرادات المحروقات عند حساب رصيد الميزانية في كون الإيرادات الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية بصفة عامة تعد كشكل من أشكال التمويل أكثر منها كدخل. ومن ثم، يعد رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات متغيرا غير متأثر بتقلبات أسعار النفط، وبالتالي يبقى تحت سيطرة السلطات الحكومية. ويسمح هذا الرصيد بانتهاج سياسة ميزانياتية مستقرة ومتوافقة مع تطور الاقتصاد خارج المحروقات. وهكذا، تُترجم التغييرات في التوجه الميزانياتي المرتبطة بتذبذب أسعار المحروقات في تغيرات رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات. ويعكس هذا الأخير أثر سياسة الميزانية على الطلب الداخلي. وفي المقابل، يكون الرصيد الإجمالي متأثرا بشدة بتطور إيرادات المحروقات. فإذا كان هدف السلطات هو رصيد ميزانياتي إجمالي منعدم (مساو للصفر)، فإن عدم استقرار إيرادات المحروقات ينتقل كليا للاقتصاد خارج المحروقات، ما من شأنه أن يشكل عاملا لعدم استقرار هذا الأخير. وباعتبار أن استراتيجية السياسة الميزانياتية لا تأخذ في الحسبان النفاد المتطور للثروة البترولية، يصبح من الضروري تعديل الرصيد الإجمالي بصفة محسوسة عند نفاد موارد المحروقات، أو في حالة عدم القدرة على استغلالها بالوسائل التكنولوجية الموجودة.

ويجب، وفقا لصندوق النقد الدولي، أن يُعتمد رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات كأساس لتحضير الميزانية والإشارة إلى ذلك في الوثائق الميزانياتية. ويكون هذا الرصيد سالبا، لأن إيرادات المحروقات الجارية (أو المداخيل الناتجة عن الأصول المالية المقتناة بفضل الإيرادات البترولية المدخرة) تستخدم لتمويل النفقات الميزانياتية. كما أن قيمته الدائمة ترتبط بمدى القدرة على تقدير تدفق الدخل الدائم المتأتي من مجموع الثروة المالية والثروة النفطية.

وبدلا من المبدأ الميزانياتي الخاص برصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات، يمكن، حسب صندوق النقد الدولي دائما، اعتماد قاعدة العجز المؤسس على تقدير سعر متوسط بعيد المدى للمحروقات، حيث يتم في هذه الحالة إعداد ميزانية متوازنة بالرجوع إلى هذا السعر (أي تقدير حجم معين لإيرادات المحروقات يقابله حجم مماثل للنفقات). وكما هو الشأن بالنسبة لإطار رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات، تسمح هذه القاعدة الميزانياتية بإزالة أثر عدم استقرار أسعار المحروقات على النفقات الميزانياتية. وتتمثل ميزة القاعدة المؤسسة على السعر المذكور في بساطتها؛ إذ يمكن فهمها بسهولة وملاحظة نتيجتها بسرعة. ومع ذلك، لا يمكن لهذه القاعدة ضمان الانفصال التام بين الميزانية وكل مصادر عدم استقرار الإيرادات البترولية، مثل التغيرات في الإنتاج، وتكاليف الاستخراج، وكذا أثر التقلبات في أسعار الصرف على تلك الإيرادات.

116- FMI, Algérie : questions choisies, Rapport N° 05/52 du mois de mai 2006.
http://www.imf.org/external/ns/search.aspx?NewQuery=alg%C3%A9rie&Lan=fra&col=SITFRA&submit.x=60&submit.y=10

أما في الجزائر، يبدو أن صندوق ضبط الموارد، باعتباره صندوق استقرار، أصبح يمثل **الآلية الوحيدة لسياسة الميزانية؛ بما أنه المصدر** الأساسي والرسمي لتمويل رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات، مع ملاحظة أن هذا الرصيد لا يعدو كونه مجرد نتيجة محاسبية **(الفرق بين نفقات الميزانية خارج أعباء الدين العمومي والإيرادات خارج المحروقات)، أي أنه لا يعتمد كمؤشر لتوجيه سياسة** الميزانية بالمعنى المشار إليه أعلاه. إضافة إلى **ذلك، لا يتضمن صندوق ضبط الموارد أيّ آلية فعلية** من شأنها إخضاع سياسة الإنفاق العمومي لحدود رسمية، أي ضبط النفقات.

ولا شك في أن **سياسة الميزانية المنتهجة حاليا** في الجزائر **(منذ بداية سنوات 2000) توسعية** expansionniste **(الإنعاش الاقتصادي).** وهذا ما تشير **إليه بوضوح الزيادة** الهامة **(نسبيا) والمستمرة** في النفقات العمومية **بصفة عامة، ونفقات التجهيز والاستثمار بصفة خاصة (أنظر الجدول رقم 1** أعلاه**)**، والتي تعبر عن إرادة الحكومة في التأثير على الدورة الاقتصادية. فهذه النفقات الأخيرة، مقيمة بالدينار الثابت، انتقلت من حوالي **419 مليار دينار** في **2001** إلى حوالي **2021 مليار دينار** في **2010** أي أنها تطورت خلال هذه الفترة بحوالي **382 %**. وبعد أن كانت نفس النفقات لا تمثل سوى نسبة حوالي **10 %** من الناتج المحلي الخام الإجمالي **(بالأسعار الثابتة)** في **2001**، أصبحت هذه النسبة **تفوق 17 %** في **2010**.

أما أهداف هذه السياسة الميزانياتية التوسعية **(المعلن عنها من طرف السلطات)، فيمكن إرجاعها هنا، باختصار،** إلى الهدف العام **والرئيسي لكل سياسة توسعية (بالمفهوم الكينزي)، وهو تحفيز** الطلب الداخلي الإجمالي قصد **دعم النمو الاقتصادي (خارج المحروقات خاصة) والوصول** إلى الاستخدام الكامل.

من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي المسطرة في إطارها والتي سوف يمتد تنفيذها إلى سنة **2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 – 2014)**، وعلى الرغم من التباطؤ الملحوظ في تجسيد الإصلاحات الهيكلية **المصاحبة** لها، يمكن القول إن **أثر سياسة الميزانية التوسعية تلك على المالية العمومية سوف يبقى كما هو** في المدى المتوسط (التوسع في الإنفاق العمومي، المتعلق بالاستثمارات العمومية خاصة، وتسجيل عجوزات ميزانياتية أكثر أهمية، ثم استعمال إيرادات صندوق ضبط الموارد لتغطية هذه **العجوزات). لكن بما أن احتمال حدوث صدمة سلبية مرتبطة بأسعار النفط** (انخفاضها الهام **والمستمر خلال عدة سنوات) أثناء** ذلك وارد، فإن السلطات العمومية سوف تكون مجبرة، في حالة تحقق هذا الاحتمال، على مراجعة تلك السياسة والقيام **بالتعديلات الضرورية (لاسيما تقليص النفقات المخصصة للاستثمارات العمومية، وربما تلك المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية أيضا، حسب** أهمية التدني في **الجباية** البترولية**) للمحافظة على توازنات المالية العمومية (خاصة مع استمرار ضعف الإيرادات خارج الجباية** البترولية التي تقدر في **المتوسط بأقل من 30 %** من الإيرادات الإجمالية **للدولة،** بما فيها الجباية البترولية غير المميزنة؛ والارتفاع المستمر للنفقات الجارية والتي من المتوقع أن تعادل حوالي **228 %** من إيرادات الميزانية خارج الجباية البترولية في سنة **2010، حسب تقديرات وزارة المالية** في تقريرها **المتعلق بتقديم مشروع قانون المالية** لهذه السنة**)، ولو أن السلطات العمومية تراهن حاليا على** الادخار العمومي المتراكم في صندوق ضبط الموارد، وكذا تحرير **هامش** ميزانياتي libération d'espace

budgétaire ناتج عن التخلص من المديونية الخارجية، للقول بأن تلك التوازنات سوف تستمر إلى نهاية تنفيذ المخطط الخماسي الثاني **الخاص بالاستثمارات العمومية**.

3- مؤشرات الاستدامة

يرتبط مفهوم الاستدامة soutenabilité لسياسة الميزانية بمدى قدرة الحكومة على مجابهة التزاماتها في المدى البعيد، أي بمدى قدرتها على تغطية الدين العمومي المتراكم بفوائض ميزانياتية. **وعليه، يكون** المؤشر الأساسي المعتبر هنا هو الرصيد العمومي وتطوره، **لاسيما إذا كان يسجل عجزا من سنة لأخرى.**

بالنسبة لحالة الجزائر، لقد بينا أعلاه أن عجز الميزانية المسجل خلال الفترة من 2001 إلى 2010 لا يمكن اعتباره عجزا حقيقيا (أي مولدا لدين عمومي تكون الحكومة مجبرة على تمويله بطريقة أو بأخرى من الطرق التقليدية المعروفة)، كون تغطيته في نهاية المطاف مضمونة بمتاحات صندوق ضبط الموارد.

من جانب آخر، تمكّن مؤشرات الدين العمومي حاليا وتقديرات تطوره في السنوات الخمس القادمة من القول إن هذا الدين لا يمكن أن يطرح إشكالا للمالية العمومية في المديين القريب والمتوسط، وحتى أبعد من ذلك (في **حالة استبعاد صدمة خارجية قوية مضادة** في هذه الأثناء). **فالدين العمومي الخام للجزائر** (مجموع الديون العمومية الداخلية والخارجية غير الصافية، أي بدون حساب الأصول المالية والعقارية للدولة ومختلف الإدارات العمومية الأخرى) **سوف يستمر، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي** (في تقريره رقم 11/39 **لشهر مارس 2010 حول الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر**)، في استقراره المسجل حاليا: 10.3 % من الناتج المحلي الخام في 2010 **و** 10.4 % في 2015، **مع العلم أن نسبة الدين العمومي الخام** ratio de la dette publique brute تعتبر مقبولة عموما (**بالنسبة للمنظمات المالية والنقدية الدولية**) إذا كانت مستقرة في حدود 60 % **من الناتج المحلي الخام**. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الدين الخارجي للجزائر لم يمثل في سنة 2010 سوى حوالي 0.3 % **من الناتج المحلي الخام.**

تبعا لذلك، يمكن القول إن الجزائر ليست حاليا معنية كثيرا بإشكالية الاستدامة لسياستها الميزانياتية (بالمفهوم المنوه عنه أعلاه، أي أنها ليست في مواجهة **قيد** بيزمني contrainte intertemporelle **من شأنه جعل عجوزات الميزانية حاليا تولد مديونية** وأعباء إضافية على عاتق الدولة في المستقبل)، باعتبار أن التحليلات والتقييمات المرتبطة بهذا المفهوم لا يمكن أن تبنى سوى على مؤشرات متعلقة بالسياسات المنفذة خلال الفترة المعنية بالدراسة (أي النتائج الفعلية لهذه السياسات فيما يخص رصيد الميزانية **والدين العمومي خاصة**) والتي تسمح بإسقاطات وتقديرات عن المنحى الذي سوف تأخذه تلك المؤشرات في المستقبل.

مع ذلك، يمكن التوسع هنا في مفهوم الاستدامة لربطه بتوازنات المالية العمومية في المستقبل (**المديان المتوسط والبعيد**). فبرامج **الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها** (**خاصة برنامج توطيد** النمو، وبرنامج الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا)، **وإضافة** إلى الكلف **الزائدة المنجرة عن إعادة التقييم** للكثير من المشاريع (الكبرى خاصة) والتي لا يمكن تفاديها في أغلب الأحيان (**بسبب**

التسرع من طرف السلطات في برمجة هذه المشاريع وما يتبع ذلك من غياب أو نقص في الدراسات **الأولية، لاسيما دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع** étude de faisabilité؛ وعدم الإنضاج الكافي للدراسات التقنية الخاصة بتنفيذ تلك المشاريع؛ والنقص الكبير في قدرات الاستيعاب للاقتصادي الوطني، لاسيما عدم وجود مؤسسات إنجاز قادرة على التكفل بإنجاز المشاريع الكبرى، مما يحتم اللجوء إلى المؤسسات الأجنبية؛ ثم التأخر في إنجاز العديد من المشاريع)، وبالتالي ضرورة تخصيص اعتمادات مالية إضافية لها في ميزانيات التجهيز اللاحقة؛ إضافة إلى ذلك إذاً، **سوف تشكل تلك الاستثمارات العمومية ضغطا** هاما على ميزانيات التسيير في السنوات المالية القادمة، والمتمثل في الأعباء **المتكررة** charges récurrentes التي سوف تتولد **عن الاستثمارات** المنجزة، لاسيما تلك المتعلقة بالبنى التحتية **(طرق، سكك حديدية، سدود، ...)** فيما يتعلق باستغلالها وصيانتها.

حسب تقديرات وزارة المالية (في تقريرها **حول مشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008)، ستقدر لأعباء المتكررة** الناشئة عن تسيير الأملاك العمومية patrimoine public **الموجودة أو** التي هي في طريق الإنجاز بحوالي **800 مليار دينار سنويا بعد سنة 2009؛** وأن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال ميزانية التسيير إلى مستوى 3000 مليار دينار سنويا، وبالتالي إلى تفاقم الضغوطات على التوازنات الميزانياتية في المستقبل، وكذا على السير الحسن لمؤسسات الدولة وفروعها.

بالفعل، إن الزيادة الكبيرة في نفقات التسيير الملاحظة في السنوات الأخيرة، لاسيما ابتداء من سنة 2008، **مقارنة بالسنوات السابقة**، يمكن تفسيرها جزئيا بالزيادة في الأعباء الناتجة عن استغلال وصيانة الكثير من البنى التحتية والمرافق العمومية التي دخلت في الخدمة **حديثا** (بعد الانتهاء من إنجازها ضمن برامج التجهيز العمومي المسطرة منذ بداية العشرية 2000). **وهي أعباء حتمية** في أغلبها، أي لا يمكن تأجيلها أو تقليصها تحت طائلة تغييب الأهداف من الاستثمارات العمومية المتعلقة بها، أو حتى تعريضها للإهمال والتلف. وهنا يطرح إشكال كبير للسلطات فيما يخص برامج الاستثمارات العمومية المسجلة في ميزانية الدولة أو التي سوف تسجل في المستقبل والمتمثل **(الإشكال)** في مدى قدرة هذه الميزانية على مواجهة أعباء التسيير الضخمة **والإجبارية الناتجة عن استغلال تلك الاستثمارات** وصيانتها، لاسيما في المديين المتوسط **والبعيد.** لأنه لا يكفي برمجة إنشاء طريق بكذا كلم طولي أو تشييد جامعة بكذا مقعد بيداغوجي إذا لم يتم التخطيط في نفس الوقت لكيفية مواجهة الأعباء الناتجة عن استغلال **تلك البنية** التحتية أو تسيير **هذا المرفق العمومي** وتثمينه، وتداعيات هذه الأعباء على **توازنات المالية** العمومية في المستقبل، لاسيما في حالة **استمرار تحمل ميزانية الدولة وحدها** لهذه الأعباء، أي في حالة **عدم انتهاج سياسة عمومية تقوم على** تصور وتطبيق أنظمة تسيير **خاصة** بمختلف البنى التحتية **والتي من شأنها توليد موارد تسمح بتغطية تكاليف استغلال وصيانة** هذه الأخيرة **(أو جزء منها على الأقل)**، وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

يلاحظ، بصفة عامة، أن نفقات التسيير عرفت خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة **(2008، 2009، 2010)** نوعا من التسارع في زيادة حجمها، مقارنة بالسنوات السابقة لها، **لاسيما 2007. فكما يبدو واضحا من الجدول رقم**

11 أدناه، كان تطور نفقات التسيير بالأسعار الثابتة **هاما جدا، حيث عرف حجمها زيادة بين 2007 و 2010 قدرها 1110 مليار دينار، أي بنسبة 69.3 %.**

بالنسبة لإيرادات الميزانية الإجمالية، يمكن أن تمثل نفقات التسيير حوالي 93 % من هذه الإيرادات إذا تحققت التقديرات **الميزانياتية لقانون المالية التكميلي لسنة 2010.** ومقارنة بإيرادات الميزانية خارج الجباية البترولية، انتقلت نفقات التسيير من 179.2 % في 2007 إلى 242.3 % في 2010. وبالنسبة للناتج المحلي الخام، انتقلت نفس النفقات من 17.7 % في 2007 إلى 23.3 % في 2010.

لكن إضافة إلى الزيادة في النفقات المتكررة المتعلقة بالبنى التحتية الجديدة، يفسر أيضا هذا التطور الهام في النفقات الجارية خلال السنوات المالية الثلاث المذكورة بتطبيق شبكة الأجور الجديدة للوظيفة العمومية ومخلفات هذه الأجور المدفوعة ابتداء من سنة 2008 (التي أدت إلى ارتفاع كتلة الأجور بحوالي 34 %).

جدول رقم 11: تطور نفقات التسيير بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2007 - 2010

ملايير الدينارات

السنة / البيان	2007	2008	2009	2010
نفقات التسيير	1600	2133	2133	2710
% التطور من سنة لأخرى	-	33.3	-	27.0
% التطور بين 2007 و 2010	-	-	-	69.3
% نفقات التسيير/ نفقات الميزانية الإجمالية	52.8	53.3	53.7	57.2
إيرادات الميزانية بالأسعار الثابتة	1828	2703	3098	2918
% نفقات التسيير/ إيرادات الميزانية	87.5	78.9	68.8	92.8

المصدر: معد بناء على معطيات الجدولين رقم 1 ورقم 6.

جدول رقم 12: تطور نسبة تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات خلال الفترة 2001- 2010

بملايير الدينارات

البيان / السنة	الإيرادات خارج الجباية البترولية (1)	نفقات الميزانية الكلية (2)	نفقات الميزانية الجارية (3)	% التغطية (2)\(1)	% التغطية (3)\(1)
2001	560	1471	1037	38.04	54.00
2002	649	1583	1045	41.06	62.20
2003	684	1730	1163	39.51	58.81
2004	737	1860	1241	39.62	59.38
2005	820	2105	1232	38.95	66.55
2006	919	2543	1452	36.13	63.29
2007	927	3143	1662	29.49	55.77
2008	1107	4175	2227	26.51	49.70
2009	1348	4199	2255	32.10	59.77
2010	1531	4916	2816	31.14	54.36

نفس المصدر السابق.

شكل رقم 9: تطور مستوى تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات الجارية خلال الفترة 2001 ـ 2010

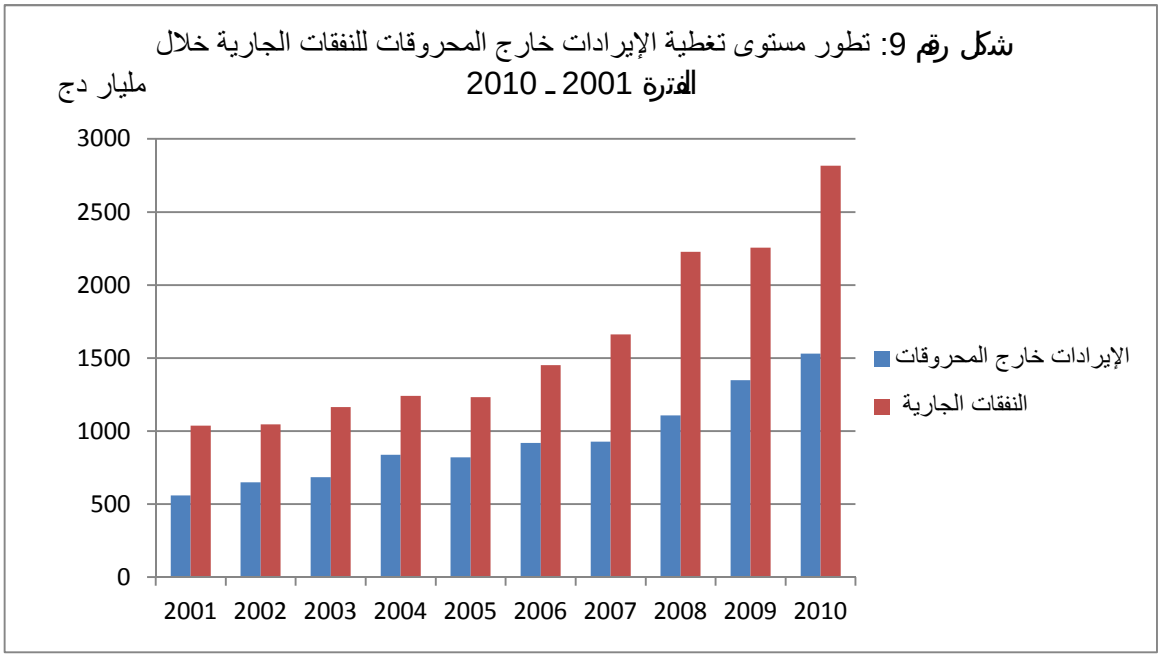

المصدر: معد وفقا لبيانات الجدول رقم 12 .

شكل رقم 10: تطور نسبة تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات خلال الفترة 2001 ـ 2010

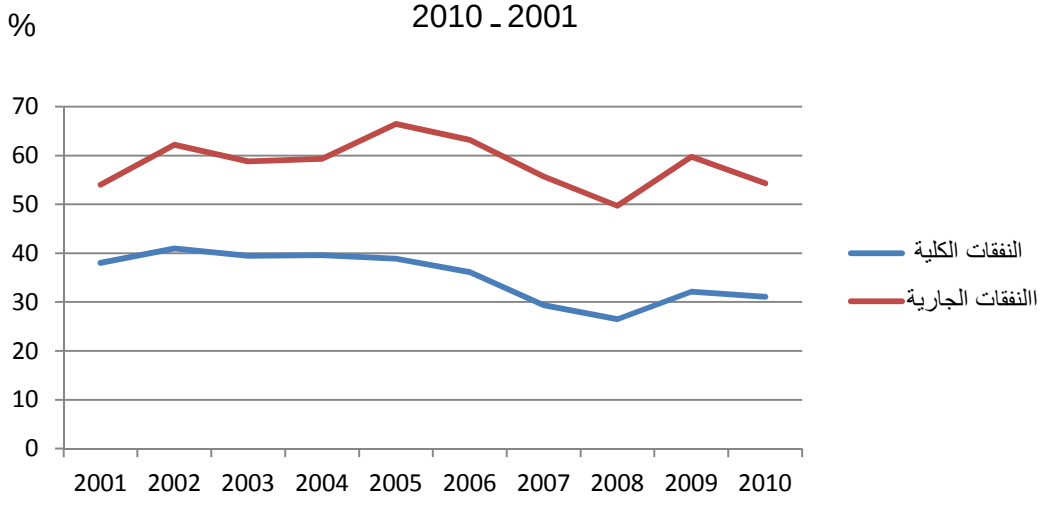

نفس المصدر السابق.

من المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في النفقات الجارية بصفة ملحوظة في السنوات القادمة، بالنظر إلى صعوبة تقليص فئتي الأعباء المشار إليهما أعلاه (**الأعباء المتكررة، ومرتبات وأجور مستخدمي الوظيفة العمومية**) من جهة؛ وإلى السياسة الاجتماعية المنتهجة حاليا من طرف الدولة، المعتمدة أساسا على الميزانية العامة لهذه الأخيرة، والرامية إلى تقليص الفوارق **الاجتماعية والحد من** للامساواة بين أفراد المجتمع (حسب تصريحات السلطات العمومية المعنية)، **مما** أدى إلى زيادة مطردة في التحويلات الجارية (**التحويلات الاجتماعية**) والتي قدرت في ميزانية الدولة لسنة **2010** بحوالي **1100** مليار دينار، أي ما يعادل حوالي **20 %** **من النفقات** الإجمالية لهذه السنة، و**10 % من الناتج المحلي الخام،**[117] **من جهة أخرى.**

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وزارة المالية ما فتئت تحذر في السنوات الأخيرة (**بمناسبة تقديمها لمشاريع قوانين المالية**) **من التوسع** المفرط في نفقات التسيير التي تمثل، **حسبها**، عامل عدم استدامة للتوازنات الميزانياتية التابعة بشدة لموارد الجباية البترولية المتقلبة.

من جانب آخر، يبقى عدم الانضباط الميزانياتي الملاحظ حاليا على مستوى مختلف إدارات الدولة والهيئات العمومية الأخرى (التي تعتمد بصفة مباشرة أو غير مباشرة على ميزانية الدولة في سيرها) **والذي** يتسبب سنويا في **إهدار جزء هام من الموارد العمومية** الموظفة (**بما أن استهلاك الاعتمادات المخصصة** في الميزانية بالنسبة للعديد من مسؤولي تلك الإدارات والهيئات **أصبح**، في الكثير من الأحيان، غاية في حد ذاته)، **ضمن** أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم التحكم في النفقات الجارية.

إضافة إلى آثاره السيئة على توازنات المالية العمومية والتي يمكن أن تتبدى سريعا في حالة انخفاض محسوس ومستمر (**لمدة سنتين أو أكثر**) في أسعار النفط، **من شأن** عدم التحكم في النفقات العمومية الإجمالية بصفة عامة، والنفقات الجارية بصفة خاصة، أن يؤثر **أيضا على التوازنات الاقتصادية الكلية** (التي دُفع ثمن باهض، في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، لتحقيقها والمحافظة عليها، على إثر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وشروطه القاسية) والتي أعطت للجزائر هامش مناورة هاما لمواجهة الصدمات الخارجية (**لاسيما**

أثناء الانخفاضات المفاجئة لأسعار النفط)، وتمكينها من تطبيق سياسات داعمة للنمو والتشغيل دون آثار جانبية هامة. ولعل أهم المخاطر التي تتربص حاليا بتوازن الاقتصاد الكلي هي التيارات التضخمية التي أخذت بوادرها تظهر في الأفق (لاسيما ابتداء من سنة 2010 التي سُجل أثناءها معدل تضخم مقدر بأكثر من 5 %) على الرغم من تأكيد السلطات العمومية على قدرتها على التحكم في التضخم، وكذا صندوق النقد الدولي (في تقريره رقم 08/09 لشهر افريل 2009) الذي اعتبره ضمن التضخمات الأضعف في المنطقة. كما أن عدم التحكم في الزيادة الهامة في نفقات التسيير، ومنه في التيارات التضخمية، يمكن أن يؤدي إلى رفع قيمة سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي الإضرار بتنافسية الصادرات خارج المحروقات للبلد (على قلتها، والتي تبقى ترقيتها الفعلية تمثل التحدي الأكبر للسلطات العمومية).

تبعا لذلك، يمكن القول أنه أصبح من الضروري على للسلطات العمومية المعنية أن تبدأ من الآن في اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في النفقات العمومية، لاسيما النفقات الجارية منها، باعتبار أن عدم السيطرة على الزيادة الهامة والمستمرة في هذه النفقات الأخيرة سوف يكون من تداعياته الأولى تقليص نفقات التجهيز (المتعلقة خاصة بالاستثمارات العمومية)، وبالتالي رهن مستقبل الإنجاز الكلي أو الجزئي لبعض برامج دعم النمو الاقتصادي (ومن ضمنها أيضا النفقات برأس المال المخصصة للنهوض ببعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية أو إعادة رسملة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية)، في حالة التقلص الحاد والمستمر (نسبيا) لموارد الميزانية. فكما هو معروف في معظم البلدان النامية، يعتبر تخفيض نفقات التجهيز أسهل من تخفيض نفقات التسيير، حيث يكون في الغالب أول وسيلة تلجأ إليها الحكومة لمحاولة تقليص عجز الميزانية المتفاقم.

ولعل أهم تلك التدابير يتمثل في وضع استراتيجية حقيقية لرد الاعتبار للضريبة في الجزائر، بوصفها المورد الأساسي والدائم للميزانية في الدولة المعاصرة. وبما أن المجال لا يسمح هنا بالتطرق إلى خصائص النظام الجبائي الجزائري ومعوقاته (أي فعاليته المحدودة، على الرغم من الإصلاحات الهامة التي حظي بها منذ سنة 1992)، فإن سعي السلطات إلى تحديد هدف كبير واحد وواضح، على الأقل، في إطار تلك الاستراتيجية، ثم العمل بكل حزم ومثابرة على الوصول إليه خلال مدة زمنية محددة (خمس سنوات، مثلا)، ربما يشكل الوسيلة الأنجع لتحقيق نتائج ملموسة ومستمرة، بدلا من "التخبط" في الإصلاح تلو الآخر للنظام الجبائي، إلى أن يصبح "الإصلاح" الغاية في حد ذاته (لأنه لا جدوى من تعديل قوانين الضرائب الموجودة أو سن أخرى جديدة، واستحداث هياكل ومصالح جبائية أخرى، وتوفير الوسائل البشرية والمادية المطلوبة، إذا كانت النتائج المحققة هزيلة، وبعيدة جدا عن الهدف المنشود، ألا وهو الفعالية في التحصيل لإيرادات الدولة الجبائية، وذلك بسبب الغش والتهرب الضريبيين المتفاقمين، إضافة إلى مختلف الإعفاءات الضريبية غير الملتزم بشروط منحها والتي أصبحت في حد ذاتها تشكل أعباء جديدة هامة على عاتق ميزانية الدولة). ذلك الهدف الكبير يمكن أن يكون، مثلا، الوصول إلى التغطية الكاملة للنفقات الجارية بواسطة إيرادات الميزانية خارج

117- حسب تصريح وزير المالية للإذاعة الوطنية – القناة الأولى في حصة "تحولات" ليوم 2011/02/08.

المحروقات والتي **لا بد أن** تكون في معظمها متكونة من الضرائب المباشرة المفروضة على المداخيل والأرباح المرتبطة بالنشاط **الاقتصادي بصفة عامة (لاسيما التجارة والخدمات)، وكذا الضريبة على الثروة** (التي تبقى **حصيلتها** شبه منعدمة في الجزائر، على **الرغم من تزايد عدد الأثرياء)**، وغير ذلك من الموارد الجبائية أو غير الجبائية **(مداخيل الأملاك العمومية خاصة)؛ وليس فقط من** الضرائب غير المباشرة المفروضة على المستهلكين، كما هو الحال الآن في الغالب (إضافة إلى الاقتطاعات من المصدر المطبقة **على أجور ومرتبات العمال والموظفين** والتي تشكل **أحد أهم نواتج** الضريبة المباشرة في الجزائر).

4- نظام التسيير الميزانياتي في الجزائر وإشكالية تطوره

باعتبارها ترجمة للسياسة الحكومية، والأداة الرئيسية لتحقيق أهدافها، عرفت **الميزانية** العامة للدولة تطورا ملحوظا في **نظام** تسييرها. ذلك أن هذه **الميزانية بمفهومها التقليدي** المبني على أساس منطق الوسائل **(أي تجميع النفقات حسب طبيعتها ورصد الاعتمادات** المالية المقابلة لها في بنود) أصبحت غير ملائمة لمواكبة تطور **و** لمائف الدولة ومهامها، من حيث فقدانها للأهداف الواضحة، وعدم **إتاحة** قي ِ الأداء الفعلي للحكومة، وكونها مصدر إهدار للموارد. وهذا ما أدى تدريجيا إلى اعتماد **ميزانية** البرامج والأداء budget de programmes et de performance **كبديل لميزانية البنود (الميزانية التقليدية)** budget par articles والتي كانت في الواقع نتيجة لعدة محاولات لإصلاح هذه الأخيرة، وخلاصة لكثير من التجارب (في بلدان مختلفة) **قصد الوصول** إلى نوع من الفعالية في التسيير العمومي تضاهي أو تقترب، **على الأقل**، من تلك الملاحظة في تسيير **المؤسسات الخاصة من حيث** الدقة في تحديد **الأهداف، والاهتمام بالنتائج (المخرجات)، وقياس الأداء.**

وبما أن الجزائر شرعت هي الأخرى، منذ عدة سنوات، في إصلاح نظام تسييرها الميزانياتي، أي التحول إلى **ميزانية** البرامج والأداء؛ **وما أن تطبيق هذا الإصلاح عرف تأخرا ملحوظا؛ وكون سياسة الميزانية التوسعية المتبعة حاليا** وما تحشده من موارد ضخمة، **وما** تتوخاه من أهداف متعددة وطموحة لا**تزال** تنفذ كلها في إطار النظام الميزانياتي القديم، **أي ميزانية البنود؛ اعتبارا لكل ذلك إذاً، سنقوم هنا بإلقاء نظرة عامة عن مفهوم ميزانية** البرامج والأداء وأهميتها **مقارنة بميزانية البنود؛** ثم نتطرق بإيجاز إلى مشروع إصلاح تسيير الميزانية في الجزائر، محاولين توضيح أهداف هذا الإصلاح، وشرح آليات عمل النظام الجديد، وإدراك أسباب التأخر في **تطبيقه.**

1/4 – مفهوم ميزانية البرامج والأداء وأهميتها

1/1/4 – مفهوم ميزانية البرامج والأداء وتطوره

إذا عرّفنا البرنامج بأنه مجموعة من الفعاليات أو النشاطات المنسقة في المكان والزمان والتي تهدف إلى تحقيق نتائج قابلة موضوعيا للفحص، يمكن تعريف ميزانية البرامج والأداء (م.ب.أ)، باختصار، بأنها تبويب لميزانية الدولة وفقا لبرامج قطاعية **ذات اولوية** وتشمل المدى المتوسط، حيث يتم تخصيص الموارد حسب الأهداف المحددة، **وقياس النتائج المحققة باستعمال مؤشرات أداء متفق**

عليها سلفا، وذلك خلافا لميزانية البنود التقليدية التي يتم فيها تبويب النفقات حسب البنود والاعتمادات المخصصة لها في الميزانية (بطبيعتها أو بحسب الوحدات الإدارية)، وليس حسب النشاطات والأهداف[118].

مفهوم ميزانية الأداء له تاريخ طويل نسبيا؛ إذ تعود فكرة التحول من ميزانية البنود إلى م.ب.أ إلى بداية القرن العشرين، حين ظهر من ينادي بضرورة إدخال أساليب الإدارة العلمية الحديثة في مجال الإدارة الحكومية للتأكد من قيامها بتنفيذ ما يعهد إليها من واجبات بفعالية وكفاية ق الخطة المعتمدة من قبل الحكومة، والاهتمام بنوعية الخدمة والارتقاء بها. وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية إثر الدراسات التي قامت بها " لجنة تافت" في عام 1913، حيث أشار تقرير هذه اللجنة إلى أهمية تبويب الميزانية وفقا لهدف النشاط. إلا أن هذه الفكرة لم تجد قبولا في ذلك الوقت، ولم يبدأ تنفيذها إلا في سنة 1934. وفي سنة 1949، تعمقت الفكرة نتيجة لتوصيات "لجنة هوفر الأولى" التي دعت إلى تبويب ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية على أساس البرامج والأنشطة التي تنفذها الحكومة، أو ما سمي بميزانية الأداء performance budget[119]. وكانت المحاولة التالية، المقترنة أكثر بالإصلاحات التي اعتمدتها الولايات المتحدة في سنوات 1950، هي تطوير معلومات عن الميزنة budgeting وإعادة توجيه نظام الميزانية الفدرالية من التركيز على المدخلات inputs إلى نظام آخر يأخذ بعين الاعتبار المخرجات أيضا outputs الناتجة عن استعمال تلك المدخلات.[120] وجرى تطبيق هذا النظام الجديد في الإدارة العسكرية الأمريكية أولا، ثم أخذ طريقه إلى الحكومة الفدرالية، ومنها إلى إدارات الولايات والحكومات المحلية[121].

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت الولايات المتحدة في المحاولات الجدية لممارسة م.ب.أ، حيث صدرت عدة تشريعات، واتخذت جملة من الإجراءات لاحقا (في تسعينيات القرن الماضي خاصة) تهدف إلى توطيد تلك الممارسة، لاسيما في الجانب المتعلق بمراقبة الأداء، وتحديد مؤشراته، وتقسيم العمل إلى وحدات مبرمجة، وقياس النتائج خلال فترة قصيرة وفترة طويلة.

118- بينما تكون ميزانية الدولة حسب النظام التقليدي لميزانية البنود مهيكلة في عدد كبير من الأبواب التي تشكل تخصص الاعتمادات spécialité des crédits وحدودها (المخصصة للمسيرين العموميين)، وتقدم حسب نوع النفقات (تسيير، استثمار، تدخلات،...) والدوائر الوزارية، تكون تلك الميزانية وفقا لنظام ميزانية البرامج والأداء مهيكلة في برامج تجمع الاعتمادات الموجهة إلى تنفيذ فعالية ما action أو مجموعة متناسقة من الفعاليات المتعلقة بنفس الدائرة الوزارية والتي ترتبط بها أهداف مضبوطة، المحددة وفقا لغايات المنفعة العامة، وكذا النتائج المنتظرة، والتي تكون محل تقييم. وبذلك، تعكس الميزانية السياسات العمومية في مختلف المجالات (التربية، الأمن، الثقافة، الصحة، العدالة،...).

119 - أ.د. جميل جريسات، موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1995، ص. 31.

120- Diamond, J., From program to performance budgeting : the chalenge for emerging market economies, IMF working paper, june 2003, p.4. http ://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03169.pdf

121 - ج. جريسات، مرجع سابق.

استنادا إلى دليل الأمم المتحدة حول م.ب.أ والمنشور في سنة 1965، أصبحت م.ب.أ تعرف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها مجموعة من الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة هذا التنفيذ بمؤشرات كمية ونوعية، مما يسمح باستخلاص معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال طرق الميزانية التقليدية . وهي تساعد في الحصول على نتائج أساسية، وتهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فإنها تعرف م.ب.أ كسيرورة للميزنة processus de budgétisation تسمح بالربط بين الأموال المخصصة من جهة، والنتائج القابلة للقياس من جهة أخرى. وهي تفرق بين الميزنة التقديمية budgétisation présentationnelle التي تعني ببساطة أن المعلومات حول الأداء مقدمة فقط في الوثائق الميزانياتية أو في وثائق أخرى رسمية، والميزنة الموضحة بالأداء التي تعني أن الموارد مرتبطة بصفة غير مباشرة باقتراحات الأداء المستقبلية أو الأداءات الماضية، والميزنة المتمحورة مباشرة حول الأداء، حيث تكون الموارد مخصصة حسب النتائج المحققة.[122]

إضافة إلى الدور الرائد للولايات المتحدة في هذا المجال، قامت عدة بلدان (مصنعة أو نامية) بمحاولة تطبيق نظام م.ب.أ. وهي تعمل باستمرار على تطوير اساليب تسييرها المالي وفقا لمبادئ هذا النظام.

2/1/4 – أهمية ميزانية البرامج والأداء

يمكن إعطاء فكرة أولية عن أهمية م.ب.أ من خلال إبراز أهم العيوب لميزانية البنود:

- تكون الميزانية محدودة بالإطار السنوي، وتستند إلى مفهوم قانوني لنشاط الدولة؛
- تجمع الأعباء حسب طبيعتها (المستخدمون، العتاد،...)، وليس حسب وجهتها، أي الميزنة حسب بنود الميزانية وليس حسب البرامج المسطرة والنتائج المتوخاة؛
- عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات؛
- بسبب غياب برمجة متعددة السنوات، لاسيما تلك التي تكون لها قيمة إلزامية (مقارنة بالتخطيط أو البرمجة متعددة السنوات غير الإلزامية)، لا ترتبط الميزانية دائما بالخطط التنموية للدولة؛
- عدم وجود محاسبة تحليلية تسمح بحساب سعر التكلفة للعمليات، ولا مؤشرات لقياس الفعالية، وبالتالي عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية؛
- تأخيرات هامة في تنفيذ النشاطات بسبب إجراءات التسديد المعقدة والعتيقة؛
- إجراءات ميزانياتية غير مرنة ولا تسمح للوزارات القطاعية بإعادة التخصيص بسهولة للموارد بين النشاطات أو بين البرامج خلال السنة المالية عندما تكون هنالك ضرورة لذلك؛

122- L'Observateur OCDE, Guide de l'utilisateur, mai 2008, p.2.
http://www.oecd.org/dataoecd/33/18/40691087.pdf

- تتميز أنظمة الرقابة والتدقيق بالثقل وعدم الفعالية في الغالب.

وتنجر عن تلك النقائص عدة آثار سلبية يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- تخصيص سيئ للموارد، أي أن النفقات العمومية ليست دائما موجهة للقطاعات ذات الأولوية؛

- تخطيط تقني من طرف الوزارات القطاعية غير واقعي في أغلب الأحيان، كونها تجهل في البداية الأموال المتاحة، لاسيما في الأجل المتوسط؛

- عدم اشتراط الأداء الجيد من الأعوان التقنيين وأصحاب القرار العموميين، وكذا عدم وجود الالتزام بتحقيق النتائج، وبالتالي عدم المساءلة الفعلية عن التسيير.

تبعا لذلك، يكون الأداء في إطار م.ب.أ في استعمال مقاييس (الأداء) لتحديد العلاقة بين الأموال المستعملة والنتائج المحققة. وتتمثل مقاييس الأداء في الفعالية efficacité (درجة النتائج المحققة والمعبر عنها بالمخرجات أوالآثار)، والكفاية efficience (المحددة بنسبة لقياس الاستعمال الأمثل للموارد، أي كمية الموارد المستعملة، أو المدخلات، للحصول على النتائج /الآثار المستهدفة، أو المخرجات)، والفعلية effectivité (الاستجابة لما تنتظره الأطراف المعنية : المواطنون، المرتفقون، المكلفون).[123]

وعليه، يمكن القول إن أهمية م.ب.أ تكمن، بصف عامة، في التحول من الاهتمام بالمدخلات أو الوسائل المستعملة (سنتصرف في كم مبالغ من الاعتمادات المالية؟) إلى المخرجات أو النتائج (ماذا نستطيع أن نفعل بهذا المبالغ؟).

تحاول م.ب.أ الإجابة عن السؤال التالي: ما هي الأهداف الرئيسية التي ننوي تحقيقها، وكيف يمكن تحديد هذه الأهداف وبرمجتها، وما هي مكانتها وعلاقتها بالسياسة العليا للدولة ؟ [124]

يمكن إذاً تحديد أهمية م.ب.أ في النقاط الرئيسية التالية:

- تحديد الأهداف من العمل الحكومي وأولوياته وتقسيمها على مجموعة من الوزارات والوحدات الإدارية الأخرى، وتقسيمها في كل وحدة إدارية حكومية إلى مجموعة من البرامج وتحديد الأنشطة (الفعاليات) actions اللازمة لتنفيذها؛

- تحديد وسائل قياس الأداء (محاسبة التكاليف والمؤشرات خاصة)؛

- تسهيل التحكم في النفقات، وتخصيص أفضل للإيرادات، واستعمال أمثل للأموال؛

- توفير مرونة أكبر في إعداد الميزانية العامة للدولة، وفي توزيع الموارد بين البرامج ونواحي الإنفاق الأخرى؛

123- Roula Masou, ANALYSE DE LA PERFORMANCE PUBLIQUE DANS LE CADRE DE LA REFORME BUDGETAIRE DE l'ETAT : LE CAS DE « L'EXPERIENCE FRANÇAISE : LA LOLF », Thèse de doctorat en siences économiques et de gestion soutenue le 16 décembre 2011 à l'école doctorale OMI (Organisation, Marchés, Institutions), Université Paris-Est Marne La Vallée, pp. 23-24. www.theses.fr/2011PEST0063

124. ج. جريسات، مرجع سابق، ص. 22.

- تحسين الشفافية تجاه الشعب وممثليه، **وتدعيم مبدأ** المساءلة عن التسيير العمومي؛
- **إيلاء اهتمام أكبر للتخطيط** (في المدى المتوسط خاصة) عبر استغلال **المعلومات عن الأداء.**

بناء عليه، تكون م.ب.أ عبارة عن محاولة لربط المعلومات المتوفرة عن برامج العمل المختلفة لحكومة ما **مع قرارات الميزانية، أي أن** تخصيص **الاعتمادات** لأي برنامج يتم بناء على معلومات متوفرة عن أهداف هذا البرنامج، وأهمية هذه الأهداف للدولة، وكمية **ونوعية النتائج المتوخاة، وطاقات وإمكانيات** البرنامج في الحاضر والمستقبل، وكل ما يوفر معرفة حقيقية عن البرنامج وكلفته وأهميته.

ويعني ذلك، باختصار، جعل الإدارات العمومية تهتم أكثر فأكثر بعقلنة اختياراتها. ومن ثم، يجب عليها أن **تقتدي بالمؤسسات الاقتصادية، مع الآخذ بعين الاعتبار الفوارق الدقيقة (والمهمة احيانا)** في الطرائق المتبعة **من طرف تلك الإدارات** والتي يقتضيها **العمل الذي يستهدف المصلحة العامة**[125].

لكن الأمر ليس بهذه البساطة في الواقع العملي. **صحيح أن المعلومات عن الأداء مفهوم بسيط** ولا يطرح إشكالا كبيرا: **تقديم معلومات تسمح بمعرفة إذا كان مسؤولو** البرامج ومقدمو الخدمة العمومية يقومون بما هو منتظر منهم بفعالية وكفاية. **إلا أنه لا يمكن الحديث عن ميزنة تتمحور** حول الأداء بمجرد وجود معلومات عن الأداء في الوثائق الميزانياتية. **فإذا أرادت السلطات العمومية استعمال المعلومات عن الأداء عند إعداد الميزانية، يجب عليها أن تعمل على إدماج الأداء** في سيرورة قراراتها **المالية، وليس إبراز أوجهه الإدارية فقط.**

وما يجعل الأمور معقدة أكثر هو عدم وجود تعريف نمطي وحيد ومقبول من الجميع للميزنة حسب الأداء، ونوع المعلومات التي يجب أن تدمجها هذه الميزنة. **كما أنه لا يوجد نموذج موحد للميزنة حسب الأداء.** وحتى في الحالات التي تأخذ فيها بعض البلدان بنماذج متماثلة، فإن هذه البلدان تتبنى مقاربات مختلفة لتنفيذها وفقا لقدراتها وثقافتها والأولويات الوطنية الخاصة بها.[126]

لتفادي الصعوبات التي تطرحها التغييرات المفاجئة والعميقة في الثقافة الإدارية وفي العلاقات المالية بين الدوائر التي تقوم بالإنفاق **والدوائر المركزية عند تطبيق هذا النظام، يمكن** في البداية عدم السعي إلى خلق أسلوب موحد لتطبيقه في جميع الدوائر **الحكومية،** ولكن ضمن خطوط عريضة، بحيث يكون لكل دائرة الحرية في تطوير أسلوبها الإداري والنظام الذي يناسبها ويتفق مع ظروفها، **ويراعي خصوصيات نشاطها، على ان يكون هناك إصرار على تفويض مسؤوليات الميزانية** إلى المستوى الذي يتولى مسؤوليات **الموارد، أي من له مسؤولية صرف الموارد وتنفيذ العمليات، وأن تعطى الحوافز والمرونة الكافية لتحقيق القيمة المعادلة للأموال** المنفقة. في بريطانيا، على سبيل المثال، **كانت الفرضية الأساسية لما سمي بـ**"مبادرات الإدارة المالية" financial

---

125- H. Lévy-Lambert et H. Guillaume, La rationalisation des choix budgétaires, PUF, Paris, 1971, p. 6.
126- L'obsarvateur OCDE, Op. cit.

management initiatives هي أن الميزانية عبارة عن "عقد للأداء" contract for performance تتعهد بموجبه الدوائر الحكومية بتحقيق أهداف محددة مقابل الموارد المالية المتفق عليها، أي تأدية نشاطات وفعاليات معادلة في قيمتها للموارد المالية المخصصة. وبذا تم الربط الوثيق في دائرة المالية بين نتائج العمليات الإدارية والنفقات المصروفة.[127]

2/4 – النظام الميزانياتي المطبق في الجزائر ومشروع إصلاحه

1/2/4 – النظام الميزانياتي الحالي وعيوبه

بعد استقلالها، ورثت الدولة الجزائرية عن فرنسا نظام ميزانية البنود (ضمن نظام المالية العمومية ككل) واستمرت في تطبيقه بصفة شبه آلية؛ إذ أنها لم تحاول حتى تكييفه مع خصوصيات النظام الاقتصادي الذي كانت تنتهجه (الاشتراكية)، ولم تبدأ في إرساء أسسه التشريعية والتنظيمية إلا بعد مرور اثنتين وعشرين سنة عن ذلك التطبيق، أي بعد صدور القانون المتعلق بقوانين المالية في 1984، واستكمال ذلك بإصدار قانون المحاسبة العمومية في 1990، ثم المراسيم الخاصة بتطبيقه في 1991.

إضافة إلى عيوبه الذاتية العامة (المشار إلى أهمها أعلاه)، تميز هذا النظام في الجزائر بجموده شبه التام، حيث أن السلطات العمومية المعنية لم تتجاهل فقط مختلف التغييرات (التقنية خاصة) التي أدخلت تباعا على نظام ميزانية البنود (في فرنسا وغيرها من البلدان التي كانت تطبقه) في محاولة لجعله يتماشى نوعا ما مع التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي والمالي عموما وفي مجال التسيير العمومي خصوصا، بل كثيرا ما تعمد تلك السلطات إلى المس بالمبادئ الأساسية التي تحكم سيره (مثل تجاوز مبدأ سنوية الميزانية عبر اللجوء المفرط للحسابات الخاصة للخزينة)، وخرق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتطبيقه (مثل عدم إعداد مشروع قانون ضبط الميزانية[128]، الذي يعد بمثابة الحساب الختامي للدولة، ويسمح للبرلمان بمساءلة الحكومة عن نتائج تنفيذ الميزانية لكل سنة مالية منقضية). ويعطي ذلك فكرة أولية عن مدى اهتمام السلطات المعنية بتسيير المالية العمومية.

يتميز نظام الميزانية التقليدي المطبق حاليا في الجزائر بعدة نقائص عامة، أهمها:

- تجزئة الميزانية العامة للدولة إلى ميزانيتين منفصلتين عن بعضهما (على الرغم من إدراجهما شكليا في وثيقة واحدة): ميزانية التسيير التي تبوب فيها النفقات بطبيعتها، وميزانية التجهيز التي تبوب فيها النفقات حسب قطاعات اقتصادية (الاستثمار) وفصول نوعية (النفقات برأس المال). هذا التقسيم يمنع البرمجة الجيدة والمشتركة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز، وبعيق الرصد الفعال للموارد.

- يقتصر تحضير الميزانية في الغالب على تجديد الميزانيات السابقة (مبدأ الاعتمادات المصادق عليها سابقا principe des services votés، لاسيما بالنسبة للنفقات الجارية) عبر إدخال بعض التعديلات على تقديرات هذه الميزانيات (بنسب مئوية

127- جميل جريسات، مرجع سابق، ص ص. 37 - 39.

128- لأول مرة منذ 1982، تم في 2011 عرض مشروع قانون ضبط الميزانية المتعلق بالسنة المالية 2008 على البرلمان.

تأخذ بعين الاعتبار التقديرات المتعلقة بتطور الشروط الاقتصادية الكلية أو ما يسمى بالمطابقة الاقتصادية cadrage économique).

- غياب إطار ميزانياتي متعدد السنوات، مما يعيق رسم خطة استراتيجية تحدد فيها أولويات النفقات العمومية (لاسيما تلك الخاصة بالاستثمار)، وتوزيع أفضل للموارد بين القطاعات وداخل القطاعات، واستعمال أكثر عقلانية للموارد العمومية[129].

- تعقد إجراءات تنفيذ الميزانية وبطئها الشديد (مثلا، يجب الانتظار مدة تتجاوز في كثير من الأحيان ثلاثة أشهر لتمكين الهيئات المعنية من الاعتمادات الميزانياتية المخصصة لها بعد المصادقة عليها من طرف البرلمان).

- عدم وجود مؤشرات الأداء ومتابعة أهداف النفقات يكشف عن غياب إطار ميزانياتي يتمحور حول النتائج (تسيير النفقات حسب الوسائل المخصصة وليس حسب النتائج المنتظرة).[130]

- عدم فعالية نظام المعلومات: استعمال وسائل إعلام آلي محدودة وغير مندمجة؛ صعوبة الحصول على الوثائق المتعلقة بالتسيير الميزانياتي وعدم شفافيتها بالنسبة للمستعملين لها.[131]

- عدم فعالية نظام الرقابة، المتمثل خاصة في رقابة قبلية تتميز بثقلها البيروقراطي وتكتفي بفحص شرعية النفقة عند الالتزام بها، ورقابة بعدية غير منتظمة ومتأخرة جدا أحيانا أو غائبة تماما في الكثير من الأحيان، مع قلة الاهتمام بفعالية النفقة (التركيز اساسا على مدى مطابقتها للتشريع والتنظيم المعمول بهما)، وبالتالي غياب مساءلة المسيرين عن نتائج تسييرهم في الغالب.

لكن إضافة إلى هذه النقائص العامة المتعلقة بالقصور الذاتي للنظام الميزانياتي المطبق، هنالك مآخذ أكثر أهمية على التسيير الميزانياتي في الجزائر والمرتبطة بالممارسات الفعلية للسلطات العمومية والمسؤولين الإداريين والماليين. فانطلاقا من التساؤل: هل تسهّل الممارسات الحالية التخصيص الملائم للموارد بين القطاعات وداخل القطاعات، أم أنها تسمح بتوزيع الموارد بدون تحديد دقيق للأولويات؟ وهل يتم استعمال الموارد العمومية بفعالية وعقلانية أم أن هذه الموارد معرضة كثيرا للتبذير والفساد على المستويين المركزي وغير الممركز؟ قام البنك العالمي[132]، في سنة 2007، بإجراء تقييم للتسيير الميزانياتي في الجزائر مقارنة بالمعايير الدولية المعمول بها. وباستعمال أداة استقصاء مشتركة بينه وبين صندوق النقد الدولي لتقييم ممارسات التسيير الميزانياتي عبر العالم تسمى "تقييم وخطة عمل"؛ وباعتبار أن الجزائر ليس لها أداة تقييم، قام البنك العالمي بإجراء تقييمه مستعملا مجموعة من 16 مؤشرا

129- Ministère des finances et Banque mondiale, Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires en Algérie (MSB) , Tunis 26 et 27 juin 2006.
http://www1.worldbank.org/publicsector/civilservice/frenchadmin/Pr%E9sentationAlg%E9rie.pdf

130- Op. cit.

131- Op. cit.

132- Banque mondiale, Algérie - Une revue des dépenses publiques, Rapport n°36270 – DZ, , volume 1, 15 août 2007, pp. 45 – 65.
http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.VolumeII.pdf

تشمل المراحل المختلفة للتسيير الميزانياتي: 7 للتصييغ formulation، 4 للتنفيذ، 2 حول تبليغ التقارير، 2 حول فحص الحسابات، 1 حول إبرام الصفقات العمومية.

أظهر هذا التقييم أن الجزائر لا تطبق سوى 5 من 16 مؤشرا الرئيسية المرجعية. والحال أن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعتبران أن نظام التسيير الميزانياتي لبلد ما في حاجة ماسة للتحسين إذا كان لا يفي بأقل من سبعة (7) من المعايير المرجعية. وقد تبين أن أداء الجزائر سيء بصفة خاصة في كل مراحل التصييغ، وتنفيذ الميزانية، وإعداد التقارير، وإبرام الصفقات. وفيما يلي باختصار أهم الملاحظات المسجلة.[133]

صياغة الميزانية:

_ تستعمل الجزائر نظام تبويب مهجور obsolète؛

_ فرضيات غير صحيحة لصياغة الميزانيات الأولية؛

_ إعادة تخصيصات هامة أثناء السنة؛

_ طريقة التدرج في تخصيص الموارد في الميزانية العادية وإلى حد ما في ميزانية الاستثمار (زيادة المخصصات في كل مرحلة من التنفيذ)، حيث تعتبر أساسا كتعديلات شبه آلية لمخصصات ميزانية السنة المالية السابقة، وهو ما يجعل من صياغة الميزانية عملية بسيطة؛

_ فترة تكميلية طويلة جدا (3 أشهر) لغلق الحسابات بعد نهاية الدورة الميزانياتية (السنة المالية)؛

_ العدد الكبير للحسابات الخاصة للخزينة قصد الالتفاف حول الدورة الميزانياتية السنوية؛

_ غياب ميزانية تتمحور حول النتائج؛

_ غياب إطار ميزانياتي متوسط المدى.

التنفيذ: لا يفسر البطء في التنفيذ بتقنين الخزينة rationnement ولكن بثقل الإجراءات التي تمنع الختم السريع لفترة نهاية السنة المالية المنتهية (المعروفة باسم "اليوم الإضافي" journée supplémentaire)، وبالتالي توقيف ميزانية هذه السنة وفتح السنة المالية الجديدة، وهو ما يؤخر التخصيص الأولي للموارد لأكثر من ثلاثة أشهر. وإذا كانت الخزينة تعرف في أي وقت مبالغ الموارد الميزانياتية المحولة للحسابات الخاصة للخزينة، فإن هذه الأموال لا تصرف في الحين؛ بل على العكس من ذلك، تبقى أجزاء منها محتفظ بها كودائع بسبب عدم تنفيذ العمليات المتعلقة بها من طرف المؤسسات المعنية.

إعداد التقارير: إلى حد كبير، يؤدي غياب التجميع consolidation السريع والافتراضي (في الوقت الحقيقي) للميزانية بعد تنفيذها، إضافة إلى عجز الرقابة المالية، إلى النتائج السيئة المسجلة. فالميزانية تسيّر قواعد بيانات متعددة ومنفصلة. وتؤدي هذه الوضعية إلى اختلال بين مختلف أنظمة قواعد البيانات المؤسساتية، وإلى صعوبات في تجميع معطيات موثوق بها في قاعدة

133- Op.cit.

البيانات المركزية الموجودة في وكالة الميزانية. ولا تخضع حسابات الميزانية الداخلية والخارجية إلى رقابة حقيقية. وهنالك تدخلات سياسية هائلة interférences politiques énormes على مستوى عال في متابعة الرقابات، وهو ما يمنع تقديم الحالات التي تثير مسائل هامة أو تفرض تطبيق عقوبات.

إبرام الصفقات: أهمية الاستثمارات والارتفاع المعتبر لعدد الصفقات التي سيتم تخصيصها وتنفيذها في إطار برامج الإنعاش تدعو إلى تدعيم الهيئات المعنية، وتحسين نظام إبرام الصفقات وتسييرها قصد تحسين فعاليتها وشفافيتها، وكذا ضمان تنفيذ الاستثمارات في شروط ملائمة من ناحية التناسب بين الكلف والمزايا، لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى.

وقد خلص هذا التقييم إلى أن الأداء السيئ لنفقات الاستثمار في الجزائر مرتبط بشدة بالنقائص في مجال تسيير النفقات العمومية. فالتقييمات الأخيرة للتجربة على المستوى الدولي تبين، حسب تقرير البنك العالمي، أن الأداء الضعيف في مجال تسيير النفقات العمومية يضع عراقيل خطيرة أمام تحقيق أهداف الاستثمارات العمومية في عدة بلدان؛ وأن الجزائر لا تشكل استثناء على القاعدة، حيث أن الاختلالات الملاحظة في نظامها الميزانياتي والعوائق المؤسساتية أدت بانتظام إلى التنفيذ السيئ لبرامج الاستثمار؛ وأن كل هذه النقائص تؤدي إلى البرمجة السيئة والتقييم المبالغ فيه للنفقات، والتأخر الكبير في تنفيذ المشاريع. ومن هذه النقائص، يمكن ذكر ما يلي:

- وجود اختلال بين التخطيط الميزانياتي والأولويات القطاعية؛
- غياب التدخلات الفعالة الناجم عن تجزئة الميزانية بين ميزانية الاستثمار وميزانية التسيير؛
- وجود فوارق معتبرة بين ميزانيات الاستثمار المصادق عليها والميزانيات المنفذة؛
- تأخيرات كبيرة وتكاليف إضافية أثناء تنفيذ المشاريع، وهو ما يعكس ضعف القدرة على التنفيذ من طرف الهيئات المضطلعة بذلك.

في سياق نفس التقييم، انتقد البنك العالمي الممارسة المطبقة بكثرة في الجزائر والمتمثلة في اللجوء إلى ميزانيات إضافية (تكميلية) أثناء السنة. ولا يتعلق الأمر بعدد هذه الميزانيات، بل بأهمية الموارد التي تضيفها. فعندما يصبح إعداد تلك الميزانيات قاعدة، كما ورد في تقرير البنك، فإنه يقلل من اهمية الميزانية الأولية المصادق عليها من طرف البرلمان، ويثير لدى الوزارات الأمل في الحصول على موارد إضافية خلال السنة، ويؤدي إلى تعديل النفقات العمومية بدرجة معتبرة أحيانا. وإعداد ميزانيات إضافية له مضمون آخر أكثر أهمية، حسب نفس التقرير: تعديل الأولويات الميزانياتية بتحويل الموارد داخل بنود النفقات. ومع ذلك، فإن الوزارات لها طاقات استيعاب محدودة لتنفيذ ميزانيات الاستثمار التكميلية الخاصة بها.

كما أشار تقرير البنك العالمي إلى أن المتابعة والتقييم في الجزائر ينحصران في الرقابة المالية من طرف وزارة المالية؛ وأن المتابعة التقنية (أو المادية) من طرف هيئات التنفيذ المختلفة غير معروفة أو غير كافية في أحسن الأحوال؛ وعدم وجود أي تقييم بعدي يسمح بإجراء مقارنة بين ما تم تقديره وما تم إنجازه، و من باب أولى مقارنة الكلفة-الميزة (التكاليف الوحدوية لنتائج أو مخرجات المشروع)

أو الفعالية (الأثر الإجمالي للنتائج المحققة على الهدف الاقتصادي والاجتماعي للمشروع أو البرنامج) مع الوضعية الحقيقية؛ وأنه مع توسع الاستثمارات العمومية، فقد حان الوقت لتأسيس تقييم منتظم للنتائج.

من جانب آخر، اعتبر البنك العالمي موثوقية الميزانية جيدة جدا très bonne fiabilité du budget، حيث أن فحص النفقات العادية (نفقات التسيير) الخاصة بأربع سنوات والمنفذة فعلا، مقارنة بالنفقات المسجلة أوليا في الميزانية، سمح للبنك بإبداء الملاحظات الهامة التالية: موثوقية الميزانية جيدة جدا (المبالغ الكلية للنفقات الفعلية تمثل 103 % من النفقات المسجلة في الميزانية)؛ ليس هنالك أي بيان من شأنه الكشف بوضوح عن وجود فوائض في النفقات أو استعمال متدن للأموال، سواء على المستوى المؤسساتي أو حسب الفترات؛ يلاحظ ثبات فوائض النفقات أو الاستعمال المتدني للأموال من طرف مختلف القطاعات.
في الأخير، أشار البنك العالمي إلى أن الإصلاح الميزانياتي الجاري في الجزائر يسير في الاتجاه الصحيح، وأن دعم إجراءات إعداد ميزانية التجهيز يمثل أحد المكونات الأساسية لهذا الإصلاح.

2/2/4 – مشروع الإصلاح الميزانياتي

في منتصف سنوات 2000، وفي إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي، شرعت الجزائر في إعداد مشروع "عصرنة الأنظمة الميزانياتية Modernisation des Systèmes Budgétaires - MBS"، حيث أبرمت وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للميزانية) عقدا مع مكتب الاستشارات الكندي CRC - SOGEMA من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية، وذلك بمرافقة ومساعدة مجمع الاستشارات الفرنسي GIP - ADETEF الذي أوكلت له مهمة إعادة هيكلة دورة النفقة restructuration du circuit de la dépense باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لذلك المشروع والتي تهدف إلى تغيير سيرورة تنفيذ النفقة الميزانياتية، وتدعيم الرقابة، وتجميع سريع وبدرجة موثوقية أعلى للعمليات المحاسبية.

وكما تم الإعلان عنه من طرف وزارة المالية (لاسيما عبر موقعها على شبكة الإنترنت ونشرياتها الإعلامية)، الغرض من هذا المشروع هو عصرنة النظام الميزانياتي الجزائري بطريقة تسمح بدعم قدرات وزارة المالية على القيام بمهامها الآساسية المتعلقة بتسيير المالية العمومية وتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة. لذلك، يدعم المشروع إعادة نظر كلية في نظام تحضير الميزانية وتنفيذها، مما يسمح بالتحسين المعتبر للأداء في مجال الانضباط الميزانياتي، وتخصيص الموارد بين القطاعات، والفعالية والكفاية efficience في تنفيذ برامج النفقات للوزارات. وسوف يسمح هذا الإصلاح أيضا، عند تطبيقه، بالتحميل الأفضل لمسؤولية المسيرين، ومرونة في الرقابات القبلية المركزية، وتدعيم التدقيق ورقابات التسيير البعدية. ويشمل المشروع جزئين رئيسيين: الجزء الميزانياتي المتعلق بإقامة النظام الجديد لتسيير النفقات، وجزء الإعلام الآلي ونظام المعلومات.

يتمحور إذًا مشروع الإصلاح هذا حول العناصر الرئيسية التالية (وفقا لوزارة المالية):
ميزنة حسب البرامج تتمحور حول النتائج: طريقة ميزنة budgétisation تمكن من تجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة حسب البرامج. يشمل البرنامج مجموعة من النشاطات المقابلة لأهداف وتوجيهات الحكومة والوزارة المعنية، ويسمح بربط الوسائل بالنشاطات حسب النتائج المنتظرة. تكون البرامج محددة بالأهداف، وتقاس بالنتائج، وتقيم بمؤشرات أداء.

مميزات هيكلة البرامج لوزارة ما: تترجم أولويات السياسات **العمومية؛ تمثل وحدات تحميل المسؤولية**؛ مستقرة في الزمن؛ شاملة؛ **بسيطة: بين 4 و8 برامج.**

تخصص الاعتمادات حسب البرنامج: البرنامج يصبح وحدة تخصص الاعتمادات؛ يصادق على الاعتمادات بالبرنامج عوض **الفصول والقطاعات؛ ويصبح** البرنامج **أيضا الوحدة العملياتية لتنفيذ الميزانية؛ قواعد جديدة لاستهلاكية الاعتمادات** fongibilité des crédits تسمح بمرونة أكبر في تسيير النفقات بعد مراجعة القواعد الحالية المتعلقة بإعادة التخصيص الميزانياتي **(تحويل ونقل الاعتمادات).**

ميزنة متعددة السنوات: وسيلة تسيير للموارد العمومية التي تعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا تقدير للإيرادات والنفقات في أفق يتجاوز 12 شهرا؛ ويمتد هذا الإطار الميزانياتي إلى **ثلاث سنوات (السنة الميزانياتية المعنية + السنتين التاليتين، وهذا بعد فحص السنتين السابقتين)؛ إلا أن التصويت على الميزانية يكون على أساس سنوي.**

أهداف الإطار متعدد السنوات: تحسين سيرورة التخطيط المالي وتحضير الميزانية؛ **يسمح بتخصيص الموارد حسب الأولويات** الحكومية؛ يسمح بتحديد أهداف متعددة السنوات في مجال النفقات؛ يسمح بتعديل البرامج **حسب القيد** (الإكراه) المالي؛ **يفرض** انضباط ميزانياتي صارم.

إعادة تبويب النفقات الميزانياتية: يشمل هذا التبويب تصنيف حسب النشاطات: يجمع النفقات **لكل برنامج وبرنامج فرعي؛ تصنيف إداري: يسمح بتجميع النفقات لكل إدارة؛ تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** جمع النفقات حسب نوع **الأعباء،** ويدمج بين ميزانيتي التسيير والاستثمار؛ تصنيف حسب وظائف الحكومة: تجميع النفقات حسب الوظائف الكبرى **للدولة** (الصحة، التربية،...)، **ويسمح بإجراء مقارنة مع البلدان الأخرى.** تكون هذه التصنيفات **مستقلة عن بعضها، وتشكل نظاما** مندمجا يسمح في نفس الوقت بمعرفة: **الوحدة الإدارية المسؤولة** عن النفقة، النتائج المنتظرة من هذه النفقة مقارنة بالأهداف المتوخاة، الطبيعة الاقتصادية لهذه النفقة، ربطها بوظيفة كبرى للدولة.**كما يتم، تبعا لذلك، إعداد مدونة ميزانياتية جديدة** (التي من **المفروض أن تكون** مطابقة للمعايير الدولية المحددة في الدليل الإحصائي للمالية العمومية المعد من قبل صندوق النقد الدولي).

إعداد ميزانية وحيدة: إعداد ميزانية واحدة تجمع النفقات الحالية للتسيير والتجهيز؛ إضافة مفهوم **"نفقات التحويل"** التي هي إعانات مقدمة لمستفيدين مختلفين (أشخاص، مؤسسات، جماعات محلية،...) بغرض تسهيل تحقيق أهداف برنامج ما.

يتضمن مشروع الإصلاح أيضا شقا متعلقا بإعادة النظر في الإطار المحاسبي للدولة لجعله **يرتكز على نظام** معلومات مندمج بحيث يكون مصدرا للبيانات الضرورية لإعلام مختلف المتدخلين في سلسلة النفقة العمومية (أي مختلف المراحل التي يمر بها تنفيذ هذه النفقة). **وقد تمثل ذلك خاصة في مشروع "إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقة العمومية"، او ما يطلق عليه بـ"الإطار العملي لإصلاح المحاسبة العمومية". ويعد هذا المشرع جزءا من مشروع عصرنة أنظمة الميزانية، حيث** أنه يهدف إلى **تحسين فعالية ومرونة النفقة من خلال تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة** بها **(من مرحلة الالتزام بالنفقة** إلى **دفعها). وهو مرتبط بالجوانب المتعلقة بالإعلام** الآلي **و نظام المعلومات.**

وقد أوكلت مهمة إعداد الدراسات المتعلقة بإصلاح المخطط المحاسبي للدولة إلى مجمع الاستشارات الفرنسي GIP - ADTETEF الذي قام بدراسة تشخيصية وتحليلية للواقع المحاسبي الحالي من مختلف جوانبه التنظيمية (شبكة المحاسبين العموميين، هيكلة الخزينة العمومية...) و التقنية (لاسيما مدونة حسابات الخزينة) ، إلى جانب دراسة أسباب فشل مشروع المخطط المحاسبي لسنة 2002 (الذي شرع في إعداده في سنة 1995 وفقا للنموذج الفرنسي، في إطار إصلاح نظام المحاسبة العمومية ككل وعصرنته، والذي تم التخلي عنه بعد أن تبين أنه لا يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العمومي IPSAS) . و عليه، تمت صياغة إستراتيجية تهدف إلى:

- وضع تصور جديد لإجراءات تنفيذ النفقة العمومية circuit de la dépense publique؛
- صياغة مخطط محاسبي جديد للدولة؛
- إعادة تنظيم مصالح وزارة المالية وكذا الوزارات المنفقة؛
- تكوين إطارات وزارة المالية ومختلف الوزارات المنفقة حول الإجراءات الجديدة لتنفيذ النفقات العمومية.

بصفة عامة، يهدف إصلاح محاسبة الدولة (الذي يأتي في مصب الإصلاح الميزانياتي) أساسا إلى المرور تدريجيا من محاسبة الصندوق comptabilité de caisse المؤسسة على القبض والدفع الفعليين للإيرادات والنفقات، على التوالي (المعمول بها حاليا بالنسبة لكل الهيئات العمومية الخاضعة لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر) إلى المحاسبة بالاستحقاق comptabilité en droits constatés المؤسسة على مبدأ معاينة الحقوق والالتزامات، أي التكفل محاسبيا بكل حقوق الدولة والتزاماتها créances et obligations de l'Etat، وكذا تثبيتاتها immobilisations[134] (أو ما يسمى بمحاسبة الذمة المالية الحقيقية comptabilité patrimoniale). وإضافة إلى الأخذ في الحسبان مختلف التحولات الاقتصادية التي عرفها البلد منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، يتوخى هذا النظام المحاسبي دمج المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العمومي، المعروفة بـ "International Public Sector Accounting Standards "IPSAS، والتي تهدف إلى تحسين الشفافية والفعالية في التسيير العمومي، عبر تطبيق قواعد تقترب من تلك المطبقة في المؤسسات الاقتصادية، وتوحيد مناهج العمل بين الهيئات العمومية. أما التطبيق الفعلي لهذا النظام فسوف يسمح بقياس الفعالية والأداء للنشاط العمومي، وتقديم معلومات شفافة للبرلمان وللمواطن حول المالية العمومية و ممتلكات الدولة.

أما المحور المتعلق بالإعلام الآلي و نظام المعلومات Informatique et système d'information، فإنه يشتمل على إعداد مخطط توجيهي schéma directeur للإعلام الآلي خاص بوزارة المالية، وإعداد نظام متكامل للتسيير الميزانياتي وتطويره، وتحسين الهياكل التكنولوجية من خلال إنشاء مديرية مركزية للإعلام الآلي.

134- Ministère des finances (DGC), Organisations, missions des services comptables et réformes initiées, Conférence de presse du lundi 04 février 2013.
http://www.mf.gov.dz/article/44/Comptabilit%C3%A9/510/Direction-G%C3%A9n%C3%A9rale-de-la-Comptabilit%C3%A9:-missions-et-organisation.html

يعد المحور الأول المتعلق بالجوانب الميزانياتية أكبر الورشات التي تعمل عليها حاليا هياكل وزارة المالية، بعد تكليف مكتب الاستشارات الكندي CRC- SOGEMA بانجاز الجانبين المتعلقين بتحسين عرض الميزانية ونشرها amélioration de la présentation et de la diffusion du budget، و ميزنة متعددة السنوات budgétisation pluriannuelle. ففيما يتعلق بالجانب الأول، كان مقررا أن ينتهي هذا المكتب في سنة 2006 من إعداد تطبيق للإعلام الآلي حول "نظام التسيير الحكومي المدمج للميزنة" « système intégré gouvernemental de budgétisation – SIGBUD». أما فيما يخص الجانب الثاني، فقد شرع في تجربته، خلال الفترة من 2004 إلى 2007، على مستوى المديرية العامة للميزانية بالتنسيق مع خمس وزارات.

وفي إطار الجانب المتعلق بـ"إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقة العمومية"، كلف، في سنة 2006، مكتب الاستشارات الفرنسي GIP-ADTETEF بإعداد مخطط محاسبي جديد يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العمومي IPSAS والذي لا يزال في طور الاختبار (بعد الانتهاء من مرحلة تصوره). إلا أنه حسب وزارة المالية (في نشرتها الإعلامية رقم 17 لشهر فيفري 2009)، وفي انتظار تطبيق الإصلاح الميزانياتي ككل، شُرع، منذ بداية 2009، في التطبيق المبسط والسريع للمخطط المحاسبي للدولة الانتقالي، وذلك بواسطة برنامج إعلام آلي. لكن المرحلة النهائية لتطبيق المخطط المحاسبي الجديد تبقى مرهونة بالانتهاء من إعداد نظام الإعلام الآلي المبرمج، و هو موضوع المحور الثاني من مشروع إصلاح أنظمة الميزانية والمتعلق بـ" النظام المدمج للتسيير الميزانياتي" SIGB système intégré de gestion budgétaire والذي يضمن التنسيق بين الإطار المحاسبي والإطار الميزانياتي في مشروع الإصلاح. كما يسمح هذا النظام بالاطلاع على الوضعية المالية للدولة في أي وقت، دون انتظار مختلف الإجراءات المتعلقة بوضع الميزانية حيز التنفيذ، وكذا بتركيز centralisation حسابات المحاسبين العموميين.

3/2/4– التأخر في تنفيذ مشروع الإصلاح وأسبابه المعلنة

تجدر الإشارة، بداية، إلى أن هذا الإصلاح الطموح لنظام التسيير الميزانياتي في الجزائر لا يختلف كثيرا عن ذلك المطبق حاليا في فرنسا. لكن المقارنة بين البلدين تنتهي هنا. ذلك أن المقاربة التي تم اعتمادها في فرنسا لإصلاح ميزانية الدولة تختلف جذريا عن تلك التي اتبعتها الجزائر. في فرنسا، أتت مبادرة الإصلاح من البرلمان (في أواخر سنوات 1990) الذي عمل على تجسيدها من خلال اقتراح مشروع قانون عضوي يعوض الأمر الصادر في 1959 والمتعلق بقوانين المالية، وتعيين لجنة برلمانية ومقررا لها عملت حوالي سنتين على إعداد هذا المشروع الذي تم التصويت عليه في سنة 2001. وعليه، أصبحت الحكومة ملزمة بالعمل على تجسيد ما ورد في هذا القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية Loi organique relative aux lois de finances- LOLF الذي حُدد له أجل خمس سنوات للدخول حيز التنفيذ. وبالفعل، شرعت الحكومة الفرنسية ابتداء من سنة 2006 في تطبيق الإصلاح الميزانياتي الذي بادر به البرلمان (تم إعداد ميزانية 2007 طبقا لأحكام القانون العضوي المذكور).

وإذا كان البرلمان الفرنسي قد فرض نفسه في هذه الحالة أمام السلطة التنفيذية، فإن الأمر لم يكن دائما بهذه السهولة؛ إذ كان هذا البرلمان يعاني من هيمنة السلطة التفيذية، ومجردا من الجزء الأكبر من سلطاته في مجال المالية العمومية، ومجبرا على التحول إلى ممارسة رقابة ميزانياتية بعدية بحتة وغير متطورة. ويتبدى ذلك جليا من خلال عدم إشراك البرلمان في سيرورة إعداد الأمر المتعلق بقوانين المالية لسنة 1959 (واقعة إصدار هذا النص "التشريعي" بأمر رئاسي تكفي وحدها كدليل على ذلك). وقد دامت

مقاومة السلطة التنفيذية لتطبيق إصلاح شامل للإجراءات الميزانياتية أكثر من أربعين سنة. لكن عندما أصبح الوقت مناسبا لتحديد توازن جديد بين السلطات، بادر البرلمان بإقامة "ثورته" في مجال الميزانية والمالية، تاركا للحكومة مسؤولية القيام بالأعمال اللازمة لتطبيق الإصلاح.

أما في الجزائر، وكالعادة، كانت المبادرة من طرف الحكومة وحدها التي بدأت في مطلع سنوات 2000 في الحديث عن ضرورة إصلاح النظام الميزانياتي للدولة، قبل أن تشرع رسميا في منتصف تلك السنوات في إعداد مشروع هذا الإصلاح. لكن الأداة الأساسية لهذا الإصلاح والمتمثلة في القانون العضوي[135] المتعلق بقوانين المالية بقيت لحد الآن غير موجودة، على الرغم من الإعلان (من طرف مصالح وزارة المالية) منذ عدة سنوات عن تحضير المشروع التمهيدي لهذا القانون (الذي سوف يعوض القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 07 يوليو 1984، المعدل والمتمم، والمتعلق بقوانين المالية، المعمول به حاليا). وتكمن المفارقة هنا في أن عدم صدور هذا القانون اعتبر من طرف السلطات المعنية كأحد الأسباب الرئيسية لتأخر تطبيق مشروع الإصلاح. لكن هذه السلطات لم تذكر قط سبب تأخر إعداد مشروع القانون المذكور وعرضه على البرلمان. وهكذا، يلاحظ أن هذا الأخير لم يقم بأي دور في مشروع الإصلاح هذا، ومن المرجح أن يستمر في موقفه السلبي حتى تقرر الحكومة أن تعرض عليه مشروع القانون المذكور ليصوت عليه. والجدير بالذكر أن مشروع الإصلاح يؤكد، بصفة خاصة، على الدور الفعال الذي سوف يؤديه البرلمان في رسم سياسة الميزانية للدولة ومراقبتها.

وفقا للرزنامة المعلن عنها من قبل وزارة المالية، كان مقررا أن يتم التطبيق الشامل للإصلاح الميزانياتي في سنة 2009 (تعميمه على مجمل الحكومة، بعد تطبيقه النموذجي من طرف بعض الدوائر الوزارية ابتداء من سنة 2005). لكن بما أن ميزانية 2013 تم إعدادها وشرع في تنفيذها وفقا للنظام القديم، يطرح التساؤل حول الأسباب الحقيقية لهذا التأخر الملحوظ في تطبيق ذلك الإصلاح.

حسب مصالح وزارة المالية، تتمثل تلك الأسباب أساسا في عدم جاهزية الإطار التشريعي (القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، المكلفة هي بإعداد مشروعه التمهيدي)، وأداة الإعلام الآلي (برنامج SIGBUD الذي كان مقررا توفره في 2006 حسب نفس المصالح)، إضافة إلى تأخر عملية تكوين مجموعة من المكونين (في الخارج) الذين سيتكفلون بتدعيم قدرات المستخدمين وتمكينهم من استيعاب الإصلاح. لكن الملاحظ هو أن هذه الأسباب ذاتها طرحت وظلت تطرح منذ سنة 2007.

صحيح أن مشروع إصلاح كهذا يتطلب التأني في تحضيره وعدم التسرع في تنفيذه. إلا أنه يجب على السلطات المعنية اعتماد مقاربة تجعل الاهتمام به من طرف كل المسؤولين والموظفين المعنيين وفي مختلف المستويات يتزايد يوميا، بحيث يتأكدون من أن

135- قد يطرح التساؤل عن سبب إصدار قانون عضوي متعلق بقوانين المالية بدلا من قانون عادي. في الواقع، تكمن أهمية هذا القانون وسموه عن القوانين العادية في كونه يحدد آليات المالية العمومية، وخاصة الإجراءات الميزانياتية التي تعكس طبيعة العلاقات بين السلطات العمومية (التشريعية والتنفيذية هنا). وهذا ما أدى إلى تسميته بالدستور المالي للدولة.

الأمر جدي، ويدركون أنه لا مفر من التغيير (الذي تبقى مقاومته من طرف أولائك المسؤولين والموظفين ضمن العوائق التي تعترض تنفيذ المشروع). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لحد الآن لم تقم تلك السلطات بشيء يذكر تجاه المستخدمين المحليين المعنيين (مسؤولو وموظفو المصالح الخارجية للدولة ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية) فيما يخص شرح أهداف الإصلاح وأهميته، وتعميم المعلومات عن آليات عمل النظام الميزانياتي الجديد، والتكوين المباشر أو عن طريق تزويدهم بالأدلة guides وغيرها من الوثائق المرجعية، لمى الرغم من كونهم معنيين مباشرة بتطبيق هذا النظام (كل البرامج غير الممركزة، إضافة إلى البرامج والنشاطات الممركزة التي يُنتدب تنفيذها إلى المصالح غير المركزة للدوائر الوزارية أو إلى المؤسسات ذات الطابع الإداري المعنية). ويلاحظ، من جانب آخر، فتور شديد من قبل السلطات المعنية (لاسيما وزارة المالية) في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة فيما يتعلق بالإعلام عن حالة تقدم أشغال الإصلاح الميزانياتي ككل والفعاليات المنجزة في سبيل التحضير لتطبيقه (إذا استثنينا الندوة الصحفية للمدير العام للمحاسبة بتاريخ 2013/02/04 والتي تطرق خلالها إلى حالة تقدم أشغال إصلاح المخطط المحاسبي للدولة). وهنا يفرض السؤال نفسه: هل هناك فعلا إرادة سياسية لتطبيق هذا الإصلاح؟

لكن بما أن الجواب عن هذا السؤال سوف يفرض نفسه أيضا، في اتجاه أو في آخر، يجب فقط التذكير هنا أنه من بين الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام ميزانية البرامج والأداء، وجود نظام رقابة ومتابعة وتقييم فعال يضطلع بتطبيقه البرلمان (قبليا وبعديا)، والدوائر الوزارية ومختلف المصالح المعنية بتنفيذ البرامج والأنشطة (قبليا وأثناء التنفيذ وبعديا)، والمؤسسات الرقابية للدولة (بعديا خاصة)، مع ضرورة الشفافية التامة لنتائج مختلف المراقبات والتقييمات (لاسيما تجاه البرلمان والشعب)، والتطبيق الصارم لمبدأ المساءلة عن كل تسيير واستعمال للأموال العمومية. لكن إذا علمنا أن السلطات العمومية في الجزائر (منذ الاستقلال) تنزع دئما إلى المركزية الشديدة، ولها حساسية خاصة لكل ما هو رقابة وتقييم فعليين (لاسيما الأداء)، وبالتالي عدم احترامها لمبدأ المحاسبة والمساءلة، وابتعادها عن ثقافة الاهتمام بالنتائج في التسيير العمومي (المرتكز حاليا على منطق الوسائل، أي تخصيص الموارد حسب طبيعة النفقات وحسب المصالح، وتقييم النتائج بالرجوع خاصة إلى حجم الاعتمادات المخصصة ونسبة استهلاكها)، يمكن من الآن أخذ فكرة عن الصعوبات الكبيرة التي سوف تواجه تنفيذ مشروع الإصلاح ونجاحه.

خلاصة

في تحليلنا لسياسة الميزانية المنتهجة في الجزائر عبر بعض المؤشرات المستخدمة في منهجية التحليل الإمبريقي، **استنتجنا أولا أن** العجز الميزانياتي المتزايد خلال الفترة المدروسة كان في الواقع عبارة عن عجز مؤقت أو غير حقيقي، كون تغطيته مضمونة سلفا بالإيرادات المتاحة في صندوق ضبط الموارد، وبالتالي ليس لرصيد الميزانية مغزى كبير. **ذلك أنه لا يمكن أن ينبئ عن حاجة تمويل** حقيقية للدولة؛ بل على العكس من ذلك، يمكن القول إن هذه الأخيرة تتمتع حاليا بقدرة تمويلية هامة ناتجة عن تراكم إيرادات الجباية البترولية غير المميزنة في صندوق ضبط الموارد (**"ادخار عمومي"**).

ونظرا للتدني الهام جدا **لمخزون الدين العمومي (لاسيما** الخارجي، باعتبار أن الدين الداخلي المتمثل في تمويل عجز الخزينة المترتب أساسا عن عجز الميزانية لا يمكن اعتباره دينا حقيقيا للأسباب المذكورة أعلاه)، وبالتالي عدم وجود مشكل ملاءة آنية للدولة، فإننا لم نتطرق إلى مؤشرات **هذا المخزون.**

واعتمادا على المعطيات الرسمية الخاصة بالمالية العمومية للفترة المدروسة، تتبعنا بالتحليل تطور الميزانية، وتحققنا أن سياسة **الميزانية** المنتهجة حاليا في الجزائر ذات اتجاه توسعي صريح، نظرا للزيادة الهامة والمستمرة في النفقات العمومية بصفة عامة، ونفقات **التجهيز بصفة خاصة،** المعبرة عن إرادة السلطات العمومية في التأثير على الظرف الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي الإجمالي. **كما بينا أن صندوق ضبط الموارد** (باعتباره صندوق استقرار) أصبح يمثل الآلية الوحيدة **لسياسة الميزانية، كونه المصدر** الرسمي لتمويل رصيد الميزانية الأولي خارج المحروقات، مع ملاحظة أن هذا الرصيد لا يعدو كونه مجرد نتيجة محاسبية، وبالتالي لا يمكن اعتماده كمؤشر لتوجيه سياسة الميزانية.

أما فيما يخص استدامة سياسة الميزانية (مدى قدرة الحكومة على مجابهة التزاماتها في المدى البعيد، أي مدى قدرتها على تغطية الدين العمومي المتراكم بفوائض ميزانياتية) وتقييمها عبر الرصيد العمومي وتطوره (في حالة العجز خاصة)، فقد خلصنا إلى أن مؤشرات الدين العمومي حاليا وتقديرات تطوره في السنوات الخمس القادمة سمحت بالاستنتاج **أن هذا الدين لا يمكن أن يطرح** إشكالا للمالية العمومية في المديين القريب والمتوسط، وحتى أبعد من ذلك (في حالة استبعاد صدمة خارجية قوية معاكسة في هذه **الأثناء).كما حاولنا** التوسع في مفهوم الاستدامة لربطه بتوازنات المالية العمومية في المستقبل، وأشرنا إلى أن **برامج الاستثمارات** العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها سوف تشكل ضغطا هاما على ميزانيات التسيير في السنوات المالية **القادمة،** المتمثل في الأعباء **المتكررة** التي سوف تتولد **عن الاستثمارات العمومية المنجزة** والتي لا يمكن تفاديها، لاسيما تلك المتعلقة بالبنى التحتية فيما يتعلق باستغلالها وصيانتها.

في النهاية، تبلورت لدينا فكرة أن إيرادات المحروقات، باعتبارها وسيلة التمويل الأساسية لميزانية الدولة، تبدو وكأنها المتحكمة في أهداف سياسة الميزانية في الجزائر، حيث أن النفقات العمومية التي تعتبر الترجمة المالية لهذه الأهداف تحدد وفقا لأهمية تلك الإيرادات، دون التساؤل كثيرا عن مدى أهمية الأهداف المتوخاة، وهل تشكل فعلا أولويات في إطار سياسة واضحة وقابلة

للاستمرار، ومدى فعالية هذه السياسة من حيث النتائج المحققة وكلفها. وتبعا لذلك، يمكن القول إن تسيير المالية العمومية في **الجزائر لا** يزال يخضع لمنطق الوسائل، بدلا من منطق النتائج (الذي يفرض متابعة صارمة وتقييم مستمر لمختلف البرامج المنفذة للتأكد من مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة، ووضع الآليات والطرق التي تسمح **بمراجعة الاختيارات على ضوء تلك النتائج وإجراء التصحيحات اللازمة)، وذلك** في ظل استمرار تطبيق نظام التسيير الميزانياتي الحالي **(أي نظام ميزانية البنود** التقليدي الذي تجاوزه الزمن) **الذي أصبح يشكل أحد العوائق الرئيسية لفعالية سياسة الميزانية** (مثلما نوهنا به في القسم الأخير من **هذا الفصل)**، والتأخر الهام نسبيا في **تنفيذ مشروع إصلاحه (المعد منذ منتصف سنوات 2000)، المتمثل** في اعتماد **نظام ميزانية** البرامج والأداء، الذي سوف يسمح بتغيير جذري لطرائق وإجراءات تسيير المالية العمومية المعمول بها حاليا، وفرض قدر كبير من **العقلانية** والفعالية في هذا التسيير **(إذا وجدت إرادة حقيقية لدى السلطات المعنية** لتطبيقه بجدية).

الفصل الثالث

سياسة الإنعاش في الجزائر: دراسة عامة لمضمونها وحساب مضاعف إنفاقها

تمهيد

كونها بلد أحادي التصدير monoexportateur ويعتمد شبه كليا على الواردات من كل نوع، تأثرت الجزائر بشدة بالصدمة البترولية المضادة التي تعرضت لها البلدان المصدرة للمحروقات في منتصف سنوات 1980، إثر الانخفاض الحاد لأسعار النفط (من 33 دولارا للبرميل كسعر متوسط خلال الفترة 1980 – 1985 إلى أقل من 15 دولارا في 1986)، ودخل الاقتصاد الوطني آنذاك في أزمة كبيرة استمرت حوالي عشرية كاملة. وكان أحد الآثار السلبية المباشرة لهذه الأزمة الانخفاض الهام للاستثمارات العمومية، ومن ثم الاستثمارات الاقتصادية ككل (بما أن الدولة كانت ولا تزال المحرك الأول لها)، ومنه النمو الاقتصادي (الذي كان بالكاد يتجاوز نسبة صفر بالمائة خلا الفترة 1986- 1994).

مع كون حدة تلك الأزمة تراجعت كثيرا في نهاية سنوات 1990، بعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (عقب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، خلال الفترة 1994 – 1998)، ثم التحسن التدريجي في الموارد المالية الخارجية (إثر اتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع)، إلا أن البلد كان في مواجهة احتياجات اجتماعية جمة، وكذا متطلبات دفع العجلة الاقتصادية بعد التباطؤ الكبير الذي ميزها في هذه المرحلة (ولو أنه تم تسجيل بعض الانتعاش للاقتصاد خلال الفترة 1995 – 1999، حيث فاقت نسبة النمو 3 % في المتوسط، وذلك بفضل إعادة جدولة الديون الخارجية خاصة، التي سمحت بالتخفيف من الضائقة المالية التي كان يعاني منها البلد، وبالتالي الزيادة في قدراته الاستيرادية). ولتدارك هذا الوضع، بادرت السلطات العمومية، منذ بداية سنوات 2000 خاصة، باتخاذ جملة من التدابير. فالتقرير المتعلق بعرض مشروع قانون المالية لسنة 2001، مثلا، يشير إلى أن هذا الأخير يترجم الأولويات المسطرة في برنامج الحكومة؛ وأن هذه الأولويات تتمثل خاصة في توطيد أسس اقتصاد مستقر ومتنوع وتنافسي؛ ودعم الدور المنظم للدولة من خلال سياسة ميزانياتية وسياسة نقدية فعالتين ومتكاملتين؛ واستراتيجية مالية خارجية متينة؛ وذلك، حسب نفس التقرير، قصد تحريك عجلة النمو البطيء للاقتصاد، ومواجهة الحاجات الاجتماعية الهامة، لاسيما في مجالات التربية والصحة والسكن والشغل.

ولتحقيق تلك الأهداف، شرعت الحكومة، ابتداء من سنة 2001، في انتهاج سياسة ميزانياتية توسعية (سياسة الإنعاش الاقتصادي) لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

ويمكن حصر أهم الأهداف المنوطة بسياسة الإنعاش المنتهجة ككل فيما يلي:

- زيادة الطلب الكلي من خلال رفع مستوى الإنفاق العمومي (الاستثماري خاصة)، وكذا الاستهلاك الخاص؛

- تحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات مرتفع ودائم (المرتبط بالهدف الأول، أي زيادة الإنفاق العمومي لتحفيز الإنتاج ورفع الدخل الوطني)؛

- تحقيق التشغيل الكامل (أو مستوى عال من تشغيل اليد العاملة العاطلة، ما دام هذا الهدف يتميز أكثر بطابعه الاجتماعي)؛

- تنويع الاقتصاد وجعله أكثر تنافسية؛

- التأثير على توزيع الدخل الوطني من خلال رفع مستوى المداخيل المنخفضة بواسطة المدفوعات التحويلية (مختلف المنح والإعانات للفئات المحرومة أو ذات الدخل المنخفض)، وذلك لتقليص الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع؛

- تلبية الحاجات الجماعية besoins collectif للمواطنين (التربية والتعليم، الصحة العمومية،...)؛

- الزيادة في مخزون رأس المال الاجتماعي للأمة، لاسيما عبر بناء منشآت قاعدية (بنى تحتية) كبرى جديدة أو تدعيم وصيانة الموجود منها (طرق، سككك حديدية، سدود،...).

سنقوم إذاً في هذا الفصل بعرض عام لبرامج الإنعاش، وذلك من حيث أهدافها المعلن عنها من طرف السلطات العمومية المعنية، وقوامها المالي والمادي؛ ثم تقديم بعض الملاحظات الأولية والعامة عن كل برنامج، وهذا قبل التعرض بالتحليل الوافي في الفصول التالية لأهم أهدافها الاقتصادية الكلية، ولمدى توافق النتائج المحققة مع هذه الأهداف. كما سنقوم في نهاية هذا الفصل بحساب مضاعف الإنفاق العمومي وفقا للنموذج الكينزي وتحليل نتائجه (باعتبار أن قيمة ذلك المضاعف ستكون أحد المؤشرات الحاسمة عن مدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة تطبيقا لهذا النموذج).

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

بما أنه البرنامج الأول الذي جسد انطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، حاولت الحكومة (لاسيما عبر تقريري وزارة المالية المتعلقين بتقديم مشروعي قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وقانون المالية لسنة 2001) تبرير تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE – Programme de soutien à la relance économique (أو المخطط الثلاثي 2001-2004) بكون برامج التعديل المطبقة سابقا لإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لم تعط دفعا قويا لعجلة الاقتصاد، وأدت إلى تخفيض مستوى المعيشة المتوسط للسكان (ولو أن هذه البرامج كانت تهدف، عبر إصلاحات مؤسساتية وهيكلية، إلى تحسين إطار سير الاقتصاد الوطني والسماح له بالاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، إلا ان النتائج المسجلة لم تكن، حسبها، في مستوى الأهداف المتوخاة فيما يخص تحسين سير الجهاز الإنتاجي ورفع مستوى المعيشة للسكان).

وفقا لإعلانها بمناسبة انطلاق البرنامج، يتركز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح الشامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتحرير الاقتصاد الوطني لتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. وعليه، ترى الحكومة أنه ليس من الضروري فقط تصور الإصلاحات الاقتصادية وتعميقها خاصة بصفة براغماتية، بل العمل أيضا على تطبيق استراتيجية من شأنها إطلاق التطور والمحافظة على استمراره، والأخذ في الحسبان بصفة مباشرة ضرورة منح الوسائل لخلق الثروة واستغلال كل الفرص لإنشاء مناصب شغل دائمة.

وهكذا، تم التوصل، حسب الحكومة، إلى خلاصة مفادها أنه بدون تحضير الفضاء الاقتصادي، وبدون استرجاع قدرات الإنتاج المحلية وتدعيمها، وبدون تعبئة الادخار المحلي، وبدون خلق قوة شرائية، فإن الاستراتيجية المذكورة تكون معرضة بسرعة لحدود في تطبيقها، وحتى تشديد الطابع غير المتماسك لاقتصادنا على المستوى الجغرافي والاجتماعي. ومن ثم، ترى الحكومة أنه يجب استعمال مداخيل المحروقات لضمان عودة النمو؛ إذ ه لا يمكن تنمية جهات واسعة من الوطن دون قيام الدولة بفعاليات تهدف إلى تعبئة الادخار، وتحسين حالة الموارد البشرية، وترقية الاستثمارات الخاصة المحلية.

حسب الحكومة دائما، فإن المبادرات لكثافة عالية في اليد العاملة، وتطوير المؤسسات المصغرة، ووضع آليات للقرض ملائمة للسكان، وإعادة بعث النشاط الفلاحي ونشاط الصيد البحري وكل نشاط إنتاجي محلي، ووضع وسائل التربية تحت تصرف السكان وتحسين الوسط المعيشي لهم، تشكل جملة من العمليات الضرورية لضمان انطلاق نمو اقتصادي دائم وتنمية اجتماعية.

من أجل تحقيق كل ذلك، ترى الحكومة أنه لا بد من تدخل سياسة إنفاق عمومي تسمح بالقيام ببعض الفعاليات التي تهدف إلى تحسين القدرة الشرائية، وتتمثل خاصة في: إطلاق برامج مندمجة للتنمية المحلية؛ إطلاق مبادرات في مجال خلق مناصب الشغل؛ إعادة الاعتبار للبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية؛ تأهيل قدرات التنمية والموارد البشرية في بعض جهات البلاد. ولم يكن هذا المسعى ممكنا في السابق، حسبها، نظرا للوضعية المالية السائدة، لاسيما الثقل الكبير للمديونية (الخارجية). وعليه، فإن ارتفاع سعر

النفط، المقترن بتطبيق برنامج الإصلاحات، يفتح للحكومة، **حسبها، "نافذة" فرص استثنائية تسمح بتعبئة وسائل بسرعة يجب** استعمالها لتدخلات **آنية.**

لكن يجب التأكيد، **تحذر الحكومة،** على أنه بالنظر إلى الوضعية الهيكلية التي تميز اقتصادنا، يمكن لاختيار إنعاش الا**قتصاد بواسطة** الطلب أن يؤدي إلى **آثار عكسية هامة. فحالة مؤسساتنا العمومية،** لاسيما الصعوبة في تمويل دورة إنتاجها، وضعف قدرات نظام الإنتاج الوطني من شأنها أن تفرز تلك الآثار، التي من أخطرها الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب.

وبما أن الإنعاش يهدف إلى النمو الاقتصادي من خلال تنشيط الاستهلاك، فإن ذلك لا يمكن أن تكون له آثار هامة إلا إذا تم الاعتماد على الإنتاج الوطني لتلبية الحاجات المنشأة، **والعمل على جعل المؤسسات الجزائرية تستجيب بسرعة وبفعالية لزيادة الطلب المتوقع**؛ ومن ثم، **لا بد أن يفضل، قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية واليد العاملة الوطنية لإنجاز** المشاريع المسجلة في البرنامج، **حسب الحكومة.**

قبل انطلاقه، خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي أولي قدره **525 مليار دينار** (حوالي **7 ملايير** دولار **أمريكي). لكن بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات** لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، **أصبح غلافه** المالي الإجمالي مقدرا بحوالي **1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار).**[136]

1/1 – أهداف البرنامج وأولوياته المعلنة

أنيطت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المتواضع نسبيا، مقارنة بالبرنامجين التاليين) عدة أهداف تمثلت أساسا في ما يلي[137]:

- **خلق مناصب شغل؛**
- **الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للسكان؛**
- توفير السكن؛
- رفع مستوى البنى التحتية، خاصة في المناطق المتضررة من الإرهاب **والجفاف؛**
- **تحقيق التوازن الجهوي و إعادة النشاط للمناطق الريفية.**

حسب السلطات العمومية المعنية، من شأن العمل على تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للبرنامج والمتمثلة خاصة في إعادة **إنعاش الطلب (تنشيط الاستهلاك)، ودعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والمنشئة للشغل،** التي تتحقق عبر ترقية الاستغلال الفلاحي، **والمؤسسة المنتجة المحلية** (الصغيرة **والمتوسطة خاصة)، ورد الاعتبار** للبنى

---

136. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 37 وما بعدها.

http://www.premier-ministre.gov.dz/, http://www.cg.gov.dz/

137- Ministère des finances, Rapports de présentation des projets de la loi de finances complémentaires pour 2000 et la loi de finances pour 2001.

التحتية، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة دفع عجلة الاقتصاد، وتلبية الحاجات الأساسية للسكان (في مجال تطوير الموارد البشرية **خاصة)**، وبلوغ معدل نمو بين **5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات**[138].

أما هيكلة الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج، **وفقا للأهداف العامة، فقد كانت كما يلي**[139]:

- **دعم الإصلاحات: 8.6 %؛**
- **دعم مباشر للإنتاج (لاسيما الفلاحة والصيد البحري): 12.4 %؛**
- **التنمية المحلية: 21.7 %؛**
- الأشغال الكبرى: 40.1 %؛
- **الموارد البشرية: 17.2 %.**

كما تم تخصيص الاعتمادات حسب الأولويات ما بين القطاعات كالآتي[140]:

- **الفلاحة والري: 25 %؛**
- الهياكل الاقتصادية والإدارية: 28 %؛
- التربية والتكوين: 13 %؛
- **السكن: 7 %؛**
- **الصحة: 3 %؛**
- **دعم الخدمات الإنتاجية: 5%؛**
- **قطاعات أخرى: 19 %.**

وتم تنفيذ البرنامج في شكل مشاريع قطاعية **ممركزة (تحت المسؤولية المباشرة للدوائر الوزارية المعنية)** وغير ممركزة (على عاتق المصالح والهيئات غير الممركزة للدوائر الوزارية المعنية)، وكذا في شكل مشاريع ملحقة بالمخططات البلدية **للتنمية، مع** التركيز خاصة على **المشاريع ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء، الأشغال العمومية، الري...).**

كما اعتمدت المقاييس التالية لاختيار الفعاليات والمشاريع[141]:

- إنهاء العمليات التي هي في طريق الإنجاز؛
- رد الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها؛

138- Op.cit.

139- Banque mondiale (Groupe pour le Développement socioéconomique - Région Moyen Orient et Afrique du Nord), Algérie : Une Revue des dépenses publiques, Rapport N° 36270 – DZ, août 2007, p.6 et suivantes.
http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIAINFRENCH/Resources/ALGERIA.PER.French.VolumeI.pdf

140- OP. cit.

141- Op. cit.

- مستوى إنضاج المشاريع؛
- توفر وسائل وقدرات الإنجاز، لاسيما الوطنية؛
- عمليات جديدة تستجيب لأهداف البرنامج وتكون جاهزة آنيا للانطلاق.

2/1 – بعض النقائص المسجلة على تنفيذ البرنامج

باستثناء الهدف العام (والمبهم نسبيا) المعلن عنه من طرف السلطات عند تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي والمتمثل في إحداث 850000 منصب شغل مباشر، لم يتضمن البرنامج أهدافا كمية واضحة يمكن اعتمادها على الأقل كمؤشرات أولية لمتابعة تنفيذه ثم تقييم نتائجه من طرف الهيئات الوطنية والدولية المعنية. غير أن الدراسة التي قام بها البنك العالمي في سنة 2004 لتقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي توصلت إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية[142]:

- كان أثر البرنامج على النمو متواضعا (زيادة بـ 1 % في المتوسط)؛
- مناصب الشغل المباشرة المقدرة بـ 850000 والمستهدف استحداثها سوف تكون مؤقتة، وكذا الحال بالنسبة للمناصب غير المباشرة المقدرة بـ 664000؛
- زيادة سريعة في الواردات (لاسيما تلك المرتبطة بالمشاريع المنجزة في قطاعي النقل والأشغال العمومية) مقارنة بالصادرات، ما يؤدي إلى تخفيض فائض الحساب الجاري بنسبة 1 % من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001 - 2005؛[143]
- المشاريع (المنجزة أو في طريق الإنجاز) ليس لها ارتباط قوي بتحقيق الأهداف الاستراتيجية القطاعية؛ كما أن نوعيتها ضعيفة بصفة عامة. وعلى العموم، كان التحضير التقني للمستخدمين المكلفين بالتنفيذ غير جيد؛
- النقائص المسجلة على تنفيذ البرنامج مردها إلى الاستعجال الذي صاحب تحضير المشاريع، وإلى العدد الذي لا يحصى من الطلبات النوعية التي كان من المفترض تلبيتها من هذه المشاريع، وكذا كثرة الفاعلين (المتدخلون intervenants المعنيون بتنفيذ المشاريع: 25 لجنة وزارية، و48 لجنة ولائية)؛
- إن تحليل التكاليف من شأنه إثبات أن المشاريع المختارة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت مكلفة للغاية extrêmement coûteux.

من النقائص الهامة المسجلة أيضا من طرف البنك العالمي على البرنامج المذكور[144]، عدم التحكم في تكاليف المشاريع وآجال إنجازها بسبب "سوء التنفيذ" خاصة. في هذا الصدد، يشير البنك إلى خلاصة التقرير المعد (في سنة 2006) من قبل "اللجنة

142- Op.cit. p. 4.

143- في الواقع، ارتفع فائض الحساب الجاري خلال نفس الفترة في المتوسط بـ 8.4 % من الناتج المحلي الخام، وهذا نتيجة للزيادة الهامة في أسعار النفط.

144- Op.cit., pp. 1 - 7.

الوزارية المشتركة لتقييم ومراقبة المالية العمومية" حول التشخيص الرسمي لحالة سبعة وعشرين مشروعا (في سنة 2003) **والذي** كشف عن أنه في المتوسط كان كل مشروع يحتاج إلى ستة تقييمات مالية، ويتحمل تأخيرا يعادل ست سنوات وخمسة أشهر، وينجز خلال فترة تقدر بعشر سنوات وشهرين **اثنين**. وبصفة عامة، يلاحظ البنك أن أغلب المشاريع المنجزة أو التي هي في طريق الإنجاز عرفت إعادة تقييم للاعتمادات المالية الأولية المخصصة لها. **ففي قطاع النقل مثلا، مثلت إعادات التقييم لمختلف** البرامج في المتوسط 15 % من اعتمادات الدفع الأولية، ووصلت هذه النسبة إلى 30 % لكثير من المشاريع.

لكن بالنسبة للسلطات الجزائرية، حقق البرنامج أغلب أهدافه، لاسيما النمو الذي يكون قد انتقل من 2.1 % في سنة 2001 إلى 6.8 % في سنة 2003، و5.2 % في سنة 2004؛ والبطالة التي تكون قد تقلصت من 28.4 % في سنة 2001 إلى 23.7 % في سنة 2003، و17.7 % في سنة 2004 **(حسب تقريري وزارة المالية المتعلقين بتقديم مشروعي قانون المالية** الأولي وقانون المالية التكميلي لسنة 2005).

وإذا كانت مناصب الشغل المؤقتة المستحدثة في إطار تنفيذ برنامج دعم **الإنعاش** الاقتصادي تفسر إلى حد كبير تقلص البطالة المشار إليه أعلاه، فإن تحسن النمو يفسر أساسا بعوامل ليس لها علاقة كبيرة بهذا البرنامج. **يمكن**، مثلا، تفسير نسبة النمو المسجلة في سنة 2003 (6.8 %) بما يلي:

- **نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بنسبة 17 % والمرتبط أساسا بالمغياثية القوية** forte pluviométrie **المسجلة خلال الموسم 2003؛**
- نمو قطاع المحروقات بنسبة 8.1 %؛
- **نمو قطاع الخدمات بنسبة 5.7 %؛**
- **نمو حقوق الجمارك والرسم على القيمة المضافة بنسبة 4.9 %؛**
- **نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 5.8 %.**

ولو أن مساهمة برنامج دعم الإنعاش **الاقتصادي** في النمو **(المتواضع نسبيا)** الخاص بالقطاع الأخير **(البناء والأشغال العمومية) أكيدة**، إلا أن البرنامج الاستعجالي المقرر من طرف السلطات والخاص بإعادة بناء أو ترميم البنايات والمنشآت القاعدية الكثيرة التي تضررت من **الزلزال الذي ضرب منطقة بومرداس** في سنة 2003 ساهم أيضا بقسط كبير في ذلك النمو.

من جانب آخر، كان للواردات من مختلف مواد البناء القسط الأوفر في تركيبة نمو قطاع البناء والأشغال العمومية. **فعلى سبيل المثال**، قُدرت معدلات نمو الواردات من الإسمنت، والخشب، والبناءات الجاهزة، والحديد في سنة 2003 بحوالي 70 %، 61 %، 56 %، 55 % على التوالي **(حسب تقرير وزارة المالية المتعلق بتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2005). ويفسر ذلك**، إلى حد ما، الميل الحدي للاستيراد المرتفع، ومن ثم القيمة المتواضعة جدا لمضاعف النفقات العمومية، التي يبقى المنتجون الأجانب **أهم المستفيدين** من زيادتها (أنظر القسم الأخير من هذا الفصل).

تجدر الإشارة إلى أن **نمو** إنتاج مواد البناء في الجزائر **تراجع** في سنة **2003 بنسبة 7.6- %**. ولعل ذلك يعتبر إحدى **أهم المفارقات لسياسة** الإنعاش عبر الطلب في الجزائر؛ إذ أنه في الوقت الذي كان ينتظر **(من طرف أصحاب القرار على الأقل)** أن تؤدي هذه السياسة إلى جعل مؤسسات إنتاج مواد البناء تستعمل كامل طاقاتها لتلبية الطلب الإضافي الكبير على هذه المواد (المرتبط بإنجاز مشاريع البنى التحتية **والسكن خاصة)، باعتبار ان السلطات كانت تراهن** كثيرا **على ذلك عند انتهاجها لتلك السياسة، يلاحظ** انخفاض هام في إنتاج هذه المؤسسات. **لكن السؤال المطروح هنا هو:** هل كانت السلطات المعنية تجهل حقا أن نسبة استعمال المؤسسات لطاقاتها الإنتاجية في الجزائر ظلت، **منذ سنوات 1970**، تتراوح بين **50 و 60 %، وأن أسباب** ذلك هيكلية بالدرجة الأولى (مشاكل في التسيير، نقص في تكوين الموارد البشرية وتأهيلها،...وكل الاختلالات والمعوقات التي تميز الاقتصاد الوطني بصفة عامة)، **وليست ظرفية** (مثل انخفاض الطلب على مواد البناء بسبب ركود السوق العقارية، وبالتالي إمكانية **إنعاش هذا الطلب بواسطة الاستثمارات العمومية)؟**

وعلى حد علمنا، لم تقدم السلطات المعنية **أي** حصيلة عامة عن نتائج تنفيذ مختلف المشاريع المرتبطة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعد نهاية فترة تطبيقه، ومن باب أولى تقييم شامل وموضوعي لهذا البرنامج من حيث فعاليته وكفايته.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC **(أو المخطط الخماسي الأول 2005- 2009) تكملة لسابقه، أي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛ إذ** اعتبرته **الحكومة ضرورة موضوعية ومنطقية "لمواصلة الإنجازات"** التي حققها تطبيق هذا البرنامج الأخير.

1/2 – أهداف البرنامج وقواماه المالي والمادي

1/1/2- أهداف البرنامج

يمكن باختصار حصر الأهداف العامة لهذا البرنامج، **المعلن عنها من طرف السلطات المعنية، فيما يلي:**

- **دعم النمو الاقتصادي؛**
- **تقليص** نسبة البطالة في المجتمع؛
- **تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛**
- محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين؛
- **عصرنة المرافق العمومية وجعلها تقدم أحسن الخدمات للمواطنين؛**
- **تنمية الموارد البشرية؛**
- **تطوير المنشآت القاعدية؛**

يعتبر هذا البرنامج أكثر طموحا من البرنامج السابق، بالنظر إلى قوامه المالي **والمادي خاصة.**

2/1/2– القوام المالي للبرنامج

في نهاية 2009، كان الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بالبرنامج التكميلي لدعم النمو مقدرا بمبلغ 9680 مليار دينار (ما يعادل حوالي 130 مليار دولار). وهو موزع كما يلي[145]:

- الغلاف المالي الأولي المخصص للبرنامج : 4203 مليار دينار؛
- البرنامج التكميلي الخاص لفائدة ولايات الجنوب: 377 مليار دينار؛
- البرنامج التكميلي الخاص لفائدة الهضاب العليا: 693 مليار دينار؛
- برنامج تكميلي من 270000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش: 800 مليار دينار؛
- حوالي 200 مليار دينار من البرامج المحلية التكميلية التي أُعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات من 2005 إلى 2008؛
- 815 مليار دينار خاصة بعمليات إعادة التقييم للمشاريع (الناتجة خاصة عن النقص في إنضاج الدراسات، وكذا ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات)؛
- 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية 2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)؛
- 1376 مليار دينار كتمويلات إضافية.

وبحذف مبلغ 1216 مليار دينار المتعلق بالبرنامج السابق، تكون الموارد الإجمالية المعبأة في إطار هذا المخطط الخماسي (أي بما فيها عمليات التوسعة الجوهرية التي سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، كما صرح بذلك الوزير الأول) مقدرة، في نهاية 2009، بـ 8464 مليار دينار(حوالي 113.6 مليار دولار)، او ما يعادل 84.49 % من الناتج المحلي الخام.

أما هيكلة اعتمادات الدفع الأولية للبرنامج، وفقا لتقرير وزارة المالية الخاص بتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2005، فقد كانت كالآتي:

- تطوير المرفق العمومي الإداري: 20.8 %؛
- التنمية البشرية: 15.8 %؛
- تطوير المنشآت (القاعدية): 22.7 %؛
- السكن وإطار المعيشة: 25.5 %.

كما يشير تقرير وزارة المالية المذكور إلى بعض الأولويات في تخصيص تلك الاعتمادات حسب القطاعات:

- فيما يخص تطوير المرفق العمومي الإداري، تعطى الأولوية لقطاع العدالة؛
- فيما يخص التنمية البشرية، ما يقرب من 3\2 من الاعتمادات موجهة للتربية الوطنية، والتعليم العالي والبحث العلمي

145 . مصالح الوزير الأول، مرجع سابق، ص. 39.

- فيما يخص تطوير المنشآت، حوالي 3\4 من الاعتمادات مخصصة لموارد المياه وللأشغال العمومية؛
- فيما يخص السكن وتحسين المعيشة للمواطن، حوالي 2\3 من الاعتمادات مخصصة للسكن والتعمير؛
- فيما يخص الدعم الاقتصادي، تستفيد الفلاحة والتنمية الريفية من حوالي نصف الاعتمادات المتعلقة بالفعاليات الاقتصادية والتي تكون حصتها الإجمالية موطدة لصالح الاستثمارات والإنتاج المنشئ للثروات.

ولبلوغ الأهداف المنوطة بالبرنامج، حسب نفس التقرير، يجب أن يخضع تنفيذه للتوجيهات التالية:

- الأولوية في تخصيص الموارد للمشاريع في طور الإنجاز؛
- يجب أن يراعى التوازن الجهوي في إقامة المشاريع؛
- محاربة الفقر؛
- يجب مراعاة طاقات الإنجاز الوطنية فيما يخص إنجاز بعض المشاريع الكبرى.

فيما يتعلق بالأولويات ما بين القطاعات (بالنسبة للاعتمادات المالية المخصصة)، كانت خلال الفترة 2005- 2007 كما يلي[146]:

- الفلاحة والري: 13 %؛
- دعم المصالح المنتجة: 2 %؛
- المنشآت الاقتصادية والإدارية: 56 %؛
- السكن: 8 %؛
- الصحة: 2 %؛
- التربية والتكوين: 12 %.
- قطاعات أخرى: 8 %.

3/1/2- القوام المادي للبرنامج

فيما يخص القوام المادي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، يبدو أن الحكومة حاولت تفادي النقائص المسجلة على البرنامج السابق فيما يتعلق بعدم إعطاء أهمية كبيرة لتحديد أهداف كمية دقيقة له؛ إذ يلاحظ أن هذا البرنامج تضمن، منذ البداية، أرقاما تعبر عن الكميات المقرر تحقيقها في إطار مختلف المشاريع المبرمجة حسب القطاعات، إضافة إلى الكميات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز والمتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (الذي عُد برنامجا جاريا عند انطلاق البرنامج الجديد). وهذا ما يبرزه الجدول رقم 13 (ملحق) والذي تم إعداده على الأرجح خلال الثلاثي الرابع من سنة 2004 (ضمن مشروع قانون المالية لسنة

146- Banque Mondiale, op.cit. , p.6 (du chapitre 1).

2005). وهو عبارة عن جرد شامل لأهم الوحدات من المرافق والمنشآت الموجودة، وتلك الجاري إنجازها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والوحدات المقدر إنجازها ضمن البرنامج الجديد، إضافة إلى بعض الأشغال الخاصة بصيانة الطرق وغيرها، ثم مجموع الكميات لكلا البرنامجين.

أما الجدول رقم 14 (ملحق)، المعد في إطار مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2005، فإنه يشير إلى أهم المشاريع المسجلة عند انطلاق البرنامج وقوامها المادي حسب القطاعات. ويفهم من ذلك المشاريع المبرمجة سابقا (ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) والجاري إنجازها أو تلك التي تمت برمجتها للإنجاز في إطار البرنامج الجديد. إلا أن المقارنة بين الجدولين المذكورين تكشف عن نوع من الغموض في المعنى المقصود بالمشاريع المسجلة، حيث يلاحظ أن الكثير من المشاريع المذكورة في الجدول رقم 13 غير متضمنة في الجدول رقم 14، أي أنها اعتبرت غير مسجلة عند انطلاق البرنامج الجديد، على الرغم من أنها مشمولة بالأغلفة المالية المخصصة لهذا البرنامج، مثل كل المشاريع الخاصة بقطاعات الصحة، والشبيبة والرياضة، والتكوين المهني، والعدالة. فهل المقصود بالمشاريع المسجلة عند انطلاق البرنامج المشاريع المبرمجة فعلا للإنجاز آنذاك (بصرف النظر عن تلك الجاري إنجازها)، أي المشاريع المسجلة للدراسة و/أو للإنجاز في مدونة الاستثمارات العمومية وفقا للإجراءات التنظيمية المعمول بها، أم المشاريع المعتبرة ذات أولوية فقط والمذكورة على سبيل البيان، أي بصرف النظر عن كونها جاهزة للانطلاق في إنجازها أم لا؟ فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن مجموع السكنات المشار إليه في الجدول رقم 13 (1.010.000 سكن) هو نفسه المذكور في الجدول رقم 14. فهل معنى ذلك أن هذا المشروع الضخم كان مسجلا برمته وجاهزا للتنفيذ !؟ قد يكون ذلك من قبيل التأثير الإشهاري effet d'annonce الذي كثيرا ما ميز عمل الحكومة في السنوات الأخيرة.

في الواقع، إن الارتجالية التي ميزت انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والعشوائية التي طبعت تنفيذ أغلب مشاريعه قد تمت ملاحظتهما، إلى حد كبير، بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بتحديد الأولويات الحقيقية للمشاريع المسجلة (من حيث نتائجها أو آثارها المتوقعة)، وضبط قوامها المادي، وإنضاجها الاقتصادي، ومتابعة تقدم إنجازها (عن طريق رزنامة زمنية محددة سلفا)، والتقييم المنهجي والموضوعي للبرنامج. تكفي الإشارة هنا فقط إلى أنه باستثناء ما ورد في الجدولين المذكورين من جرد لمختلف المشاريع المبرمجة قبل انطلاق التنفيذ الفعلي للبرنامج، يبدو أن مصالح الحكومة المعنية قد "سهت" حتى عن تحيين هذا الجرد، على الرغم من المشاريع العديدة التي أضيفت تباعا إلى البرنامج من سنة إلى أخرى (أي تطور القوام المادي للبرنامج وفقا لتطور قوامه المالي)، والمشاريع التي تم سحبها من البرنامج (بعد التخلي عنها من طرف الآمرين بالصرف المعنيين أو عدم الانطلاق في إنجازها لأسباب مختلفة)[147]، ودون الحديث عن الحصيلة النهائية والشاملة للبرنامج بعد اختتامه.

147- يبدو أن عدد هذه المشاريع (المسجلة ضمن المخطط الخماسي 2005- 2009 بعنوان مختلف البرامج والتي لوحظ التخلي عنها أو عدم الانطلاق في إنجازها بعد نهاية هذا المخطط) كان من الأهمية بحيث استدعت تدخل وزير المالية بموجب تعليمته رقم 02 بتاريخ 01 مارس 2010 لحث الآمرين بالصرف المعنيين على إعداد قرارات الغلق لمختلف العمليات "التي تم الشروع فيها والمتخلى عنها"، و" العمليات التي لم يشرع فيها"، إضافة إلى العمليات المنتهية.

2/2 – ملاحظات عامة على تطبيق البرنامج

أ- يلاحظ أنه عند إعداده والشروع في تنفيذه في سنة 2005، كان البرنامج التكميلي لدعم النمو يتضمن، حسب قوامه المالي الأولي، حوالي 29 % من البرنامج السابق (دعم الإنعاش)، حيث أدمجت فيه كل المشاريع التي كانت في طور الإنجاز (أو التي لم ينطلق إنجازها وقتئذ) والمتعلقة بهذا البرنامج الأخير. وقد طرحت هذه الطريقة التي اعتمدتها الحكومة عدة إشكالات متعلقة خاصة بالمتابعة المادية والمالية للمشاريع المنجزة والمتعلقة بكل برنامج، لاسيما في غياب معطيات واضحة ودقيقة من الجهات المركزية المعنية (خاصة وزارة المالية بصفتها المسؤولة عن تخصيص الموارد المالية لتلك المشاريع) عن وضعية كل مشروع (منجز، أو قيد الإنجاز، أو عدم الانطلاق في إنجازه)، والبرنامج المرتبط به.

ب- ما سمي (من طرف السلطات المعنية) بتوسعة البرنامج الأصلي ببرامج أخرى تكميلية (ولايات الجنوب، الهضاب العليا، السكن الهش، برامج محلية مختلفة)، أدى في النهاية إلى تضخيمه المفرط، سواء من ناحية قوامه المالي أو من ناحية قوامه المادي.

ففيما يخص ضبط القوام المالي للبرنامج، الجدير بالملاحظة أن "تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة" لشهر نوفمبر 2008 [148] يشير في الصفحة 123 منه إلى "برنامجي التنمية لدعم النمو الاقتصادي للفترتين 2001- 2004 و2005- 2009 واللذين بلغت قيمتهما على التوالي 07 مليار دولار أمريكي و200 مليار دولار أمريكي". ولا شك في أن المقصود ببرنامجي التنمية لدعم النمو الاقتصادي هما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC). وإذا كان الأمر بالنسبة للبرنامج الأول يتعلق بالغلاف المالي الأولي المخصص له (حوالي 07 مليارات دولار)، فإن مبلغ 200 مليار دولار الذي يكون قد خصص للبرنامج الثاني يطرح بعض التساؤلات. فباعتماد سعر الصرف المتوسط المرجح للدولار مقابل الدينار لسنة 2008، وهو 64.58 دج (حسب الديوان الوطني للإحصائيات)، يكون ذلك المبلغ، بالعملة المحلية، معادلا لحوالي 12916 مليار دينار ! ومع العلم أن المبلغ الإجمالي لبرنامج دعم النمو PCSC (بما فيه المبلغ الإجمالي لبرنامج دعم الإنعاش PSRE في نهاية 2004) المعلن عنه رسميا من طرف السلطات (لاسيما في بيان السياسة العامة للحكومة لسنة 2010) بعد اختتامه وانطلاق المخطط الخماسي الثاني 2010- 2014 كان في حدود 9680 مليار دينار فقط، أي حوالي 150 مليار دولار أمريكي (باعتماد نفس سعر الصرف)، فإن التساؤل يطرح حول مصدر الفرق بين المبلغين، وهو 3236 مليار دينار، أو 50 مليار دولار. وباستبعاد احتمال وقوع خطأ مادي أثناء إعداد التقرير المذكور، بما أن الصفحة 138 منه تشير أيضا إلى نفس المبلغ (200 مليار دولار أمريكي)، فإن ذلك التساؤل يصبح كالتالي: هل مبلغ هذا الفرق متعلق فعلا ببرامج تكميلية أو عمليات خاصة "مدمجة" في برنامج دعم النمو PCSC وغير معلن عنها (عن قصد؟)، أم أن الهيئة التي أعدت التقرير كانت أكثر دقة في ضبط القوام المالي للبرنامج؟ يبقى إذن هذا

148- الوزارة الأولى، تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، نوفمبر 2008.
http://www.premier-ministre.gov.dz/images/stori/dossier/Egouvernance/ rapport_gouvernance_fr.pdf

التساؤل مطروحا (ومعه تساؤل أهم حول مدى تحلي السلطات المعنية بمبدأ الشفافية في كيفية استعمال الأموال العمومية، مع العلم أن جزءا هاما من الموارد المرصودة لمختلف البرامج قد تم أو سيتم صرفها عن طريق حسابات التخصيص الخاص، أي خارج الميزانية العامة للدولة، ومن ثم عدم خضوعها - من حيث المبدأ على الأقل - لمناقشة البرلمان ورقابته). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا التقرير له طابع رسمي جدا، بما أنه كان موجها للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (في إطار المبادرة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD). وربما يكون رئيس الجمهورية نفسه قد صرح بالمبلغ المذكور أمام الرؤساء الأفارقة.

من جانب آخر، أدى تضخيم البرنامج إلى ظهور مشاكل وعراقيل متعددة لإنجاز مختلف المشاريع المبرمجة، مثل:

- التسرع في إطلاق العديد من المشاريع (الكبرى خاصة) قبل النضج الكافي للدراسات المتعلقة بها، وما تبع ذلك من مشاكل تقنية مختلفة عند الشروع في تنفيذ الأشغال، وما أدى إلى إعادة تقييم هامة لأغلفتها المالية الأولية؛

- التأخر الكبير في انطلاق وإنجاز الكثير من المشاريع (ما أدى أيضا إلى إعادة تقييم أغلبها، ومن ثم ارتفاع كلفها المالية)؛

- الضغط الشديد الذي تعرضت له الإدارات والهيئات العمومية المكلفة بالتنفيذ والذي جعلها تعمل في جو شبيه بحالة طوارئ، في محاولة منها لتقليص الوقت اللازم "لإنضاج" المشاريع المعنية، ثم القيام بالإجراءات التنظيمية المعمول بها للانطلاق في الإنجاز (الإعلانات عن المناقصات أو الاستشارات أو غيرها من إجراءات المنافسة، وإعادة هذه الإجراءات في حالة عدم جدواها في المرة الأولى؛ دراسة عروض المتعهدين المتنافسين من طرف لجان الرقابة الداخلية ثم إخضاعها للجان الرقابة الخارجية؛ إعداد الصفقات العمومية وإخضاعها للرقابة المالية القبلية...)، ما أدى إلى عدة مساوئ مرتبطة بذلك، لاسيما منح الصفقات لمؤسسات إنجاز ناقصة التأهيل (وطنية خاصة)، وما انجر عن ذلك من انعكاسات سلبية على نوعية المنشآت المنجزة؛

- النقص الملحوظ في عدد المتعاملين الوطنيين (مكاتب دراسات ومؤسسات إنجاز مؤهلة) القادرين على إنجاز مختلف المشاريع المبرمجة، ما حتم اللجوء المكثف للمتعاملين الأجانب، لاسيما فيما يخص المشاريع الكبرى، وما تبع ذلك من زيادة هامة في كلف هذه المشاريع. فعلى سبيل المثال، وبعد اختتام البرنمج (رسميا) في نهاية 2009، كان هنالك أزيد من 500.000 سكن قيد الدراسة أو قيد الإنجاز، ما يمثل حوالي ثلث العدد الإجمالي للسكنات المبرمج إنجازها خلال الفترة 2005- 2009.

على العموم، من شأن التسرع الذي أبدته السلطات (المستحثة، بلا شك، بالزيادة المستمرة في موارد الصادرات من المحروقات) في تمويل برامج استثمارات عمومية ضخمة، دون بعد استراتيجي كبير، أن يؤدي إلى الرداءة في نوعية المشاريع المبرمجة، وإلى نقائص كبيرة في تنفيذها، ومن ثم إلى ضعف النتائج أو الآثار المرجوة منها، وحتى انعدام منفعة البعض منها.

ج- لاشك أن ذلك التسرع في إطلاق البرنامج، ثم العشوائية التي ميزت "توسعته" على طول الفترة المذكورة (مثل البرامج التكميلية المحلية التي كان يعلن عنها رئيس الجمهورية أو وزير الداخلية بمناسبة الزيارات الرسمية للولايات المعنية، والتي كانت تتمثل خاصة في الأغلفة المالية الممنوحة لهذه الولايات، دون معرفة الأساس المعتمد في توزيعها؛ أو مبلغ 1376 مليار دينار كتمويلات إضافية، دون تحديد المقصود بذلك) كانا وراء عدم وضوح أهدافه بصفة عامة، وتوجهاته الاستراتيجية بصفة خاصة (وهذا بصرف النظر عن الرأي القائل بأن السلطات لم يكن لها في الواقع أي نوع من الاستراتيجية؛ وإنما كانت لها موارد مالية ضخمة، فتحاول من يوم

لآخر إيجاد الطريقة الأسرع لاستعمالها في مواجهة المشاكل **الاجتماعية الآنية** التي يطرحها المواطنون، عبر المظاهرات والاحتجاجات في الشارع خاصة، **أو** ما سمي بشراء السلم الاجتماعي).

أما البنك العالمي[149] فإنه يشير، في تقييمه للبرنامج **بعد سنتين من** الشروع في تنفيذه **(2007، سنة التقييم)**، إلى **"الغياب التام لأهداف واضحة** manque total d'objectifs explicites"، وإلى "محتوى استراتيجي **قطاعي** محدود" contenu stratégique sectoriel limité. ولدعم رأيه هذا، يورد فريق الخبراء المقيّمين المثالين التاليين (كموجبين للعبرة édifiants، **حسبهم)** حول قطاع التربية (بمفهومه الواسع الذي يشمل أيضا التعليم العالي)، **للتدليل من** خلالهما على أن غياب التوجه الاستراتيجي يؤدي إلى **"سوء** تخصيص الموارد وإلى عجوزات في الموارد المبرمجة."

المثال 1- يتضمن برنامج دعم النمو PCSC **"توسعة المنشآت المدرسية المخصصة للتعليم الثانوي" (لاسيما إنجاز 434 ثانوية: 134 بعنوان برنامج دعم الإنعاش الجاري** PSRE**، و300 بعنوان برنامج دعم النمو** PCSC**)**. غير أن نسبة استعمال المنشآت الموجودة، التي لا تتعدى 35 %، **تشهد على** الانخفاض الهام في استعمال الطاقات الاستعابية الموجودة.

المثال 2- ستكون هناك ضرورة لزيادة عدد الأساتذة من حملة الدكتوراه بـ **30.000 أستاذ للتمكن من مضاعفة نسبة التمدرس** في التعليم الثالثي enseignement tertiaire (أي التعليم العالي)، كما يشير إلى ذلك ضمنيا برنامج الإنشاء **(مقاعد بيداغوجية، أماكن إيواء، مطاعم جامعية،...) من برنامج دعم النمو** PCSC، وذلك في حالة المحافظة على نسبة طالب-**أستاذ الحالية** (غير مذكورة). لكن في الواقع، يحتاج الأمر لعدة سنوات للحصول على **أساتذة جامعيين عاليي التأهيل. ومن شأن ذلك** خلق اختناق هام من أجل التوسع في التعليم العالي في المدى القريب **(أي أن صعوبة الوصول** إلى مضاعفة تعداد الأساتذة **المؤهلين سوف يعيق التكفل العلمي-البيداغوجي بالطلبة الجدد والذين يتزايد عددهم كل سنة)، إلا إذا تم ترجيح واحد من الاحتمالات التالية:**

- تخفيف مستويات التأهيل للأساتذة **(وهو ما يؤثر على النوعية)**؛
- **السماح** برفع النسبة طالب-أستاذ **(وهو ما يؤثر أيضا على النوعية)**؛
- **توظيف** أساتذة أجانب (النتيجة المحتملة جدا، حسب التقرير).

بناء على ذلك، حسب البنك العالمي دائما، يكون التعليم العالي أمام حل وسط un compromis: التدهور المستمر في النوعية، أو الزيادة المعتبرة في نفقات التسيير لتوظيف أساتذة إضافيين.

149- Banque Mondiale, op.cit., p.5 (du chapitre 1).

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي

1/3 – محتوى البرنامج

يعد برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE (أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014) امتدادا للبرنامج السابق، لاسيما من حيث الأهداف العامة المعلن عنها (دعم النمو الاقتصادي وتوطيده، محاربة البطالة والفقر، تطوير المنشآت القاعدية،...)، وكذا قوامه المادي الذي تمثل على العموم في مجرد إضافات للكميات المقرر إنجازها بالنسبة لمختلف المشاريع المبرمجة في برنامج دعم النمو (جدول رقم 15، ملحق).

بإعداده برنامجا جديدا، كان الغلاف المالي (الأولي) المخصص له (بعد المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء في شهر ماي 2010) محددا بمبلغ 11534 مليار دينار (حوالي 155 مليار دولار) [150]، أي بزيادة 3070 مليار دينار عن الغلاف المالي الإجمالي المخصص للمخطط الخماسي الأول عند نهايته في 2009 (8464 مليار دينار، دون حساب الغلاف المالي لبرنامج PSRE عند اختتامه في 2004 ، وهو 1216 مليار دينار)، أي بزيادة نسبية قدرها 36.27 %.

وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج دعم النمو PCSC (الذي ضم عند انطلاقه برنامج دعم الإنعاش PSRE)، فإن برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE يشمل أيضا البرنامج الجاري إلى نهاية 2009، أي برنامج دعم النمو PCSC، بمبلغ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، ليصبح بذلك قوامه المالي الإجمالي (كبرنامج موحد) 21214 مليار دينار (حوالي 285 مليار دولار، أو "ما يعادل 286 مليار دولار"، كما أعلن عن ذلك رسميا).

وللتذكير، أثارت هذه الطريقة "التراكمية" التي اعتمدتها الحكومة منذ 2005 لتقديم برامج الاستثمارات العمومية الجديدة (أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقه ويضم غلافه المالي) نوعا من الالتباس أو الحيرة لدى الجمهور والإعلاميين، وحتى لدى بعض الاقتصاديين[151] الذين طرحوا عدة تساؤلات حول "ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص للبرنامج الجديد (توطيد النمو)". وربما كان مرد هذا الخلط إلى النقص في الإعلام من طرف السلطات المعنية آنذاك.

150- مصالح الوزارة الأولى، مرجع سابق، ص. 39.

151- مثلا، الاقتصادي عبد الحق لعميري، في تحليله التقني الأولي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (Elwatan SupEco du 31/05/ au 06/06/2010)، يقدم مبلغ 600 مليار دولار لما ستكون الجزائر قد صرفته خلال الفترة 2001- 2014، أي في إطار تنفيذ الاستثمارات العمومية المرتبطة بالبرامج الثلاثة PSRE-PCSC-PCCE. ويبدو أن لعميري لم يقم فقط بجمع المبلغين المتراكمين لبرنامجي PCSC وPCCE، وكذا مبلغ PSRE (ما يعطي مجموع 432 مليار دولار) للحصول على ذلك المبلغ، بل يكون قد أضاف إلى هذه المبالغ الثلاثة مبالغ مختلف البرامج التكميلية في إطار برنامج PCSC (التي هي في الواقع مدمجة في هذا البرنامج من حيث قوامه المالي الإجمالي).

أما الهيكلة المالية للبرنامج الإجمالي (التراكمي) والأولويات ما بين القطاعات، فقد تمثلت أساسا في ما يلي:

- التربية والتعليم والتكوين: 8.47 % (مجموع المبالغ الإجمالية للقطاعات الثلاثة منسوبة إلى المبلغ الإجمالي للبرنامج الموحد، أي 21214 مليار دينار)؛
- الصحة: 2.91 %؛
- السكن: 17.44 %؛
- الفلاحة والري: 14.42 % (الفلاحة 4.71 %، الري 9.71 %)؛
- المنشآت الاقتصادية والإدارية: 38.23 %؛
- دعم المصالح المنتجة: 0.78 % (خارج قطاع الفلاحة).

أما نسبة 17.75 % من هيكلة البرنامج المالية المتبقية، فهي موزعة على قطاعات ومشاريع وفعاليات أخرى مختلفة.

وعن المبررات الأساسية لهذا البرنامج الجديد، يشير بيان ملحق السياسة العامة للحكومة لشهر أكتوبر 2010 إلى أن مبلغ 11534 مليار دينار المخصص للبرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب (بمناسبة الحملة الانتخابية في سنة 2009) من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 150 مليار دولار؛ وأن هذا البرنامج ينبثق، بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق، عن أهمية حاجات البلاد إلى التنمية. ويبرز البيان مثالين على ذلك:

- أهمية المشاريع الجديدة للطرق والسكك الحديدية وضرورتها، على الرغم من كونها مكلفة، من أجل توسيع عمليات تحديث الشبكات إلى كل ربوع البلاد، وضمان اندماج هذه الشبكات في حد ذاتها، بما يضمن لها العقلانية أيضا؛
- أهمية برنامج المنشآت الأساسية الجديدة للتربية الوطنية والتعليم العالي منبثقة عن الهرم الديمغرافي وانتعاش الولادات، حيث ما انفك يرتفع عدد التلاميذ الجدد في الطور الابتدائي، في حين سيبلغ عدد الطلبة مليوني (2) شخص (كذا) في نهاية 2014.

2/3 – ملاحظات أولية عن البرنامج

ما يمكن ملاحظته بصفة أولية وعامة عن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (كونه لا يزال قيد التنفيذ) هو أن المبرر الأساسي لهذا البرنامج كان سياسيا، حيث اعتبر تجسيدا لما وعد به رئيس الجمهورية الشعب خلال حملته الانتخابية الخاصة بالعهدة الثالثة (2009 - 2014). وبما أن الغلاف المالي للبرنامج الجديد كان تقريبا مطابقا "للالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية على نفسه"، يمكن القول إن قوامه المادي أصبح تحصيل حاصل (كي لا نقول مسألة ثانوية) بالنسبة للسلطات المعنية، أي برمجة جملة من المشاريع في مختلف القطاعات بحيث تكون كلفتها المالية الكلية مطابقة للمبلغ الملتزم به (150 مليار دولار). لكن ما ذا لو التزم رئيس الجمهورية أمام الشعب بمبلغ 300 مليار دولار مثلا، بدلا من 150 مليار دولار؟ لأن المشكل هنا ليس في مبلغ الالتزام في حد ذاته، وإنما في الطابع شبه المجرد لهذا الالتزام، كونه غير مؤسس على برنامج عمل جدي للرئيس المترشح آنذاك (حسب ما تبدى من الانتقادات الموجهة لهذا البرنامج من طرف العديد من المحللين والملاحظين المستقلين والمعارضين السياسيين

عبر وسائل الإعلام الحرة)، أي برنامج يكون مدروسا بدقة ومحضرا بعناية من طرف "جيش" من الخبراء المتمرسين في مختلف التخصصات والمجالات، مع تحديد أولويات واقعية للحاضر، ورسم استراتيجية واضحة للمستقبل، وذلك بصرف النظر عن القيود الميزانياتي contraintes budgétaires ومسألة تمويل البرنامج ومدى قابلية هذا التمويل للاستدامة (لاسيما في المدى المتوسط). لأنه لا يكفي الوعد، مثلا، ببناء مليوني وحدة سكن، أو توفير مليون منصب شغل خلال خمس سنوات، للحديث عن برنامج عمل جدي وواقعي، في ظل كل الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وقدرته الاستيعابية المحدودة (خاصة بالنسبة للاستثمارات المنتجة، وكذا النقص الفادح في المؤسسات الوطنية القادرة على التكفل بإنجاز مختلف المشاريع الكبرى المبرمجة).

أما المبرر الأساسي الآخر للبرنامج فقد ارتكز على أهمية المنشآت القاعدية (البنى التحتية) في تنمية البلاد. وبذلك، يكون التوجه العام له استمرارية لنفس التوجه الذي طبع برنامجي الاستثمارات العمومية السابقين والمتمثل في التركيز على البنى التحتية (بالمفهوم الواسع لها، أي بما فيها المنشآت الخاصة بكل القطاعات المعنية والتي تهدف إلى زيادة طاقات استيعاب المرافق العمومية وتحسين خدماتها: طرق، سكك حديدية، سدود، مدارس وثانويات، مقاعد بيداغوجية وأماكن إيواء جامعية، مستشفيات وعيادات، مقرات إدارات وهيئات عمومية، دور ومكتبات ثقافية،...). وهكذا، فإن المبلغ الإجمالي المخصص للمنشآت القاعدية منذ انطلاق البرنامج الأول وإلى غاية الإعلان عن البرنامج الأخير من الاستثمارات العمومية يكون مقدرا بحوالي 13193 مليار دينار (حوالي 183 مليار دولار)، ما يمثل أكثر من 62 % من المبلغ الإجمالي لكل الاستثمارات العمومية المبرمجة خلال الفترة 2001-2014 (21214 مليار دينار). ومن جانب آخر، يلاحظ أن الدعم المباشر للمصالح المنتجة خارج القطاع الفلاحي (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمناطق الصناعية ومناطق النشاط، إضافة إلى قطاع الصيد البحري) كان زهيدا نسبيا، حيث أن المبلغ الإجمالي المخصص له خلال نفس الفترة لم يتجاوز 166 مليار دينار (حوالي 0.78 % من المبلغ الإجمالي لبرامج الإنعاش الثلاثة).

فيما يخص تنفيذ البرنامج، يبدو أن هنالك تأخرا كبيرا في انطلاق العديد من المشاريع، لاسيما القطاعية غير الممركزة. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن مشروع 10 ألاف مقعد بيداغوجي الخاص بجامعة ورقلة، المسجل في إطار المخطط الخماسي الثاني (2010 - 2014)، لم تنطلق أشغال إنجازه إلى غاية انقضاء الثلاثي الأول من سنة 2013. ويمكن اعتبار ذلك التأخر في تنفيذ البرنامج أمرا حتميا، ما دامت نفس الأسباب المنوه عنها فيما يتعلق بالتأخر في انطلاق أو إنجاز الكثير من المشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو لا زالت قائمة أو ازدادت تعقيدا حتى (بما أن أغلب الإدارات العمومية المعنية وجدت نفسها في مواجهة تسيير عدد لا يحصى من المشاريع المرتبطة بكلا البرنامجين).

4 – مضاعف الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001– 2009

1/4 – تذكير بآلية المضاعف الكينزي

يشرح كينز فكرة المضاعف بأنه في ظروف معينة، ثمة نسبة تدعى بالكاثور (المضاعف) يمكن إقامتها بين الدخل والتوظيف (الاستثمار)، وبعد بعض التبسيطات، بين الاستخدام الإجمالي والاستخدام المخصص مباشرة للتوظيف (الاستخدام الأولي)؛ وأن هذه المرحلة جزء لا يتجزأ من نظريته في الاستخدام، لأنها . في حالة تعيين الميل إلى الاستهلاك . "تقيم نسبة دقيقة بين سيالة التوظيف والحجوم الإجمالية للاستخدام والدخل" [152].

وكما هو معروف، أولى كينز أهمية بالغة للميل الحدي للاستهلاك باعتباره أحد الفروض الأساسية في نظريته، وأحد المتغيرات الرئيسية في نموذجه. ذلك أن القانون النفساني الاعتيادي يقضي، حسب كينز، بأنه في حالة تغير الدخل الحقيقي، يتغير الاستهلاك في نفس الاتجاه ولكن بنسبة أقل. وتبعا لذلك، يعرف كينز الميل الحدي للاستهلاك بأنه نسبة تغير الاستهلاك إلى تغير الدخل الحقيقي (المتاح). [153]

ويستخلص كينز مضاعف الاستثمار من العلاقة السابقة المتعلقة بالميل الحدي للاستهلاك: "سنسمي ك بكاثور التوظيف وهو يبين لنا أنه حينما يحصل تزايد في التوظيف الإجمالي، يزداد الدخل بمقدار مساو لـ ك من المرات تزايد التوظيف.(...). وعليه، حينما يصبح موقف الجماعة النفساني في إزاء الاستهلاك في وضع، بحيث يحلو لها أن تستهلك، مثلا تسعة أعشار تزايد الدخل، فإن الكاثور ك يكون مساويا لـ 10." [154]

وتتلخص فكرة المضاعف في أن تدفق نقدي أولي من نفقات الاستثمار (الممول عن طريق استعمال أموال مكتنزة أو بواسطة القرض) يولد زيادة تراكمية للمداخيل الموزعة، بشرط أن تكون هنالك طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد (أي أن لا يكون هذا الأخير في وضعية التشغيل الكامل للتجهيزات واليد العاملة). ويعتبر مضاعف الاستثمار حالة خاصة لمضاعف النفقات بصفة عامة، حيث يمكن تطبيقه على كل عنصر من عناصر الطلب الإجمالي. وبذلك يمكن اعتماد هذا المبدأ لانتهاج سياسات اقتصادية في عدة قطاعات.

152– جون مينارد كينز ، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص.167.

153- المرجع السابق، ص.169.

154- المرجع السابق، ص ص.170-171.

2/4 – حساب المضاعف وتفسير نتائجه

لأخذ فكرة أولية عن مدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر، سنقوم إذاً بحساب مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001 - 2009 [155]، التي تشمل تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو. من أجل ذلك، تم استخلاص الدخل المتاح (Yd) ونفقات الاستهلاك النهائية للأسر (C) من الجداول الاقتصادية التجميعية Tableaux économiques d'ensemble- TEE المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والخاصة بنفس الفترة، ومن ثم تحديد قيمة الميل الحدي للاستهلاك (c) لكل سنة من سنوات تلك الفترة. وبما أن كل المجاميع الواردة في هذه الجداول مقيمة بالدينار الجاري، فقد تم إرجاعها إلى الدينار الثابت (لإزالة اثر التضخم) بواسطة مؤشرات اسعار الاستهلاك Indices des prix à la consommation الصادرة عن نفس الديوان (جدول رقم 16).

واعتمادا على نفس المعطيات، تم أيضا حساب الميل الحدي للادخار (e) والميل الحدي للاستيراد (m).

وبإهمال أثر الضرائب، يكون مضاعف الإنفاق العمومي (الاستثماري):

$$K = \frac{1}{1-c+m} = \frac{1}{e+m}$$

كما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 19 أدناه، كانت القيم المتوسطة لـ c و e و m كالتالي (الفترة 2002- 2009):

$$c \approx 0.588 \quad ; \quad e = 0.401 \quad ; \quad m = 0.807$$

أما القيمة المتوسطة لـ k (خلال نفس الفترة) فقد كانت: $K \approx 0.902$

والتي يمكن جبرها إلى: $K \approx 0.90$

تعني هذه النتيجة أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال الفترة المعنية أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بمقدار 0.098، أي حوالي 0.10 دينار، أو 10 سنتيمات من الدينار.

وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 %، أي أنه في كل دينار إضافي للاستهلاك تذهب 80 سنتيما منه للخارج لاستيراد السلع والخدمات. والباقي، أي 20 سنتيما فقط، يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية.

155- حتى نهاية الثلاثي الأول من سنة 2013، لم ينشر الديوان الوطني للإحصائيات الجدول الاقتصادي التجميعي TEE الخاص بسنة 2010.

بمعنى آخر، ينتج عن التيار الأول لكل مبلغ أصلي من الإنفاق العمومي ادخار (**اكتناز**) بنسبة حولي 40 %، واستهلاك بحوالي 60 %. **كما أن** 80 % من هذه النسبة الأخيرة (**الاستهلاك**) **تستعمل كواردات إضافية من السلع والخدمات، و**20 % **المتبقية تستعمل كنفقات إضافية على السلع والخدمات المحلية.** وفي المحصلة، النفقات المحلية **فقط** (المتمثلة في هذه النسبة الأخيرة) هي التي تعود إلى **الدورة** الاقتصادية المحلية لتنشيط الطلب من جديد. أما الادخار والواردات فإنهما يمثلان التسرب الحاصل في الإنفاق (من الداخل بالنسبة للادخار، وإلى الخارج بالنسبة للواردات)، أي أنهما لا يساهمان في زيادة التشغيل ورفع الدخل الوطني (**بصفة مباشرة على الأقل**)، **بما** أن الميل المرتفع للاستيراد خاصة له تأثير إقصائي على النشاط الاقتصادي الوطني.

على العموم، وباستثناء سنتي 2003 **و**2006 **اللتين تجاوزت** خلالهما الواحد (1.15 **و** 1.45 على التوالي) **نتيجة لضعف** الميل الحدي للاستيراد (0.34 **و** 0.14 على التوالي)، **المفسر** بالتغير المحدود لهذا الأخير (6.82 % **و** 2.45 % **على** التوالي)، **كانت** قيمة المضاعف أقل من الواحد أثناء كل السنوات الأخرى من الفترة المعنية.

جدول رقم 16 : الدخل الخام المتاح ونفقات الاستهلاك النهائية للفترة 2001- 2009

بملايين الدينارات

السنة	نسبة التضخم (%)	الدخل الخام المتاح (د.خ.م)		نفقات الاستهلاك النهائية (ن.إ.ن)	
		بالدينار الجاري (1)	بالدينار الثابت (2)	بالدينار الجاري (3)	بالدينار الثابت (4)
2001	3.5	2.341.648	2.262.462	1.817.277	1.755.823
2002	2.2	2.493.798	2.440.115	1.955.242	1.913.153
2003	3.5	2.756.441	2.663.228	2.090.638	2.019.940
2004	4.6	3.150.390	3.011.845	2.333.218	2.230.610
2005	1.9	3.398.704	3.335.333	2.510.479	2.463.669
2006	1.8	3.695.421	3.630.079	2.647.005	2.600.201
2007	3.9	4.307.295	4.145.616	2.908.907	2.799.718
2008	4.4	4.885.165	4.679.277	3.274.310	3.136.312
2009	5.7	5.531.240	5.232.961	3.677.561	3.479.244

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات: **الجداول التجميعية** (TEE) **للسنوات من** 2001 إلى 2009، **ونسبة** التضخم **للسنوات من** 2001 إلى 2008؛ **ووزارة المالية:** نسبة التضخم لسنة 2009.

(1) د.خ.م: كما يبرزه الجدول الاقتصادي **التجميعي.** Tableau économique d'ensemble

(2) د.خ.م: محسوب بالأسعار الثابتة.

(3) ن.إ.ن: كما يبرزها الجدول الاقتصادي **التجميعي.**

(4) ن.إ.ن: محسوبة بالأسعار الثابتة.

جدول رقم 17: حساب الميلين المتوسطين والميلين الحديين للاستهلاك والادخار

	الميل المتوسط للاستهلاك (1)	الميل المتوسط للادخار (2)	الميل الحدي للاستهلاك (3)	الميل الحدي للادخار (4)	Δ الدخل الخام المتاح *	Δ نفقات الاستهلاك النهائية *	مضاعف الإنفاق (5)
2001	0.776	0.224	-	-	-	-	-
2002	0.784	0.216	0.885	0.115	177.653	157.330	8.69
2003	0.758	0.242	0.479	0.521	223.113	106.787	1.92
2004	0.740	0.260	0.604	0.396	348.617	210.670	2.52
2005	0.738	0.262	0.720	0.280	323.488	233.059	3.57
2006	0.716	0.284	0.463	0.537	294.746	136.532	1.86
2007	0.675	0.325	0.631	0.369	515.537	199.517	1.63
2008	0.670	0.330	0.631	0.369	533.661	336.594	2.71
2009	0.664	0.336	0.619	0.381	553.684	342.932	2.62

المصدر: معد بناء على معطيات الجدول السابق (رقم 16).

* بملايين الدينارات.

(1) الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\text{نفقات الاستهلاك النهائية للسنة س}}{\text{الدخل الخام المتاح للسنة س}}$

(2) الميل المتوسط للادخار = 1 – الميل المتوسط للاستهلاك

(3) الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\Delta \text{ نفقات الاستهلاك النهائية بين السنتين س و س}-1}{\Delta \text{ الدخل الخام المتاح بين السنتين س و س}-1}$

(4) الميل الحدي للادخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك

(5) مضاعف الإنفاق = $\frac{1}{1-c}$ أو $\frac{1}{s}$

ملاحظة:

إن القيمة المرتفعة بصفة غير عادية لمضاعف الإنفاق في سنة 2002 (8.69) تجد تفسيرها في **كون** تغير نفقات الاستهلاك النهائية بين هذه السنة وسنة 2001، **وهو** 157.33 مليار دينار، كان قريبا جدا من تغير الدخل الخام المتاح **بين نفس السنتين، وهو** 177.65 مليار دينار، حيث أن التغير في الاستهلاك عادل التغير في الدخل بحوالي 88.5 %. **ولا شك أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** PSRE، الذي انطلق في منتصف سنة 2001، **أدى دورا** حاسما في ذلك؛ **إذ أن** آثاره الحقيقية **(على الاستهلاك خاصة)** لم تبدأ في الظهور **إلا بداية من سنة 2002 من جهة، وأن الزيادة** الهامة نسبيا في المداخيل والناتجة عن تطبيق نفس البرنامج أدت إلى ميل حدي قوي للاستهلاك (0.885) **من جهة أخرى؛ أي** أن المستفيدين من تلك الزيادة في الدخل، وبسبب وجود نفقات "مؤجلة" لديهم (التي لم يتمكنوا من القيام بها في السابق

بسبب ضعف مداخيلهم)، كان ميلهم للادخار ضعيفا (0.115)، حيث عمدوا إلى استعمال معظم الزيادة في دخلهم للاستهلاك.

جدول رقم 18: حساب الميلين المتوسط والحدي للاستيراد

	% التضخم	الاستيراد *		الميل المتوسط للاستيراد (1)	الميل الحدي للاستيراد (2)
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		
2001	3.5	930.677	899.205	0.397	-
2002	2.2	1.159.170	1.134.217	0.465	1.323
2003	3.5	1.254.041	1.211.634	0.455	0.347
2004	4.6	1.577.138	1.507.780	0.501	0.849
2005	1.9	1.820.427	1.786.484	0.536	0.861
2006	1.8	1.863.301	1.830.355	0.504	0.149
2007	3.9	2.326.059	2.238.748	0.540	0.792
2008	4.4	3.170.777	3.037.143	0.649	1.496
2009	5.7	3.583.772	3.390.512	0.648	0.659

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

* بملايين الدينارات؛

(1) الاستيراد\الدخل؛

(2) Δ الاستيراد\Δ الدخل

جدول رقم 19: حساب المضاعف المركب $k = \frac{1}{1-c+m}$ أو $k = \frac{1}{e+m}$

	الميل الحدي للاستهلاك c	الميل الحدي للادخار e	الميل الحدي للاستيراد m	e + m	المضاعف المركب k
2002	0.885	0.115	1.323	1.437	0.696
2003	0.479	0.521	0.347	0.868	1.152
2004	0.604	0.396	0.849	1.245	0.803
2005	0.720	0.280	0.861	1.141	0.876
2006	0.463	0.537	0.149	0.686	1.456
2007	0.387	0.613	0.792	1.403	0.712
2008	0.631	0.369	1.496	1.865	0.536
2009	0.622	0.378	0.639	1.017	0.983

المصدر: معد بناء على معطيات الجدول السابق (رقم 18).

القيمة المتوسطة : $c \approx 0.588$ ؛ $e = 0.401$ ؛ $m = 0.807$ ؛ $k \approx 0.902$

ملاحظة:

لقد تم إهمال الضرائب في حساب المضاعف المركب كونها ضئيلة التأثير على الدخل المتاح **(أي لا تمثل تسربا مهما من الداخل)**، وذلك لأن الزيادات في الإنفاق الحكومي ممولة **شبه** كليا بواسطة الجباية البترولية، أي أن هذه الزيادات لا تؤدي إلى رفع الضرائب **لتمويل عجوزات الميزانية**.

خلاصة

عبر عرضنا العام لمحتوى برامج الاستثمارات العمومية الرئيسية المنفذة أو الجاري تنفيذها في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي المتبعة حاليا في الجزائر، قمنا بتوضيح أهداف هذه السياسة المعلنة، وأبرزنا القوامين المالي والمادي لتلك البرامج، وقدمنا **بعض الملاحظات العامة عن كل برنامج**. وقد تمحورت هذه الملاحظات حول أهم النقائص المسجلة على إعداد البرامج **المعنية وتنفيذها والمتمثلة (النقائص)** خاصة في عدم الضبط الدقيق والواضح للقوام المالي والمادي لكل برنامج، وعدم وضوح **الأهداف الاستراتيجية القطاعية، وعدم تحديد الأولويات الحقيقية لأغلب المشاريع المسجلة (من حيث نتائجها أو آثارها المتوقعة)، والتسرع الذي ميز** تحضير المشاريع وإنضاجها الاقتصادي والتقني (ما أدى إلى عدم التحكم في تكاليفها وآجال إنجازها)، والنقص في المتابعة والتقييم للبرامج **المنفذة أو قيد التنفيذ**.

من جانب آخر، سمح لنا **حساب مضاعف الإنفاق العمومي** للفترة من 2001 إلى 2009، **الذي أعطى قيمة متوسطة ضعيفة (أقل من الواحد)، نتيجة لارتفاع** الميل الحدي للاستيراد خاصة، بأخذ فكرة أولية وعامة عن الصعوبات التي **تواجه تطبيق سياسة إنعاش اقتصادي بالمفهوم** الكينزي في الجزائر (عبر تحفيز الطلب الإجمالي). فلا شك في أن هذه النتيجة المخيبة لمضاعف الإنفاق لها انعكاسات سلبية على تحقيق الأهداف المتوخاة من تلك السياسة. **وهذا** ما سنحاول إبرازه في الفصول الثلاثة التالية عبر التحليل الوافي لآثار **سياسة الإنعاش على النمو والتشغيل وتنويع الاقتصاد، كونها تمثل أهم الأهداف الاقتصادية الكلية المنشودة** من هذه السياسة.

الفصل الرابع

سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على النمو

تمهيد

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية الكبرى – إن لم يكن الهدف الأكبر – **لكل سياسة اقتصادية، بما أن أغلب** الأهداف الأخرى لهذه السياسة تتمحور حوله، ويبقى تحقيقها مرهونا إلى حد بعيد بمستوى ذلك النمو ونوعيته. **فهذا الطابع الثنائي للنمو** : كهدف أساسي في حد ذاته (الزيادة المستمرة في الإنتاج وتراكم الثروات)، **وكوسيلة رئيسية لتحقيق أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية (إذ لا يمكن الحديث، مثلا، عن التشغيل الكامل، و** رفع مستوى المعيشة، وتحقيق التنمية الشاملة في بلد ما دون نمو حقيقي ومستديم)، يؤدي إلى اعتباره الغاية التي تسعى كل الحكومات إلى الوصول إليها. **وإذا كان الأمر بديهيا** فيما يخص توخي هذه الغاية، فإن الإشكال الكبير الذي كان ولايزال مطروحا في هذا المجال هو كيفية الوصول إليها، **أي ما هي الطرق والوسائل الناجعة لتحقيق النمو المنشود.** وهو نفس الإشكال المطروح حاليا في الجزائر في إطار تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي يعد **النمو أحد أهدافها الأساسية المعلن عنها من طرف السلطات المعنية.** وعليه، سنقوم في هذا الفصل بتتبع آثار هذه السياسة على النمو خلال الفترة 2001- 2010 والبحث في مدى تحقيق ذلك الهدف **(وفقا للمعطيات المتوفرة، لاسيما تلك المنشورة** من طرف الديوان الوطني للإحصائيات).

وعلى ضوء النتائج الملاحظة أثناء الفترة المذكورة فيما يخص مستوى النمو الاقتصادي ونوعيته، **وكون الموارد المالية** الهامة **الموظفة من** طرف الدولة لدعم هذا النمو متأتية كليا من صادرات المحروقات، فقد أدرجنا قسما في نهاية الفصل **لنناقش فيه باختصار العلاقة بين الريع** والنمو، ونحاول معرفة أين وصل الجدل حول هذه الإشكالية.

1- تحليل مستوى النمو وطبيعته خلال الفترة 2001 – 2010

1/1- نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 20 والشكل رقم 12 أدناه، كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة من 2001 إلى 2010، حيث تراوح هذا المعدل بين 2.0 % كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9 % كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة (جدول رقم 21 وشكل رقم 13). ففي سنة 2006 مثلا، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11.6 %)، كان تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5 %) واضحا على معدل النمو الإجمالي.

من ناحية أخرى، يفسر أيضا معدل النمو الأعلى خلال الفترة والمسجل في سنة 2003 بالارتفاع الملحوظ لنسبة نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (8.8 % ، وهي أعلى نسبة نمو لهذا القطاع أثناء الفترة 2001- 2010)، إضافة لقطاع الفلاحة (الذي سجل هو الأخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة بـ 19.7 %).

في المتوسط، قدر معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال فترة الدراسة بـ 3.7 % سنويا. وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة على انطلاق سياسة الإنعاش الاقتصادي (5.1 % ، 3.2 %، 2.4 % في السنوات 1998، 1999، 2000 على التوالي)، وبعيد عن المستوى المتوقع (بعد تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني)، ولو أنه تجاوز نسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ 1.7 % كمتوسط للفترة.

هذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، بما أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق 40 %).

جدول رقم 20: أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة 2001 – 2010

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ن م خ الاسمي (بملايير الدينارات)	4227	4522	5252	6149	7561	8514	9362	11069	10017	12082
مؤشر الأسعار العام للاستهلاك (%)	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.1	3.9
ن م خ بالحجم (بملايير الدينارات)	4084	4425	5074	5878	7420	8364	9011	10602	9531	11628
نمو ن م خ (%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3
ن م خ خ م بالحجم	2688	2979	3268	3660	4130	4551	5076	5816	6572	6682
نمو ن م خ خ م (%)	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.4	6.1	9.3	6.0
النمو السكاني (%)	1.55	1.53	1.58	1.69	1.69	1.78	1.86	1.92	1.96	2.03
ن م خ للفرد بالدينار(الثابت)	132261	141126	159338	181640	225518	249819	264286	306507	270253	323197
سعر الصرف المتوسط المرجح دولار\دج	77.26	79.68	77.34	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63	74.39
ن م خ للفرد بالدولار	1711	1771	2060	2522	3074	3499	3809	4746	3720	4344

المصدر: معد بناء على المعطيات المستخلصة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات؛ **ومن تقارير وزارة المالية الخاصة بتقديم مشاريع قوانين المالية** المتعلقة بفترة الدراسة، ونشرات وزارة المالية لسنتي 2008 و2009؛ **والتقرير** المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – مصالح الوزير الأول – 2008 ؛ **وتقرير صندوق النقد** الدولي **(حول الجزائر)** رقم 11- 39 لشهر مارس 2011.

ن م خ: الناتج المحلي الخام

ن م خ خ م: الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

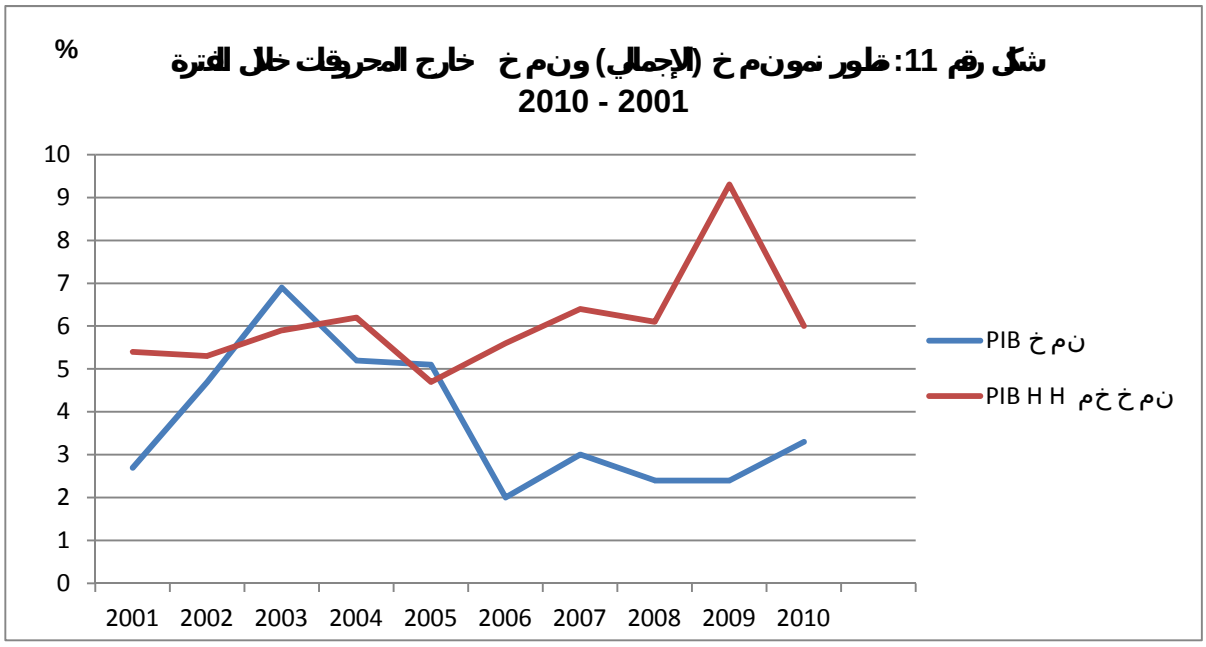

المصدر: معد بناء على معطيات الجدول رقم 20.

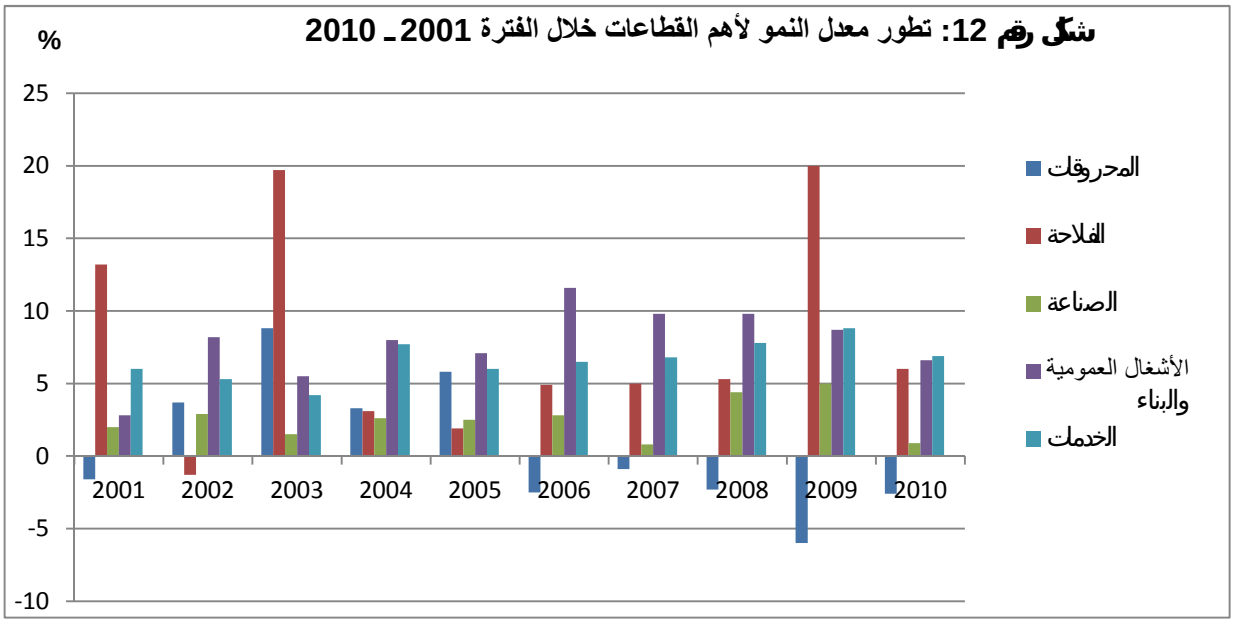

المصدر: معد بناء على معطيات الجدول رقم 21.

جدول رقم 21: معدل النمو لأهم القطاعات (القيمة المضافة %) خلال الفترة 2001- 2010

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المعدل المتوسط
المحروقات	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6,0	-2,6	0,5
الفلاحة	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5,0	5,3	20,0	6,0	8,4
الصناعة	2,0	2,9	1,5	2,6	2,5	2,8	0,8	4,4	5,0	0,9	2,5
الأشغال العمومية والبناء	2,8	8,2	5,5	8,0	7,1	11,6	9,8	9,8	8,7	6,6	7,8
الخدمات	6,0	5,3	4,2	7,7	6,0	6,5	6,8	7,8	8,8	6,9	6,6

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.

2/1– نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش

يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعد متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ، حيث تراوح معدله بين 4.7 % في 2005 (أدنى نسبة) و 9.3 % في 2009 (أعلى نسبة)، ومتوسط 6.0 % سنويا لكل الفترة المدروسة. وعليه، يمكن القول، مبدئيا، إن النمو خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة؛ إذ أنه لم يعرف تذبذبا حادا، وأن معدله لم ينزل تحت 5 % إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له، المدعمة خاصة بالنمو القياسي لقطاع الفلاحة والمقدر بـ 20 % (على أثر المحصول الجيد لهذا القطاع خلال الموسم 2008-2009 والمقدر بـ 6.2 مليون قنطار)، وكذا تحسن نمو قطاعي الصناعة والخدمات اللذين سجلا في نفس السنة (2009) أعلى نسبة نمو لهما خلال الفترة (5 % و8.8 % على التوالي).

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية أدت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج؛ إذ يمكن القول إنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، لاسيما قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع المسجلة في تلك البرامج (بمعدل نمو 7.8 % في المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو 8.4 % في المتوسط خلال الفترة)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به، في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي أو غيرها، على الرغم من أن أداء هذا القطاع

يبقى مرتبطا أيضا وإلى حد كبير بدرجة المغياثية (التساقط) المسجلة أثناء كل موسم فلاحي (وهو ما يفسر التذبذب الشديد لمعدل نموه)، وكذا قطاع الخدمات (بمعدل نمو 6.6 % في المتوسط خلال الفترة). تبعا لذلك، يمكن القول إن النمو خارج المحروقات كان أساسا منجذبا خلال كل الفترة بالنمو المنتظم نسبيا لقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، كونهما المستفيدين الرئيسيين، على المستوى الداخلي، من تنشيط الطلب الإجمالي الناتج عن سياسة الإنعاش الاقتصادي.

مع ذلك، يبقى هذا النمو هشا ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل وتنويع الاقتصاد (ومنه التنمية الشاملة)، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.5 % (تراوحت بين 0.8 % في 2007 كأدنى نسبة، و 5.0 % في 2009 كأعلى نسبة). وعليه، تظل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام ضعيفة ومتذبذبة، مع العلم أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستديم في مختلف الاقتصادات المعاصرة. " فعلى الرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، يحتل الإنتاج الصناعي مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدر للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع"، كما يرى معتوق بالعطاف[156].

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة هنا إلى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية (لاسيما بعد النتائج المخيبة نسبيا لاستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات من القرن العشرين؛ وانتهاء بالأزمة المالية–الاقتصادية والسياسية–الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الآمد نسبيا)، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة (التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات) والرامية إلى النهوض بهذا القطاع. كل ذلك يسمح بالقول إن هناك تراجعا مستمرا للصناعة الجزائرية.

من جانب آخر، يلاحظ أن الناتج المحلي الخام للفرد (بالأسعار الثابتة) قد حقق تطورا هاما خلال الفترة المعنية، حيث انتقل من 132261 دج (1711 دولارا) في سنة 2001 إلى323197 دج (4344 دولارا) في سنة 2010، أي بزيادة تفوق 144 %. ويعني هذا أن الجزائر انتقلت من الشريحة الدنيا (من 756 إلى 2995 دولارا) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولارا) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد. وكانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الخمس سنوات الأخيرة

156- M.Bellataf, Economie du développement , OPU, Alger, 2010 , P.17.

(2006-2010) من فترة الدراسة، لاسيما في 2009. ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (6- %)، ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام (من 10602 مليار دينار في 2008 إلى9531 مليار دينار في 2009) تم، ولأول مرة خلال الفترة، تسجيل نقص في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام التي تراجعت من 306507 دج (4746 دولارا) في 2008 إلى 270253 دج (3720 دولارا) في 2009.

مع ذلك، وبصرف النظر عن الحالة الاستثنائية لسنة 2009، يدل الارتفاع المطرد للدخل المتوسط للفرد المنوه عنه أعلاه على أن هناك تطورا ملحوظا في مستوى المعيشة للسكان خلال الفترة المعنية، على الرغم من الطابع التحريدي لهذا المؤشر (أي دون البحث هنا فيما إذا كان هذا التطور في مستوى المعيشة يعكس تحسنا فعليا في نوعية المعيشة للفرد الجزائري من جهة، ودون إجراء مقارنات بين متوسط الدخل للفرد في الجزائر وبقية دول العالم من جهة أخرى).

3/1– نمو ذو طابع توسعي وبإنتاجية ضعيفة

لابد هنا من ملاحظة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذا طابع توسعي أساسا extensive، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس المال للدولة (بالمفهوم الواسع لها، أي الاستثمارات المادية الموجهة خاصة لتطوير البنى التحتية، إضافة إلى الاستثمارات غير المادية، وليس بمفهوم قانون المالية في الجزائر)، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لاسيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة والخدمات. بمعنى آخر، ليس النمو في الجزائر نموا مكثفا intensive، اي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لعوامل الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع innovation [157] .

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الجزائر صُنفت في سنة 2011 البلد الأقل إبداعا في العالم، وذلك بواسطة الدليل العالمي للإبداع (Indice mondial de l'innovation – GII, édition 2011)، حيث جاءت في ذيل الترتيب لـ 125 دولة تم إدراجها في التصنيف الذي تقوم به "الإينسيد" (INSEAD)، التي تعد من أكبر المدارس العليا للتجارة والأكثر شهرة في العالم، بمساهمة شركائها الخبراء (مثل Alcatel-Lucent, Booz et Company, l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle,...) ، وفقا لما ورد في يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2011/07/07.

وحسب يومية الخبر الصادرة في 2013/01/13، صنفت الجزائر في الرتبة الأخيرة أيضا في مجال الإبداع من طرف منتدى الاقتصاد العالمي، من مجموع 144 دولة (تصنيف 2013/2012).

157- يتعلق الإبداع هنا بتطور المؤسسة ككل (التحسينات التقنية التي تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج) وبمنتجاتها (طرح منتجات جديدة في السوق). والتشديد على أهمية الإبداع التقني يعني التأكيد على تفوق مبادرات المنتجين. المرجع:

F.Teulon, Vocabulaire économique (Collection Que sais-je), édition Bouchène, Alger, 1996, P.68.

قد يشكك البعض في مصداقية هذا التصنيف، ويطعن في موضوعية المعايير المعتمدة من طرف الهيئتين المذكورتين لإنجازه، لكن لا أحد يمكنه حجب حقيقة أن مسألة الإبداع تبقى إحدى أهم الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال. وهذا ما يجعل إشكالية الاستثمار في رأس المال البشري تطرح نفسها بحدة أكثر من أي وقت مضى. ذلك أنه في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة، بات الدور الحاسم في كل نمو مستديم وتنمية شاملة للإبداع والابتكار. ومن ثم، أصبح الاستثمار في رأس المال المادي وحده لا يكفي (كي لا نقول لا يجدي كثيرا)، في ظل غياب استراتيجية محكمة وإرادة سياسية قوية لجعل الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس، أي "الاستثمار في البشر على حساب الحجر"، وليس العكس. فسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أهم أولوياتها، لاسيما من خلال الموارد المالية الضخمة (حوالي 2048 مليار دينار) المخصصة لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية (كل الأطوار)، ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية (وما يرافقها من أماكن للإيواء، ومطاعم جامعية، إلخ.) في قطاع التعليم العالي، ومئات المعاهد ومراكز التكوين في قطاع التعليم والتكوين المهنيين، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال. إلا أن كل ذلك يبقى في الأساس عبارة عن كم في مواجهة كم، أي توفير الأعداد اللازمة من المؤسسات التربوية والمقاعد البيداغوجية لاستقبال الأعداد الجديدة والمتزايدة سنويا من التلاميذ والطلبة. ومع التسليم بضرورة هذه المنشآت وأهميتها في التعليم والتكوين، فإن الاكتفاء بالنتائج الكمية (عدد الطلبة المجازين سنويا، مثلا) من وراء كل هذه الاستثمارات المادية، دون التساؤل حول نوعية التعليم الذي تلقاه كل تلميذ في مختلف المراحل التي مر بها، وفيما إذا كان هذا التعليم يسمح له فعلا ان يزاول تعليما عاليا جيدا او ان يتلقى تكوينا مهنيا مؤهلا، او حول قيمة الشهادة المتحصل عليها من طرف كل طالب متخرج، وفيما إذا كانت هذه الشهادة تؤهله، مثلا، لكي يكون منشئا للشغل وليس باحثا عن شغل، دون ذلك إذاً لا يمكن الحديث عن استثمار بشري حقيقي.

هذا التركيز في الجزائر على التكوين الكمي على حساب النوعية أصبح يطرح مشاكل كبيرة على مستوى كل قطاعات النشاط، ويفرز آثارا سيئة على سير مختلف المؤسسات، لاسيما تلك المظطلعة بمهام مرفق عمومي، أي بتقديم خدمات أساسية للمواطنين؛ إذ يلاحظ أن السبب الرئيسي في رداءة هذه الخدمات يعود إلى سوء التسيير، وبالتالي إلى نقص التأهيل والكفاءة لدى العاملين (إداريين أو تقنيين). من ذلك، مثلا، ما يلاحظ من اختلالات على مستوى القطاع الصحي الذي أصبح يعاني من صعوبات كبيرة في التكفل بالمشاكل الصحية للمواطنين، على الرغم من الإمكانيات المادية والمالية الهامة التي توفرها الدولة لهذا القطاع، حيث أن أغلب الملاحظين يرجعون ذلك إلى عدم التحكم في تسيير المرافق الصحية بسبب النقص الكبير في الإطارات الطبية والإدارية المؤهلة. وتجدر الإشارة هنا إلى رأي البروفيسور أحمد بن الذيب، رئيس مصلحة أمراض الثدي بمركز بيار وماري كوري لمعالجة مرضى السرطان (إثر استطلاع الرأي الذي قامت به صحيفة الخبر الصادرة في 2012/10/31 حول استفحال داء السرطان في الجزائر تزامنا مع فعاليات "أكتوبر..الشهر العالمي لداء سرطان الثدي") الذي أشار إلى أن النظام الصحي الحالي لا يوفر سوى تكفل نسبي وذي نوعية رديئة جدا، موضحا ذلك بقوله: "أردنا السير بوتيرة جد سريعة، وكان الحري (بنا) أن نمشي بترو، وكانت النتيجة تخرّج أعداد كبيرة من الأطباء ضعيفي المستوى، بسبب رداءة التكوين الذي تلقوه".

في هذا الصدد، وبعد التذكير بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتنمية البشرية العربية لسنة 2003 الذي أكد على وجود علاقة قوية بين اكتساب المعرفة وتعزيز القدرة الإنتاجية، خاصة في النشاطات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الحديثة، يرى ناصر مراد[158] أنه "ضمن مفهوم حديث للتنمية الذي يرتكز على المعرفة والإبداع الإنساني، ترتكز التنمية الاقتصادية على مدى توفر منظومة فعالة لاكتساب المعرفة وقادرة على إعداد رأس مال فكري مؤهل لقيادة التنمية الشاملة"؛ وأن "الاهتمام بالتعليم النوعي، ودعم البحث العلمي ومؤسساته، والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار تشكل مقومات اقتصاد المعرفة، مما يقتضي ربط التنمية الاقتصادية بتنمية الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار النوعي في التربية والتعليم والبحث العلمي". ويخلص الباحث إلى أنه "رغم أهمية هذا الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية إلا أن الدول العربية تعاني من ضآلة حجمه، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية، وتردي نوعية التعليم وقلة الإنتاج العلمي".

ولأخذ فكرة أولية وعامة عن أداء الاقتصاد الوطني، يمكن حساب الإنتاجية الإجمالية المتوسطة للعامل عن طريق قسمة الناتج المحلي الخام (بالحجم) على اليد العاملة النشطة المشغلة. وكما يتبدى من خلال الجدول رقم 22 أدناه، كانت النتيجة متواضعة جدا خلال الفترة 2006-2009 (المأخوذة هنا كعينة، باعتبار أن النمو خارج المحروقات كان الأهم أثناءها)، حيث أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كانت حوالي مليون دينار في المتوسط. وبما أن قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2 % من مجموع اليد العاملة النشطة، يمكن تقدير مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بحوالي 628 ألف دينار في السنة (حوالي 8500 دولار) في المتوسط.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي [159]، ظلت إنتاجية العمل في الجزائر في تناقص مستمر منذ عدة عقود، وذلك مقارنة بدول المنطقة وبالشركاء التجاريين للبلاد. ومن شأن ذلك التأثير على تنافسية الاقتصاد، حسب الصندوق.

158- د.ناصر مراد، الاستثمار في رأس المال الفكري – مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية العدد 10 مارس 2008 ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – الجزائر. ص ص. 73 و 84.

159- FMI, Algérie : Consultation de 2010 au titre de l'article IV, Rapport n°11-39 du mois de mars 2011, P.21. http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

جدول رقم 22: متوسط الإنتاجية الإجمالية لليد العاملة خلال الفترة 2006 - 2009

	2006	2007	2008	2009
ي ع ن م [1] (ملايين الأشخاص)	8,5	8,7	9,1	9,4
ن م خ [2] بالحجم/ي ع ن م (بآلاف الدينارات)	984	1.035	1.165	1.013
ن م خ خ م [3] بالحجم/ي ع ن م (بآلاف الدينارات)	535	583	639	699
ن م خ خ م/ ي ع ن م خ م [4] (بآلاف الدينارات)	548	597	635	714

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

1) ي ع ن م: اليد العاملة النشطة المشغلة.
2) ن م خ: الناتج المحلي الخام.
3) ن م خ خ م: الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.
4) ي ع ن م خ م: اليد العاملة النشطة المشغلة خارج المحروقات.

من جانب آخر، تعد المقارنة بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد ت بعض البلدان المجاورة (المغاربية أو الشمال إفريقية) من حيث النمو لاقتصادي ملائمة لأنها تقوم بين اقتصادات تسمى ذات "الدخل المتوسط"، حسب ترتيب البنك العالمي، على الرغم من أن هذه البلدان لم تكرس نفقات عمومية ضخمة من أجل الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو كما فعلت الجزائر منذ سنة 2001.

كما يبدو واضحا من خلال الجدول رقم 23 أدناه، ومع أن فترة المقارنة تشمل تطبيق مخططي الإنعاش الاقتصادي الأول والثاني، فقد سجل الاقتصاد الجزائري أقل معدل نمو متوسط بين بلدان شمال إفريقيا وبفارق مهم نسبيا (بين 1.6 و4 نقاط بالنسبة لموريطانيا ومصر على التوالي)؛ مع العلم أن معدل النمو في الجزائر تأثر خاصة بالنتائج الضعيفة التي سجلها نمو قطاع المحروقات خلال الفترة والتي عملت على جذبه إلى الأسفل.

جدول رقم 23: معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الخام لبلدان إفريقيا الشمالية خلال الفترة 2006 - 2009

البلد	معدل نمو ن.م.خ (%)
مصر	6.4
المغرب	5.3
تونس	4.9
ليبيا	4.5
موريطانيا	4.0
الجزائر	2.4

المصدر:

E. Santi, S. Ben, Indicateurs de développement de la Banque mondiale, 2009. Cités par Romdhane et W. Shaw, Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce a l'intégration regionale : défis et opportunités, Banque africaine de développement (BAD), 2012, p. 75. http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Unlocking%20North%20Africa%20RI%20FR%20Final.pdf

جدول رقم 24: معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الخام للفرد (على أساس تعادل القوة الشرائية) للجزائر وبعض بلدان إفريقيا الشمالية خلال الفترة 2000 - 2009

البلد	نمو ن.م.خ/الفرد
تونس	% 3.6
المغرب	% 3.5
الجزائر	% 3.0
مصر	% 2.3

المصدر: Fondation Robert Shuman، **نقلا عن:** A. Bouzidi, Economie algérienne – Eclairages, ENAG, Alger, 2011, p.40.

ولو أن التفاوت لم يكن كبيرا، **يلاحظ مع** ذلك أن حصة الفرد الجزائري من الدخل الوطني **(الناتج المحلي الخام)** كانت أدنى من **تلك العائدة** للفرد التونسي والفرد المغربي خلال الفترة 2000 - 2009.

4/1- ما وراء معدلات النمو

إن النتائج المتوصل إليها في الفصل الثالث (القسم 4) من هذه الأطروحة والمتعلقة خاصة بالقيمة المتوسطة لمضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001- 2009، وهي 0.90 ، والتي مكنتنا من استنتاج أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة أدى في المتوسط إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحولي 10 سنتيمات من الدينار من جهة، وبالقيمة المتوسطة للميل الحدي للاستيراد، وهي 0.80 ، والتي تدل على أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد بنسبة 80 % من جهة أخرى، يمكن اعتبارها تدعيما لأراء بعض المحللين الاقتصاديين المهتمين بمدى فعالية سياسة الإنفاق العمومي المطبقة حاليا في الجزائر. فعبد الحق لعميري، مثلا، يرى (في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن للاسبوع من 12 إلى 18 /2007/03) أن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى في الأساس مبددا للثروة l'économie hors hydrocarbures demeure fondamentalement destructrice de richesse؛ إذ أنه يتم سنويا، حسبه، ضخ أكثر من 15 % من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول على نمو أقل بثلاث مرات مما كان منتظر الحصول عليه؛ وأن معدل النمو في الجزائر يبقى على العموم أقل من المتوسط العالمي، وحتى الإفريقي الذي يفوق 5 %. ويذكّر لعميري بنظرية هافيلمو théorème d'Haavelmo (هافيلمو، جائزة نوبل في الاقتصاد وأحد أكبر المنظرين الكينزيين) التي تبين أنه عندما يتم تمويل الزيادة في النفقات العمومية بواسطة الضرائب على النشاط الاقتصادي يكون المضاعف (الكينزي) مساويا للواحد. أما في الجزائر فقد تم، حسب لعميري، تمويل نمو موسع بالريع البترولي للحصول في النهاية على أثر مخفض للنمو بدلا من عامل مضاعف (يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2009/04/22).

وفي نفس الاتجاه تقريبا يذهب عبد الرحمان مبتول عندما يعتبر أن النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2004 – 2009 لم يكن متناسبا مع الإنفاق العمومي، ويتساءل عن مدى أهمية الناتج المحلي الخام في الجزائر، سواء من ناحية حجمه أو طبيعته، مقارنة بذلك الخاص بكوريا الجنوبية مثلا: "ما ذا يمثل الناتج المحلي الخام في الجزائر المقدر بـ 160 مليار دولار في المتوسط بالأسعار الثابتة لسنة 2009 (المقدر بـ 135 مليار دولار في 2007 من طرف صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر) والذي يتكون بنسبة 45 % من المحروقات، مقارنة بالناتج المحلي الخام لكوريا الجنوبية مثلا والمقدر في سنة 2008 بـ 1024 مليار دولار (أكثر من 14 مرة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في الجزائر)، وهو الناتج المعتمد على المؤسسات المنتجة للثروة." [160] ويحاول مبتول أيضا البرهنة على تبعية الاقتصاد الوطني شبه الكاملة للمحروقات، وعلى أن إنتاج الثروة الحقيقية يبقى ضعيفا: "من جانب آخر، تسمح التقنية المعروفة لدى الاقتصاديين والمتمثلة في تثليث جدول التبادل ما بين القطاعات الصناعية وقلب

160- A.Mebtoul, Bilan des politiques économiques de 1963 à 2010, dans « Le développement économique de l'Algérie – Expériences et perspectives », ouvrage collectif sous la direction de Taib Hafsi, Casbah Editions, Alger, 2011, pp. 47 – 71.

المصفوفة triangularisation du tableau d'échange interindustriel et l'inversion de la matrice بالبرهنة على أن المحروقات تغذي كل الاقتصاد تقريبا. ومن بين مجموع المؤسسات المعنية بالنمو خارج المحروقات المقدر معدله بـ 9 % حسب وزير المالية، لم تساهم فعليا المؤسسات المنتجة للثروة الحقيقية في هذا الناتج سوى بأقل من 20 % في سنة 2009 (بين 30 و35 مليار دولار من مجموع 160 مليار). وهناك احتمال في بقاء الوضع على حاله خلال الفترة 2014/2010، لأنه يتطلب وقتا كافيا (مع فرض توفر الإرادة السياسية أمام ضغوطات لوبيات الاستيراد) لإرساء إنتاج وتصدير خارج المحروقات. لكن هذا الأداء يبقى تافها dérisoire مقارنة بالإنفاق العمومي الذي بلغ خلال الفترة 2009/2004 حوالي 200 مليار دولار. لكن في غياب أي حصيلة، لا ندري إذا كان هذا المبلغ قد استهلك بالكامل. ومقارنة بالنفقات الخاصة بالسكان، هناك بلدان في طريق النمو مثل الجزائر وتنفق ثلث ما تنفقه هذه الأخيرة لكن لها معدلات نمو أهم." [161]

كما أن معدلات النمو، خارج المحروقات خاصة، المعلن عنها من طرف السلطات تبقى محل جدل كبير من طرف الكثير من الباحثين والمحللين؛ إذ يشككك البعض في مصداقية طرق حسابها، أو يرى فيها شيئا من التضخيم، وهذا بصرف النظر عن بعض الآراء التي يمكن اعتبارها متطرفة، مثل ما ذهب إليه يوسف بن عبد الله (في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن للاسبوع من 04/25/ إلى 2011/05/01) من أن الحديث عن النمو في الجزائر يمكن اعتباره نوعا من الاحتيال الفكري escroquerie intellectuelle.

في هذا الصدد، يطرح لخضر عزي، في قراءته لكتاب مصطفى مقيدش ("الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد")، جملة من التساؤلات حول مصداقية الإحصائيات الرسمية الخاصة بحساب النمو، وربطها بإشكالية السوق الموازية والموارد المالية الهامة المعبأة فيها (على حساب الاقتصاد الرسمي والقطاعات المنتجة): "لحساب النمو الاقتصادي في الجزائر يظهر وحسب بعض الدراسات أن طرق تقدير الناتج الداخلي الخام تظهر وأنها قابلة للنقاش والتعليل، وعليه هل يمكن اعتبار الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالنمو قابلة للاستغلال المعلوماتي في مجال التحليل الاقتصادي؟ بمعنى آخر هل يمكن استخدامها في الجانب التوقعي العلمي؟ إذا ما علمنا وحسب ما نشر من دراسات أن هناك مبالغ متداولة تقدر بحوالي 14 مليار دولار في السوق الموازية سنة 2002 ، فما هي القطاعات التي يمولها هذا المبلغ وما هي درجة تسريعه؟" [162]

أما بشير مصيطفى فإنه يتطرق في بحثه حول الفساد الاقتصادي إلى العلاقة المتينة بين النمو الاقتصادي القوي وتطبيق معايير الحكم الصالح (الراشد) من جهة، وتأثر معدلات النمو بشكل كبير بدرجات الفساد (حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو وإنما على أساس الريع المتوقع منها) من جهة أخرى. ويشير مصيطفى في هذا المجال إلى بحث ماجد عبد الله المنيف الذي توصل

161- Op.cit.

162- لخضر عزي، قراءة وعرض لكتاب د. مصطفى مقيدش ("الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد")، مجلة دراسات اقتصادية العدد 9- جويلية 2007 ، ص ص. 7- 19 .

من خلاله إلى أن "الفساد يكون كبيرا إذا تعلق الأمر بمشروعات البنية التحتية، مما يشجع على توجيه الإنفاق الرأسمالي **(الإنفاق من رأس مال الاستثمار)** كمحفز للنمو إلى الكم الهائل من مشروعات البنية التحتية لدى الدول المعروفة بالفساد الاقتصادي".[163]

في نفس السياق، يشير إبراهيم فريد عكوم في بحثه حول إدارة الحكم والعولمة إلى أنه إضافة إلى قلة إنتاجية **الاستثمار العمومي** وتوجيهه نحو المشروعات التي فيها مجالات كسب مالي ورشوة للمسؤولين الحكوميين، يسهم الفساد في زيادة مقدار العجز المالي للحكومة ويجعل من الصعب على هذه الأخيرة رسم وتطبيق سياسة مالية سليمة، ومن المحتمل أيضا أن يزيد من فجوة عدم المساواة في الدخل**؛ لأنه يسمح لقلة من ذوي الامتيازات تحقيق مكاسب على حساب بقية المواطنين.**[164]

وقد بينت دراسة لصندوق النقد الدولي[165] **حول دول البلطيق** والإثنتي عشرة دولة المشكلة لجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا أنه إضافة إلى تقويض الثقة بالحكومة، فإن للفساد تكلفة اقتصادية حقيقية**،** كونه يحول الإنفاق الحكومي بعيدا عن الاستثمارات **المفيدة من الناحية الاجتماعية.** وهو يؤدي أيضا إلى سوء توزيع الموارد؛ لأن المسؤولين الفاسدين لن يضغطوا لتغيير القوانين **والإجراءات، بل يسعون، على العكس من ذلك،** لاستغلالها في محاولة للإبقاء على أجواء الفساد التي تؤمن لهم منافع مالية من **خلال الرشى.** وهذا الأمر يضاعف مشكلة الفقر وعدم المساواة؛ لأن من يتحمل أعباء هذه الممارسات الفاسدة هي الطبقات الفقيرة.

وهكذا، تبقى مسألة الحكم الراشد (الحكم الجيد أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع**) وارتباطها بالشفافية وتوسيع نطاق** المساءلة أيضا إحدى أهم الإشكاليات المطروحة في الجزائر عندما يتعلق الأمر بتقييم أداء الاقتصاد الوطني.

أما عبد المجيد بوزيدي[166] فإنه يطرح التساؤل التالي: لماذا يجد الاقتصاد الجزائري صعوبة في الصعود على الرغم من وجود وفرة في **الموارد البشرية** والطبيعية والمالية؟ و للإجابة عن **هذا التساؤل، يطرح بوزيدي إشكالا هاما يتمثل في العلاقة القوية بين النمو** الاقتصادي في بلدان الجنوب **- ومن بينها الجزائر-** ونوعية المؤسسات القائمة في هذه البلدان.

يرى بوزيدي أن تفسير النموذج الاقتصادي المهيمن **(النيوكلاسيكي) الذي يشرح أن النمو مرتبط برأس المال، واليد العاملة،** والإنتاجية الإجمالية لهذين العاملين يستقيم في الاقتصاد المتطور حيث **تكون** هذه المتغيرات **الثلاثة ملتئمة** إيجابيا**. لكن** هذه

163- بشير مصيطفى، **الفساد الاقتصادي** - مدخل إلى المفهوم والتجليات، مجلة دراسات اقتصادية العدد 6 – **جويلية** 2005 ، ص ص. 9 - 22.

164- إبراهيم فريد عكوم، مرجع سابق، ص. 42.

165- مذكورة من طرف إبراهيم فريد عكوم، المرجع السابق.

166- A.Bouzidi, op. cit, p.55.

المتغيرات ليست مرتبطة إيجابيا وغير كافية في اقتصادات الجنوب، ولو أن متغيري رأس المال والعمل وإنتاجيتهما تبقى شروطا ضرورية للنمو. وعليه، دارت نقاشات حول مسألة أفضل سياسة اقتصادية يجب وضعها، وما هي أذكى الاختيارات لصنع النمو: سياسة الطلب، سياسة العرض، النفقات العمومية، الادخار الخاص،... وباختصار مجمل النقاشات التقليدية المدارة من طرف المختصين في الاقتصاد الكلي. وفي نهاية سنوات 1980، توسع النقاش حول النمو الاقتصادي في سياق بلدان الجنوب. وقد سلط المحللون والمختصون في التاريخ الاقتصادي الضوء على أنه عندما يتعلق الأمر بهذه البلدان فإن النمو الاقتصادي يرتبط بشدة بإقامة مؤسسات تمنح محفزات تشجع على إنتاجية رأس المال والعمل [167].

ويذكّر بوزيدي بمفهوم المؤسسات لدى الاقتصادي الأمريكي دوغلاس نورث Douglas North (صاحب نظرية الاقتصاد المؤسساتي) والتي تتمثل في القوانين، والقواعد، والمعايير، والمعتقدات التي تحكم المجتمع. فالمؤسسات، حسب نورث، هي قواعد اللعبة، أي القواعد الرسمية والمعايير غير الرسمية التي تحكم سير المجتمع، وكذا العمل على تطبيقها. وتحدد المؤسسات "الطريقة التي يتم بها اللعب". وعليه، تؤدي المؤسسات دورا هاما في التنمية الاقتصادية والنمو. وأهم هذه المؤسسات، وفقا لنورث، هي:

- قانون ملكية جيد التحديد والذي يمنح المحفزات للإنتاجية، بحيث يسمح بالمكافأة الصحيحة لموردي رأس المال واليد العاملة على حد سواء، وحماية حقوقهم؛
- نظام قانوني لتنفيذ العقود والاتفاقات.

ويرى نورث أنه في غياب نظام سياسي يحفز على إقامة حقوق ملكية فعالة، ونظام قانوني حيادي، لا يمكن الوصول إلى أي نتيجة[168].

هناك اليوم شبه إجماع حول الدور الجوهري الذي تؤديه نوعية المؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية في تنمية بلد ما. فعدة دراسات (Acemoglu, Johnson and Robinson, 2008; et Rodrik, 2004) تثبت أن دور المؤسسات أهم من الجغرافيا، وأنها تمثل النتيجة والسبب في نفس الوقت للازدهار الاقتصادي[169].

وعلى الرغم من أن العلاقة بين نوعية المؤسسات والازدهار الاقتصادي ليست دائما خطية أو مباشرة، إلا أنه من المؤكد أن ضعف المؤسسات يحد من الإرادة السياسية أو الوسائل اللازمة لتبني سياسات رشيدة وإصلاحات جوهرية. إضافة إلى ذلك، يعد وجود هيئات سياسية وقانونية مستقرة وتعمل على حماية حقوق الملكية أمرا جوهريا لجذب الاستثمارات[170].

167- Op.cit.
168- Op.cit, p.56.

169- Messod Ahmed, Nouvelles frontières – Les pays à faibles revenus se mondialisent, mais restent confrontés à d'importants défis, in Finances et développement, FMI – Septembre 2008, pp. 9 – 14.
170- Op.cit.

وضعف إدارة الحكم بمختلف أوجهه (ضعف السياسات العامة، هشاشة المؤسسات، عدم ملاءمة القوانين والأطر التنظيمية، عدم فاعلية النظم القضائية،...)، يعد عائقا في وجه عملية التنمية بنفس الطريقة التي يضر بها الفساد. ويجد هذا الرأي دعما كافيا في أدبيات النمو الاقتصادي وتأثير المؤسسات والقوانين على عملية النمو. وتشير تجارب البنك العالمي إلى أنه حتى بعض البرامج والمشروعات المتكاملة من الناحية الفنية (التقنية) والتي شارك في تمويلها في بعض الدول فشلت في تحقيق النتائج المرجوة نتيجة لأسباب تتعلق بعدم كفاءة المؤسسات الحكومية في التنفيذ[171].

2 – العلاقة بين الريع والنمو: بعض عناصر الجدل

1/2– إشكالية الوفرة في الموارد الخارجية واستعمالها

إن النتائج المخيبة نسبيا والمسجلة من طرف الاقتصاد الوطني في مجال النمو خلال فترة الدراسة (سواء من ناحية مستواه أو طبيعته)، على الرغم من توظيف موارد مالية هامة من طرف الدولة لدعمه، تدعو إلى إثارة النقاش القديم والمتجدد دوما حول العلاقة بين الريع الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية (النفط بالنسبة للجزائر) والنمو، أي التساؤل حول أسباب التاثير المحدود جدا، أو حتى السلبي أحيانا، للريع على النمو ومدى حتميته. ذلك أن هذه الإشكالية ليست جديدة بالنسبة للجزائر، حيث سبق طرحها في نهاية سنوات 1970 بعد أن تبين أن الريع الهام الذي تحصلت عليه الدولة إثر الصدمة البترولية الأولى (الإيجابية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط) لسنة 1973 والمستثمر بقوة لتصنيع البلاد لم يكن له التاثير الإيجابي المنتظر على النمو، وكذا بعد منتصف سنوات 1980، عندما وجدت الجزائر نفسها تتخبط في أزمة اقتصادية ومالية حادة بعد التقلص الشديد لحصتها من الريع (مقارنة بتلك التي كانت تحصل عليها منذ بداية هذه العشرية الأخيرة عقب الصدمة البترولية الثانية لسنة 1979)؛ إذ تبدت، هنا أيضا، هشاشة الاقتصاد الوطني الناتجة خاصة عن قصور الجهاز الإنتاجي في تحقيق نمو قوي ومستديم.

لكن الوقائع الاقتصادية لا تبين دائما علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية بصفة عامة والنمو في المدى الطويل. فبالنسبة لبلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا أدى وجود وفرة في الموارد الطبيعية إلى نمو قوي ومستديم؛ بينما كانت هذه العلاقة سلبية في أغلب بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

كما أن العديد من البلدان التي عرفت ارتفاعا كبيرا ومفاجئا في المداخيل الخارجية (الناتجة عن تصدير موارد طبيعية)، أو ما يسمى بـ "البوم" boom، حققت نتائج مخيبة للآمال في مجال النمو. وعلى العكس من ذلك، نجحت أخرى في المحافظة على نمو دائم حتى بعد فترة "البوم"، مثل إندونيسيا وماليزيا والنرويج. ويمكن أن نستشف من هذه التجارب أن طريقة استعمال المداخيل الناتجة عن وفرة الموارد أو ارتفاعها المفاجئ (البوم)، والسياق المؤسساتي الذي تظهر وتتطور في ظله هذه المداخيل هي التي

171. إبراهيم فريد عكوم، مرجع سابق، ص.44.

تؤثر في الواقع على النمو، وليس تلك الموارد في حد ذاتها [172].

مبدئيا، يسمح الفائض المالي الناتج عن استغلال مورد منجمي ما **(مثل النفط)** بربح الوقت، حيث أن كتلة الاستثمارات التي **يمكن توظيفها تكون** أكثر أهمية. وبجعل النمو الاقتصادي تابعا فقط للاستثمار، يُعتقد أن هذا النمو يكون أسرع بكثير مما يكون عليه الأمر في حالة عدم توفر ذلك الفائض. ويجب استعمال الميزة المقارنة الطبيعية للقطاع المنجمي لإظهار ميزات مقارنة مشكلة avantages comparés construits، **بما أن الفائض المنجمي يسمح بتغطية تمويل الجزء المستورد من الاستثمار. من جانب** آخر، يحول القطاع المنجمي جزءا من فائضه لقطاعات الاقتصاد الأخرى بفضل الفرق الموجود بين التكاليف الهامشية والأ**سعار الدولية.** وفي حالة المحروقات، **يكون أثر هذا التحويل مهما لأن كل القطاعات تستعمل الطاقة.** وإلى ذلك، يجب إضافة المنتجات المشتقة التي تصل المستعملين لها بنفس شروط الأسعار[173].

لكن الفوائد المتحصل عليها من الفائض المنجمي تقترن **بعدة مشاكل** التي **يمكن،** إذا لم يتم التفكير فيها وحلها في الوقت **المناسب،** أن تكون لها آثار وخيمة على سيرورة التراكم المنطلقة، على المجتمع بصفة عامة. **وكما يرى ألسنهانس** H.Elsenhans، **الريع شيء سيء قبل أن يكون شيئا جيدا. فتوفر ريع هام يمكن ان يتبع بسلسلة من الاختلالات الوظيفية** dysfonctionnements **المرتبطة بتقلبات حجمه وقدرته الشرائية، وكذا بطبيعته الخاصة كدخل**[174].

يتعلق المشكل الأساسي بعدم قابلية تجدد المنتجات الباطنية (المنجمية). وتبعا لذلك، لا يمكن لإيرادات هذه المنتجات أن تضمن **إلا** تمويلا لفترة محدودة تطول أو تقصر؛ إذ يجب بعدها أن تحل محلها نشاطات بديلة. **وهناك مشكل آخر متعلق بالسوق العالمية،** ويتمثل في **مدى** المحافظة على القدرة الشرائية للموارد الطبيعية المصدرة والتي تكون متوافقة مع برنامج الاستثمار المسطر والذي يخضع إنجازه شبه كليا للقدرة على استيراد السلع التجهيزية. ويخضع مستوى الصادرات وقدرتها الشرائية للعرض والطلب في **الأسواق الدولية** والتي ليس لبلد صغير **(مثل الجزائر، بالنسبة لحجم صادراته من النفط)** أي تأثير عليها. **وهذا الجانب من تمويل** التراكم عن طريق الموارد الطبيعية له أهمية خاصة عندما تكون نسبة الصادرات للناتج المحلي الخام عالية. وقد بين بهاغاواتي Bhagwati.ج **أن تدهورا شديدا** لنسب التبادل في هذه الحالة يمكن أن يترجم في ما يسميه **"النمو المفقر".** فعلا، إن تأثير صدمة سلبية لنسب التبادل من الأهمية بحيث يمكن أن تؤدي إلى تقلص الدخل الوطني **(بسبب النسبة العالية للصادرات من الموارد الطبيعية** في الناتج **المحلي الخام). كما أن** تأثيرات صادرات الموارد الطبيعية على المالية العمومية تكون لها أهمية خاصة عندما تكون

172- Hélène Djoufelkit , Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence française de développement - AFD, Département de la Recherche, juin 2008, pp. 2 – 25.
http://www.afd.fr/webdav/site/afd/shared/PUBLICATIONS/RECHERCHE/Scientifiques/Documents-de-travail/064-document-travail.pdf

173- Youcef BENABDALLAH, Croissance économique et dutch disease en Algérie, Cahiers du CREAD N° 75/2006, Bouzaréah, Alger, pp.9-41.

174- Op.cit.

الدولة هي المضطلعة بالتنمية. فإيرادات الجباية بعنوان نشاط الاستخراج والتصدير مرهونة بالأسعار الدولية. ومن ثم، يصبح الادخار الميزانياتي، المعروف دوره وأهميته في الدول النامية، شديد التقلب[175].

2/2 – المرض الهولندي ومدى تأثيره على حالة الجزائر

عند الحديث عن الوضعية الخاصة لاقتصادات البلدان المصدرة أساسا للنفط، مثل الجزائر، غالبا ما تصاغ الملاحظة التالية: هناك تراجع واضح في النشاط خارج قطاع المحروقات، لاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة، وتركيز على زيادة الموارد المالية الناتجة عن بيع النفط للخارج، ونزوع إلى جعل ميزانية الدولة خاضعة لتلك الموارد. ومن ثم، يطرح التساؤل: لماذا تفتقر البلدان النفطية بمصدر ثرائها؟ لتفسير هذه الظاهرة، تلجأ الأدبيات الاقتصادية كثيرا إلى نموذج "المرض الهولندي".

ظهرت عبارة المرض (أو الداء أو التناذر) الهولندي (syndrome hollandais) dutch disease خلال سنوات 1970 لتشير إلى الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الهولندي إثر اكتشاف واستغلال حقول الغاز الطبيعي الكبيرة في سنوات 1960، مما أدى إلى زيادة هائلة (boom "بوم") في عائدات المحروقات، وكذا استفاضة معتبرة في رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة، ومنه إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية، ومن ثم إلى الإضرار بالتنافسية السعرية compétitivité-prix للصادرات خارج المحروقات. كما أن التحول الهيكلي الناتج عن ذلك طرح مشاكل كبيرة تمثلت خاصة في تأثيرات وخيمة على القطاع الصناعي، حيث دخل البلد في حالة من زوال التصنيع (اللاتصنيع) désindusrialisation ، مع فقدان الكثير من مناصب الشغل.

وبعد أن أصبح ذا استعمال عام، حظي مفهوم المرض الهولندي بنجاح كبير لتفسير التاثر الاقتصادي الكلي بصدمة خارجية متمثلة إلى حد كبير في وضعية الريع الناتجة سواء عن استغلال منجمي، أو مساعدات خارجية، أو مداخيل هامة يحصل عليها البلد المعني من رعاياه العاملين في الخارج. وينصرف معنى "صدمة" choc إلى تغير مفاجئ، هام، وحيد، وغير متوقع non anticipé؛ و"خارجية" معناها المرور عبر قطاع له علاقة ببقية العالم ويؤثر على ميزان المدفوعات. وبالنسبة للجزائر، تعتبر من قبيل ذلك الصدمتان البيتروليتان لسنتي 1973 و1979؛ بينما كانت الزيادة في أسعار النفط المسجلة في سنوات 2000 أقل فجائية ومتدرجة، على الرغم من كونها أكثر أهمية بدلالة تطور السعر العالمي للبترول المعبر عنه بالدولار الجاري[176].

حسب نموذج المرض الهولندي، سمح التحسن المذهل لنسب التبادل للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية (لاسيما النفط) بالحصول على موارد مالية هامة. والمفارقة أن استعمال هذه الموارد كان السبب في توترات حادة في أنظمتها الانتاجية، تمثلت في إعاقة

175- Y. Benabdallah, op.cit.

176 - Hilel Hamadache, Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie – « Syndrome hollandais et échangeabilité », thèse de Master of Science du Centre International de Hautes Etudes Méditerranéennes CIHEAM – Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier IAMM n° 103 – 2010, p.14.
http://www.iamm.fr/ressources/opac_css/doc_num.php?explnum_id=3488

قطاعي الصناعة والفلاحة (أي قطاعي السلع التبادلية) مع أنهما يعدان القطاعين الوحيدين الحقيقيين للتنمية. بالمقابل، يتم تنشيط dopage القطاع المصدر للموارد الطبيعية وقطاعي البناء والخدمات (قطاعات السلع غير التبادلية) عبر حقن الريع في الاقتصاد[177].

يتم الحصول على الأثر الأساسي للمرض الهولندي، على المستوى النظري، بفضل متتالية تعديل séquence d'ajustement تبدأ بارتفاع معدل الأجر الحقيقي الذي ينتقل إلى الأسعار النسبية (ارتفاع أسعار السلع والخدمات غير التبادلية) لينتهي بارتفاع سعر الصرف الحقيقي taux de change réel. ويختصر الأثر الإجمالي في تراجع الصناعة والفلاحة من جهة، وتضخم القطاع المعني بـ"البوم" secteur en boom وقطاعي البناء والخدمات من جهة أخرى[178].

لكن الملاحظ هو أن نتائج الدراسات العديدة المكرسة لظاهرة المرض الهولندي تبدو مبهمة؛ إذ أن الآثار المتوقعة في النموذج لا تظهر بانتظام. فردود الفعل عن ارتفاع المداخيل النفطية كانت مختلفة في بعض الجوانب ومتشابهة في جوانب أخرى. ومع ذلك، يحتفظ النموذج بجدارته من حيث التأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون ناتجا فقط عن توفر رؤوس الأموال. وهو جانب مهم خاصة في حالة الجزائر، بالنسبة للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها على أثر الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986. والصدمة الموجبة لنسب التبادل تضع الجزائر، منذ سنة 2000، في وضعية مشابهة جدا لتلك التي عرفتها في سنوات 1970. ويعد دور الدولة مهما جدا في الجزائر كونها تستفيد مباشرة من هذه الصدمة، أي أنها المستفيد الأول من "البوم" البترولي. ويقترن تدخل الدولة بتطوير قطاع السلع غير القابلة للتبادل. وهذا من شأنه أن يجعلها بمثابة الناقل لآثار المرض الهولندي[179].

لقد مكنت الصدمة البترولية الأولى لسنة 1973 الجزائر من الحصول على موارد مالية هامة بفضل تصدير المحروقات، وكذا المديونة المضمونة بواسطة الريع النفطي، مما سمح بتنشيط الاستثمار الذي قدر في المتوسط بـ 40 % خلال الفترة المعنية (مع بلوغ ذروة 47 % أحيانا). لكن النمو الاقتصادي الناتج عن هذه الاستثمارات في المدى الطويل كان أقل من ذلك المتحصل عليه بواسطة معدلات استثمار أقل بكثير. فهل يمكن تفسير ذلك بآليات المرض الهولندي كما وصفت أعلاه؟ [180]

177- Y. Benabdallah, Op.cit.
178- Op.cit.
179- Op.cit.
180- Op.cit.

استنادا إلى الدراستين[181] اللتين قام بهما عشوش وخرباشي من جهة، وعلاهم وبوقليعة من جهة أخرى، واللتين توصلتا إلى أن الدينار الجزائري كان متدني التقييم sous-évalué خلال كل الفترة من 1970 إلى 1985، يبدو أن ظاهرة المرض الهولندي لم تؤثر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة التي كان فيها موجها إداريا. كما خلصت الدراسة التي قامت بها هيلان دجوفلكيت[182] H. Djoufelkit والمتعلقة بالفترة 1999- 2006 إلى أن "البوم" البترولي لم يتسبب في أثر المرض الهولندي في حالة الجزائر لأن سعر الصرف الفعلي الحقيقي أخذ اتجاها نحو الانخفاض خلال هذه الفترة [183]، بينما لم تتوقف نسب التبادل termes de l'échange عن الارتفاع.

بالمقابل، يعتبر بن عبد الله أن تراجع الصناعة désindustrialisation المستمر منذ بداية سنوات 1990 يشكل أحد الأعراض الرئيسية للظاهرة principal symptôme. لكنه يلاحظ، من جانب آخر، أن الآليات التي يتلاءم بواسطتها الاقتصاد مع المرض الهولندي s'ajuste au dutch disease (لاسيما ارتفاع معدل الأجور) غير موجودة في الاقتصاد الجزائري. يبدو إذًا، حسب بن عبد الله، أن تراجع الصناعة هو نتيجة لأسباب هيكلية تفلت من الميكانيزمات المعبر عنها بالمرض الهولندي[184].

لكن التساؤل الذي يمكن طرحه هنا هو: ما الفائدة من حساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري؟ وهل هناك معنى لاتجاهه نحو الارتفاع أو الانخفاض في بلد تهيمن المحروقات على صادراته بحوالي 98 %، أي أحادي التصدير؟ ومن ثم، هل يمكن الحديث أصلا عن ظاهرة المرض الهولندي في الجزائر؟

في سنوات 1990، كان الجدل على المستوى الأكاديمي يدور أساسا حول تاثير مداخيل النفط والغاز والمشاريع المنجمية على سلوك الحكومات، مع ظهور نظرية "البحث عن الريع" rent-seeking التي تركز في تحليلها على مختلف أشكال الريع. تؤكد هذه النظرية على أن إنتاج الموارد الطبيعية يعزز ريوع اقتصادية هامة مولدة من طرف الدولة. وقد قدمت ثلاث حجج لتفسير الآثار السلبية لهذه الريوع على النمو الاقتصادي: 1) وفرة الموارد الطبيعية تسمح للدولة باقتطاع رسوم هامة وبتوزيع جزء منها في شكل مداخيل، بحيث أن المستفيدين من هذه المداخيل يمكن أن ينتظموا في شكل جماعات ضاغطة ضد التغيير، مما

181- Mohamed Achouche et Hamid Kherbachi, Détermination du taux de change d'équilibre par les fondamentaux de l'économie pour l'Algérie : approche par un modèle dynamique stochastique d'équlibre général, Cahiers du CREAD N°75/2006, Bouzaréah, Alger, pp. 109-148.

Amel Allahoum, Le taux de change réel d'équlibre, le niveau de développement, la soutenabilité de la dette en Algérie : une analyse économitrique (1975-1997), Cahiers du CREAD N°75/2006, Bouzaréah, Alger, pp.149-165.

R. Bouklia-Hassane, Le taux de change réel d'équlibre, le niveau de développement, la soutenabilité de la dette en Algérie : un commentaire, Cahiers du CREAD N°75/2006, Bouzaréah, Alger, pp. 167- 173.

182- H. Djoufelkit, Op.cit.

183- كان سعر الصرف الفعلي الحقيقي في 2010 يقترب من التوازن، حسب بنك الجزائر- Rapport de la BA sur les tendances monétaires et financières au second semestre 2010.

184- Y. Benabdallah, Op.cit.

يعرقل الإصلاحات؛ 2) وفرة الموارد الطبيعية تؤدي حتما إلى الفساد وعدم نجاعة الجهاز الإداري، حيث تؤثر هذه السلوكات سلبا على النمو؛ 3) الحكومات التي تتلقى مباشرة تلك الريوع من الموارد الطبيعية يكون لها نزوع لتبذيرها في نفقات غير منتجة أو في برامج استثمارات عمومية كبيرة وغير ناجعة[185].

حسب تلك النظرية، تعد طريقة تملك الريع mode d'appropriation de la rente عنصرا استراتيجيا لا يقل أهمية عن حجمه؛ إذ أن طريقة جمع هذه الإيرادات تحدد تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي، تبعا لكون هذه الطريقة لا مركزية (ريع زراعي متحصل عليه من طرف عدد كبير من صغار المستغلين) أو ممركزة ومراقبة مباشرة من طرف الدولة، مثلما هو الحال بالنسبة للمحروقات (في أغلبية البلدان المصدرة لها). في هذه الحالة، يحدد نوع ومدى التدخل العمومي في الاقتصاد بكون الدولة هي المالك الوحيد لحق استغلال حقول البترول والغاز. فعلى العكس من الحالة التي تكون فيها ملكية الموارد النفطية واستغلالها من طرف القطاع الخاص، بحيث يكون القرار على مستواه ذا تأثير على مجمل الفرع البترولي filière pétrolière (الموردون، العمال، الزبائن)، ومولدا لسلسلة من آثار الارتباط effets de liaisons أكثر ديناميكية في منبع الاقتصاد وفي مصبه en amont et en aval de l'éconmie، عندما تكون الدولة هي المالك والمنتج الوحيد، تكون سيرورة القرار على مستوى الطبقة الحاكمة وفقا لأفضلياتها هي، وعلى حساب أفضليات المستهلكين والمنتجين الخواص. "هذا الإحلال للعقلانية الاقتصادية الكلية rationalité macroéconomique للدولة محل العقلانية الاقتصادية الجزئية للقطاع الخاص تؤدي إلى تغييرات هامة، سواء في طابع الناتج المحلي الخام أو في تركيبته (تنوع النسيج الصناعي)، وكذا في توقيت وتوجهات التنمية الاقتصادية"(Sid Ahmed, 1989)[186].

في نفس السياق، يرى محمود عبد الفضيل[187] أن الإنفاق العام يعتبر المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية في الدول العربية النفطية. فبنموه تنمو وتنشط الحركة الاقتصادية وبتباطئه تتباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها. وقد نتجت هذه الظاهرة من كون الحكومات تملك القطاعات النفطية وتتلقى كامل الإيرادات الناتجة من هذه القطاعات. ومن ثمة، كان لزاما على هذه الحكومات أن تعيد ضخ أو "إعادة تدوير" جانب هام من هذه الأموال في الاقتصاد القومي على شكل إنفاق عام، سواء الجاري منه أو الاستثماري.

185- Hilel Hamadache, Op.cit, p.12.

186- Cité par Hilel Hamadache, Op.cit, pp. 12-13.

187- د. محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، 1979، ص. 115.

في 22 ماي 2008، قدمت لجنة النمو والتنمية (التي هي عبارة عن هيئة مستقلة لمختصين في النمو الاقتصادي والتنمية الدولية والمستحدثة في أفريل 2006 بدعم من البنك العالمي) تقريرها حول النمو ("استراتيجيات لدعم نمو مستديم وتنمية شاملة" Strategies for soustained growth and inclusive development). و يرأس هذه اللجنة الاقتصادي الأمريكي (الحاصل على جائزة نوبل) مايكل سبانس Michael Spence، وتضم من بين أعضائها الاقتصادي الشهير (صاحب جائزة نوبل أيضا) روبرت سولو Robert Solow، وعددا من الخبراء الاقتصاديين والماليين المشهورين، ووزراء حاليين وسابقين للاقتصاد والمالية، وحكام سابقين وحاليين لبنوك مركزية، ورؤساء بنوك خاصة كبرى، وممثلين للأمم المتحدة واللجنة الأوروبية، وغيرهم. وكان هدف هذه اللجنة هو البحث في ظاهرة لم يسبق حدوثها أبدا قبل منتصف القرن العشرين: منذ 1950، حقق 13 بلدا معدل نمو قوي بـ 7 % سنويا لمدة 25 سنة متواصلة على الأقل. ومن بين البلدان 13 المدروسة، نجد جزيرة مالتا الصغيرة، والعملاق الصيني، وأحد نماذج التبادل الحر مثل سنغافورة، وأحد الاقتصادات الأكثر توجيها مثل ماليزيا (إضافة إلى كوريا الجنوبية، اليابان، إندونيسيا، تايوان، تايلندا، البرازيل، بوتسوانا، هونغ كونغ، عمان).

ونظرا لأهميتها الكبيرة، إرتأينا اختتام هذا الفصل بتقديم النتائج الرئيسية التالية التي توصلت إليها هذه اللجنة[188]:

- لكل بلد تاريخه الخاص ومميزاته التي يجب أخذها في الحسبان في استراتيجيته للنمو. "إذا كان يوجد مذهب واحد للنمو صحيح لكنا قد اكتشفناه". يجب إذًا التحلي بالبراغماتية والاستناد إلى واقع الاقتصاد والمجتمع المستهدفين بالتغيير والتنمية.

- لا يظهر النمو الاقتصادي السريع والمستديم عفويا؛ بل ينشأ بصبر لكن بإصرار.

- يستلزم النمو الاقتصادي إدارة ذات كفاءة، ومصداقية، ودافع motivée. "يتطلب النمو دولة قوية". ولكي يكون مستديما، يستلزم النمو أيضا التخطيط للمدى الطويل.

- يسمح الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي باستيراد التكنولوجيا والمهارة savoir-faire من بلدان أخرى. لكن يتم تحضير ذلك عن طريق جملة من الفعاليات المناسبة. و يتبدى هنا أيضا دور الدولة. كما أنه من الضروري وجود استراتيجية للتصدير، لأن استراتيجيات النمو المعتمدة فقط على الطلب الداخلي تصل دائما إلى محدوديتها.

- تبين تجربة البلدان الناجحة أنه يجب خلق هيكل تقني technostructure (أي فرق من التقنوقراطيين) مع ضرورة "احتضانه وحمايته لضمان بقائه على الرغم من التغيرات السياسية". وتضمن هذه الفرق التقنوقراطية، التي يجب حمايتها بقوانين، قدر من الذاكرة المؤسساتية واستمرارية السياسات التنموية المسطرة.

- لا يمكن ضمان التخصيص الأمثل للموارد إلا بواسطة السوق التي ليس لها بديل فعال معروف. لكن السوق بحاجة إلى التنظيم، لاسيما عن طريق مؤسسات تحدد حقوق الملكية، وتسهر على تطبيق العقود، وتسد العجز في المعلومات بين المشترين والبائعين.

188- J.P. Baquiast, Rapport de la Commission Croissance et Développement, in « Pour une Europe intelligente – solidarité et puissance ». http://www.europesolidaire.eu/article.php?article_id=63

A. Bouzidi, op. cit. pp. 283-285.

- وليس لأن السلطات تتصرف أحيانا برعونة أو بضلال حتى يصبح من الضروري إبعادها عن السيرورة الاقتصادية؛ بل على العكس من ذلك، **كلما نما الاقتصاد وتتطور كلما زاد** الدور الحاسم الذي يجب أن تؤديه إدارة عمومية نشطة وبراغماتية. **إلا أن دور خلق القيم المضافة يعود للقطاع الخاص، للاستثمار ولنشاط رجال الأعمال.** "يمكن قياس نمو الناتج المحلي الخام من فوق الغابة الاقتصادية الكلية لكن في نبات الحراج sous-bois **للاقتصاد الوحدوي** تتخذ كل القرارات، وتبرز البراعم، وتزال **الأخشاب الميتة**". كل شيء يدور في المؤسسة.

- لا يمكن لأي بلد أن يسجل نموا قويا ودائما بدون المحافظة على معدل استثمار عمومي مرتفع جدا في البنى التحتية، والتعليم، **والصحة.** ولا تقصي هذه النفقات العمومية الاستثمار الخاص؛ **بل تعمل أيضا على جذبه.**

- تستلزم سياسة نمو قوي ودائم أنظمة حماية اجتماعية تضمن مصدر مداخيل للأشخاص الباحثين عن شغل، وتكفل الحصول **الدائم على الخدمات الأساسية.** وفي غياب سياسات الحماية الاجتماعية هذه، يكون مآل إستراتيجية النمو الوهن السريع.

- يجب أن ينشأ النمو، وبمقدار أكبر **دائما**، عن المعرفة، والإبداع، وتنويع مخزون رأس المال المادي والبشري. كما يجب أن تحضى الخدمات بمكانة متعاظمة في الاقتصاد. وعلى الحكومات العمل على تطوير التعليم العالي ورفع مستوى الكفاءات لمجمل الوظائف.

وقد توصلت اللجنة أيضا إلى استنتاج عام مفاده أن **النمو السريع والمستديم** ليس ثمرة معجزة، وإنما هو حقيقة في متناول البلدان النامية التي تحسن التأليف بين مكوناته. فهذه البلدان في حاجة لحكام يشجعون النمو ويحسنون استغلال الفرص المتولدة عن **العولمة الاقتصادية.** بمعنى آخر، ليس هناك **"معجزات اقتصادية"، وإنما نمو** قوي ودائم يمكن تفسيره، ومن ثم، **يمكن الوصول إليه** عبر توفير الشروط اللازمة، والقيام بالخيارات الجيدة، ووجود إصرار متواصل على النجاح.

تبقى إذًا السلطات العمومية في الجزائر مطالبة بالتمعن جيدا في هذه الاستنتاجات، والاستناد إلى ما **تضمنته من توصيات لوضع** الاقتصاد الوطني على درب نمو حقيقي ودائم، وذلك بالعمل على تدارك النقائص وإزالة العوائق التي حالت لحد الأن دون تحقيق هذا الهدف، **مع أن هناك** بعض العوامل الإيجابية التي ساعدت سياسة الإنعاش الاقتصادي على توفيرها أو تدعيمها، مثل تطوير البنى التحتية في مختلف المجالات، والحماية الاجتماعية للكثير من الفئات غير المندمجة بعد في سوق العمل أو المقصية منه.

خلاصة

بعد تحليل النتائج المحققة خلال فترة الدراسة (**عقب** تنفيذ كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم **النمو**)، استنتجنا أن تأثير سياسة الإنعاس الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المنتظرة؛ **إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، ومن** ثمة للنمو؛ وأن النمو خارج المحروقات، ولو أنه كان في تحسن مطرد نسبيا (**مقارنة بالتذبذب الذي** ميز النمو الإجمالي)، **ظل هشا، لأنه** منشط إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البنى **التحتية خاصة**)، أي نمو توسعي؛ وأن مساهمة قطاع الصناعة في هذا النمو (باعتباره القطاع المعول عليه **أساسا** في **كل نمو حقيقي** ودائم) كانت ضعيفة على العموم. هذه النتائج المتواضعة للنمو الاقتصادي من شأنها أن ترهن تحقيق الهدفين **الرئيسين الآخرين المنشودين** من سياسة الإنعاش المنتهجة، وهما التشغيل الكامل وتنويع الاقتصاد.

وقد حاولنا تقديم بعض الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج المخيبة في مجال النمو في الجزائر (**بالنظر** إلى الكلفة المالية الكبيرة **لدعمه، وكذا مقارنة بذلك المحقق من طرف أغلبية بلدان الجوار**)، ورأينا أن هذه الأسباب تكمن أساسا في ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتي لها علاقة مباشرة بضعف التنمية في مجال الموارد البشرية، ومنه غياب الإبداع والابتكار. **كما تتمثل تلك الأسباب، بصفة عامة،** في ضعف الإطار المؤسساتي (الابتعاد عن معايير الحكم الراشد، طغيان البيروقراطية، **تفشي الفساد، عدم** فعالية المنظومة القانونية،...).

وبما أن الجزائر تحصل، منذ بداية سنوات 2000، على زيادة هامة في الريع الناتج عن تصدير المحروقات، فقد **حاولنا أيضا ربط** الأسباب المنوه بها أعلاه بهذا الريع، وذلك عبر التطرق (**باختصار**) إلى الجدل القائم حول العلاقة بين الريع والنمو، أي مدى **اعتبار الريع معوقا (او احد المعوقات الرئيسة على الآقل) للنمو**. وقد خلصنا إلى أنه بصرف النظر عن التفسير الخاص بنموذج المرض الهولندي (وجود الريع يؤدي إلى ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، ومنه الإضرار بتنافسية البلد وتراجع **صادراته**) والذي لا يمكن اعتماده في حالة الجزائر، تشير تجارب مختلف البلدان المعنية عبر العالم إلى عدم وجود علاقة سلبية حتمية **بين استغلال الموارد الطبيعية** بصفة عامة والنمو، وأن الإشكال يكمن في طريقة استعمال الريع (**وليس** في وجود الريع في حد **ذاته**)، ومن ثم في مدى توفر الإطار المؤسساتي الملائم الذي يمكّن من استعمال الريع لإيجاد أفضل الشروط لنمو قوي ومستديم.

الفصل الخامس

سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على التشغيل

تمهيد

منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي (أي بعد أن تبدى قصور مختلف النماذج الاقتصادية المطبقة في التصدي للأزمات الاقتصادية السائدة)، صارت مشكلة البطالة تمثل التحدي الأكبر للحكومات في مختلف بلدان العالم. ذلك أنه إضافة إلى أثرها السلبي المباشر من الناحية الاقتصادية والمتمثل في تعطل جزء من قوة العمل المتاحة، تتميز البطالة خاصة ببعدها الاجتماعي، أي بما تفرزه من آثار سلبية لا محدودة على حياة الأفراد المعنيين بها (الفقر، تدني مستوى المعيشة، تفشي الآفات الاجتماعية...)، ومن ثمة على المجتمع ككل من حيث سلمه واستقراره. وهذا ما يجعل من محاربة البطالة إحدى أكبر الأولويات للسياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل تلك الحكومات، وما يؤدي إلى الحكم على نجاح أو فشل هذه الحكومة أو تلك بالنظر أساسا إلى مدى تحقيق الأهداف المتوخاة في مجال الشغل. وهكذا يصبح تصور الحلول الناجعة للحد من مشكلة البطالة، وتوفير الشروط والإمكانات اللازمة لتطبيق هذه الحلول وتجسيد نتائجها في الواقع، يشكل ما يعرف بسياسة التشغيل والتي هي جزء هام من السياسة الاقتصادية. بمعنى آخر، سياسة التشغيل هي مجموعة التدابير المتخذة من طرف الحكومة والتي تهدف إلى زيادة الشغل (أي رفع معدل الشغل للسكان الذين هم في سن العمل) أو تخفيض البطالة.

بصفة عامة، هناك نوعان من سياسات التشغيل: السياسات الفاعلة التي تعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، والسياسات السلبية التي تكتفي بمحاولة جعل البطالة محتملة (أو ما يسمى بـ "المعالجة الاجتماعية للبطالة" بواسطة توفير مناصب شغل مؤقتة للبطالين، إضافة إلى المنح المخصصة لذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل، والأشخاص المحرومين وغيرهم)، وكذا الحد من ارتفاع الطلب على العمل (أي تخفيض معدل البطالة الرسمي). وعليه، يمكن اختصار مفهوم سياسة التشغيل في الطريقة التي تتبناها كل حكومة في محاربة البطالة، أي الكيفيات العملية المستعملة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المناسبة للعاطلين عن العمل (المجبرين)، أو للحد من وطأة البطالة على المجتمع.

في الجزائر أيضا، كانت البطالة ولا تزال تمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة، بعد تفاقمها الشديد خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم (كنتيجة للأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد بداية من منتصف سنوات 1980، وكذا الأزمة السياسية والأمنية التي مر بها المجتمع)، مما جعل من محاربتها أحد الأهداف الأساسية لسياسة الميزانية المنتهجة حاليا من طرف الدولة.

ا أن المجال لا يسمح هنا بالتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالبطالة وسوق العمل، فسنكتفي ببحث آثار سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل خلال الفترة 2001 - 2010.

1– معدلات البطالة والنشاط والشغل في الجزائر ومدلولاتها

كان للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، لاسيما خلال سنوات 1990، انعكاسات هامة على سوق العمل. فالزيادة السكانية الهامة التي بدأت في سنوات 1970 ووصلت إلى ذروتها في سنوات 1980 (أو ما سمي بالانفجار الديمغرافي) بمعدل فاق 3 %، والأزمة المالية الخانقة التي عرفتها الدولة في ذلك الحين والتي أجبرت السلطات على الإسراع في مراجعة اختياراتها العقائدية (التخلي عن النظام الاشتراكي خاصة)، وتبني بعض الإصلاحات الاقتصادية (لاسيما استقلالية المؤسسات وتحرير السوق)، ثم تفاقم تلك الأزمة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي مر بها البلد، مما جعل السلطات تقبل في النهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة، التي انجر عنها حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وإعادة هيكلة بعضها، وخوصصة بعضها الآخر، ومن ثم تسريح أعداد كبيرة من العمال، فكل ذلك أدى إذًا إلى تقلص شديد لمناصب الشغل المعروضة وتزايد العاطلين عن العمل.

وعلى الرغم من أن أحد الأهداف الرئيسية لتلك الإصلاحات كان يتمثل في العمل على إرساء قطاع خاص قوي في إطار اقتصاد السوق، وتعزيز دوره في الإنتاج وخلق الثروة، ومن ثم امتصاص القسم الأكبر من البطالة، فقد لوحظ أن ذلك الهدف لا يزال بعيدا عن التحقيق، حيث أن مساهمة القطاع الخاص في عرض مناصب الشغل بقيت ضعيفة نسبيا. وهكذا، ومع بداية العشرية الأولى من القرن الحالي، عرف الطلب على الشغل في الجزائر ضغطا شديدا بسبب قلة المعروض من مناصب الشغل من جهة، وتزايد عدد الوافدين الجدد على سوق العمل من جهة أخرى (لاسيما فئة الشباب من طالبي الشغل لأول مرة والمتمثلة في الأشخاص المولودين في الثمانينيات من القرن الماضي)، بالرغم من اعتبار الجزائر قد دخلت في ما يسمى بالتحول الديمغرافي[189] transition démographique (الانتقال من معدلات ولادات ووفيات مرتفعة ومتوازنة نسبيا إلى معدلات منخفضة)؛ إذ لوحظ أن نسبة النمو السكاني قد انخفضت من 2.5 % في سنة 1990 إلى 1.5 في سنة 2000 . إلا أن هناك احتمالا لعودة النمو الديمغرافي في الجزائر إلى ما كان عليه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الفارط، بسبب الأثر الإيجابي الهام للأشخاص المولودين خلال هذه الفترة (سنوات 1970 و1980) من جهة، والتحسن التدريجي في المستوى المعيشي للسكان والذي يشجع على الزواج (بما أن تدني نسبة ذلك النمو خلال الفترة 1990-2000 مرده، إلى حد كبير، إلى عزوف نسبة هامة من العزاب عن الزواج بسبب البطالة ومشكلة السكن خاصة) من جهة أخرى. وسوف يعني هذا أن الجزائر لم تدخل بعد في مرحلة التحول الديمغرافي، أو أنها لا تزال في المرحلة الأولى من هذا التحول، المتميزة خاصة بانخفاض الوفيات نتيجة لتحسن الشروط الصحية للسكان، دون انخفاض كبير في معدل الخصوبة الذي يلاحظ، على العكس من هذا، أنه في ارتفاع مستمر خلال العشرية 2000.

189- M.S Musette, M.A ISLI et N.Hammouda, Marché du travail et emploi en Algérie, Bureau de l'Organisation Internationale de Travail, Octobre 2003, P.18 .
http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/download/marche_travail.pdf

وكانت النتيجة المباشرة لكل ذلك اختلال في سوق العمل، وتفاقم البطالة التي فاق معدلها 30 % عند نهاية العشرية 1990.

1/1 – معدل البطالة

على الرغم من الاتفاق نسبيا على تعريف البطالة[190] (بمفهوم المكتب الدولي للعمل)، يبقى قياسها في الواقع معقدا ويطرح عدة إشكالات. فقياس البطالة يطرح قبل كل شيء مشكلا تقنيا لجهاز الإحصاء في بلد ما، حيث أن هذا القياس يستند إلى عدة مسائل يجب أولا حلها، مثل: ما هو منصب الشغل المعتبر un emploi؟ وما معنى البحث عن عمل؟ وكيف يمكن التمييز بين البطالين chômeurs والعاطلين عن العمل inactifs ضمن الأشخاص الذين لا يشتغلون ؟ مع العلم أن هناك اختلافات دولية فيما يتعلق بمضمون إجراء البحث عن عمل. وهكذا يكون من الصعب وضع حدود واضحة بين الشغل والبطالة والتعطل.

هذه الصعوبات في قياس البطالة تفسر، إلى حد كبير، الاحتقانات الاجتماعية والسياسية حول تعريف البطالة، ومن ثم حول نسبتها المعلنة من طرف السلطات المعنية التي تنزع في الغالب إلى تقييم متدن لظاهرة البطالة. وقد تذهب إلى حد التلاعب بالأرقام فيما يخص مناصب العمل المستحدثة، وعدد البطالين، ونسبة البطالة، لاسيما في البلدان النامية التي غالبا ما يوجد خلل وظيفي كبير في أجهزتها الإحصائية.

خلال العشرية 2000، عرف معدل البطالة [191] في الجزائر تراجعا هاما ومستمرا (جدول رقم 25 وشكل رقم 13)، حيث انتقل من 27.3 % سنة 2001 إلى 10.0 % سنة 2010، مسجلا بذلك انخفاضا إجماليا بين هذين السنتين بنسبة 173 %. وبعد ذلك، مبدئيا، مؤشرا على انتعاش سوق العمل أي استيعابها لنسبة هامة من عروض اليد العاملة المتوفرة خلال الفترة المحصورة بين تينك السنتين. كما يمكن اعتبار معدل البطالة المسجل خاصة في السنتين الأخيرتين من نفس الفترة (وكذا في 2011، والذي من المتوقع أن يكون أقل من 10 % في سنة 2012) منخفضا نسبيا مقارنة ببعض البلدان العربية والأوروبية

190- تتمثل البطالة في الوضعية التي يكون فيها الأشخاص الذين تتجاوز سنهم 15 سنة ويستجيبون للمقاييس الثلاثة التالية: 1) أن يكون الشخص المعني (البطال) بدون شغل، أي أنه لم يعمل خلال الفترة المأخوذة كمرجع؛ 2) أن يكون قادرا على العمل وجاهزا له، أي باستطاعته قبول شغل ما في أجل أسبوعين اثنين (في حالة المرض يمدد الأجل إلى شهر واحد)؛ 3) أن يبحث بهمة عن عمل (مثل التسجيل في وكالة للتشغيل، والاستجابة لعروض العمل المقدمة له،...).

191- معدل البطالة Taux de chômage - TC: نسبة عدد العاطلين الباحثين عن عمل (البطالين) إلى مجموع اليد العاملة النشطة.

TC = STR/PA STR: sans travail et en recherche ; PA : population active.

هناك ما يسمى بمعدل البطالة الإداري والذي يحسب بالرجوع إلى إحصاء طالبي الشغل (غير المشتغلين) المصرح بهم لدى المصالح العمومية للشغل، ومعدل البطالة المتوافق harmonisé (تعريف المكتب الدولي للعمل) والذي يتم الحصول عليه من المعطيات المستخلصة من الاستقصاءات المنتظمة التي تقوم بها الهيئة المكلفة بالإحصاء بواسطة عينة ممثلة للسكان.

ويستعمل معدل البطالة عموما لتقييم أداء اقتصاد ما فيما يخص الشغل. فالانخفاض المستمر لقيمة هذا المعدل يؤشر، مبدئيا، إلى اقتراب الاقتصاد من التشغيل الكامل.

(جدول رقم 26). إلا أنه يبقى، مع ذلك، مرتفعا نسبيا إذا ما قورن بمعدل البطالة العالمي المتوسط والذي قدره المكتب الدولي للعمل في سنتي 2009 و2010 بـ 6.3 و6.2 % على التوالي[192].

لكن قد يطرح، في هذا الصدد، السؤال التالي: هل يعني انخفاض معدل البطالة في الجزائر إلى 10 % أن 90 % من اليد العاملة في البلد مستخدمة؟

في الواقع، يعد معدل البطالة مؤشرا مضللا نوعا ما إذا تم الاكتفاء بقراءته بصفة مطلقة ومجردة (إضافة إلى الإشكالات العديدة التي تطرحها منهجية وتقنيات حسابه، وما تخلفه من انتقادات ومعارضات). لذلك يُلجأ في كثير من الأحيان إلى مؤشرات أخرى خاصة بسوق العمل لاستجلاء شيء من الغموض الذي يلف معدل البطالة، لاسيما معدل النشاط ومعدل الشغل.

جدول رقم 25: تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2010

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz/ ONS - EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2001- 2010

جدول رقم 26: معدل البطالة في بعض البلدان العربية والأوروبية في سنة 2010

البلد	معدل البطالة (%)	البلد	معدل البطالة (%)
العربية السعودية	10.8	رومانيا	8.2
مصر	9.7	بولونيا	11.8
الأردن	13.7	البرتغال	10.7
المغرب	9.8	إسبانيا	20.0
تونس	14.0	إيطاليا	8.4
سوريا	8.3	بلجيكا	8.5
تركيا	12.4	فرنسا	9.5

المصدر: Index Mundi, http://www.indexmundi.com/fr/

192- Organisation Internationale du travail – OIT, Emploi: Le Taux de Chômage Mondial Restera Élevé en 2011, selon le BIT. http://www.ilo.org/actrav/info/pr/WCMS_151257/lang--fr/index.htm

شكل رقم 13: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001 ـ 2010

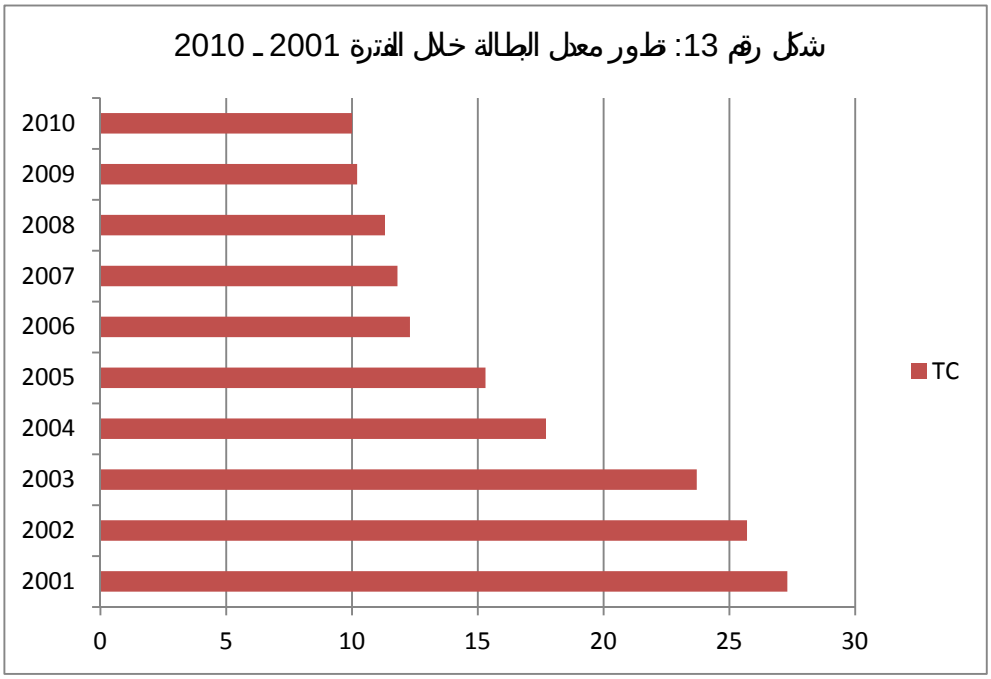

المصدر: معد وفقا لمعطيات الجدول رقم 25.

2/1 – معدل النشاط

بعد أن سجل ارتفاعا من 41.0 إلى 42.5 % بين سنتي 2005 و2006 (جدول رقم 27 وشكل رقم 14)، انخفض معدل النشاط[193] إلى 40.9 % سنة 2007، ثم ارتفع إلى 41.7 سنة 2008، ليستقر في هذه القيمة الأخيرة سنة 2010، بعد أن انخفض إلى 41.4 % سنة 2009. وبذلك، عرف معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر استقرارا شبه تام خلال الفترة

193- معدل النشاط (الاقتصادي) Taux d'activité (économique) - TA : عدد السكان النشطين أو قوى العمل (المشتغلين والبطالين بمفهوم المكتب الدولي للعمل) منسوب إلى العدد الإجمالي للسكان الذين هم في سن العمل (15 سنة فما فوق)، أي قياس مدى مساهمة السكان النشطين في قوة العمل الإجمالية.

TA = PA/PAT PA : population active ; PAT : population en âge de travailler.

يعكس هذا المؤشر درجة الرغبة في العمل بين السكان، وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود أو انتعاش.

وهناك عدة عوامل تؤثر في حجم السكان النشطين وحجم السكان في سن العمل، ومن ثم على قيمة هذا المؤشر، منها خاصة سن العمل الدنيا والقصوى المسموح بها قانونا، ومدة التعليم الإجباري، ومدى مشاركة النساء في اليد العاملة، ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان.

إضافة إلى معدل النشاط الموحد Standardisé المشار إليه أعلاه، يمكن أيضا حساب معدل النشاط الخام الذي يحسب كنسبة عدد السكان النشطين إلى العدد الإجمالي للسكان، ومعدل النشاط الصافي الذي يتم حسابه بالرجوع إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل بمفهوم مقاييس كل بلد، لاسيما تلك المتعلقة بسن العمل الدنيا وسن العمل القصوى (16 - 64 سنة، مثلا).

من 2005 (بداية حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث أن قيمته المتوسطة كانت في حدود 41.5 % ، وهذا على الرغم من التذبذب الطفيف في قيمته من سنة إلى أخرى.

يمكن، بصفة جزئية، تفسير هذا الاستقرار في معدل النشاط بالاستقرار النسبي في الزيادة العامة لليد العاملة النشطة خلال الفترة؛ إذ قدرت هذه الزيادة إجماليا بحوالي 13.8 % بين سنتي 2005 و 2010، أي بمتوسط 2.3 % سنويا، من جهة، والاستقرار النسبي أيضا في زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل من جهة أخرى، بما أن عدد الشباب الذين بلغوا هذه السن خلال الفترة (الوافدون الجدد على سوق العمل) مرتبط بالنمو الطبيعي للسكان والذي عرف انخفاضا تدريجيا ثم استقرارا نسبيا في معدله خلال التسعينيات من القرن الماضي.

يعني معدل النشاط هذا أنه من بين 100 شخص في سن العمل حوالي 41 منهم فقط نشطين (مشتغلين أو بطالين). ويعتبر هذا المعدل من بين أضعف معدلات النشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 48 % بالنسبة لكل من تونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان[194]، وكذا في مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا: 76.5 %، بلجيكا: 67.1 %، البرتغال: 74.2 ، فرنسا: 70.4 % ، بولونيا: 63.8 % ،... مجموع الاتحاد الأوروبي: 70.9 %)[195].

ويمكن تفسير ضعف معدل النشاط في الجزائر عموما بضعف الطلب على العمل (من طرف أرباب العمل في مختلف القطاعات) والذي يؤدي إلى عدم تحمس الأشخاص الذين هم في سن العمل إلى عرض قوة عملهم، إضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، مثل الازدياد المستمر لحجم الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) والذي أصبح يستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة النشطة (بما أن الأشخاص الذين ينشطون في اقتصاد الظل هذا قلما يسجلون أنفسهم كطالبين للشغل، ومن ثم عدم إحصائهم ضمن البطالين من جهة، وإحجام عدد كبير منهم عن التصريح بممارستهم للنشاط غير الرسمي أثناء التحقيقات التي تجريها الجهات الرسمية، مما يؤدي إلى اعتبارهم عاطلين عن العمل من جهة أخرى)؛ وتدني معدل النساء النشطات، المقدر في سنة 2010 بـ 14.2 % (بسبب منعهن أو عدم تشجيعهن على دخول سوق العمل في بعض الأوساط المحافظة من المجتمع)؛ والازدياد المستمر لعدد الطلبة الجامعيين (تاخر التحاقهم بفئة النشطين بسبب طول سنوات الدراسة)؛ والنظرة الدونية للعمل لدى بعض الفئات من الشباب وعدم اعتباره الوسيلة المثلى لنجاحهم وإبراز مكانتهم في المجتمع (أي تدني القيمة الاجتماعية للعمل)، ومن ثم إقصاء انفسهم من فئة النشطين.

194- Yasser Abdih, Le fort taux de chômage des jeunes alimente les troubles dans tout le Moyen-Orient, in FD- Finances & Développement, FMI, Juin 2011, pp. 36-38.

195- Institut national de la statistique et des études économique – INSEE, France, Population active 2008. http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=T10F041

جدول رقم 27: تطور معدل النشاط (%) خلال الفترة 2005 - 2010

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النشاط	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTR : 2005 – 2010

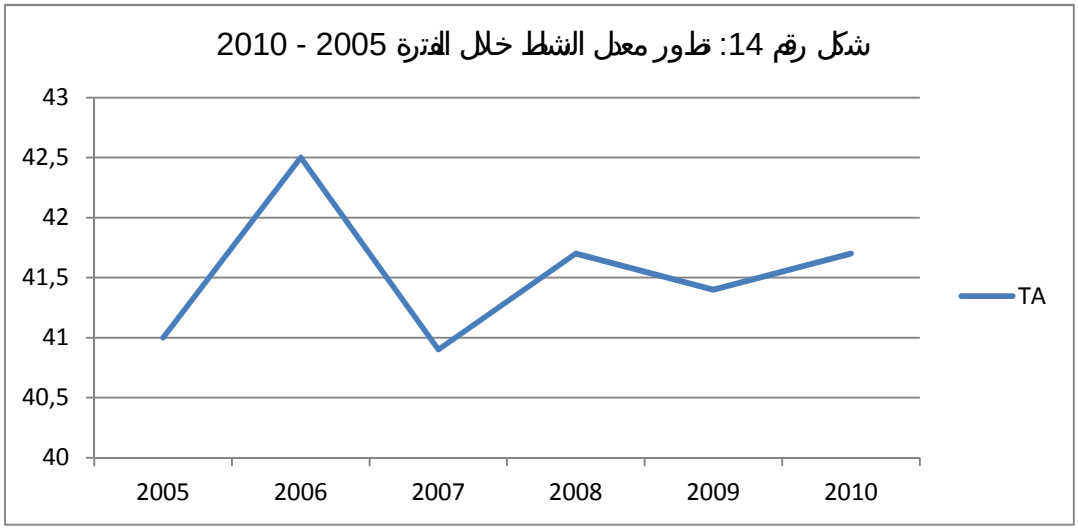

المصدر: معد وفقا لمعطيات الجدول رقم 27.

3/1 – معدل الشغل

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 28 أدناه، لم يتطور معدل الشغل[196] في الجزائر بصفة هامة خلال الفترة من 2005 (بداية

196- معدل الشغل (أو العمالة) Taux d'emploi - TE: نسبة السكان المشتغلين إلى السكان الذين هم في سن العمل. في الغالب، يتم حساب معدل الشغل لفئات مختلفة من السكان وذلك بنسبة عدد الأفراد المشتغلين في كل فئة إلى العدد الإجمالي لهم في نفس الفئة.

TE =PO/PAT PO : population occupée ; PAT : population en âge de travailler.

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة الاقتصاد على استخدام موارده من اليد العاملة المتوافرة. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن معدل الشغل يعد مقياسا ملائما أكثر من معدل البطالة لتقييم وضعية سوق العمل في بلد ما. ذلك أن معدل البطالة يمكن أن يخضع بسهولة لبعض التدليسات المحاسبية لتخفيضه، مثل الإدراج الخاطئ لبعض البطالين ضمن فئة المعوقين. كما أن قلة تواجد النساء في سوق العمل لبعض البلدان (بحكم الخصوصيات المحلية)، أو عزوف الكثير من البطالين عن التقدم بطلبات عمل رسمية لدى الهيئات المكلفة بالتشغيل بسبب اليأس من الحصول على منصب شغل، يؤديان إلى تحريف المستوى الحقيقي للبطالة.

في المدى القصير، يكون معدل الشغل حساسا للظرف الاقتصادي. أما في المدى الطويل فإنه يتأثر بصفة هامة بالسياسات الحكومية المنتهجة، لاسيما في مجال التربية والتكوين النوعيين، وكذا مدى تشجيعها لعمل المرأة وتسهيل اندماجها في سوق العمل.

يمكن أيضا حساب معدل الاشتغال Taux d'occupation - TO: عدد السكان المشتغلين منسوب إلى العدد الإجمالي للسكان.

TO = PO/PT PT : population totale

ومقلوب هذه النسبة هو عبارة عن معدل الإعالة، أي العدد المتوسط للأفراد الذين يعيلهم شخص واحد مشتغل.

حسابه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات) إلى 2010، حيث انتقل من 34.7 % في 2005 إلى 37.2 % في 2006، لينخفض إلى 35.3 % في 2007، ثم يرتفع إلى 37.0 % و 37.2 و37.6 % في السنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي؛ ومتوسط 36.5 % سنويا.

يشير معدل الشغل هذا إلى أنه من بين 100 شخص في سن العمل وفي مختلف الفئات العمرية، هنالك في المتوسط حوالي 36 شخصا فقط يعملون. أما بالنسبة لفئة الشباب 15-24 سنة، تدنى هذا المعدل إلى حوالي 22 % في سنتي 2009 و2010 (الأرقام المتعلقة بالسنوات السابقة غير متوفرة).

ويكون بذلك معدل الشغل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل الشغل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل في سنتي 2009 و 2010 بـ 61.2 و 61.1 % على التوالي، وكذا بمعدل الشغل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 45 % بالنسبة لتونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان، ومعدل الشغل في بلدان الاتحاد الأوروبي الذي قدر فيها في سنة 2008 بحوالي 66 % (المعدل المتوسط للبلدان السبعة وعشرين المكونة للاتحاد الأوروبي الموسع).

تعني القراءة المباشرة لتدني معدل الشغل في الجزائر عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولاسيما للوافدين الجدد على سوق العمل من الشباب. بعبارة أخرى، يعني ذلك عدم قدرة البلد على الاستخدام الأمثل لموارده البشرية المتوافرة.

إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة الهامة نسبيا للقوى العاملة في بداية العشرية 2000 كنتيجة لدخول الشباب المولودين في ثمانينيات القرن الماضي (المتميزة بما يعرف بالانفجار الديموغرافي) ضمن الفئة العمرية 15-24 سنة، هناك عوامل أخرى يمكن اعتبارها أكثر تفسيرا لعجز سوق العمل في الجزائر عن توفير الأعداد الكافية من مناصب الشغل للقوى العاملة المعروضة فعلا (البطالين) أو المحتمل عرضها في أي وقت (الأشخاص الذين هم في سن العمل والمعدون ضمن العاطلين). ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي:

- الضعف في تكوين اليد العاملة وتأهيلها للدخول إلى سوق العمل، مما يجعل عرضها غير مناسب لما يطلبه أرباب العمل في مختلف التخصصات والكفاءات (بطالة هيكلية)، وما يطرح بحدة مشكلة نقص الفعالية للمنظومة التربوية والتكوينية في البلاد؛

- الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي تعيق الاستثمارات المنتجة ولا تسمح بخلق نسيج صناعي قوي من شأنه توفير أعداد كبيرة من مناصب الشغل (لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛

- التهميش الذي تعرض له القطاع الفلاحي في السابق، مما أدى إلى انحطاط قيمته في نظر الشباب، ومن ثم عزوف الكثير منهم عن العمل فيه؛

- ذهنية "الريعي" التي تولدت لدى فئات كبيرة من الشباب والتي تجعلهم يميلون أكثر إلى الأنشطة الرسمية ذات الربح السريع (مثل النقل) أو الأنشطة الطفيلية في إطار السوق الموازية (وهذه إحدى النتائج السلبية للريع البترولي الذي بني عليه الاقتصاد الوطني)؛

- تعقد الجهاز البيروقراطي في الجزائر وميله إلى المركزية الشديدة التي لا تشجع روح المبادرة على المستوى اللامركزي، بحيث أن السلطات المحلية المنتخبة أصبحت في الغالب مجرد منفذة لقرارات السلطات المركزية ومبادراتها. **فمن المستحيل، مثلا، على** مجلس شعبي بلدي أو ولائي المبادرة بإنشاء مؤسسة اقتصادية محلية إذا لم يوافق رئيس الدائرة والوالي أو وزير الداخلية **(حسب الحالة) على** هذه المبادرة، **مع أن القانون يسمح بذلك؛ مع العلم أن الجماعات المحلية** في البلدان التي تعزز اللامركزية **تؤدي دورا هاما** في تنشيط الحياة الاقتصادية وتصور الحلول الناجعة للمشاكل المطروحة في إقليم كل منها **(لأنها أدرى بذلك من السلطات المركزية)**، ومن بينها تبني سياسات محلية للتشغيل ومحاربة البطالة.

جدول رقم 28: تطور معدل الشغل (%) خلال الفترة من 2005 إلى 2010

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الشغل الإجمالي	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2	37.6
15 - 24 سنة	-	-	-	-	22.2	22.1
25 سنة فما فوق	-	-	-	-	43.8	44.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz ONS- EMPLOI & CHÔMAGE AU 4ème TRIMESTRE : 2005-2010

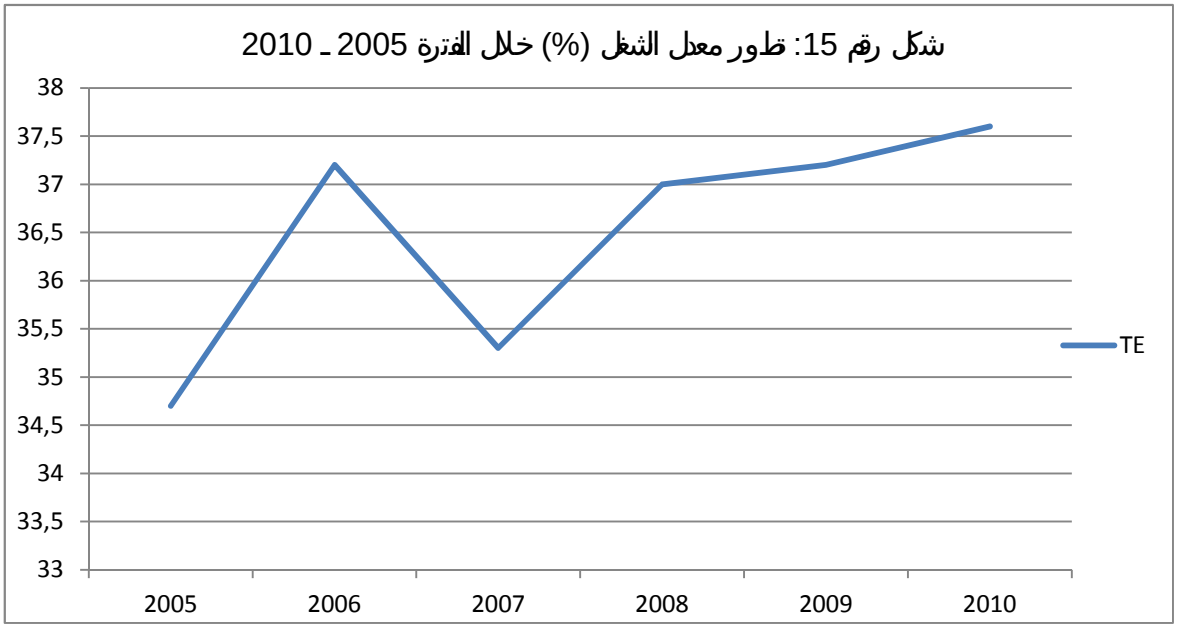

المصدر: معد وفقا لمعطيات الجدول رقم 28.

شكل رقم 16: تطور مقارن لمعدلات البطالة والنشاط والشغل خلال الفترة 2005 ـ 2010

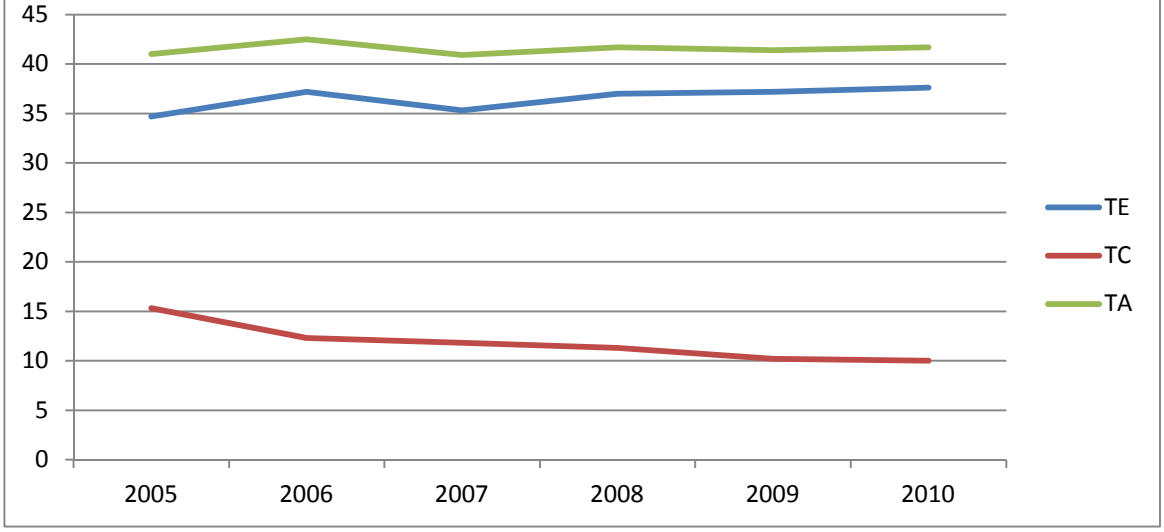

المصدر: معد وفقا لمعطيات الجداول رقم 25، 27، 28.

كما يشير إليه الشكل رقم 16 أعلاه، **يبدو التناقض جليا بين تطور** معدل البطالة خلال الفترة **2005- 2010 من جهة،** وتطور كل من معدل النشاط ومعدل الشغل خلال نفس الفترة من جهة أخرى. فبينما تدرّج منحنى معدل البطالة هابطا دلالة على الانخفاض الواضح للبطالة من سنة لأخرى، يلاحظ أن منحنيي معدل النشاط ومعدل الشغل اتخذا وضعا شبه متعامد مع محور العينات، دلالة على ركود التطور في النشاط والشغل خلال الفترة المعنية، وذلك للأسباب **المذكورة سابقا.**

2 – النتائج الرسمية للشغل والبطالة ومدى مصداقيتها

2/1– قراءة في نتائج استقصاء الديوان الوطني للإحصائيات

عقب الاستقصاء الذي قام به في سنة **2010 حول الشغل والبطالة** في الجزائر، نشر الديوان الوطني **للإحصائيات نتائج هذا الاستقصاء** (في شهر سبتمبر من نفس السنة)، مؤكدا على أنها "بمفهوم المكتب الدولي للعمل" au sens du BIT. **وفيما يلي** أهمها:

- اليد العاملة النشطة: 10.812.000 شخص؛
- معدل المساهمة في قوة العمل للسكان البالغين من العمر **15 سنة فما فوق** (أو **معدل النشاط الاقتصادي**): 41.7 % (68.9 % عند الرجال و14.2 % عند النساء)؛

- اليد العاملة النشطة المشتغلة: 9.735.000 شخص [بمعدل اشتغال قدره 27.2 % (بالنسبة لمجموع السكان: حوالي 36 مليون نسمة)]، حيث تشكل النساء 15.1 % من اليد العاملة المشغلة الكلية، بتعداد 1.474.000 مشتغلة (أو ممارسة للعمل)؛

- معدل الشغل، وهو نسبة اليد العاملة المشتغلة إلى السكان البالغين 15 سنة فما فوق: 37.6 % على المستوى الوطني (63.3 % عند الرجال و11.5 % عند النساء)؛

- 2 \ 3 (66.3 %) من المشتغلين كانوا يمارسون عملا مأجورا (salariat)؛

- 33.4 % من المشتغلين كانوا دائمين، و32.9 % غير دائمين وممهنين (apprentis)؛

- 29.5 % من اليد العاملة الكلية (المشتغلين) كانوا مقاولين وأصحاب مهن حرة؛

- 4.2 % من المشتغلين كانوا مساعدين عائليين (aides familiaux)، ما يمثل 3.4 % من المشتغلين الذكور و8.5 % من الإناث.

وتتمثل هيكلة الشغل حسب قطاع النشاط فيما يلي:

- القطاع الثالث (التجارة والخدمات): 55.2 %؛
- البناء والأشغال العمومية: 19.4 %؛
- الصناعة: 13.7 %؛
- الفلاحة: 11.7 %.

فيما يخص توزيع اليد العاملة المشتغلة على القطاعات القانونية secteurs juridiques، أظهر الاستقصاء أن 2 \ 3 (في المتوسط) من المشتغلين يعملون في القطاع الخاص أو المختلط، بتعداد 6.390.000 شخص (67.7 % رجال و54.2 % نساء).

أما عدد البطالين فقد قدر بـ 1.076.000 شخص، ومنه نسبة البطالة 10.00 %.

هناك تباين مهم في نسب البطالة حسب السن والجنس ومستوى التعليم:

- 8.1 % لدى الرجال و 19.1 % لدى النساء؛
- 21.5 % لدى الشباب (16-24 سنة)، أي حوالي 1 \ 5 من الشبان النشطين؛
- 7.1 % لدى البالغين adultes (25 سنة فما فوق)؛
- 7.3 % من البطالين ليس لهم أي شهادة تكوين (دبلوم)؛
- 21.4 % من البطالين لهم دبلوم في التعليم العالي (11.1 % لدى الرجال، و33.6 % لدى النساء)، أي أن البطالة تمس أكثر خريجي الجامعات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج لا تختلف كثيرا عن تلك التي أسفر عنها الاستقصاء الذي قام به كذلك الديوان الوطني للإحصائيات في شهر أكتوبر 2009، والمعلن عنها في بداية 2010 (اليد العاملة النشطة: 10.544.000 شخص؛ اليد العاملة النشطة المشتغلة: 9.472.000 شخص؛ عدد البطالين: 1.072.000 شخص؛ نسبة البطالة: 10.2 %).

لقد أثار الإعلان عن هذه النتائج، بالنسبة لكلتا السنتين المذكورتين، جدلا كبيرا عبر وسائل الإعلام (الصحافة المكتوبة وشبكة الإنترنت خاصة)؛ إذ انتقدها الكثير من الاقتصاديين، والسياسيين (المعارضين)، والملاحظين للوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بصفة عامة، وحتى بعض المواطنين العاديين، لاسيما تلك المتعلقة بمعدل البطالة (الذي انتقل من 11.3 % في 2008 إلى 10.2 و10.0 % في 2009 و2010 على التوالي)، وشككوا في صحتها، وطعن بعضهم حتى في مصداقية الاستقصاء ذاته (على الرغم من تصريح الديوان الوطني للإحصائيات بأن هذا الاستقصاء يستجيب للشروط العلمية فيما يخص جمع المعطيات الإحصائية ومعالجتها من جهة، وأنه يستجيب للمعايير المعمول بها على مستوى المكتب الدولي للعمل من جهة أخرى).

فعلا، تطرح تلك النتائج بعض الإشكالات القانونية والتقنية. ففيما يخص تقدير اليد العاملة النشطة مثلا، يعتبر حساب الأشخاص البالغين من العمر 15 سنة فما فوق ضمنها (أي ضمن قوة العمل للسكان بصفة عامة) غير مطابق لتشريع العمل النافذ في الجزائر والذي يحدد السن القانونية للعمل بست عشرة (16) سنة (وليس 15 سنة) من جهة [197]، وغير موافق للمعيار المعمول به من طرف المكتب الدولي للعمل، وهو "السن التي تنتهي فيها الدراسة الإجبارية" من جهة أخرى[198]. كما يلاحظ أيضا أن السن القصوى للعمل، وهي 59 سنة، غير مذكورة. وهنا يطرح التساؤل: لماذا حدد الديوان الوطني للإحصائيات سن بداية العمل بـ 15 سنة بدلا من 16 سنة؟ وهل كان ذلك بمبادرة منه (أي بمحض إرادته) أو بإيعاز من السلطات المعنية؟ وما هو القصد من ذلك في كلتا الحالتين؟

مع بقاء هذا التساؤل مطروحا، يجب التذكير فقط بأن الأشخاص تحت سن 16 سنة يعدون أطفالا (وغير مميزين أيضا، بمفهوم

197- تنص المادة 15 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المعدل والمتمم، والمتعلق بعلاقات العمل (الجريدة الرسمية رقم 17) على أنه "لا يمكن، في أي حال من الأحوال، أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن ست عشرة (16) سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين، التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

"ولا يجوز توظيف القاصر إلا بناء على رخصة من وصيه الشرعي.

"كما أنه لا يجوز استخدام العامل القاصر في الأشغال الخطيرة أو التي تنعدم فيها النظافة أو تضر صحته أو تمس بأخلاقياته."

وللتذكير، يعتبر الشخص البالغ من العمر 16 سنة قاصرا.

198- تنص المادة 2 (الفقرة 2) من الاتفاقية رقم 138 حول السن الدنيا للعمل، المصادق عليها في 1973/06/26 من طرف الندوة العامة للمنظمة الدولية للعمل (المطبقة ابتداء من 1976/06/19) على أن السن الدنيا للعمل لا يجب أن تقل عن السن التي تنتهي فيها الدراسة الإجبارية، ولا عن 15 سنة في كل الحالات.

القانون المدني الجزائري)، ومن ثم يكون تشغيلهم غير قانوني، لاسيما بالنسبة للتشريع الوطني. كما يجب التذكير أنه وفقا للدراسة التي أجرتها "مؤسسة الفكر العربي" Fondation de la pensée arabe [199]، يمثل الأطفال 26 % من اليد العاملة النشطة في قطاع الفلاحة بالجزائر (59 % في المغرب، 45 % في مصر، 36 % في تونس).

بصرف النظر عن المشاكل التي تطرحها ظاهرة تشغيل الأطفال، المنتشرة بكثرة – للأسف – في البلدان النامية خاصة، وتداعياتها الأخلاقية والقانونية والاجتماعية، تبقى هذه الظاهرة رهانا اقتصاديا واجتماعيا هاما في الكثير من هذه البلدان، مما يجعل السلطات تتخذ، في أغلب الأحيان، موقفا سلبيا إزاءها، أو حتى تشجيعها بطرق غير مباشرة في بعض الحالات (في القطاع الفلاحي خاصة)، أو إبداء نوع من السماح فيما يتعلق بتشغيل الأطفال في قطاعات أخرى، مثل التجارة والخدمات.

في هذا الصدد، يقدر جيلالي ساري[200] عدد أرباب العمل المعنيين بالعمل المربح للأطفال، في بداية سنوات 2000، ما بين 2 و2.5 ملايين. وعليه، يكون عدد الأطفال المشغلين من طرف هؤلاء (شغل دائم، مؤقت، موسمي، ظرفي)، وفقا لتقديره، متراوحا بين 2 و4 ملايين طفل.

ويتعلق الإشكال الثاني الذي تطرحه تلك النتائج الإحصائية بالفترة المرجعية période de référence المعتمدة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات لتحديد عدد الأشخاص المشتغلين، وهي أن يكون الشخص المعني قد "اشتغل ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي". فلا شك أن كل الأشخاص الذين اشتغلوا مدة قصيرة جدا أثناء الأسبوع المرجعي (وهو الأسبوع الذي سبق الأسبوع الذي تم فيه الاستقصاء) قد تم حسابهم ضمن اليد العاملة المشتغلة. هذه الطريقة لا تتوافق مع المفهوم الحالي لمنصب الشغل الذي يجب أن يكون منصبا لائقا emploi décent (اي يستجيب لشروط الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية) حتى يمكن أخذه بعين الاعتبار في الإحصائيات الرسمية، حسب المكتب الدولي للعمل.

في هذا السياق، من المهم ذكر ما جاء في الوثيقة التي أعدها مكتب "إكوتيكنكس" [201] Cabinet Ecotechnics المتخصص في الاستشارات والدراسات. فعقب الاستقصاء الذي أجراه هذا المكتب في سنة 2007، كان عدد الأشخاص في سن 15 سنة أو أكثر والمصرحين بأنهم بطالون 1.912.000 شخص؛ ومن بين هذا العدد يوجد 288.000 شخص (15 %) مارسوا نشاطا لمدة ساعة على الآقل خلال الأسبوع المرجعي؛ ومن بين 1.624.000 شخص الباقين، هناك 1.374.000 شخص فقط كانوا يبحثون فعلا عن عمل. "فحسب التعريف المعتمد، يكون معدل البطالة 19.2 %، أو 15.9 %، أو 13.8 %..."، يلاحظ إيكوتيكنكس. وللتذكير، كان معدل البطالة المعلن عنه من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في نفس

199- RAF et APS, Algérie-Focus, 16 juin 2011 (Fondation de la pensée arabe).
www.algerie-focus.com/category/actu-du-jour/page/37/

200- D.Sari, La crise algérienne économique et sociale – Diagnostic et perspective, Publisud, Paris, 2001, P.70.

201- Cité par ExcelAfrica (le site de l'étudiant et du professionnel africain), source : www.liberle.algeria.com

السنة (2007) 11.8 % فقط.

كما يطرح نفس المكتب إشكالية أخرى متعلقة بعمل المرأة في الجزائر، حيث تشير نتائج الاستقصاء الذي قام به لصالح مركز الإعلام والتوثيق في مجال حقوق الأطفال والنساء Centre d'information et de documentation sur les droits des enfants et des femmes إلى أن 32 % من المراهقين و38 % من الرجال البالغين يكونون ضد عمل المرأة في الجزائر؛ وأن 19 % من النساء البالغات (18 سنة فما فوق)، أي 1.5 مليون امرأة، كن فعلا ممنوعات عن العمل. "وهذا ما يشوه بشدة قراءتنا لواقع البطالة "، ينبه "إكوتيكنكس".

لكن حسب "إكوتيكنكس" دائما، استطاع الاستحداث الصافي لمناصب العمل أن يعوض، وبوفرة، الزيادة الصافية في اليد العاملة النشطة، وهو ما تمثل في انخفاض نسبة البطالة.

في الواقع، كان تقدير معدل البطالة في الجزائر ولا يزال يطرح عدة مشاكل من شأنها الحد من قيمته كمؤشر موثوق به، في برامج الشغل خاصة. وهذا ما خلصت إليه ورشة العمل التي بادرت بها مجموعة "باشر" Entreprendre في نهاية شهر أفريل 2006 حول "الشغل والبطالة في الجزائر" (حسب الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن، الآسبوع من 01 إلى 2007/05/07). وكان من بين المتدخلين في هذه الورشة أحمد بن بيتور (رئيس الحكومة السابق) الذي لا حظ أن تخفيض معدل البطالة بـ 15 نقطة في ظرف أربع سنوات يعني أن إنشاء مناصب الشغل في الجزائر تجاوز القاعدة التي تنص على أنه مقابل كل نقطة في نمو الناتج المحلي الخام هناك في المتوسط زيادة في الشغل بمقدار 0.7 % [202].

ومع إقرارهم بواقعية تراجع البطالة في الجزائر، حاول الخبراء المشاركون في تلك الورشة إعطاء بعض التفسيرات للانخفاض غير العادي لمعدل البطالة من 28 % إلى 15 % خلال الفترة من 2001 إلى 2005، مثل التطبيق الصارم من طرف الديوان الوطني للإحصائيات للمعايير الدولية، أي المقاييس المعمول بها من طرف المكتب الدولي للعمل، عند إجراء الاستقصاء حول البطالة لدى الآسر. فكما اشار بن بيتور، "هذا البرتوكول الاستقصائي يخضع لمنطق الدول التي لها أنظمة خاصة بالتأمين على البطالة والتي تسمح بملاحقة البطالين المزيفين".

أما م.بعزيزي (أحد المشاركين في نفس الورشة)، فقد تطرق إلى مسألة تضخيم اليد العاملة المشتغلة من جهة (عن طريق احتساب كل شخص كان له نشاط مأجور لمدة ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي)، والتقليص العمدي لليد العاملة النشطة من جهة أخرى؛ إذ أن تطبيق المعايير المعمول بها (لاسيما إثبات، ماديا، البحث عن عمل خلال الشهر الذي يسبق الاستقصاء، والتصريح بالبحث عن عمل خلال الثلاثي الذي يسبق الاستقصاء أيضا) يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصنيف الشخص المستجوب في خانة "عاطل عن العمل Inactif"، وليس بطالا (أي في حالة عدم استطاعته إثبات أنه باحث عن شغل). ويعطي بعزيزي

202- بالنسبة لبول كروجمان، كل نقطة إضافية للنمو تقلل معدل البطالة بنصف نقطة مئوية فقط. بول كروجمان، مرجع سابق، ص. 140.

مثالا عن الشاب الذي يكون قد باع تبغا في إحدى الأمسيات مرة واحدة في الثلاثي الواقع في الأسبوع المرجعي والذي يتم عده كمشتغل. بمعنى آخر، كما أشار بن بيتور، تعقيبا على ذلك، "يتم فعل كل شيء لتضخيم البسط (أي اليد العاملة المشتغلة)".

وحسب سعيد إغيلحيريز (خلال مداخلته في نفس الورشة)، تعاني أرقام البطالة في الجزائر من المعالجة السياسية لها. وهذا ما أكده عبد المجيد بوزيدي (أحد الموجهين للورشة والذي شغل منصب مستشار اقتصادي لرئيس الجمهورية السابق اليامين زروال)، حيث صرح بانه كان يعرف مسؤولين (حكوميين) يتفاوضون عبر الهاتف على الرقم الجيد للبطالة.

بالنسبة لعبد المجيد بوزيدي، "يجب ألا توهمنا الإحصائيات الرسمية المنشورة حول هذه المسائل (البطالة، الأجراء الفقراء، البطالون بدون اي مورد): البطالة في الواقع موجودة فعلا والكثير من المحللين لا يعترفون بأي تقدم في هذا المجال. وعلى الرغم من صرامة هذه المعاينة، إلا أنه يبدو أنها مؤيدة بافتقار المقاربة المعتمدة من طرف السلطات العمومية لمعالجة هذه المشكلة."[203]

لكن عند الحديث عن نسبة البطالة في الجزائر، يجب دائما التذكير بأن هذه النسبة (الرسمية) لا تزال تتجاوز 20 % في أوساط الشباب (التي يعد الخلل في نظام التكوين من أهم أسبابها). وهذه أكبر معضلة تواجهها السلطات المعنية.

بعض النتائج الأخرى لاستقصاء الديوان الوطني للإحصائيات تطرح أيضا تساؤلات، مثل نسبة التشغيل في قطاع الصناعة المقدرة بـ 13.7 % في سنة 2010. وهي نسبة "محترمة"؛ إذ تفوق تلك المسجلة في قطاع الفلاحة (11.7 %)، وتمثل أكثر من 70 % من نسبة التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية (19.4 %) والذي كان ينتظر أن تكون نسبة التشغيل فيه أعلى بكثير؛ بما أن السلطات تراهن عليه دائما لامتصاص أكبر عدد ممكن من البطالين، لاسيما في المشاريع الكبرى (البنى التحتية)، وكونه المعني الأول عند تمييز الاقتصاد الوطني بأنه يعتمد كثيرا على اليد العاملة الكثيفة (على حساب إنتاجية العمل). فالملاحظ أن قطاع الصناعة الذي يعاني من مشاكل كبيرة في استعمال قدراته الإنتاجية، ومنافسة المنتجات الأجنبية غير المتكافئة...، ومن ثم تدني نمو قيمته المضافة، يكون قد استوعب 13.7 % من اليد العاملة النشطة من جهة؛ بينما تبقى نسبة التشغيل متواضعة في قطاع البناء والأشغال العمومية مقارنة بإمكاناته الكبيرة من جهة أخرى (هناك عدد كبير من العمال الأجانب المشغلين في هذا القطاع، بعد عزوف الكثير من الشباب البطالين عن العمل فيه. ربما يكون ذلك أحد التفسيرات الأولية لهذه المفارقة).

بالنسبة لتوزيع اليد العاملة المشتغلة حسب القطاعات القانونية، تبقى النتيجة التي جاء بها الاستقصاء المذكور والمتمثلة في أن ثلثي المشتغلين يعملون بالقطاع الخاص أو المختلط محل نقاش ايضا؛ بما ان القطاع العمومي كان ولايزال يعد المستوعب الآول لليد العاملة [كل مستخدمي الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والمؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى المستخدمين المستفيدين من مختلف تراتيب التشغيل المؤقت (الشبكة الاجتماعية، تشغيل الشباب، عقود ما قبل التشغيل، الإدماج المهني...) والملحقين بموظفي وعمال هذه الإدارات والمؤسسات].

203- A. Bouzidi, op. cit, p. 219.

أما صندوق النقد الدولي فإنه يشير (في تقريره رقم 101/06 لشهر مارس 2006، حول الوضع الاقتصادي والمالي في الجزائر) إلى أن القطاع العمومي في الجزائر يعد أكبر مشغل le plus gros employeur.

الجدير بالذكر هنا أن الإحصاء الاقتصادي الأول premier recensement économique الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2011 ونشر النتائج النهائية لمرحلته الأولى في شهر جويلية 2012 يشير إلى أن القطاع الخاص يهمن على النسيج الاقتصادي بنسبة 98 %، أي 915316 كيانا من مجموع الكيانات الاقتصادية entités économiques المحصاة، وهو 934250 كيانا؛ وأن 95 % من هذه الكيانات عبارة عن أشخاص طبيعية (888794 شخصا)، أي أن الأشخاص المعنوية لا تمثل سوى 5 % من المجموع (45456). ويعني ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الكيانات المصغرة micros entités. أما توزيع الكيانات الاقتصادية حسب شرائح تعداد المستخدمين فإنه يكشف عن أن 97.8 % (914106) من مجموع المؤسسات تتركز في شريحة التعداد 0 - 9 مشغلين (أجراء)؛ وأن هناك 932 مؤسسة فقط تشغل 250 شخصا أو أكثر. ويعني ذلك أن مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل محدودة جدا.

وفيما يخص العمل غير الدائم والذي يمثل حوالي ثلث اليد العاملة المشتغلة في 2010 (32.9 %)، حسب نفس الاستقصاء للديوان الوطني للإحصائيات، يرى البعض، على غرار الباحث صائب ميزات (في الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن، الأسبوع من 03 إلى 2011/10/09) ، أنه لا غرابة في ذلك، حيث أن العمل غير الدائم يمكن أن يكون مؤشرا على مرونة سوق العمل في الجزائر، كون قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي تتركز فيه استثمارات عمومية هامة، لا يسير إلا بالعمل المؤقت. وهو رأي صائب إلى حد ما؛ بما أن سياسة الإنعاش المعتمدة أساسا على الورشات الكبرى (الأشغال العمومية والبناء خاصة) لا يمكن أن تخلق سوى مناصب شغل مؤقتة من جهة، وأن مفهوم العمل الدائم لم يعد له نفس المعنى كما في الماضي، في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في كل المجالات، بحيث أصبح التنقل من منصب عمل إلى آخر هو القاعدة من جهة أخرى. لكن المشكل هو أن مساهمة هذا القطاع تبقى محدودة كما أسلفنا. فإذا اعتبرنا أن كل العاملين في هذا القطاع خلال سنة 2010 كانوا مؤقتين، يكون عددهم حوالي 630000 عامل فقط. ومن المحتمل أن يكون لقطاع البناء والأشغال العمومية اليوم تأثير أقل على التشغيل من ذي قبل. فبعد أن كان معروفا تاريخيا باعتماده القوي على اليد العاملة الكثيفة، يلاحظ الآن زيادة مستمرة في الكثافة الرأسمالية لهذا القطاع (اعتماده المتزايد على الوسائل التكنولوجية الحديثة). و يطرح ذلك في حد ذاته إشكالا للسلطات العمومية التي تراهن كثيرا على هذا القطاع لامتصاص أكبر عدد ممكن من البطالين.

2/2 – بطالة مقنعة بهيمنة مناصب الشغل المؤقتة والهشة

يجب التذكير أن خلق مناصب الشغل المناسبة والكافية في اقتصاد السوق هو مهمة المؤسسة المنتجة أساسا (القطاع الصناعي خاصة)؛ وأن تدخل الدولة في مجال التشغيل لا يمكن أن يكون إلا ظرفيا، عن طريق إحداث مناصب شغل مؤقتة للتخفيف من حدة البطالة. وهنا يصبح الإشكال المطروح بالنسبة للدولة، في إطار سياستها للتشغيل، هو كيف يمكن جعل المؤسسة الاقتصادية (لاسيما الخاصة) قادرة على توفير مناصب الشغل تلك؟ فلكي تقوم بهذه المهمة، يجب أن تكون المؤسسة في "صحة جيدة". لكن

ما يلاحظ في الواقع هو أن المؤسسة في الجزائر **لا تزال رهينة بيئة صعبة ليست فقط** غير **ملائمة** لتطورها وازدهارها، بل حتى **لوجودها** في كثير من الأحيان. **فالمنافسة الشرسة** وغير المتكافئة التي تواجهها أي مؤسسة **ناشئة** في الجزائر، **بسبب الانفتاح الشديد** وغير المتبصر للاقتصاد الوطني الذي يشجع كثيرا على استيراد كل **شيء**، من شأنها **القضاء** تدريجيا **على ما تبقى من صناعة وإنتاج محليين**، إذا لم يتم تدارك هذا الوضع بسرعة وحزم.

صحيح أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات تحفيزية لصالح الاستثمار المنتج **(مثل الإعفاء أو التخفيف من بعض الأعباء الجبائية وشبه الجبائية، وتدعيم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين الخواص...)**. **لكن** الملاحظ هو أن الكثير من مشاريع **الاستثمار (المنتج خاصة)** لا ترى النور بسبب مناخ الأعمال **المعيق لذلك، وهو ما يبقي** إشكالية الاختلال في سوق العمل **(النقص الفادح في الطلب على العمل من طرف المؤسسات مقارنة بالعرض)** مطروحة بحدة. في هذا الصدد، يرى **الباحث عبد القادر جلفات** (في يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2012/03/05)، في تحليله لأزمة الشغل في البلدان المغاربية، **أن قدرة القطاع الخاص** (المتميز بحجمه المحدود في الجزائر) **على إنشاء الشغل ضعيفة؛ بما** أن حوالي 90 % **من هذا القطاع مشكل من مؤسسات** صغيرة جدا (TPE (très petites entreprises، **حيث يهيمن عليها الطابع العائلي. ويظل المشكل مطروحا، حسب جلفات**، مادام النظام الإنتاجي خارج المحروقات، في شكله الحالي، عاجزا عن دعم نمو قوي.

وفي انتظار حل هذه الإشكالية (أي في غياب البديل الحقيقي والمتمثل في النهوض بالقطاع الصناعي في إطار استراتيجية واضحة يكون هذا القطاع محورها الرئيسي للوصول إلى **إنشاء** ألاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للثروة سنويا، ومن ثم **المنشئة لمئات الآلاف من مناصب الشغل المناسبة)**، فإن المشكل المطروح حاليا فيما يتعلق بالتشغيل في الجزائر ليس في كون العمل دائما أو غير دائم **(بما** أن العمل غير الدائم أصبح هو القاعدة في ظل اقتصاد السوق. وهذا ما يلاحظ في مختلف بلدان العالم، مصنعة **كانت أم نامية**. وهو المنحى الذي تتجه إليه أيضا سوق العمل في الجزائر بصفة عامة، حيث يلاحظ أنه حتى في قطاع الوظيفة **العمومية هناك عدد** كبير **من المستخدمين المؤقتين)**، وإنما في نوعية مناصب الشغل المستحدثة، من طرف الدولة خاصة، والتي **أصبحت عبارة عن منشط مؤقت لسوق العمل**، والمتمثلة في مناصب الشغل الهش المستحدثة في إطار مختلف التراتيب **المعتمدة من** قبل الحكومة منذ عدة سنوات والرامية إلى التقليل من حدة البطالة، والتخفيف من وطأتها الاجتماعية على الأشخاص المعنيين.

يرى عبد المجيد بوزيدي[204] **أن 80 % من مناصب الشغل المستحدثة** (من طرف الدولة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة) **تعد** مناصب هشة؛ وأن تسيير البطالة الذي يكلف الدولة غاليا لا يحل مشكل الهشاشة وفقر العمال. **ويطرح**، في هذا الصدد، **السؤال:** كيف تتم مقاربة مسألة الشغل والبطالة في فرنسا **(وأوروبا بصفة عامة)؟**

تتمثل أهمية هذا السؤال في كون سياسة الجزائر الاجتماعية مستوحاة بشدة من النموذج الفرنسي. **ومن المعلوم، حسب بوزيدي،** أن النموذج الاجتماعي الفرنسي يستند إلى الدولة الراعية Etat-providence التي يجب أن توفر للعامل وعائلته دخلا مؤجلا

204- A. Bouzidi, op.cit., p.223.

لحمايته ضد تقلبات الحياة، وذلك بفضل الحماية الاجتماعية (أي الضمان الاجتماعي)، والمنح العائلية، والحق في التقاعد، وكذا منحة البطالة عند الاقتضاء. والحال أن هناك إجماعا كبيرا على أن النموذج الاجتماعي الفرنسي هو اليوم في أزمة؛ إذ تعرف فرنسا منذ عدة سنوات ما يسميه الاقتصاديون بالبطالة المكثفة chômage de masse (بين 9 و10 %)، ونظام تربوي غير عادل، وعجز في الضمان الاجتماعي، وإخفاق في إدماج المهاجرين،...وأسباب تلك الأزمة متعددة: نمو هش، سياسة اقتصادية غير مناسبة، غياب سياسة للبحث والإبداع الذي أثر بشدة على تنافسية الاقتصاد. لكن العامل المركزي المفسر، وفقا لبوزيدي، يتمثل بدون منازع في العولمة الليبرالية للاقتصاد (التي هي أشد وقعا على الجزائر). فالسوق الداخلية المدعومة بالتحويلات الاجتماعية للدولة الراعية أصبحت غير كافية لضمان نمو اقتصادي قوي ودائم. والمحرك الثاني للاقتصاد يتمثل حاليا في الصادرات التي تتطلب من المؤسسات تنافسية شديدة. والتنافسية تتطلب بدورها تخفيف الأعباء، لاسيما الاجتماعية، التي تثقل كاهل المؤسسات. وعليه، أصبحت كلفة العمل في البلدان الرأسمالية هي متغير التعديل variable d'ajustement، خاصة وأن البلدان الأسيوية الصاعدة تؤسس تنافسيتها على تكاليف عمل ضعيفة جدا. لقد أصبح أرباب العمل متبرمين أكثر فأكثر من دفع الاشتراكات التي تغذي صندوق الحماية الاجتماعية، ويطالبون بتخفيض كلفة العمل[205].

لكن عندنا، إضافة إلى ثقل الأعباء الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة والتي تستحق طرحها للنقاش، يرى بوزيدي أن المشاكل التي تواجهها المؤسسة وتعيق نموها تتعلق أيضا بمجالات أخرى، مثل ثقل الإدارة الاقتصادية، والطريقة البالية archaïque وغير الفعالة التي يسير عليها الاقتصاد الوطني. وهي العوامل التي تفسر النمو الهش وتأثيره الضعيف جدا على امتصاص البطالة التي تسيّر بميزانية الدولة [206].

في هذا السياق، يرى الباحث ناصر عباسي (في يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2012/03/15) أن التدابير المتخذة من طرف الدولة في مجال الشغل "لها طابع مخفف وهش، ولا يهدف أي واحد منها لمعالجة مشكل البطالة من الجذور". وإذا كانت هذه التدابير قد زادت من حدة هشاشة الشغل، فإن ذلك لا يتعلق بسياسة التشغيل في حد ذاتها، وإنما يدخل في الإطار الاقتصادي الإجمالي، لاسيما نموذج النمو الاقتصادي المتبع في الجزائر، حسب بعض المحللين والباحثين الاقتصاديين، مثل قويدر بوطالب (في يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2012/03/15)، الذي يرى أنه "بمنطق الإنعاش الاقتصادي بواسطة الإنفاق العمومي، لا يمكن لسياسة التشغيل أن تتغير؛ وسوف تبقى سياسة خاصة باستحداث مناصب شغل مؤقتة ممولة من ميزانية الدولة". ومن جهة أخرى، يلفت بوطالب النظر إلى أن تراتيب الإدماج المهني تشهد على أن الأمر يتعلق بسياسة تشغيل سلبية، حيث أن المستفيدين من هذه التراتيب بقوا في وضعية انتظار دائمة، معتبرا أن التدابير المتخذة من طرف الحكومة في مجال تشغيل الشباب هي من قبيل المعالجة الاجتماعية للبطالة أكثر منها سياسة تشغيل حقيقية. لكن، يؤكد بوطالب، لا يعني ذلك نهاية

205- Op.cit., pp. 223-224.
206- Op.cit., pp. 228-229.

تدخل الدولة الذي يبقى - بالعكس - ضروريا، ولو أنه يؤخذ على هذه الأخيرة نقص في العقلانية فيما يخص توجيه سياستها التدخلية عبر آليات لم يتم أبدا إخضاعها للتقييم فيما يتعلق بكفايتها efficience. ويرى بوطالب أنه من فائدة الدولة أن تدرج مسعاها في إطار مقاربات تشاورية approches concertées (لاسيما مع الجامعات ومراكز التكوين المهني)، ذات أهداف دقيقة (قطاع نشاط بقطاع نشاط، ولاية بولاية)، ومقيمة (متابعة منتظمة في إطار حاكمية مؤسسة على المساءلة)، وبشفافية مؤسسة transparence institutionnalisée (نشر تقارير التقييم وليس تقارير النشاط).

وكمثال على ما سبق، يلاحظ أنه من جملة 758.291 منصب شغل مستحدثة في السداسي الأول من سنة 2009، حسب حصيلة الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الفترة والمقدمة من طرف مصالح الوزير الأول[207] (جدول رقم 29)، هنالك على الآقل 524.219 منصبا منها، اي اكثر من 69 %، كانت عبارة عن مناصب شغل مؤقتة وهشة (مناصب الشغل المستحدثة في إطار الترتيب الخاص بالمساعدة على الإدماج المهني، أو عقود ما قبل التشغيل سابقا؛ ومناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، أو الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الكثافة العالية لليد العاملة، أو مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية). كما يمكن أن تتضمن مناصب الشغل الأخرى المستحدثة والمشار إليها في نفس الجدول، لاسيما تلك الخاصة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية أو بقطاع الوظيفة العمومية، عددا من مناصب الشغل المؤقتة.

207- مصالح الوزير الأول، تقرير متعلق بحصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009، أوت 2009، ص.2.
http://www.premier-ministre.gov.dz

جدول رقم 29 : حصيلة مناصب الشغل المستحدثة في السداسي الأول من سنة 2009

التعييـن	عدد المناصب	النسبة المئوية من المجموع العام [%]
أ– مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات العمومية		
1-المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية-المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري-المؤسسات الأخرى)	48.917	6.45
2-مناصب الشغل المستحدثة في الوظيف العمومي	25.662	3.38
3-مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	32.736	4.31
4- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات التي تمولها البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج الفلاحة)	25.829	3.40
5-مناصب الشغل المستحدثة في إطار الترتيب الخاص بالمساعدة على الإدماج المهني (CID-CIP-CFI) -القطاع الاقتصادي (91.833) -قطاع الإدارة (40.880)	132.713	17.50
6- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الترتيب الخاص بـ"العقد ما قبل التشغيل"	14.075	1.85
7- مناصب الشغل المستحدثة في إطار القروض المصغرة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة-الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة)	83.778	11.04
8- مناصب الشغل المستحدثة في إطار المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية -الصناعة التقليدية والفنية -الصناعة التقليدية وإنتاج الخدمات الصناعة التقليدية وإنتاج السلع	17.150	2.26
المجموع الفرعي أ	380.860	50.22
ب–معادل مناصب الشغل الدائمة المستحدثة في إطار الورشات ذات الكثافة العالية لليد العاملة *		
. مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة AIG والأشغال ذات المنفعة العامة وذات الكثافة العالية لليد العاملة TUPHIMO - مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية ESIL	377.431	49.77
المجموع الفرعي ب	377.431	
المجموع العام	758.291	

المصدر: تقرير مصالح الوزير الأول عن حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009 - أوت 2009.

http://www.premier-ministre.gov.dz

* على الرغم من اعتبار مناصب الشغل تلك دائمة من طرف مصالح الوزير الأول، يتعلق الأمر في الواقع بمناصب شغل مؤقتة في أغلب الأحيان، **لاسيما تلك الخاصة بالأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة، وكذا مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية.** وهذا ما ذهبت إليه الوثيقة المتضمنة برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة (مصالح الوزير الأول .- 2007)، حيث جاء فيها أن برامج الإدماج الاجتماعي تشمل "الأعمال ذات المنفعة العمومية التي تستخدم يد عاملة كثيفة

(TUP-HIMO) الرامية إلى خلق أعداد كبيرة من مناصب الشغل المؤقتة في المناطق الفقيرة من خلال ورشات الصيانة والحفاظ على البنى التحتية التابعة **للجماعات** المحلية وتطوير العمل اليومي المحلي، وتشمل هذه البرامج 250.000 مستفيد سنويا". كما أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي اعتبر، في رأيه الرسمي المشار إليه أدناه، "مناصب الشغل المنشأة في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO **بمثابة وظائف مؤقتة**".

ولا شك في وجود نسبة هامة من مناصب الشغل تلك التي يمكن إدراجها ضمن ما يسمى بالاستخدام المحدود sous-emploi **بمفهوم** المكتب الدولي للعمل **(أي عندما تكون مدة تشغيل شخص** ما أو إنتاجية عمله غير متناسبة **مع منصب الشغل الذي يكون هذا الشخص قادرا على شغله ومستعدا لقبوله)**.

تجدر الإشارة إلى أن ما يمكن اعداده **معالجة اقتصادية لمشكل البطالة** (إضافة إلى المعالجة الاجتماعية البحتة لها والمتمثلة في تخصيص منح لبعض الفئات المحرومة العاطلة عن العمل) لم تعط نتائج مشجعة **لحد الآن**. فعلى سبيل المثال، هناك عدد كبير من المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها **(من الناحية القانونية خاصة)** في إطار ترتيب القروض المصغرة dispositif du micro-crédit و لم تر النور في الواقع، أو أنها أفلست بعد فترة زمنية محدودة من بدء نشاطها.

من جانب آخر، لم يكن باستطاعة مسؤولي **الهيئات** المكلفة بتطبيق الترتيبات الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة (CNAC, ANSEJ,...) تقديم حصائل محينة عن تراتيب القروض المصغرة، وذلك أثناء المائدة المستديرة المخصصة لهذه القروض والمنظمة في إطار ندوة صحيفة المجاهد Forum d'Elmoudjahid **ليوم 2009/10/18. فممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** ANSEJ، مثلا، اكتفى بالحديث عن الحصيلة المقدمة من طرف هيئته في سنة 2005 والتي تبين أن نسبة زوال المؤسسات المستحدثة في إطار ANSEJ **كانت بين 20 و25** % (وهي حصيلة تجاوزها الزمن، ولا يمكن أن تعكس الواقع حتى في حينها، أي في سنة 2005، حسب ملاحظات بعض المشاركين في تلك الندوة). **ولعل نقص المصاحبة للمقاولين الشباب من طرف** تلك الهيئات، **وغياب تقييم جدي لنشاطها، يكونان من بين الأسباب الرئيسية لعدم قابلية العديد من المؤسسات المصغرة المستحدثة للحياة**.

تعد هذه النقائص، في **رأينا، آثارا حتمية لسبب أساسي** يتمثل في النظرة الأحادية للأمور من طرف السلطات **العمومية** في الجزائر، **أي نزوعها الشديد** إلى **الإنفراد بصياغة القوانين والتنظيمات، ورسم السياسات،** وتسطير البرامج، ووضع التراتيب، واتخاذ التدابير،... **وباختصار،** القيام بكل شيء دون إشراك ليس الخبراء والباحثين **فقط**، بل حتى **مؤسسات الدولة المعنية** (حسب مجال نشاط وتخصص كل واحدة منها) في كثير من الأحيان، ودون تشاور مع الهيئات والمنظمات الممثلة للمجتمع ككل **أو للفئات المعنية بقرارات الحكومة**. وحتى إذا تم طلب رأي هذا الخبير أو ذاك الباحث، أو فتح نقاش حول مسألة ما، **يبقى** ذلك في **الغالب من قبيل الإجراءات الشكلية. فالتقليد الراسخ والمعمول به غالبا** في الجزائر هو أن يتم أولا اتخاذ القرار **(المتعلق بتطبيق سياسة أو تنفيذ برنامج ما، مثلا) من طرف سلطة عليا ما** في الدولة، ثم تقوم المصالح المعنية لهذه الأخيرة بالعمل على تزكيته عن طريق **تلك الإجراءات** في أحسن الأحوال، قبل أن تتم صياغة الأحكام التشريعية أو التنظيمية، وإعداد الكيفيات العملية لتنفيذه؛ وليس العكس، **أي القيام بكل ما يسمح بالتأكد أولا من قابلية التطبيق للسياسة أو** الترتيب، **مثلا،** محل **ذلك** القرار في الواقع، **لاسيما**

إجراء تقييم قبلي للنتائج أو الآثار المتوقعة من ذلك في المجال المعني، وأهميتها النسبية مقارنة بتلك التي يمكن الحصول عليها عبر تبني سياسة اخرى او وضع ترتيب اخر بديل، مع الأخذ في الحسبان التأثير المالي لكل البدائل على ميزانية الدولة.

ولكي نبقى في إطار المثال السابق حول دعم تشغيل الشباب، من المهم التذكير هنا ببعض ما ورد في التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي [208] Conseil Economique et Social - CNES في شهر أفريل 1999، والمتضمن رايه الرسمي Avis officiel حول المخطط الوطني لمكافحة البطالة (بطلب من رئاسة الجمهورية بتاريخ 1998/03/17)، والذي عملت لجنة الخبراء المشكلة خصيصا لذلك حوالي سنة كاملة لإعداده. ففي الصفحة 14 من ذلك التقرير تحت عنوان "تحسين جهاز تشغيل الشباب"، يؤكد المجلس على ضرورة تحديد آليات الترابط والتكامل بين هذا الجهاز (أو الترتيب dispositif) وجانب من جوانب الشبكة الاجتماعية المتمثل في "الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة"، علاوة على عقود التشغيل الأولية وصيغ أخرى للتحفيز على توظيف الشباب، وإظهار إرادة في ضبط المشاريع و"تحديد" فئة الشباب، لاسيما منهم الحائزين على شهادة في التكوين المهني، من أجل دعم المؤسسة المصغرة.

وقبل ذلك، يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقدمة تقريره ("النتائج الرديئة للإجراءات والأجهزة التي طبقتها السلطات العمومية للقضاء على الآفة")، إلى أنه "لا يمكن أن تنحصر معالجة البطالة في الإجراءات الاستعجالية وحدها بالرغم من كونها ضرورية، لكن يجب أن تندرج ضمن إستراتيجية الإنعاش التي تتطلب رؤية موحدة وشاملة وتحريك السياسات على المدى الطويل". ويؤكد المجلس على ضرورة وضع حدود مؤكدة لفصل طرق العلاج بين علاج اقتصادي وعلاج اجتماعي.

كما يطرح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره (الصفحة 46) إشكالية المقاربة المذهبية للبطالة وما يترتب عن توضيحها من تغيرات هامة فيما يتعلق بتقويم أهميتها، حيث يرى أن "الإبقاء على نفس التقنيات الأولية والجزئية لتعريف البطالة يعرض التدابير والتراتيب المقترحة لخطر عدم التكيف الاقتصادي بسبب سوء تقويم الفئة المعنية من السكان (...) وإفراز فوارق اجتماعية في التكفل بسبب التمييز بين مختلف الأوضاع المعيشة".

وبعد التأكيد على أن ظاهرة البطالة ذات طبيعة غير متجانسة (وضعيات وأنواع مختلفة من البطالة)، وأن الإلمام بطبيعتها وحجمها وتركيبتها، وكذا تنوع الحالات الشخصية، ضروري لتحديد سياسات اقتصادية كلية ترمي إلى تقليصها (التحدي الذي تفرضه البطالة في كل مجتمع) ينبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي (نفس الصفحة) إلى أن "الاستمرار في الوقت الراهن في التعامل مع هذا المشكل بنفس أدوات التحليل والتسيير يؤدي إلى الإبقاء على وضع تحد فيه المجموعة والدولة التي تمثلها من تضامنهما مع أقلية (المستفيدين من المنحة) لتفسح المجال إلى تدهور ظروف معيشة الأغلبية".

وبسبب اختلاف الوضعية، حسبه، التي يواجهها الاقتصاد الوطني عن تلك التي تعيشها البلدان المصنعة وتجاوزها في التعقيد حتى،

208- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رأي رسمي متعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة، الجريدة الرسمية رقم 30 بتاريخ 25 أفريل 1999.

والازدواجية في الهياكل الاقتصادية التي يتعايش فيها قطاعان كبيران مترابطان (المقصود الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي أو الموازي)، يتطرق المجلس الاقتصادي والاجتماعي باقتضاب (نفس الصفحة) إلى مشكل البطالة المقنعة التي تميز البلدان النامية بصفة عامة. إلا أنه يعطيها مفهوما ضيقا، ويحصرها في النشاطات غير المأجورة التي يتعاطاها بعض سكان الريف والمدن، وفي النشاطات غير الرسمية أو الخفية (أعمال سرية، حسب تعبيره) التي تعيش عليها نسبة معتبرة (من اليد العاملة النشطة) تتراوح بين 25 و30 %.

تثير ملاحظات المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه بشأن علاقة قطاع الاقتصاد غير الرسمي بالشغل نقاشا حول السياسة التي ينبغي أن تتبعها الحكومة تجاه هذا القطاع، أي هل يمكن عده ضمن الوسائل التي تساهم في الحد من تفاقم البطالة، ومن ثم تشجيعه، أم أن توسع انتشاره يعد نتيجة لفشل السياسة الاقتصادية المتبعة وآثارها المخيبة على الشغل؟ من المهم الإشارة، في هذا الصدد، إلى ما جاء في الدراسة التي قام بها سمير رضوان [209] حول هذه الإشكالية. فبعد الإشارة إلى وجود علاقة بين حجم القطاع غير المنظم ومستوى النمو (مقاسا بمتوسط دخل الفرد من السكان)، حيث أنه كلما ارتفعت درجة النمو كلما قل حجم القطاع غير المنظم، يلفت سمير رضوان النظر إلى أنه "ترتب على الاهتمام الكبير الذي أولته منظمة العمل الدولية لذلك القطاع في السبعينيات أن نشأ تصور بأن تشجيع ذلك القطاع سوف يؤدي إلى استيعاب نسبة كبيرة من الزيادة في سوق العمل، وبالتالي تم تصميم العديد من البرامج لرفع الكفاءة في هذا القطاع وإمداده بالتمويل وكذلك التكنولوجيا الوسيطة. ولكن التجربة أثبتت حتى الآن أن تلك السياسات على صعوبة تطبيقها، لم تؤت بالنتائج المطلوبة (...) وأن حل مشكلة التشغيل لن يأتي عن طريق القطاع غير المنظم، وإنما بإيجاد فرص التشغيل المنتجة في القطاعات الأساسية".

كما يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (نفس الصفحة) إلى أن "أدوات الإحصاء الراهنة (...) تبقى غير كافية بالنظر إلى المفاهيم المستعملة وحالات البطالة الوسطية، وتقليص مدة العمل والعمل غير الرسمي، وحالات عديمي الشغل (...) ومن البديهي أن التعريف الذي يحصر البطالين في فئة طالبي العمل الذين يبدون استعدادا للقيام به يقلص من حجم البطالة".

ويستنتج المجلس الاقتصادي والاجتماعي (نفس الصفحة) أن "البطالة ليست ناتجة عن عملية حسابية بين تعداد السكان العاملين والتشغيل، بل إنها سلسلة من الدوال بين التشغيل وعدم النشاط والبطالة بأتم معنى الكلمة. تمنح مثل هذه المقاربة لسياسات التشغيل بعدا اقرب من هدف تحقيق استعمال امثل للموارد البشرية".

ويخلص المجلس الاقتصادي والاجتماعي (نفس الصفحة) إلى أنه "يجب قياس البطالة باستعمال أدوات مكيفة للأهداف المسطرة لسياسة مكافحة البطالة التي سيتم اعتمادها. وإذا استهدف الاستعمال الأمثل للموارد من اليد العاملة، فإنه يجب تكييف أدوات

209- د. سمير رضوان، القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، العدد 109، مارس 1988، ص.ص. 41 - 65.

القياس في هذا الشأن. إذ أن الفروق الناجمة عن مناهج الحساب هي التي تتسبب في ظهور الخلافات حول فعالية تدابير مكافحة البطالة".

يبقى هذا الرأي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جوهره (خاصة فيما يتعلق بالجوانب المشار إليها أعلاه)، وبعد مرور حوالي أربع عشرة سنة عن إصداره، متسما بحالية ملحوظة جدا. وذلك لسبب بسيط، هو تجاهل السلطات المعنية للمعاينات والملاحظات الواردة فيه حول النقائص والمآخذ المسجلة على التدابير السابق تطبيقها من جهة، وعدم أخذها بالاقتراحات والتوصيات المقدمة لها (من طرف نفس المجلس) لتدارك هذه النقائص والمآخذ عند اتخاذ مختلف التدابير (الترتيبات) التالية وتطبيقها من جهة أخرى.

كما يتبدى الطابع الهش للشغل أيضا في غياب التغطية الاجتماعية لنسبة هامة من العمال. فحسب الاستقصاء الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2009، تبين أن 50.4 % من مجموع العمال غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية. "من بين 9472000 مشغل، مسجلين إلى غاية الثلاثي الرابع من السنة الماضية (2009)، هناك 4778000 شخص لا ينتسبون إلى نظام التأمين الاجتماعي، أي مشغل واحد من اثنين"، كما ورد في تقرير نفس الديوان. أما وزير العمل والحماية الاجتماعية فقد قدر نسبة العمال غير المصرح بهم في سنة 2006 بـ 29 % (بناء على تقرير مفتشية العمل لنفس السنة). و يعني ذلك تفاقما لظاهرة العمل الخفي في الجزائر marché au noir.

ويشير تقرير الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن هذه الظاهرة تمس خاصة العالم الريفي بنسبة 60 %، مقابل 46 % في المناطق الحضرية.كما أن نسبة غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي تصل إلى 89 % في قطاع الفلاحة، وحوالي 80 % (79.80) في قطاع البناء والأشغال العمومية. ومعنى ذلك ان هؤلاء العمال لا يمكنهم الاستفادة من أي مزية من المزايا المخصصة للعمال المؤمنين (معاشات التقاعد، التعويضات عن حوادث العمل، التعويضات عن مصاريف العلاج،...).

وحتى في حالة تأمينهم اجتماعيا، تبقى وضعية العمال المؤقتين في الجزائر هشة نسبيا، في ظل غياب نظام عام لمنحة البطالة يوفر لهم حماية كافية خلال كل فترة بين منصبي شغل يقضونها في البحث عن عمل آخر؛ إذ أن نظام التأمين على البطالة المعمول به حاليا في الجزائر لا يوفر أي حماية للعمال المؤقتين، أي العاملين بعقود محددة المدة. فالمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمحدث للتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية لأسباب اقتصادية (الجريدة الرسمية رقم 34) يستثني صراحة (المادة 5) الأجراء ذوي عقد عمل محدود المدة. وحتى بالنسبة للعمال المعنيين بالتأمين على البطالة (الأجراء المنتمون للقطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية لأسباب اقتصادية، إما في إطار التقليص من عدد ا لعمال أو إنهاء نشاط المستخدم، حسب المادة 2)، لا تسمح الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم (المادتان 6 و7) للكثير منهم بالاستفادة من أداءات هذا التأمين، لاسيما شرطي التثبيت في الهيئة المستخدمة قبل التسريح لسبب اقتصادي، والانخراط في الضمان الاجتماعي لمدة إجمالية قدرها ثلاث سنوات على الأقل؛ أي أنه لا يكفي أن يكون المعني بالأمر حاصلا على عقد عمل غير محدود المدة ليستفيد من منحة البطالة، بل يجب أن يكون مثبتا في منصب عمله حسب الإجراءات التنظيمية المعمول بها في

كل مؤسسة مستخدمة من جهة، وأن يكون منخرطا في الضمان الاجتماعي لمدة ثلاث سنوات على الأقل من جهة أخرى. وهذا ما جعل العدد الإجمالي للمستفيدين من هذا النظام، منذ إنشائه، ضئيلا جدا؛ إذ كان في نهاية 2011 في حدود 200.000 مستفيد (حسب الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين على البطالة /www.cnac.dz)، أي بمتوسط 11.100 مستفيد في السنة؛ مع العلم أن أغلب المستفيدين هم من العمال المسرحين من المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة، أو التي تمت إعادة هيكلتها أو خوصصتها في تسعينيات القرن الماضي.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن تضخم عدد المستخدمين في القطاع العمومي (بالمفهوم الواسع، حيث يشمل مختلف الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية بمختلف أنواعها) يعد أيضا شكلا من أشكال البطالة المقنعة.

خلاصة

في تحليلنا لعلاقة سياسة **الإنعاش الاقتصادي بالتشغيل، بينا** أن تأثير هذه السياسة على تقليص معدل البطالة المستمر كان واضحا خلال كل فترة الدراسة، وهذا على الرغم من الإشكال الذي تطرحه الإحصائيات الرسمية (التي بينا نزوع السلطات العمومية إلى **تضخيمها)، وكذا الأدوات والمفاهيم المستعملة لقياس ذلك المعدل. إلا** أن هذا التأثير يبقى نسبيا جدا؛ **بما أن معظم مناصب** الشغل المستحدثة في إطار تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية، أو جراء تطبيق مختلف التراتيب الخاصة بمحاربة ال**بطالة كانت عبارة عن مناصب مؤقتة وهشة. وتبعا لذلك، استنتجنا أن سياسة التشغيل المتبعة حاليا** في الجزائر **تعتمد أساسا على المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة** (أي سياسة تشغيل سلبية تعتمد على الإنفاق العمومي لاستحداث أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل المؤقتة **قصد التخفيف من حدة البطالة)**، بدلا من معالجته الاقتصادية التي **تظل مرهونة خاصة بمدى القدرة على تحفيز إنعاش حقيقي** للاقتصاد عبر تصور **وتطبيق** نموذج نمو يعتمد على نسيج صناعي قوي واقتصاد **متنوع، ويسمح بإنشاء عدد** كبير **من المؤسسات المنتجة،** وبالتراكم المستمر للثروات، أي بمدى القدرة على فك تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لقطاع المحروقات.

الفصل السادس

سياسة الإنعاش في الجزائر وآثارها على تنويع الاقتصاد

تمهيد

بالنسبة للبلدان النامية التي يعتمد اقتصادها على إنتاج وتصدير مادة واحدة أو عدة مواد أولية، كان تنويع هذا الاقتصاد ولا يزال يعد حد الأهداف الرئيسية لسياساتها التنموية على مر عدة عقود من الزمن. ولو أن معنى تنويع الاقتصاد ينصرف أساسا إلى تنويع الصادرات، فقد يعني أيضا قيام بلد ما بإنتاج مختلف السلع المستوردة من قبله، أي إحلال الواردات.

وإذا كان بعض البلدان المعنية قد حقق، منذ سبعينيات القرن الماضي وإلى حد الآن، نجاحا متفاوتا في هذا المسعى (لاسيما في جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية)، فإن بعضها الآخر لا يزال بعيدا نسبيا عن هذا الهدف، ويواجه تحديا أكبر من ذي قبل في سبيل ذلك (لاسيما في إفريقيا)، بعد العولمة الليبرالية للاقتصاد خاصة. ومن بين هذه البلدان الأخيرة الجزائر التي لا تزال تعاني من تبعيتها المفرطة لموارد المحروقات، مع أنها قامت بعدة محاولات (مختلف السياسات المنتهجة منذ منتصف سنوات 1960) للتخلص من هذه التبعية. وبما ان سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا تعلن عن كون تنويع الاقتصاد أحد أهدافها الرئيسية، فسنحاول في هذا الفصل البحث في الطرائق والوسائل المستعملة لإدراك هذا الهدف، وكذا في النتائج المحققة.

ولأن استقراء الماضي غالبا ما يساعد على فهم الحاضر، فلابد من استهلال هذا الفصل بإلقاء نظرة عامة عن أول وأهم تجربة تنموية قامت بها الجزائر والمتمثلة في استراتيجية التصنيع (المعروفة بالصناعات المصنعة) التي تم تطبيقها بعد الاستقلال؛ إذ كانت هذه الاستراتيجية تشكل المحور الأساسي للسياسة الاقتصادية للدولة (التي كانت ميزانية هذه الأخيرة وسيلتها الرئيسية)، وتوحي بوجود إرادة قوية لدى الحكومة آنذاك لبناء قاعدة صناعية متينة يرتكز عليها الاقتصاد في نموه، وتسمح باختصار الطريق أمام التنمية الشاملة للبلاد. إلا أن المآخذ الملاحظة على تصور تلك الاستراتيجية، والنقائص المسجلة على تطبيقها، والانحرافات المعاينة عن أهدافها الأساسية؛ ثم الأخطاء المرتكبة من طرف النظام السياسي القائم بعد ذلك (في سنوات 1980) في محاولاته لإعادة النظر في الاختيارات الاستراتيجية السابقة، وتصحيح مسارها (حسبه)، وتدارك تلك النقائص والانحرافات، وكذا عدم القدرة على تثمين النتائج المحققة، كل ذلك أدى في النهاية إلى خيبة أمل، وإلى نوع من الإحباط وفقدان الثقة بالنفس، وإلى تضييع الكثير من الوقت. والحال أنه إضافة إلى مختلف التدابير المقررة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي والهادفة إلى النهوض بالقطاع الإنتاجي ككل، يبدو أن السلطات مقبلة أيضا على تصور وتطبيق استراتيجية صناعية جديدة تهدف أساسا (كما هو الشأن بالنسبة لاستراتيجية الصناعات المصنعة) إلى (إعادة) بناء نسيج صناعي قوي من شانه السماح بإخراج الاقتصاد الوطني من تبعيته المفرطة للخارج. وهو ما يبرر، إلى حد بعيد، المقاربة المعتمدة في تحليلنا لموضوع هذا الفصل.

1- الاستراتيجية الصناعية الأولى في الجزائر: لمحة عامة عن خلفيتها النظرية ونتائجها الواقعية

عندما انتهاجها لسياسة التصنيع تطبيقا لمفهوم الصناعات المصنعة، بداية من منتصف سنوات 1960، عقدت الجزائر آمالا كبيرة على هذه السياسة لتسريع عملية التنمية الشاملة للبلاد وإخراجها من التخلف الكبير الذي تركها فيه الاستعمار الفرنسي. وبقدر ما كان طموح قادة الدولة آنذاك بلا حدود، كان اختيارهم لهذا النهج الاقتصادي غير قابل لأي نقاش ("لا رجعة فيه"). وبما أن الأمر متعلق بثورة (أي الثورة الصناعية)، فقد كان شعارها "نزرع البترول لنجني التنمية".

لكن بما أن المجال لا يسمح هنا بتقديم تحليل واف لسياسة التصنيع هذه من مختلف جوانبها (سياقها التاريخي، خلفيتها الإيديولوجية، رهاناتها السياسية، أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، إلخ.)، فسنكتفي بتقديم لمحة عامة عن الخلفية النظرية لسياسة الصناعات المصنعة، والتطرق بإيجاز لأهدافها الأساسية ونتائجها أو آثارها العامة.

1/1- مفهوم الصناعات المصنعة وخلفيتها النظرية

كانت الجزائر بعد استقلالها من بين أكثر بلدان العالم الثالث تحمسا للتخلص من تبعية اقتصادها للمواد الأولية (وللبلدان المصنعة أيضا)، حيث سارعت للعمل على تجسيد هذا المسعى من خلال تبني استراتيجية طموحة تسمح، على المدى البعيد، بإقامة نسيج صناعي قوي يكون بمثابة القاطرة التي تجر خلفها مختلف القطاعات الأخرى، وتؤدي إلى التنمية الاقتصادية الشاملة. وقد اختارت السلطات الجزائرية دمج ثلاثة تيارات كبرى معروفة في القرن العشرين في مجال الاستراتيجية الصناعية، هي: التخصص الدولي في إطار المزايا النسبية، ورأسمالية الدولة، وإحلال الواردات. وقد تجسد ذلك الاختيار في تطبيق ما سمي بسياسة الصناعات المصنعة politique des industries industrialisantes.

في الواقع، كانت استراتيجية التصنيع بصفة عامة تعد بالنسبة لأغلبية بلدان العالم الثالث (مباشرة بعد تحررها) بمثابة الطريق المثلى التي يجب السير فيها للوصول إلى التنمية في أسرع وقت ممكن، ومن ثم "اختصار" سبيل اللحاق بالبلدان المصنعة، وتضييق الهوة التكنولوجية الواسعة التي تفصلها عن هذه الأخيرة. ولعلى ما شجع أكثر هذه البلدان على ذلك هو فائض الموارد المالية الكبير في الأسواق المالية العالمية، الناتج خاصة عن إعادة تدوير دولارات البترول recyclage des pétrodollars للبلدان المصدرة للنفط (لاسيما بعد الصدمة البترولية الأولى في سنة 1973).

كانت استراتيجية الصناعات المصنعة التي اعتمدتها الجزائر مبنية، من الناحية النظرية، على فرضية تقر، عبر ملاحظة الظواهر الحقيقية التي ميزت التصنيع في العالم منذ القرن الثامن عشر، أنه خلال حقبات مختلفة من هذا التاريخ كانت بعض الصناعات تعد الأساس في تحول النظام الإنتاجي الذي أدى إلى سيرورة النمو الاقتصادي.[210]

210- M. Bialés, R. Leurion et J.L. Rivaud , L'Essentiel de l'Economie, Berti Editions, Alger, 2007, P. 206.

حسب المنظرين لها، لاسيما الاقتصادي الفرنسي جيرارد دستان دو برنيس Gérard Destanne de Bernis [211]، يتلخص منطق تلك الاستراتيجية في البحث عن أقطاب التصنيع التي تكون لها آثار هامة على بقية الاقتصاد. فلكي يتم إحداث متوالية من آثار الجذب، يجب تركيز الجهود على الفروع الصناعية القابلة لأن تكون في بداية "سلسلة الاختلالات المنشئة Chaînes de déséquilibres créateurs" والتي تحدث آليات تؤدي فيما بعد إلى إقامة فروع جديدة من شأنها أن تتفاعل مع الفروع الأولى وتحفزها.

لكن بلعيد عبد السلام، رئيس الحكومة السابق (ووزير الصناعة والطاقة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين)، يؤكد على أن دو برنيس لم يلعب أي دور في تصور سياسة التصنيع في الجزائر؛ إذ يشير إلى أن أصول هذه السياسة توجد في المبادئ والتوجيهات والأهداف المحددة للثورة الجزائرية في برنامج طرابلس (المصادق عليه من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر ماي 1962)، والمثبت بعد ذلك في ميثاق الجزائر (المصادق عليه من طرف مؤتمر حزب جبهة التحرير في 1964)، ثم الميثاق الوطني في 1976. [212]

في الواقع، كان هذا النموذج يرتكز على المخطط الماركسي schéma marxien للإنتاج الموسع، الذي أعاد صياغته فيلدمان Fieldman للاتحاد السوفييتي، ثم ماهالانوبيس Mahalanobis للهند في سنوات 1950 [213]. وقد استلهم دو برنيس مفهوم الصناعات المصنعة من فكرة "أقطاب النمو" لفرنسوا بيرو François Perroux المنضوية في إطار اقتصاد التنمية. وبصفة عامة، دافع دوبرنيس عن فكرة التنمية ذاتية المركز autocentré، أي إرساء سيرورة تنمية داخلية غير مرتبطة بالخارج لكنها منفتحة عليه. ويجب على الدولة، حسبه، أن تتحكم في هذا الانفتاح على الخارج حتى يمكن للصناعات أن تتطور.

بالنسبة لدوبرنيس، لا ينظر إلى التخلف التنموي كتأخر لكن كنتاج أو نتيجة للتطور التاريخي المفروض: تصنيع الأوروبيين هو السبب في تخلف الآخرين وعدم تصنيعهم. ومن ثم، تتميز البلدان المتخلفة أساسا باقتصاد منفتح على الخارج extravertie ومفكك، والمناطق مرتبطة بشكل سيء مع بعضها، وكل قطاع مرتبط بالخارج بمدخلاته المستوردة أو بمخرجاته المصدرة؛ وبكون الغالبية الكبرى للسكان زراعية ومحرومة. وعليه، لابد أن تتوخى سياسة التنمية المختارة على الأقل هدفين وثيقي الصلة ببعضهما البعض: عكس شروط التبعية من جهة، والعمل بأسرع ما يمكن على تحسين مستوى المعيشة لأغلبية السكان من جهة أخرى. ويحدد هذا الهدف الأخير كل التحليل لدوبرنيس؛ إذ يرى أنه في البلدان المتخلفة حيث الغالبية العظمى للسكان زراعية تكمن المسألة الأساسية في رفع الدخل الزراعي المرتبط بارتفاع إنتاجية العمل الزراعي [214].

---

211 -Op.cit., P. 206.

212- B. Abdesselam, La politique de développement appliquée par l'Algérie au lendemain de son indépendance.
http://www.belaidabdesselam.com/?page_id=81

213- A. Rezig, Algérie, Brésil, Corée du Sud - Trois expériences de développement, OPU, Alger, 2006, p. 84.

214- Op. cit, pp. 85-86.

ومنظور إليها من هذه الزاوية، تنطوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية على إعطاء الأولوية للفلاحة، لكن بدون جعل هذه الأخيرة مقابلة للصناعة، حيث يتساءل دوبرنيس عن معنى التنمية عن طريق الفلاحة، **وكيف يمكن تحقيقها بدون استعمال مدخلات ذات أصل صناعي، وكيف يمكن رفع مستوى المعيشة بدون تصنيع؟** [215]

بعد تحديد محتوى السياسة الواجب انتهاجها، وكيفية تنظيم وسير الاقتصاد الوطني، وشروط تطبيق الصناعات المصنعة، يعتبر دوبرنيس أن هذه الصناعات لها طابع تقني مشترك ملائم بصفة رائعة للشروط الواقعية للاقتصاد الجزائري.[216]

وقد كان هنالك اتفاق بين اقتصاديي التنمية آنذاك على أن الطابع "المصنع" ينحصر في بعض الفروع فقط، مثل الصناعات الثقيلة، والكيمياء، والطاقة.

من جانب آخر، تقع مسؤولية اختيار الصناعات المصنعة على عاتق الدولة، باعتبارها الوحيدة القادرة على توظيف رؤوس أموال هامة في عملية لا يمكن تقدير مردوديتها **إلا على المدى البعيد.** والهدف الاستراتيجي لهذا الاختيار هو جعل البلد المعني مستقلا تجاه النظام العالمي، أي تلبية **متطلبات السوق الداخلية أساسا** [217]. لكن في الواقع، يلاحظ أن العكس هو الذي حدث، لاسيما بالنسبة للجزائر.

2/1 – تطبيق نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر والجدل حول اختياره

تعد إذاً نظرية الصناعات المصنعة أساس الاستراتيجية الجزائرية للتنمية المتبناة في منتصف **سنوات 1960. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أندراف Andreff و هايب Hayab أن** "الاستراتيجية المرتكزة على الصناعات المصنعة (...) لها الفرصة أن تجرب في **إطار الاقتصاد الجزائري كنوع من** "المخبر"، **حيث يصبح نموذج الصناعات المصنعة مطبقا مباشرة على سياسة تنموية وعلى اختيار الصناعات ذات الأولوية للتخطيط الجزائري"** [218]

خلال الفترة **1970-1978، حاولت السلطات الجزائرية الاستفادة من البيئة العالمية المواتية على مستوى كل من السوق النفطية** والأسواق المالية، وذلك باستغلال الكلفة البديلة لرأسمال منخفض لتحقيق معدل استثمار مرتفع (حوالي **45 % من الناتج المحلي الخام)** عبر الاستدانة من الخارج. وهذا ما أدى إلى انتقال حصة القطاع العام من الناتج المحلي الخام من حوالي **34 %** في **سنة 1969** إلى أكثر من **65 %** في سنة **1978** (حتى **1973 كانت حصة المؤسسات الخاصة من الإنتاج** أكبر من

215- Op. cit,

216- Op. cit, p. 89.

217- M. Bialés, R. Leurion et J.L. Rivaud , op.cit, P. 206.

218-W. Andreff et A. Hayab, in « Les priorités industrielles de la planification algérienne sont-elles vraiment indusrialisantes », Revue Tiers-Monde T.XIX – n°76, oct/Déc 1978, p.867. Cités par A. Rezig, op. cit, p.89.

المؤسسات العمومية).[219]

لكن هذه السياسة الإرادوية volontariste لتنشيط الطلب بواسطة معدل عال من الاستثمارات العمومية، المرتكزة على الادخار الميزانياتي المتأتي من الوضعية الملائمة في السوق النفطية، وعلى الاستدانة الخارجية، سمحت بالتغطية على نقائص هذا النموذج التنموي. فهذه "المقاربة الساذجة للتصنيع"، كما يصفها أحمد بن بيتور، والمتمثلة في الالتفاف على القيود الداخلية (ضعف الادخار الوطني) باللجوء إلى الخارج (الاقتراض) كانت قد بدأت تبين ضعفها عند نهاية هذه المرحلة. وبالنتيجة، انتقل مخزون الدين الخارجي من مليار دولار سنة 1970 إلى 17 مليار دولار سنة 1980.[220]

بالنسبة لأندراف وهايب، بما أن كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الأخرى للنسيج الصناعي تابعة للمحروقات فيما يتعلق بتطور إنتاجها، ومن ثم للخارج، يمكن الاستنتاج بأن هنالك إخفاقا نسبيا لاستراتيجية الجزائر التنموية.[221]

ويرى عبد الوهاب رزيق أن اختيار الصناعات الثقيلة كأساس لاستراتيجية التنمية (في الثلث الأخير من القرن العشرين) يعني محاكاة نموذج التصنيع للبلدان الرأسمالية في القرن التاسع عشر أو للاتحاد السوفييتي في سنوات 1930- 1950، أي اختيار صناعات الماضي (لتجنب القول الصناعات المهجورة) أو التفكير، على الأقل، بمنطق كما لو لم يكن هنالك سوى نموذج واحد للتصنيع يتم حتما عبر صناعة الحديد والصلب. وبشيء من المبالغة، وأخذا بعين الاعتبار كل الشروط اللازمة لتطبيق الصناعات المصنعة، يمكن القول إن اقتصاد ما متطور هو وحده القادر على تحقيق مثل هذا النموذج، الذي لا يعتبر نموذجا "منتجا" للتنمية، وإنما هو بالأحرى "مخطط" محاكاة للاقتصادات المتقدمة، حسب رزيق.[222]

على الرغم من ذلك، ومهما يكن التقييم المعطى للنظرية المنضوية تحتها، تترجم استراتيجية التنمية الجزائرية (الأولى)، وفقا لرزيق، إرادة فعلية للمرور من اقتصاد مصدر لمواد أولية إلى اقتصاد صناعي ومستقل.[223]

لكن بسبب الأولويات المعطاة لبعض القطاعات وبعض الفروع على حساب أخرى، والاختيار غير المفهوم أحيانا لبعض التقنيات، والشكل المتبنى لتنظيم وسير الاقتصاد، وغير ذلك من الأسباب، يعتقد رزيق أن الاستراتيجية الجزائرية لم تحقق كل أهدافها؛ إذ يلاحظ، مثلا، زيادة هامة في استيراد المواد الغذائية عند نهاية سنوات 1970 وبداية سنوات 1980، لاسيما بسبب النمو الديمغرافي الكبير الذي تجاوز 3 % من جهة، والركود النسبي للإنتاج الفلاحي الذي كان ينمو بمعدل سنوي قدر بـ 2.4 % ما بين 1967 و1978، أي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني من جهة أخرى؛ مما زاد في التبعية الغذائية للبلاد (كان استيراد

219- A. Ben Bitour, Un regard historique sur le rééchelonnement de la dette extérieure, in « Le développement économique de l'Algérie – Expériences et perspectives », ouvrage collectif sous la direction de Taieb Hafsi, Casbah-Editions, Alger, 2011, pp.101- 118.

220- Op.cit.

221- A. Rezig, op. cit, pp.92-93.

222- Op. cit, p.94.

223- Op. cit, p.95.

الحبوب لا يمثل سوى 23 % من الطلب الداخلي خلال الفترة 1967- 1969، لكن في سنة 1979 انتقلت هذه النسبة إلى 60 %) .[224]

أما بالنسبة لصالح موهوبي[225]، "كان خطأ النظام الذي أقامه بومدين، والذي يفسر إخفاقه بصفة عامة، هو اعتقاده بأنه من أجل تغيير البلد والمجتمع يكفي الحكم عن طريق الأوامر" [226]؛ وأنه "بعد تغييب الديمقراطية وعدم إشراك الشعب في اختيار مصيره بكل حرية، أجبر البلد على السير في مشروع غير واقعي للخروج من التخلف"؛ وأنه "حتى إذا كان هنالك تناسق لذلك المشروع على المستوى النظري البحت، كانت المحاولة آيلة للإخفاق في الأمد الطويل نسبيا، حيث أن المشروع كان يولد حدوده الذاتية. لأنه كلما تقدمت الإنجازات زادت المعوقات وعوامل الجمود التي تجعل سيرورته تامة السلبية".

ويعيب موهوبي على النظام الحاكم في ذلك الوقت عدم تبصره وعدم مواجهة الواقع بحكمة؛ إذ أنه بدلا من مراجعة اختياراته التي كانت تسير في طريق مسدود، فضل الهروب إلى الأمام والاستمرار في سياسة انتحارية. هكذا، وعندما كان كل شيء يشير إلى الإخفاق التام fiasco لسياسة التصنيع، حسبه، تم ترسيم الثورة الزراعية التي أدت إلى "قتل الفلاحة لإنقاذ التصنيع المحتضر".[227]

في هذا الصدد، يجدر التذكير بالقرار الحكيم الذي اتخذته سلطات كوريا الجنوبية في مرحلة معينة من مراحل مسيرة تطورها الاقتصادي (التي تزامن انطلاقها مع المسيرة التنموية في الجزائر والتي اعتمدت بصفة أساسية على تدخل الدولة أيضا، على الرغم من بعدها عن التوجه الاشتراكي. إلا أن المقارنة بين التجربتين لا يمكن أن تذهب أبعد من خط الانطلاق الذي يجمعهما، حيث أن التجربة الكورية كانت وما تزال تعتبر إحدى المعجزات الاقتصادية في القرن العشرين، لما حققته من نجاح باهر؛ بينما بقيت الجزائر لحد الآن تتلمس طريقها، وتتخبط في مشاكلها القديمة والجديدة وانعكاساتها المتراكمة على مر السنين، حتى أصبحت جل المجهودات المبذولة تستنفد لمواجهة اثار هذا المشاكل والحد من تفاقمها، بما ن مواجهة أسبابها الحقيقية والعميقة ظلت دوما مؤجلة). فعندما واجهت كوريا بعض العقبات في مرحلة ما سمي بـ "التعميق الصناعي"، أي التركيز على الصناعات الثقيلة (مثل الكيميائيات، والصلب، وبناء السفن) في الفترة 1973- 1979، مع إعادة هيكلة التوجه التصديري وفقا لذلك، لم تتوان سلطات البلاد في اتخاذ قرارات حاسمة لتصحيح الاختلالات، وتدارك الأخطاء والنقائص، ومراجعة الاختيارات؛ بل أنها لم تتأخر

224- A. Rezig, op. cit, pp.95-96.

225- S.Mouhoubi, L'Algérie au futur, Dar Ettakafa, Alger, 1992, pp.129-130.

226- المقصود هنا بالأوامر ordonnances، النصوص "التشريعية" التي كان الرئيس الراحل هواري بومدين مشهورا بإصدارها في كل المجالات والتي كانت تعتبر بمثابة قوانين، في ظل غياب الهيئة التشريعية آنذاك.

227- S. Mihoubi, op. cit.

في اتباع **وصفة** "التكيّف الهيكلي" **أو** "**التثبيت**" المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في مطلع الثمانينيات من القرن **الماضي**.[228]

أما عبد القادر سيد أحمد [229] **فإنه يرى أن** الصعوبات الأولى التي واجهتها **الجزائر تمثلت** في طبيعة الصناعات المطبقة، حيث أن **الاهتمام بتعظيم إنتاج العمل** production du travail**، ومن** ثم نسبة التراكم، **جعل المسؤولين الجزائريين يبحثون بانتظام عن** المصانع التي لا مثيل لها في العالم، ذات التطور التقني الأعلى، والتي كانت في الغالب عبارة عن نماذج **أولية** prototypes ؛ **إذ أصبحت الجزائر**، في عدد من الحالات، **مكان تجربة لعدد من الشركات متعددة الجنسيات**.

مع ذلك، يقر سيد أحمد، كان المجهود الصناعي للبلاد جليا (إنتاج الإسمنت، الحديد والصلب، الشاحنات، المحركات، آلات الحصاد والدرس، وعدد كبير من المنتجات البتروكيماوية). لكن هذا المجهود تم تقويضه في أغلب الأحيان، حسب سيد أحمد، بسبب الاستعمال المتدني والمزمن للتجهيزات الصناعية المقتناة حديثا **[الناتج عن انقطاع التموين (بالمواد الأولية)، مشاكل تقنية**، طرق إنتاج غير متكيفة مع عادات العمل ومع تكوين اليد العاملة المحلية، وحتى امتناع شركات الهندسة عن تقديم كل أسرار التصنيع في بعض الحالات**]**.[230]

أما بالنسبة لصالح **موهوبي**، تتمثل أهم الإنجازات الصناعية في البتروكيمياء، والحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية**، ومواد** البناء. ولا يدعو ذلك للحيرة، بما أن سياسة التصنع كانت تهدف إلى تحويل الثروات الوطنية في عين المكان.[231]

وبشيء من المبالغة، يرى عبد المجيد بوزيدي أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة تسييرا **صارما وفعالا، ومهتما على كل حال بالأداء الجيد للاقتصاد**. ويذكّر بوزيدي بأنه عندما ارتفعت إيراداتنا من تصدير المحروقات إثر الصدمة البترولية الأولى (1973-1974)، **قرر قادة البلاد آنذاك إقامة الرقابة الملزمة على الواردات (تأسيس احتكار الدولة للتجارة** الخارجية كان في سنة 1974). **كما** يذكّر بوزيدي أنه خلال هذه الفترة كانت معدلات النمو تقارب 7 %، ومعدل البطالة يتراوح بين 14 و16 % **(بعد أن كان** 30 %)، **وأن ميزانية التجهيز تمثل بين** 14 و15 % **من الناتج المحلي الخام، وأن معدل الاستثمار** يتراوح بين 30 و40%.[232]

يمكن اختصار أهم الصعوبات والعوائق التي واجهت سياسة **التصنيع** في الجزائر فيما يلي:

---

228 – محمد عبد الشفيع عيسى، دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاصة على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54 ربيع 2011 ، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، ص.ص. 28 - 50.

229- A. Sid Ahmed, Développement sans croissance – L'expérience des économies pétrolières du Tiers-Monde, OPU-PUBLISUD, Alger-Paris, 1983, p. 398.

230- OP. cit, p. 400.

231- S.Mouhoubi, Les choix de l'Algérie – Le passé toujours présent , OPU, 2011, p.27.

232- A. Bouzidi, op.cit, p.19.

- كثرة المشاريع الاستثمارية المقرر إنجازها في ظرف زمني قصير نسبيا (لاسيما خلال المخطط الرباعي 1974-1977)، مما ولد توترات متزايدة على الموارد البشرية والمادية والمالية للبلد؛

- ندرة اليد العاملة المؤهلة، حيث أن المصانع ذات "المفتاح في اليد clé en main" أو "المنتوج في اليد produit en main" المنجزة من طرف مختلف الشركات الأجنبية وبتكنولوجيات متطورة ومتنوعة (سوفييتية، أمريكية، فرنسية، ...) كانت بحاجة "لجيوش" من المهندسين والتقنيين، وكذا المسيرين المؤهلين لتشغيلها وتسييرها؛

- مشكل تفاقم المديونية الخارجية (بما أن الاستثمارات الصناعية كانت ذات كثافة رأسمالية عالية، فقد أدى ذلك إلى تبعية تقنية ومالية كبيرة للخارج، ومن ثمة إلى تزايد المديونية)؛

- المستوى العالي لتكاليف إنجاز المصانع ذات التكنولوجيا العالية والتي أصبحت لا تتماشى مع الحجم المحدود للسوق الداخلية، مما انعكس على تكاليف المنتجات وأسعار بيعها؛

- عدم إيلاء الاهتمام اللازم لبعض القطاعات أو النشاطات الاقتصادية الهامة، مثل الفلاحة والصناعات الخفيفة، بعد التركيز على الصناعات الثقيلة (ولو أنه كانت هنالك محاولة لتدارك ذلك فيما بعد)، مما أدى إلى زيادة تراجع الإنتاج الوطني في تلبية الحاجات الأساسية للسكان، ومن ثمة إلى الزيادة المستمرة في الاستيراد.

- هيمنة الطابع السياسي والإيديولوجي على سيرورة التصنيع، ومن ثمة الابتعاد عن الانضباط الاقتصادي الذي يفرض إنتاج فائض فعلي un surplus effectif يسمح بتحقيق التراكم. فإهمال مسألة الفائض والاعتماد كليا على الريع البترولي أديا في النهاية إلى تغييب الهدف الأسمى المنشود، وهو تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد عبر التصنيع.

3/1 – أهم النتائج الاقتصادية الكلية لسياسة الصناعات المصنعة (وفقا لحصيلة تقييمها الرسمي)

في سنة 1980، قامت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بإجراء تقييم شامل لسياسة التنمية المطبقة خلال الفترة 1967 - 1978. وقد تضمنت الوثيقة الصادرة عن نفس الوزارة والمعنونة بـ "خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967-1978" [233] نتائج ذلك التقييم. وتؤكد الوثيقة على أنها " تعبر عن إرادة القيادة السياسية في إقامة تقييم منهجي صارم للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بعد التحولات الاجتماعية والتغيرات العميقة التي عرفتها..."، وأن "هذه المهمة البالغة الأهمية تتسم بالجدية الكبرى والموضوعية القصوى..." (ص. 10).

بعد الإقرار بأن بلادنا "حققت تقدما لا منازع فيه في إنجاز الأهداف الدائمة للثورة الرامية إلى إرساء أسس اقتصاد وطني مستقل وبناء مجتمع اشتراكي"، تنبه الوثيقة إلى أن مسيرة التطور " عرفت في الماضي اختلالات خطيرة وانعدام التوازن على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛ بل عرفت كذلك بعض الانحرافات التي قد تسيء بشكل خطير إلى تدعيم تطورنا واستمراره، وتكبت بالتالي حيوية الثورة." (ص. 11).

233- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية (الجزائرية)، خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967- 1978، ماي 1980.

وتحاول الوثيقة أن توضح أكثر الغرض المتوخى من إعداد هذه الحصيلة وهو "تقييم الطريق المقطوع وكذلك الطريقة التي تمت بها التنمية خلال هذه المرحلة من تاريخ الجزائر ولا الحكم عليهما لأن ذلك يرجع إلى التاريخ"، **وذلك** "اعتبارا للموارد الهائلة التي عبأتها البلاد". (ص. 22).

وعن التساؤل حول كيفية فهم النتائج الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للعمل الذي جرى خلال الفترة المقصودة وتقييمها **بصورة** موضوعية، تشير الوثيقة إلى أنه "خلال هذه الفترة بذل مجهود واسع في ميدان الاستثمارات لم يتأخر في القضاء على إطار التنظيم **والتخطيط الذي كان ينبغي أن يتحكم فيها وذلك بفضل سرعتها وتنوعها.** وأن توسيع الموارد النقدية المتأتاة من بيع محروقاتنا بالإضافة إلى دين خارجي متزايد زاد في تضخم حركة الاستثمارات على الأقل في مفهومها النقدي". **كما أن تكثيف الاستثمارات على مستوى قطاعي الصناعة والمحروقات كان على حساب القطاعات الأخرى، حسب الوثيقة (ص ص. 23 -24).**

ثم تتطرق الوثيقة إلى إحدى أهم المشكلات التي طرحها تطبيق نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر والمتمثلة في عدم التوافق بين اختيار الاستثمارات المنجزة ذات التكنولوجيات المختلفة والمتطورة جدا في ذلك الوقت **من جهة، والكفاءات الوطنية المحدودة** المدعوة لاستغلال هذه الاستثمارت من جهة ثانية، وعدم تمكين اليد العاملة المحلية غير المؤهلة من اكتساب المهارات اللازمة والرفع **من درجة تأهيلها من جهة ثالثة:** " الطابع الثانوي للطاقات المحلية ارتباطا مع القدرات الخارجية للإنجاز **زاد خطورة بسبب الاختيارات المتعلقة بالمقاييس التقنية للاستثمارات.** وهكذا فإن الإطارات من العمال الذين عددهم محدود لم يجدوا إمكانيات تحسين تجربتهم على الميدان وتركوا نوعا ما على هامش المشاركة الفعالة والفعلية في سير التنمية. وبخصوص اليد العاملة غير المختصة أو القليلة التخصص فإن التقنيات الرأسمالية المستعملة في إنجاز الاستثمارات لم تفتح لها إمكانية التعليم عن طريق الممارسة." **(ص ص. 24- 25).**

وتؤكد الوثيقة على مسألة هامة أخرى طرحتها سياسة الصناعات المصنعة وهي مسألة التوازن القطاعي والجهوي فيما يخص **الاستثمارات المخططة:** " انعدام التوازن القطاعي كان سببا في نشوء و**/أو تزايد خطورة التوازن فيما بين الجهات وبداخلها. وأن** مفهوم مجموعة الاستثمارات الكاملة والمتكاملة والمنسجمة والنشوء التدريجي لمثل هذه المجموعات في مختلف المناطق لم يكن له أن **يسود أمام المناهج القطاعية المعزولة، بل المتنافرة." (ص ص. 25- 26).**

كما تبرز الحصيلة عدم التناسب بين الاستثمارات العمومية الهامة خلال الفترة والنتائج الضعيفة نس**ببيا لنمو "الإنتاج الداخلي الخام** الذي لم يرتفع بالأسعار الثابتة سوى بسرعة **7.2 %. وانتقل بذلك من أكثر بقليل من 40** مليار دينار في **1967** إلى **86.8** مليار دينار في **1978**"، معتبرة **أن هذا النمو ضعيف جدا مقارنة بالاستثمارات المستخدمة. (ص. 26).**

ولم تغفل الوثيقة التطرق إلى أحد أهم القطاعات المتضررة من السياسة المنتهجة خلال الفترة المعنية وهو القطاع الفلاحي، وذلك بعد التراجع عن نظام التسيير الذاتي المطبق مباشرة بعد الاستقلال وتعويضه بالثورة الزراعية، على الرغم من عدم إتمام هذه الأخيرة صراحة بكونها السبب في المشاكل التي عرفها القطاع، حيث تشير إلى ركود **الإنتاج الفلاحي** أثناء الفترة كلها **والذي لا يمكن** تفسيره **بالظروف الطبيعية أو بعدم تكيفه مع أي شكل** من أشكال التسيير**؛ إذ أنه** "لمن الخطأ القول إن التسيير الذاتي بوجه خاص

لا يلائم تعزيز الإنتاج. والدليل على ذلك أن هذا الشكل من التسيير لو طبق كما ينبغي فسيحرر بكثرة القوى الإنتاجية بالنسبة **لقوى العمال الفلاحيين.** كما أن القطاع العام في الزراعة (التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية) **لا يمثل سوى 27 % من القيمة** المضافة الكاملة، مع العلم أن هذا التقدير أقيم بأسعار معروفة. وعليه، فإن اتهام التسيير الذاتي بركود الفلاحة ينبثق في نفس الوقت عن تحليل مصطنع وجهل خطير للشروط الملموسة التي تسود العالم الريفي." (ص ص. 26-27).

بعد ذلك، تتعرض الوثيقة لأخطر مشكلة واجهت الاقتصاد الجزائري أثناء الفترة وهي اختلال التوازن الهام بين الطلب الإجمالي الداخلي الهام والعرض المحدود من الإنتاج الوطني، بسبب ضعف الإنتاج الصناعي **خارج** المحروقات، حيث أن " **المستويات المدركة** والتي هي في درجة **أقل من الأهداف وقدرات الإنتاج عملت على بطء التكامل الصناعي والاقتصادي المستهدف...**"، **مما أدى** إلى تزايد مفرط في الواردات **من كل نوع،** "إلى حد بلوغ النصف أو ما يزيد عنه من إنتاجنا الداخلي الخام، مع العلم أن هذا المعدل لم يدرك في العالم كله". **ومع ارتفاع معامل** التسرب نحو الخارج، كانت "**سياقات التوزيع وتضخم عوامل النمو بداخل اقتصادنا** تستعاد بسرعة من طرف الاقتصاديات الأجنبية من خلال ميكانيزمات مختلفة." (ص ص. 27- 28).

أما فيما يخص الشغل، تبرز الوثيقة حصيلة متواضعة نسبيا:

"- **إحداث 1.100.000** منصب شغل أثناء الفترة؛

"- انخفاض معدل البطالة في المتوسط من 25 % إلى 19 % من المواطنين المشتغلين وفقا لما تم تحديده **(مع العلم أن هذا** المعدل لا يحتوي سوى على عدد ضئيل من النساء القادرات على العمل)؛

"- مناصب الشغل المستحدثة كانت أساسا في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات **والتجارة والإدارات؛**

"- انخفاض إنتاجية الشغل في كثير من القطاعات، مما يعبر بجزء فقط عن الزيادة المفرطة من العمال، بما أن هذه الظاهرة الأخيرة قد اكتسبت وضوحا كبيرا في قطاع الصناعات والمحروقات؛

"- **ما يقرب من 1.100.000 شاب من الجنسين بمن فيهم 702.000** يتراوح سنهم **بين 15 و17 سنة و395.000 بين 18 و20** سنة كانوا يشكلون بهذه الصفة طبقة عائمة من السكان لعدم إدماجهم في نظام التربية والتكوين أو في نظام الشغل." (ص ص. 29- 30).

وفيما يتعلق بتوازن سوق السلع الداخلية، تشير الوثيقة إلى الاختفاء المتكرر للسلع، وإلى بروز ظواهر مضاربة في كسب ريع غير مستحق، وإلى سياق تراكمي في ارتفاع الأسعار يمس بالقدرة الشرائية للطبقات ذات الدخل الضعيف وتلك التي هي ذات دخل قليل التغير، وذلك نتيجة لتوزيع المداخيل النقدية بدون صلة مع مجهود الإنتاجية، ومع توسيع جبهة الاستثمارات بدون مقابل في **الإنتاج تحت** تأثير آجال النضج الطويلة والعناية الناقصة حيال التسيير اليومي للإنتاج. (ص. 33).

أما بالنسبة للتوازن الخارجي، تبين الوثيقة أن "فقدان التوازن باعتباره ملجأ سهل للتخفيف من نقائصنا الخاصة، ازداد تفاقما أثناء الفترة لا في شكل عجز شبه دائم لميزان مدفوعاتنا فحسب بل وكذلك في شكل دين بلغ إجمالا حوالي **112** مليار دينار في سنة

1979 بينما بلغ تسديد الدين 39.2 % من قيمة صادراتنا في نفس السنة. كما أن فقدان التوازن بالنسبة للخارج ازداد تفاقما في شكل ميكانيزمات تبعية اقتصادية". (ص. 33).

أمام كل هذه النتائج "المخيبة للآمال"، تطرح الوثيقة مسألة في غاية الأهمية (لاسيما من ناحية طابعها الاستباقي، مقارنة بطابعها المصيري اليوم بالنسبة لمستقبل البلاد) والمتمثلة في السرعة التي يتم بها تقليص مواردنا النفطية لتمويل مسار تنموي مبني على اختيارات غير قابلة للنقاش والمراجعة: " إن الأضواء التي ينبغي تسليطها على فترة تنمية عند تقييم نتائجها تكمن في تحديد إمكانيات الاختيار وفي درجة مرونتها. فمن غير الأكيد أن يتحول بسرعة تمويل التنمية من خلال تقليص الاحتياطات المستقبلية الجاهزة ومن خلال الاستدانة الخارجية (رهن مواردنا المستقبلية) إلى حلزون تضخمي في وسط متخلف". (ص. 35).

من جانب آخر، تذكّر الوثيقة بأن الاستثمارات حظيت بمكانة هامة ودور قوي في استراتيجية التنمية المطبقة، وأن الهدف المنشود من وراء ذلك "كان يرمي إلى إقامة صناعة قاعدية فعالة من شأنها الاستجابة لحاجيات التحويل أولا وبشكل أوسع لحاجيات الاستهلاك الفردي والجماعي من السلع والخدمات". لكنها تعيب (الوثيقة) على هذه الاستثمارات "افتقارها إلى التماسك والفعالية" اللذين كانا يزدادن وضوحا كلما زادت أهمية المجهود الاستثماري، حيث أنه " بدلا من الإسهام في تحقيق أهداف تنمية تركيزية ذاتية ومستـ ة لقد زاد هذا المجهود من تفاقم التفاوتات فيما بين القطاعات وداخلها وفيما بين الجهات وداخلها." (ص. 38).

وقد تميز إنجاز الاستثمارات المخططة، حسب الوثيقة، بظاهرة التقييم الكثيف التي عمت كل الميادين وتضاعفت وتيرتها وصداها (لاسيما خلال الفترة 1973- 1979)، بسبب "الانزلاق" في تكاليف برامج الاستثمارات المقررة التي "بلغت أثناء المخططات الثلاثة ما قدره 402.5 مليار من الدينارات أي نسبة قدرها 2.75 مرة تقريبا لمبالغ التقديرات الأولية (146.5 مليار من الدينارات)." (ص. 41).

وتستنتج الوثيقة أنه "أثناء العشرية المنصرمة خيب المعدل الإجمالي لإنجاز الاستثمارات كل الآمال حتى ولو نظرنا إليه من الزاوية المالية إذ هو لم يبلغ سوى 48 % (المخططان الثلاثي والرباعي الأول؟) وأثناء المخطط الرباعي الثاني سجل معدل أقل قيمة إذ بلغت نسبته 39%." وذلك في الوقت الذي كانت فيه معدلات الاستثمارات تشهد تطورا متزايدا؛ إذ بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام 26.4 % أثناء الثلاثي، و33.5 % أثناء المخطط الرباعي الأول، و46.8 % أثناء المخطط الرباعي الثاني، و54.7 % في سنة 1978. (ص ص. 43-51).

أما فيما يتعلق بفعالية الاستثمارات العمومية المنجزة وكفايتها efficience، تبين الوثيقة أنه "لأجل مضاعفة القيمة المضافة لدينار واحد ينبغي توظيف 8.75 دينار استثمارات فيما يخص المحروقات، و11.2 دينار استثمارات في الصناعة، و3.6 دينار في القطاعات الأخرى (البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة والتجارة والنقل والمواصلات). ففي المجموع يتطلب الهيكل الحالي للاقتصاد استثمار 6 دنانير في المتوسط لتنمية القيمة المضافة للدينار (الواحد). إن اسباب ارتفاع (ذلك) المعامل بمثل هذه الدرجة تكمن دون شك في ضعف الإنتاجية وطبيعة الاستثمارات (اختيار التكنولوجيات وآجال النضج)." (ص. 51).

4/1 – التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية خلال سنوات 1980: مراجعة لاستراتيجية التصنيع أم تراجع عنها؟

على ضوء ذلك التقييم، وانطلاقا من تحليل الوضع على المستوى الوطني والدولي عموما، اعتبر نظام الحكم القائم خلال سنوات 1980 أن الاقتصاد الوطني يتميز بعدة اختلالات ناتجة عن نموذج التنمية المطبق خلال الفترة السابقة. وعليه، تم انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة. وقد تمثلت الأهداف الرئيسية لهذه السياسة خاصة في إعادة توجيه الاستثمارات العمومية، وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، وتخفيض الدين الخارجي للبلاد.

فيما يخص إعادة توجيه الاستثمارات، يتبدى ذلك عبر المخطط الخماسي 1980- 1984 الذي كان يرمي إلى إعادة التوازن ما بين القطاعات (بصفة إجمالية على الأقل)، حيث تقرر إعادة توزيع الاستثمارات باتجاه الفلاحة والري، والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية. وداخل القطاع الصناعي نفسه، منحت الأفضلية للصناعات الخفيفة ولفعاليات تحسين المردودية المالية، على حساب الصناعات الثقيلة [234].

لكن حسب عبد القادر سيد أحمد[235]، خصص نفس المخطط ما يقرب من 12 مليار دولار للقطاع الصناعي وحده، ما يعني أن هذا القطاع كان لا يزال يعد ذا أولوية، في بداية هذه المرحلة على الأقل.

وما أنه كان يستهدف "أفضل تغطية للحاجات الأساسية، وخلق مناصب شغل بعدد كاف لامتصاص قوة العمل الإضافية"، فضل المخطط اختيار تكنولوجيات أكثر بساطة. كما شدد على الاقتصاد في الموارد النادرة، لاسيما رأس المال، وتحسين الإنتاج والإنتاجية عن طريق التحكم أكثر في طرق الصنع [236].

بعد تهميشه خلال الفترة السابقة، لابد من الإشارة هنا إلى إعادة الاعتبار للقطاع الخاص (بعد إصدار قانون الاستثمار الجديد لسنة 1982)، على الرغم من إخضاعه إلى إجراءات الاعتماد الإجباري.

بالنسبة لأحمد بن بيتور، تترجم هذه السياسة "اختيار لا يمكن تبريره إلا بالاهتمام بالقضاء على الاختناقات في الاقتصاد وتحسين قدرة الاستيعاب والسماح لاحقا بتسريع الاستثمارات المنتجة مباشرة. وعليه، لا يمكن لهذا الاختيار أن يكون ظرفيا. ومن ثم، كان يجب إعادة توجيهه مبكرا. لكن ذلك لم يحصل، للأسف، إذ أن انهيار سعر النفط وجد اقتصادا هشا." [237]

ويعتقد سيد أحمد أن المسؤولين الجزائريين (في سنوات 1980) حاولوا استخلاص الدروس من الوضعية السابقة، حيث

234- A. Rezig, op.cit, p.99.
235- A. Sid Ahmed, op.cit, p. 398.
236- A. Rezig, op.cit, p. 100.
237- Cité par A.Rezig, op.cit.

وجهوا الاتهام إلى "**اختيار هيكلة الاستثمارات**" المبني على نظرية الصناعات المصنعة، التي "**هي نظرية غامضة تحاول أقلمة مفهوم** للتنمية خارج محيطه الأصلي بالارتكاز على مقارنات تعسفية. وقد أتهم بذلك بعض الاقتصاديين الجزائريين ذوي **التكوين الماركسي والذين أخلطوا بين** هذه النظرية ونظرية الدور المحرك للصناعات القاعدية".[238]

الجدير بالملاحظة أن الجهاز الصناعي ظل دائما غير قادر على المساهمة في الصادرات، حيث أن المحروقات كانت تمثل حوالي 98 % من الصادرات الكلية بين 1980 و 1984. [239]

فيما يخص **إعادة تنظيم الاقتصاد، تقرر تعزيز** التخطيط كمنهج تسيير للاقتصاد مع تفضيل اللامركزية، سواء من الناحية الجغرافية أو في سيرورة التطبيق.[240]

أما فيما يتعلق بالجهاز الإنتاجي، تمثلت أهم التغييرات فيما سمي بـ "**إعادة هيكلة المؤسسات**" والتي تمت على مرحلتين (**ابتداء من سنة 1983): هيكلة عضوية** تمثلت في **تجزئة كل مركب صناعي أو شركة وطنية** كبيرة إلى عدة مؤسسات متوسطة أو صغيرة **الحجم،** وهيكلة مالية تمثلت في إعادة رسملة كل مؤسسة مهيكلة عضويا بحيث يكون انطلاقها "في صحة مالية جيدة"**، حسب** التعبير الشائع وقتئذ. و كان هدف هذه العملية (المعلن عنه رسميا) **هو التحكم أكثر** في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية المهيكلة والتي تصبح كل واحدة منها متخصصة في فرع نشاطها، مما يسمح بالقضاء على الثقل البيروقراطي وسوء تسييرها، ومن ثم **بتطورها وزيادة فعاليتها الإنتاجية، وتحقيق الأهداف** المنوطة بها (**خلق مناصب شغل، تلبية الطلب الداخلي،...**). **وذلك خلافا لما** كان عليه الحال في السابق؛ إذ أن ضخامة تلك المؤسسات واضطلاعها بعدة نشاطات في آن واحد (**مثل الإنتاج والنقل والتوزيع**) لا يسمحان بالمرونة في تسييرها، ويشكلان عائقا لتطورها، حسب التبرير المقدم من طرف السلطات آنذاك.

لكن بعد عدة سنوات من تطبيقها، بدت نتائج إعادة هيكلة المؤسسات مخيبة للآمال. فإضافة إلى المشاكل القديمة التي كانت تعاني منها مختلف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة (التسيير البيروقراطي، عدم الاستعمال الأمثل للطاقات الإنتاجية، ضعف الإنتاجية، تدني المردودية،...)، **وجدت المؤسسات الجديدة (المنبثقة** عن إعادة الهيكلة) نفسها تتخبط في مشاكل إضافية أخرى لا حصر لها (تنظيمية وتسييرية، تقنية، مالية،...)، **وهو ما انعكس سلبا على نجاعتها.**

وبصرف النظر عن تبرير أساس العملية (**من الناحيتين السياسية والاقتصادية**)، لوحظ آنذاك نوع من التسرع والعشوائية في تطبيقها (عدم فتح نقاش واسع حول أسبابها ومبرراتها وأهدافها ومدى فرص نجاحها، ثم عدم أخذ الوقت الكافي في التحضير لها وتوفير شروط تطبيقها في الواقع)، **بحيث أن تنظيم** وسير المؤسسات الجديدة الفعليين لم يكونا متماشيين مع الوتيرة **المتسارعة لإصدار مراسيم إنشائها.**

238- A. Sid Ahmed, op.cit, pp. 400-401.
239- A. Rezig, op.cit. p. 101.
240- Op.cit

أما الهيكلة المالية لتلك المؤسسات، التي كلفت الخزينة العمومية موارد مالية هامة، لم تكن هي الأخرى ذات جدوى كبيرة، بحيث أنه عند الشروع في تطبيق استقلالية المؤسسات في سنة 1988 (في إطار الإصلاحات الاقتصادية العامة المقررة في ذلك الوقت) تبين أن أغلب المؤسسات المهيكلة ماليا ابتداء من سنة 1983 كانت تعاني من اختلالات مالية حادة.

وما زاد أيضا من صعوبات هذه المؤسسات هو تأثرها الكبير بانخفاض الاستثمار المنتج (لتجديد التجهيزات خاصة) الذي ميز السياسة الاقتصادية للدولة في هذه المرحلة، لاسيما في القطاع الصناعي، تحت مبرر فشل سياسة التصنيع المنتهجة في السابق، حيث تم تعويضه (الاستثمار المنتج) ببعض الاستثمارات في البنى التحتية المادية (طرق، مطارات، ميترو الجزائر،...) والاجتماعية (السكن الاجتماعي خاصة)، إضافة إلى "البرنامج المضاد للنقص Programme anti-pénurie – PAP" المشهور، أي نقص السلع الاستهلاكية الذي كان الشعب يعاني منه بسبب عدم قدرة المؤسسات العمومية على إنتاج بعضها بالكميات الكافية، أو منع استيراد بعضها الآخر سابقا (بالنسبة للسلع غير المنتجة محليا)، وذلك إثر التحسن الكبير في أسعار النفط (الصدمة البترولية الثانية).

حسب رشيد بوجمعة[241]، إذا لم تعد بكل بساطة مغلوطة تاريخيا anachronique (بالنظر إلى مميزات الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي في ذلك الوقت)، أدت محاولة التصحيح الهيكلي خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984 إلى إضعاف النظام الإنتاجي، عبر الهيكلة الجديدة للاستثمارات المخصصة لتنمية رأس المال الجماعي للمجتمع، والذي كان من قبل (النظام الانتاجي)، خلال سنوات 1970، يفتقد كثيرا إلى القوة ومرتبطا بشدة بالموارد المالية للدولة؛ إذ أن إنهيار أسعار المحروقات في 1986 بين عيوبه بوضوح.

لكن قبل ذلك (الانهيار)، وإضافة إلى انخفاض الواردات الناتج خاصة عن التخفيض النسبي للمدخلات الصناعية والبحث عن التحكم الأمثل في الاستيراد، سمح ارتفاع سعري النفط والدولار في زيادة الموارد الخارجية للبلد، مما دعا السلطات إلى اتخاذ قرار تقليص مبلغ الدين الخارجي عن طريق الدفع المسبق له. وهكذا، انتقل ذلك المبلغ من 18.7 مليار دولار إلى 15.6 مليار دولار خلال الفترة 1980- 1985.[242]

في الواقع، لم تكن هذه "الإصلاحات"، بصفة عامة، إلا لتزيد الأمور تعقيدا. فالشعور السائد آنذاك لدى الكثير من الملاحظين، وحتى عامة الشعب، هو وجود "نية مبيتة" للتراجع عن المسار التنموي للبلاد، ولإهدار رأسمال الأمة المادي المتراكم، ولتبديد مكاسب الثورة الاشتراكية المحققة، أي، باختصار، محاولة "تصفية تركة النظام القديم".

241-R.Boudjema, Economie du développement de l'Algérie 1962-2010. Volume 3 – Des contraintes majeures du développement et des tares de la logique rentière, Dar El Khaldounia, Alger, 2011, p.24.

242- A. Rezig, op.cit, p. 103.

في **سياق ذلك، يقر بلعيد عبد السلام**[243] بأن الرئيس السابق الشاذلي بن جديد، بدلا من احترام تعهده **(عند "انتخابه"** في سنة 1979) **بضمان مواصلة السياسة المتبعة من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين، عمل على تفكيك الإرث السياسي** والاقتصادي والاجتماعي المتروك له من قبل سلفه.

من المهم الإشارة، في **هذا الصدد**، إلى ما جاء في **مقال** [244] **لـ أ. برونون** A. Brenon **و س.بوزيان** S. Bouziane **تحت عنوان "الجزائر: تفكيك نسيج صناعي** Algérie : la déconstruction d'un tissu industriel " : **"إن تراجع حصة القطاع** الصناعي في الاقتصاد الجزائري، ومنه تراجع هذا الأخير، يبدو أنه مرتبط بإعادة النظر في أهمية هذا القطاع من حيث المبدأ، وبالتسيير، وبالمكانة التي يحتلها في الدولة، باعتباره المسؤول عن المديونية المتزايدة بحدة على حساب القطاعات الأخرى. **وقد تم،** في مرحلة أولى، إعادة النظر في حصته المهيمنة في نفقات الدولة، أي في جدواه، لتعقبها مرحلة **ثانية، بعد 1984**، تمثلت في **الانسحاب المنتظم للدولة** (désengagement systématique de l'Etat)... **". وبعد التحليل المفصل لمختلف المراحل،** يخلص الكاتبان إلى أن **"السماح الذي حظي به القطاع الموازي والمضارب** يجعل من هذا الأخير العنصر المهيمن في انفتاح السوق الجزائرية على الخارج، باستعمال جزء من قوة العمل المجبرة على البطالة، لإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية المستوردة على حساب الإنتاج الوطني".

وقد عانت الجزائر كثيرا **من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية** التي كشفت عن الضعف الهيكلي **الحاد للاقتصاد** الوطني **وعن هشاشته وتبعيته المفرطة للخارج، حيث كانت أكثر من 97 % من الإيرادات الخارجية متأتية من تصدير المحروقات.** وقد تقلص مبلغ هذه **الإيرادات** (12.5 مليار دولا في 1985) بحوالي 43 % **عند بداية الأزمة** (في 1986)، بسبب انخفاض حجم تصدير المنتجات البترولية وسعرها من جهة، وانخفاض سعر الدولار من جهة ثانية، والآثار السلبية لربط سعر الغاز بسعر البترول من جهة **ثالثة.**[245] وبما أن تخفيض الواردات مس أساسا سلع التجهيز، **والمواد الأولية، والمواد نصف المصنعة**، فقد نتج عن ذلك انخفاض في معدل الاستثمار ومعدل النمو، وارتفاع معدل البطالة، وكذا نقص في السلع الاستهلاكية.

كانت تلك بعض الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها البلاد والتي زادت حدتها مع بداية التسعينيات من القرن المنصرم، بعد اقترانها بأزمة سياسية وأمنية خطيرة، وأصبح الحديث يدور حول شبه إفلاس للدولة **(بعد أن عجزت عن تسديد** خدمات وأصول ديونها **الخارجية المستحقة)**، ما أجبرها في النهاية **على** طلب تدخل صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها **الخارجية والخضوع لكل شروطه مقابل ذلك (بعد مماطلة** السلطات حينئذ لعدة سنوات قبل اللجوء إلى هذا الحل، وبعد أن فقدت كل هامش مناورة كان سيسمح لها على الأقل بمناقشة تلك الشروط والحصول على تخفيف شيء من حدتها على الاقتصاد الوطني وقساوتها على المجتمع).

243- B. Abdesselam, Op.cit.

244- Cité par D.Sari, La crise algérienne économique et sociale – Diagnostic et perspective, Publisud, Paris, 2001, P.73.

245- A. Rezig, op.cit, pp. 103 - 104.

لكن قد يطرح السؤال: وما علاقة كل ذلك بالوضع الحالي للاقتصاد الوطني؟ باختصار، تكمن هذه العلاقة في أن نفس الأسباب تنتج في الغالب نفس الآثار. بمعنى آخر، تكرار نفس الأخطاء لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تعقد المشاكل وتفاقم آثارها.

2- استمرار التبعية المفرطة لقطاع المحروقات: الواقع والأسباب

1/2 – ازدياد مطرد في الواردات وركود مستمر في الصادرات خارج المحروقات

صحيح أن الجزائر ليس لها مشكل مديونية خارجية حاليا، ولا تعاني من أي ضائقة مالية. وصحيح أن السكان لا يعانون الآن من نقص المواد الاستهلاكية المستوردة. لكن الإشكال الأساسي الذي كان يواجه الاقتصاد الوطني خلال الفترات السابقة والمتمثل في اعتماده شبه الكلي على مداخيل المحروقات لا يزال الآن مطروحا بحدة. و السبب المباشر للأزمة الاقتصادية المنوه عنها أعلاه والمتمثل في النقص الحاد والمستمر لعدة سنوات لتلك المداخيل يبقى قائما (احتمال حدوث صدمة بترولية مضادة غير مستبعد اليوم أو غدا).

إذاً، بصرف النظر عن التصريحات المتكررة للسلطات، منذ أكثر من أربعة عقود، بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وإخراجه تدريجيا من التبعية لقطاع المحروقات، لا يزال هذا الاقتصاد خاضعا بشكل شبه كلي للريع البترولي (بل أن هذا الخضوع قد تفاقم الآن مقارنة بستينيات القرن الماضي، مثلا، حيث كانت الجزائر تحقق بعض الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتصدر حتى بعض الفائض من المنتجات الفلاحية)؛ إذ أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال تعتبر "كمية مهملة" (أي لا تمثل شيئا تقريبا) مقارنة بصادرات المحروقات التي تمثل حوالي 98 % من إجمالي الصادرات. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي (في تقريره رقم 39/11 لشهر مارس 2011)، لن تقل هذه النسبة أيضا عن 98 % خلال الفترة من 2010 إلى 2015. بمعنى آخر، ووفقا لتلك التقديرات، سوف تبقى الصادرات خارج المحروقات تتراوح في نسبة 2 % (كمتوسط) التي لازمتها طوال الفترة 2000 - 2009 (حتى نهاية أكتوبر 2012، لم تنشر الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالتجارة الخارجية لسنة 2010).

لكن الأدهى من ذلك هو أن الواردات تضاعفت خلال نفس الفترة بأكثر من أربع مرات (4.2)، حيث انتقلت من9.35 مليار دولار سنة 2000 (ما يعادل 23.18 % من الناتج المحلي الخام) إلى 39.29 مليار دولار سنة 2009 (ما يعادل 40.73 % من الناتج المحلي الخام). كما لوحظ نوع من التسارع في زيادة الواردات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الفترة المذكورة، حيث بلغت هذه الزيادة في المتوسط 65.31 % مقارنة بسنة 2006. وتبعا لذلك، شكلت الواردات أثناء الفترة 2007 - 2009 ما يعادل 60.54 % من الصادرات في المتوسط، بعد أن كان هذا المعدل في حدود 39.15 % سنة 2006. ومع أن الحكومة اتخذت تدابير استثنائية في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 للحد من الواردات غير الضرورية، إلا أنه لوحظ الاستمرار في زيادة الواردات بصفة عامة؛ إذ قدرت في سنة 2010 بمبلغ 40.47 مليار دولار، حسب الموقع الإلكتروني للجمارك الجزائرية (http://www.douane.gov.dz/index.php)، أي بزيادة 3.0 % مقارنة بسنة 2009 (يرى بعض المحللين،

مثل محمد ابراهيم، أن الهدف من تلك التدابير لم يكن تخفيض الواردات، بل كان هدف الدولة هو مراقبة التجارة الخارجية وتجنب هروب رؤوس الأموال؛ وأن الواردات تبقى منجذبة خاصة بالنفقات المتعلقة ببرامج الاستثمارات العمومية).

لكن بالنسبة للسلطات العمومية، يبدو الأمر عاديا ولا يدعو إلى القلق، ما دامت صادرات المحروقات هي الأخرى في ارتفاع مستمر نسبيا (حوالي 56 مليار دولار في 2010). وهو نفس الموقف الذي دأبت عليه منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي. فهل أصبحت الجزائر فعلا "تصدر الثروة لتستورد الفقر"، كما يقول أحمد بن بيتور (أي التعجيل في استفاد الثروة الطبيعة المتمثلة في المحروقات لاستعمال ريعها في استيراد كل شيء تقريبا)؟

يعني كل ذلك أن تبعية الاقتصاد الوطني للخارج في ازدياد مستمر. فلولا قطاع الخدمات الذي لا يزال، بصفة عامة، غير معني كثيرا بالمنافسة الخارجية (إضافة إلى بعض الخدمات التي تعتبر بطبيعتها غير معنية أصلا بهذه المنافسة، مثل خدمات الإدارات العمومية)، وبعض المنتجات الفلاحية والسلع الأخرى المنتجة محليا، لأصبحت تلك التبعية كلية.

ومع ذلك، سجل استيراد الخدمات (النقل والاتصالات، خدمات أخرى) زيادة مستمرة خلال الفترة 2000 – 2009؛ إذ انتقل من 106.1 مليار دينار (حوالي 1.4 مليار دولار) سنة 2000 إلى 626.7 مليار دينار (حوالي 8.6 مليار دولار) سنة 2009، أي أن استيراد الخدمات تضاعف بما يقارب ست مرات (5.90) بين بداية الفترة ونهايتها. ويلاحظ أن هذا التطور المهم في استيراد الخدمات كان سببه نوع من التسارع في زيادة استيراد "الخدمات الآخرى" التي تشمل خاصة الدراسات التقنية وغيرها، لاسيما ابتداء من سنة 2004، حيث انتقل مبلغها في هذه السنة إلى 145 مليار دينار (حوالي 2 مليار دولار)، بعد أن كان في حدود 90 مليار دينار (1.1 مليار دولار) في سنة 2003؛ ثم قفز ذلك المبلغ إلى 556.3 مليار دينار (حوالي 7.6 مليار دولار) في سنة 2009. [246]

حسب تصريح مسعود جغابة، عضو المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليومية الخبر الجزائرية (في عددها الصادر في 2012/11/1)، تكون الجزائر قد دفعت 11 مليار أورو لمكاتب دراسات أجنبية في سنة 2011، معتبرا أن هنالك مبالغة في اللجوء إلى هذه المكاتب، وأن الكثير منها موجود محليا.

ولا شك في أن هذه الزيادة الهامة في استيراد خدمات الدراسات تفسر إلى حد كبير بالطلب القوي عليها في إطار تنفيذ مختلف مشاريع الاستثمار العمومي. ومثل ذلك مفارقة هامة أخرى لسياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث أن الطلب الإجمالي الكبير الذي عملت هذه السياسة على تنشيطه صار يلبى بصفة شبه كلية من الخارج (مختلف السلع والخدمات).

وهنا يصبح التساؤل مطروحا ليس فقط عن مدى نجاعة "النظام الاقتصادي الجزائري"، بل حول مدى وجود هذا النظام أصلا. وإلا ما معنى الوصول، بعد نصف قرن من استقلال البلاد، إلى تصدير شيء واحد تقريبا، وهو المحروقات، لاستعمال عائداته

246- ONS – Comptes des opérations avec le reste du monde, période 2000-2009. www.ons.dz

في استيراد كل شيء تقريبا (أنظر الجدولين رقم 30 و31 والشكلين رقم 17 و19 أدناه)؟

لقد كان استيراد الجزائر للمواد الغذائية وحدها خلال الفترة 2007 – 2009 يساوي في المتوسط 6.20 مليار دولار سنويا (جدول رقم 32)، وهو ما يشكل 17.49 % من متوسط إجمالي الواردات خلال نفس الفترة. و يعني ذلك أن البلد لا يزال بعيدا عن الاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية، ومن ثم يواجه مشكل أمن غذائي. ومثل ذلك أكبر تحد للسلطات العمومية التي يبدو أنها لم تعر هذا المشكل الاهتمام الذي يستحقه؛ إذ أنها لم تشرع إلى حد الآن في إعداد استراتيجية حقيقية لرفع ذلك التحدي؛ استراتيجية واضحة الأهداف والوسائل، مع جدول زمني محدد وتقديرات مكممة، ويتم تطبيقها بصرامة من خلال المتابعة والمحاسبة المستمرة، والتقييم الدوري للنتائج المحققة. فمع ملاحظة التحسن النسبي في أدائه منذ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية Plan National de développement agricole – PNDA، لا يزال القطاع الفلاحي في الجزائر بعيدا عن الاستجابة للحاجات الغذائية للبلاد.

في هذا الصدد، يطرح المركز الوطني للدراسات والتحليلات من أجل السكان والتنمية CENEAP [247] (في إطار الملتقى المقرر تنظيمه قريبا حول "الأمن الغذائي") إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر في آفاق 2025، انطلاقا من كون الجزائر تعاني (مثلما هو الحال بالنسبة للعديد من البلدان النامية) من عجز غذائي هيكلي، مشيرا إلى أن الجزائر هي اليوم المستورد الإفريقي الأول للمواد الغذائية، حيث أن الاستيراد يوفر 75 % من حاجاتها الغذائية. ويرجع السبب في ذلك، وفقا لنفس المركز، إلى نقص الإنتاج الفلاحي، إضافة إلى الطلب المكثف والمتزايد على المنتجات الزراعية الغذائية agroalimentaires، وهو ما يجعل الجزائر مستوردة بصفة هيكلية وتابعة للخارج. كما أن الجزائر تعد، حسبه، أحد أكبر البلدان المستهلكة للحبوب؛ وأن الطلب الوطني لا يُغطى إلا بنسبة 25 % في المتوسط بالإنتاج المحلي؛ وأن هذا الإنتاج مرهون بشدة بالمغياثية (التساقط)؛ وأن ذلك ينطبق أيضا على الحليب، بما أن الجزائر تستورد سنويا 60 % من استهلاكها للحليب (في شكل مسحوق). وعليه، يرى خبراء المركز أن تنمية القطاع الفلاحي والمنتجات الزراعية الغذائية تمثل الرهان الأكبر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ إذ أن هذا التدرج للنظام الغذائي الجزائري في التبعية للخارج يطرح حتما مسألة الأمن الغذائي للبلاد في المديين المتوسط والبعيد. ثم يتساءل المركز: أي إستراتيجية أعددنا لمواجهة تحدي الأمن الغذائي وتسمح بالتوفيق بين إنتاج وطني ديناميكي، و تثمين الميزات المقارنة للبلد، وسياسة تحكم في استيراد المواد الزراعية الغذائية، وشكل حاكمية جديد؟

وإذا أضيفت إلى المواد الغذائية مختلف السلع الاستهلاكية الأخرى التي يتم استيرادها لتلبية حاجات المواطنين في مختلف المجالات، يصبح الأمر اكثر تعقيدا، ويبعث على القلق بشدة، حيث أن القيمة المتوسطة السنوية لاستيراد مختلف المنتجات الاستهلاكية (بما فيها المواد الغذائية) بلغت خلال الفترة المذكورة 11.18 مليار دولار، ما يعادل 31.52 % من إجمالي الواردات.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، وإضافة إلى مبلغها الزهيد، كان أغلبها خلال الفترة 2005 – 2009 عبارة عن

247- Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement. ceneap.com.dz

مواد نصف مصنعة ومواد أولية (جدول رقم 31 وشكل رقم 18). وحسب القائمة المنشورة من طرف الديوان الوطني **للإحصائيات والمتعلقة بأهم المنتجات خارج المحروقات المصدرة** في سنة 2006 (لا توجد مثل هذه القائمة بالنسبة للسنوات الأخرى للفترة المذكورة)، فإن الثلاث عشرة (13) مادة الأولى من هذه القائمة **(حسب** أهمية قيمها التنازلية**)، وباستثناء التمر من نوع "دقلة نور"** (بمبلغ 1.43 مليار دينار جزائري، ما يعادل حوالي **19.75 مليون دولار)، كانت عبارة عن نفايات لمختلف المعادن، ومعادن خام، وغازات، ومواد مشتقة من المحروقات (جدول رقم 33).** وبلغت قيمة هذه المواد الثلاث عشرة وحدها **65.38 مليار دينار** (حوالي **900 مليون دولار)**، أي ما يعادل حوالي **76 %** من إجمالي الصادرات خارج المحروقات في سنة **2006. كما بلغت قيمة النفايات المصدرة وحدها 26.48 مليار دينار** (حوالي **364.58 مليون دولار)**، أي ما يعادل حوالي **31 %** من إجمالي الصادرات خارج المحروقات في نفس السنة **(مع العلم أن أغلب النفايات المصدرة كانت عبارة عن مواد** مسترجعة من النحاس وحديد الزهر، التي يتم الحصول عليها في الغالب عن طريق تخريب المنشآت العمومية التي تحتوي على تلك المواد من طرف عصابات منظمة تنشط لصالح شبكة من المسترجعين على مستوى كامل التراب الوطني**،** والتي هي بدورها في خدمة **عدد من "المصدرين"** المتخصصين في هذا النوع من النشاط**).**

يفضي بنا ذلك إلى القول، باختصار، إنه لا يمكن تنويع الاقتصاد الوطني بهذا النوع من الصادرات، ومن باب أولى إخراجه من **التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات.**

في هذا الصدد، وبعد الإشارة إلى أن صادراتنا من السلع المصنوعة manufacturées**، لا تجلب سوى من 50** إلى **60 مليون** دولار في السنة، ونحن الذين راهنا كليا في **1966** على تصنيع البلد، يحذر عبد المجيد بوزيدي[248] **من أنه إذا بقيت الوضعية** الاقتصادية والاجتماعية للبلد على حالها، أي متميزة بنمو ديمغرافي يناهز **2 %** سنويا، ونشاط إنتاجي متدني الأداء، واستثمار **منتج ضعيف، وتنافسية شبه منعدمة؛ وإذا تحتم علينا، بسبب تقلب السوق النفطية العالمية،** مواجهة صدمة بترولية مضادة، سوف تكون الفوارق بين حاجاتنا غير القابلة للضغط وقدراتنا الحقيقية لسدها، سواء بوساطة الإنتاج المحلي أو الاستيراد، مستحيلة التسيير.

248- A. Bouzidi, op.cit, p.18.

جدول رقم 30: تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2005- 2009

بملايين الدولارات الأمريكية

البيان \ السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات (ص) منها:	46.495	54.791	60.916	79.146	45.477
- المحروقات (م)	45.588	53.608	59.605	77.192	44.411
- خارج المحروقات (خ م)	907	1.183	*1.311	1.954	1.066
% م\ص	98.05	97.84	97.85	97.53	97.66
% خ م \ ص	1.95	2.16	2.15	2.47	2.34
الواردات	20.357	21.456	27.631	39.479	39.297
% تطور الواردات	-	5.40	28.80	42.88	-0.46

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. www.ons.dz

* يسجل التناقض بين قيمة الصادرات خارج المحروقات المعلن عنها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وتلك المصرح بها من قبل محافظ بنك الجزائر، حيث جاء في تدخل هذا الأخير أمام مجلس الأمة في 13 جويلية 2008 حول "تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر"، "أن الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة في 2007 (0.98 مليار دولار)، بل وتوجد في حالة تراجع مقارنة بسنة 2006 (1.13 مليار دولار). كما أن مساهمة هذه الصادرات في استمرارية ميزان المدفوعات الجاري تبقى جد ضعيفة. وهو الأمر الذي يطرح بشدة ضرورة تحسين التنافسية الخارجية في ظل انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني".

شكل رقم 17: تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2005 ـ 2009

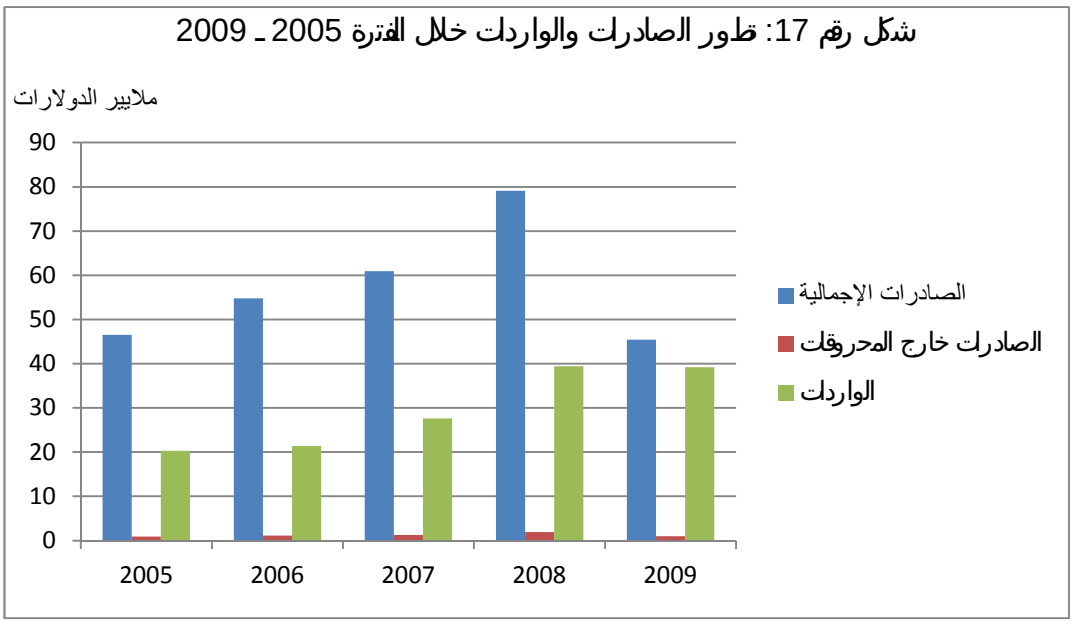

المصدر: معد بناء على الجدول رقم 30.

جدول رقم 31: هيكلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2009

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة / البيان	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%	2009	%
مواد غذائية	67	7.3	73	6.1	92	6.1	121	7.0	113	10.6
مواد أولية	134	14.7	195	16.4	153	16.4	340	11.6	170	15.9
مواد نصف مصنعة	656	72.3	828	70.0	988	70.0	1.390	75.3	692	64.9
تجهيزات صناعية	36	3.9	44	3.7	44	3.7	69	3.3	25	2.3
سلع استهلاكية	14	1.5	43	3.6	34	3.6	34	2.5	49	4.5

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

شكل رقم 18: هيكلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005 ـ 2009

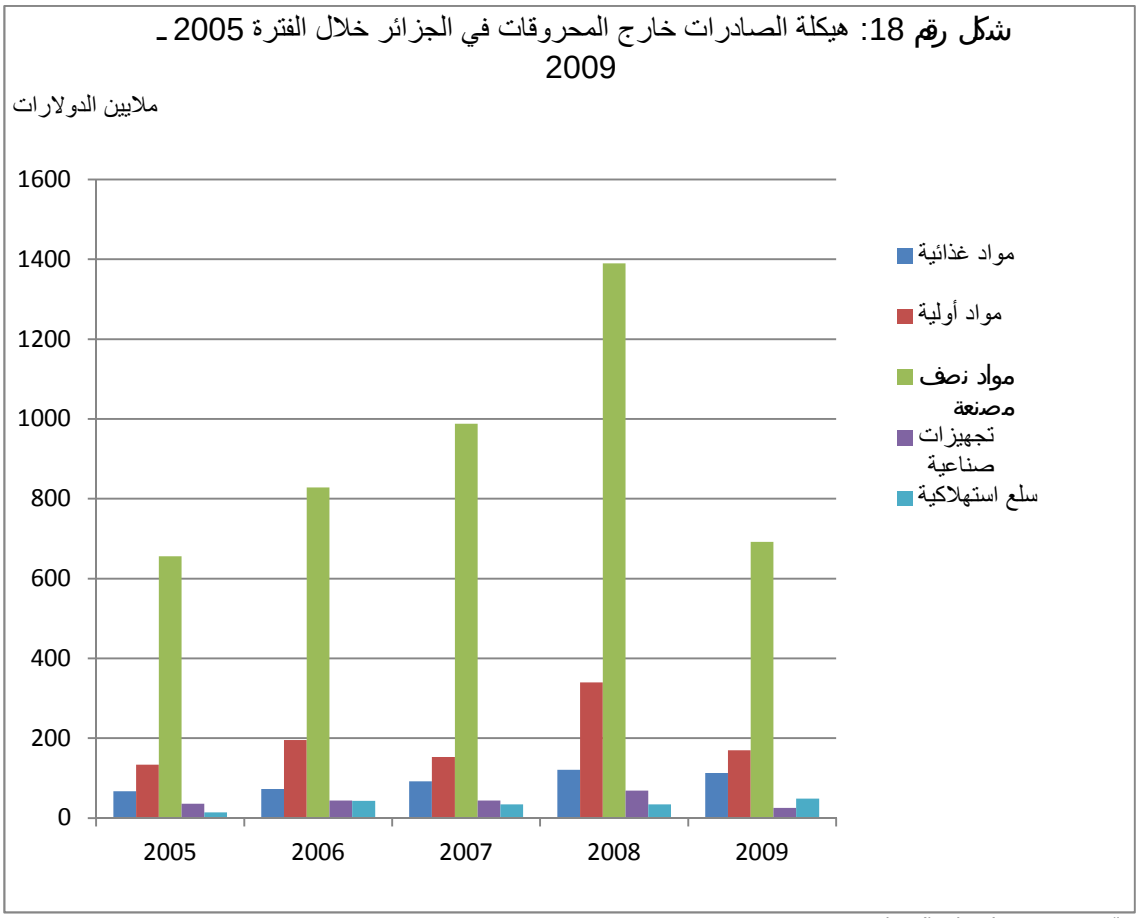

المصدر: معد بناء على الجدول رقم 31.

جدول رقم 32: هيكلة الواردات في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2009

ملايين الدولارات الأمريكية

السنة / البيان	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%	2009	%
طاقة	212	1.0	244	1.1	324	1.1	595	1.5	549	1.3
مواد غذائية	3.587	17.6	3.800	17.7	4.954	17.9	7.796	19.7	5.863	14.9
مواد أولية	751	3.6	843	3.9	1.325	4.7	1.378	3.4	1.201	3.0
مواد نصف مصنعة	4.088	20.0	4.934	23.0	7.105	25.7	9.154	23.1	10.165	25.8
تجهيزات فلاحية	160	0.7	96	0.4	146	0.5	86	0.2	234	0.5
تجهيزات صناعية	8.452	41.5	8.528	39.7	10.026	36.2	15.140	38.3	15.140	38.5
سلع استهلاكية	3.107	15.2	3.011	14.0	3.752	13.5	5.036	12.7	6.145	15.6

المصدر: معد بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

شكل رقم 19: هيكلة الواردات في الجزائر خلا ل الفترة 2005 ـ 2009

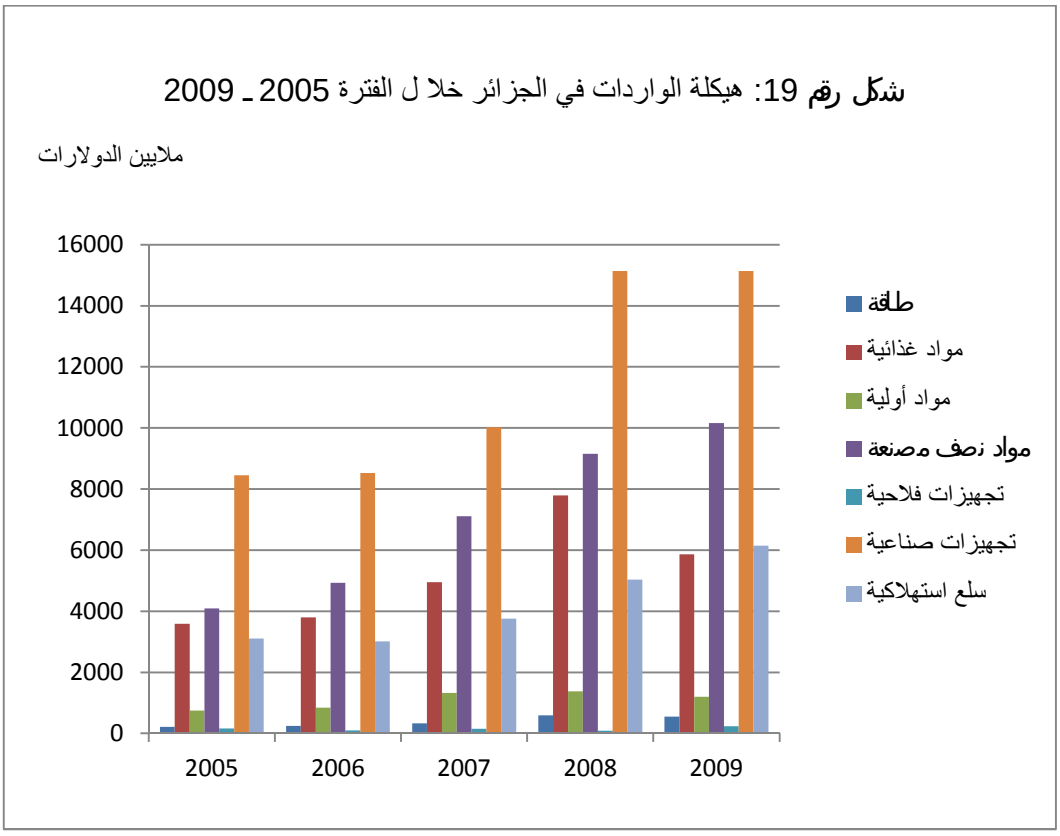

المصدر: معد بناء على الجدول رقم 32.

جدول رقم 33: أهم المنتجات خارج المحروقات المصدرة في سنة 2006

بملايين الدينارات

المنتج	القيمة
نشادر(أمونياك) عديم الماء Ammoniac anhydre	11.731
فضلات وبقايا حديد الزهر Déchets et débris de fonte	9.435
فضلات وبقايا النحاس	6.923
فضلات وبقايا الأليمينيوم	1.552
فضلات تحوي في الوزن 99.99 % أو أكثر من الزنك	5.902
فضلات بسمك 0.5 مم أو أكثر	3.851
فضلات أخرى	4.726
مذيب-نفتالين، استعمالات أخرى Solvant-naphta, autres usages	6.749
بنزول Benzène	3.870
فوسفاط	2.751
غاز الأرغون Argon	2.393
كحول الميتانول	2.321
بوليتيلان Polyethylène	1.751
تمر "دقلة نور"	1.433
المجموع	65.388

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

2/2 – إشكالية تحويل الريع النفطي إلى القطاع الإنتاجي

إن مقولة "تحول البترول إلى نقمة" **(بدلا من نعمة)** فيما يخص حالة البلدان النامية **المصدرة للنفط (ومن ضمنها الجزائر)**، والتي **كنا ولا نزال نسمعها منذ** ثمانينيات القرن الماضي، لم تعد مجرد عبارة تقال هكذا **من باب الغلو (أي بعيدة عن الواقع أو فيها مبالغة** كبيرة). **فالعبارة أصبحت بالفعل تستعمل حاليا كاختصار لما يمكن وصفه بالظاهرة الاقتصادية** المؤلمة في تلك البلدان؛ **إذ يلاحظ** تميز معظمها بخاصية عامة وهي تبعيتها المستمرة للبترول، وهذا منذ بداية السبعينيات من القرن **المنصرم، لاسيما بعد الصدمة** البترولية الأولى (في سنة 1973) **والازدياد** الكبير لـ ئدات صادراتها من النفط (بعد الارتفاع الهام نسبيا في أسعار هذا الأخير). فعلى الرغم من البرامج المسطرة والتصريحات المتكررة لسلطات البلدان المعنية، منذ حوالي أربعة عقود من الزمن، بضرورة تنويع **الاقتصاد و**الوصول إلى تنمية متوازنة وشاملة، **ظلت** النتائج المحققة في الواقع ضعيفة أو مخيبة لهذه الطموحات في أغلب الحالات، **وذلك مقارنة ببلدان أخرى لا تملك نفس الإمكانات** لكنها استطاعت تحقيق نتائج أفضل بكثير **(كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا،...)**.

تعد لعنة الموارد الأولية، بصفة عامة، سمة البلدان التي تتوفر على قطاع موارد طبيعية موجه للتصدير ويدر إيرادات عمومية هامة لكنها تعاني من الركود الاقتصادي وضعف في التنمية، أي أن هذه البلدان تعتبر في الظاهر غنية بثرواتها الطبيعية لكنها تبدو في الواقع فقيرة بتراكم مشاكلها التنموية. وتعتبر الجزائر ضمن هذه البلدان لأن قطاع المحروقات يمثل حوالي 98 % من صادراتها، وتعتمد ميزانية الدولة فيها بنسبة 60 % (في المتوسط) على الإيرادات الناتجة عن هذا القطاع من جهة؛ وأنها لم تحسن تخصيص الموارد المالية المتأتية من تصدير المحروقات للنهوض بالقطاعات المنتجة، وفك تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة للنفط وللخارج، وتحقيق تنمية شاملة للبلاد من جهة أخرى.

أثناء "مناظرات الوطن Les débats d'El Watan" المنظمة في شهر فيفري 2008 بفندق الهيلتون - الجزائر، جاء في مداخلة الباحث محمد حشماوي (حسب يومية الوطن بتاريخ 2008/02/07) أن فشل التجربة الجزائرية في مجال التنمية لا يمثل الاستثناء، حيث يسوق مثال العربية السعودية التي انهار دخلها الفردي revenu par habitant من 28.600 دولار في 1981 إلى 6.800 دولار فقط في 2001.كما ورد في نفس المداخلة أن الإخفاق التنموي لبعض البلدان البترولية كان من الحدة بحيث أن الدخل الحقيقي للفرد بها تراجع إلى المستوى الذي كان عليه قبل ستينيات القرن العشرين؛ في حين أن البلدان النامية التي لا تملك البترول نمت خلال الفترة من 1970 إلى 1993 اربع مرات اكثر من تلك الغنية بالنفط.

كما أشار حشماوي (في نفس المداخلة) إلى الدراسة المستفيضة التي قام بها فريق بحث من جامعة هارفارد الأمريكية على عينة من 97 دولة نامية والتي أظهرت أن البلدان التي يكون ناتجها الوطني الخام PNB تابعا لتصدير الموارد الطبيعية حققت نموا ضعيفا بصفة غير عادية خلال الفترة من 1971 إلى 1989، وذلك مقارنة بالبلدان التي لا تملك موارد طبيعية. وقد تم التحقق من هذه النتائج فيما بعد، حسب حشماوي، من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذا بعض الدراسات الكمية المحكمة التي توصلت إلى أن هنالك علاقة وطيدة corrélation سلبية بين الثروات البترولية والتنمية (البلدان التابعة ماليا لصادرات المحروقات وغيرها من الموارد الطبيعية تعتبر الأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية، والأكثر سلطوية، والأكثر فسادا، والمعرضة أكثر للعنف السياسي).

إن وجود هذه العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية في بلد ما وأدائه الاقتصادي السيئ اعتبر لغزا وجب تفسيره: لماذا تؤدي الوفرة البترولية الكبيرة على مر الزمن إلى التنمية السيئة؟ لقد أطلق بعض الاقتصاديين على هذه الظاهرة عبارة "لعنة الموارد الطبيعية" natural ressources curse؛ وحاول بعضهم الآخر تفسيرها بما يعرف بالمرض الهولندي dutch disease (نسبة لما حدث لهولندا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين عندما أدى اكتشاف الغاز والزيادة الهامة في الموارد المالية الخارجية إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما تسبب في تراجع صادرات البلد بصفة كبيرة، ومنه تدهور الإنتاج في القطاع الصناعي، وتفشي البطالة،...). بالطبع، لا يكمن المشكل في المورد الطبيعي المعني في حد ذاته (سواء كان بترولا أو كاكاوا) ولكن في الاعتماد الكلي على هذا المورد كأساس للتنمية. في هذا الصدد، غالبا ما يذكر مثال النرويج الذي حقق التنمية البشرية الأعلى في العالم (أي جوهر

التنمية)، مع أنه بلد منتج ومصدر للنفط (للتذكير، تقوم الدولة في النرويج بتوفير معظم الموارد المالية الناتجة عن النفط إلى الأجيال القادمة بواسطة صندوقها السيادي المشهور، وتعتمد على نظام ضريبي فعال جدا لتسيير شؤونها).

لعل الأمر يتضح أكثر عند ذكر مثال عكسي آخر، لكن عن بلد نام هذه المرة استطاع التخلص من لعنة الموارد الطبيعية، وهو ماليزيا. فعند استقلالها (عن الاستعمار الإنجليزي) في سنة 1957، كانت ماليزيا تعتبر قطرا غير موحد سياسيا (فدرالية ملكيات متعددة) ومتخلف اقتصاديا. وبعد نجاح الائتلاف العرقي (بين المالاويين والصينين والهنود خاصة) برئاسة محمد مهاتير، تم تسطير "البرنامج الاقتصادي الجديد" الذي كان مستوحى من القيم الأسيوية [249] (والنموذج الياباني أيضا)، ويطمح لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة للبلد.

في البداية، كان الاقتصاد الماليزي يمثل النموذج التام تقريبا للاقتصاد أحادي الزراعة économie de monoculture، حيث كان المطاط يدر على البلد أكثر من 50 % من إيرادات الصادرات، ويمثل حوالي ربع ناتجه المحلي الخام. أماالقصدير étain فكان يدر ما بين 10 و20 % من الإيرادات الإجمالية للصادرات. لكن الآفاق المستقبلية لم تكن مشجعة بالنسبة لكلا المنتجين: الطلب على المطاط الطبيعي كان في انخفاض مستمر بسبب وجود منتجات اصطناعية بديلة ومنخفضة الكلفة؛ بينما عرف القصدير زيادة في الإنتاج، مقارنة بالطلب المتوقع.[250]

يلاحظ هنا أن رد فعل سلطات التخطيط في ماليزيا آنذاك كان مغايرا تماما لما تم القيام به في أغلب البلدان النامية أحادية المنتج وأحادية التصدير؛ إذ أنها بدلا من الإسراع في تبني إحدى الاستراتيجيات المشهورة في ذلك الوقت للتخلص من التبعية المفرطة

249- عن أهمية تلك القيم وعلاقتها برأس المال الثقافي لكل من الأغلبية المسلمة والأقلية الصينية في ماليزيا، يقول سليمان العسكري (رئيس تحرير مجلة العربي الكويتية): "لدينا في التجربة الماليزية أسوة حسنة (...)،كتجربة ناجحة لاستثمار رأس المال الثقافي في عملية النهوض والنجاح بين الأمم. فقد بدأ مهاتير باستنهاض الأغلبية المسلمة من المالاويين، وحظهم على تبني قيم احترام العمل لدى الأقلية الصينية، ونجح في هذا الاستنهاض الثقافي حتى استقرت قيمة احترام العمل لدى الأغلبية المسلمة، وكأنها بضاعتهم ردت إليهم، وكفل هذا لماليزيا تجانسا خلاقا أعاد تقديمها للعالم كأمة متحضرة ومتقدمة..." المرجع: د.سليمان العسكري، "رأس المال الثقافي"، مفهوم جديد وتناقضات عابرة، مجلة العربي، الصادرة عن وزارة الإعلام لدولة الكويت، العدد 556 - مارس 2005، ص ص. 8 - 13.

وهذا ما ذهبت إليه أيضا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - "يونيسكو" UNESCO، منذ سنة 1984، فيما أسمته بـ "داخلية التنمية endogénéité du développement " والمتمثلة في وضع كل تنمية داخلية في علاقة مع قيمها وثقافتها الخاصة. ذلك أنه لا يكفي، حسب اليونيسكو، تحويل مخزون المعارف المتوفرة في البلدان المتطورة إلى البلدان النامية، إذ تقصي هذه السيرورة كل غرس أصيل للعلم والتكنولوجيا في البلدان المستقبلة لهما. المرجع:

Mohamed Dahmani, Les voies de développement dans l'mpasse, OPU, Alger, 1987, p. 25.

250- D.H.Perkins, S.Radelet et D.L.Lindauer, Economie de développement, Editions De Boeck, Bruxelles-Belgique, 2006, pp.766 et suivantes.

للخارج (لاسيما استراتيجية إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات)، قامت تلك السلطات بتأسيس استراتيجية البلد التنموية على ميزته المقارنة بالنظر إلى موارده الطبيعية المتوفرة. وهكذا تم الاستثمار في عدة أبحاث مكنت من تخفيض تكاليف زراعة شجر المطاط hévéa، مما سمح بالمحافظة على تنافسية المطاط الطبيعي مقارنة بالمطاط الاصطناعي.[251]

موازاة لذلك، قامت ماليزيا بالاستثمار في زراعة نخيل الزيت الموجه للتصدير والذي حقق نجاحا كبيرا، حيث كان تصدير هذا المنتج ينمو بنسبة 15 % سنويا من 1960 إلى 1987. كما أن الصادرات البترولية كانت تتطور بحوالي 8 % سنويا. وأثناء هذه الفترة، زادت مبيعات قشريات الحطب المقطوع grumes والحطب الموجه للأعمال الفنية بـ 82 %. وخلال نفس الفترة دائما، قامت ماليزيا أيضا بالاستثمار في صناعة المنتجات المعملية industrie manufacturière والموجهة للتصدير. وقد كان هذا الاستثمار ناجحا كذلك إلى حد بعيد. فبينما كانت المنتجات الأساسية produits de base تحقق أكثر من 90 % من إيرادات التصدير في سنة 1965، أصبحت المنتجات المصنوعة تمثل 79 % من هذه الإيرادات في سنة 1998. أما صادراتها الإجمالية فإنها تعادل حوالي 92 % من الناتج المحلي الخام. وهكذا، وبفضل هذا التنوع في الاستثمارات (أي في المنتجات الآساسية والمنتجات المصنوعة معا)، ارتفعت إيرادات البلد الكلية للتصدير، المخفضة بالأسعار للاستيراد (أي نسب تبادله termes de l'échange)، بنسبة 7 % سنويا خلال ثلاثة عقود[252].

كما أن النمو السريع لماليزيا، الذي يفوق في أغلب الأحيان 6 % منذ سنة 1965 وإلى بداية القرن الواحد والعشرين، جعلها تحقق دخلا فرديا يقدر بـ 9000 دولار أمريكي في سنة 2004 (وهو ما يجعلها متساوية مع اليونان والمكسيك، بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية، بعد أن كانت في 1960 متساوية مع زمبيا والسلفادور).[253]

وعليه، وبفضل تنويع قدراتها التصديرية وارتفاع إنتاجيتها ومداخيلها، تملك ماليزيا حاليا الإمكانات التي تسمح لها بمواصلة مسيرتها التنموية السريعة (وربما تصبح قريبا ضمن البلدان الصاعدة).

إذاً المشكل ليس في المورد الطبيعي في حد ذاته كما أسلفنا (سواء كان هذا المورد غازا أو مطاطا) وإنما في التبعية له. ومن ثم، يمكن طرح السؤال: كيف تؤدي التبعية للموارد الطبيعية إلى فشل التنمية؟ لقد حاول الكثير من الباحثين تقديم أجوبة عن هذا السؤال، ومنهم تيري لين كارل Terry Lynn Karl التي ترى (حسب محمد حشماوي في مداخلته أثناء "مناظرات الوطن" المشار إليها أعلاه) أن وفرة البترول، مثلا، وما يتبعها من وعد بكثرة المداخيل تثير المطالب الاجتماعية التي تزيد من نزوع الحكام للإنفاق العمومي. وتقدم الباحثة مسيرة البلدان المصدرة للنفط OPEP كحالة خاصة عن ذلك تعكس الواقع المشاهد بصفة حاسمة، حيث أن تمادي حكومات هذه البلدان في الزيادة المستمرة للنفقات العمومية يكون في كثير من الأحيان غير متناسب مع الوفرة البترولية نفسها (ما يؤدي إلى الاستدانة الخارجية)، وذلك للقيام ببعض المشاريع الضخمة أو الفخمة والعقيمة (مثل "السيارة الوطنية" في

251- Op.cit.
252- Op.cit.
253- Op.cit.

إندونيسيا، وأكبر مطار في المملكة العربية السعودية، والنهر الاصطناعي العظيم في ليبيا، والمحطة السياحية الجبلية في فنزويلا، والمسجد الأعظم في الجزائر،...). فوفرة المداخيل البترولية لا تشجع فقط على الاستعمال السيئ للموارد العمومية، كما تشرح لين كارل، بل تؤثر أيضا على نوعية تسيير المالية العمومية من خلال التواني في الرقابة الجبائية (أي حرمان خزينة الدولة من مداخيل هامة بفعل التهرب والغش الضريبيين)، وتفشي الفساد خاصة. "وبما أنه لا توجد شفافية في تسيير المداخيل البترولية، يتم استحداث ميزانيات موازية".

ينطبق هذا التحليل إلى حد بعيد على حالة الجزائر. فإضافة إلى عدم الرشادة في الإنفاق العمومي، والفساد العام المستشري في الإدارات العمومية على كل المستويات، واستفحال ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين، مع تغييب دور الضريبة كأحد أهم مظاهر الصلة بين المواطن والدولة، وكمورد هام لميزانية هذه الأخيرة، يمكن أيضا اعتبار "حسابات التخصيص الخاص comptes d'affectation spéciale" (أو ما يسمى بالصناديق الخاصة fonds spéciaux) بمثابة ميزانيات موازية. ولو أن استحداثها يتم بموجب قانون المالية (الذي يحدد خاصة غرضها ومصادر إيراداتها وأصناف نفقاتها)، إلا أنها تبقى خارج الميزانية العامة للدولة، ومن ثم غير خاضعة لرقابة البرلمان. ويعني ذلك أن الوزراء الموضوعة هذه الحسابات تحت تصرفهم (الآمرون بالصرف لها) ليسوا مطالبين بتقديم أي حساب عن استعمال الأموال العمومية المخصصة لهم، أي أنهم لا يخضعون لأي مساءلة عن ذلك (التبرير التنظيمي أو الشكلي لصرف النفقات لدى المصالح المالية والمحاسبية لوزارة المالية لا يمكن ان يعوض مساءلة حقيقية عن الاستعمال الرشيد لهذه النفقات ومدى فعاليتها وكفايتها بالنسبة للأهداف المتوخاة والنتائج المحققة)، وهو ما يطرح مشكل الشفافية في تسييرها [254]. وعلى الرغم من أن فتح حسابات التخصيص الخاص يكون في حالات استثنائية لتحقيق أهداف محددة بدقة، إلا أنه يلاحظ في الواقع مبالغة في فتح هذه الحسابات (حسب مدونة حسابات الخزينة المعدة في شهر جانفي 2012، يوجد 106 حسابات تخصيص خاص، في شكل "صناديق"، منها 26 حسابا مغلقا)، وعدم القيام بالتقييم الدوري لتسييرها (لاسيما من ناحية النتائج أو الآثار المستهدفة وتلك المحققة وأهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية)، وكذا غياب المتابعة المنتظمة لها وتطهيرها.

لكن إذا علمنا أن الحكومة "تأخرت" 26 سنة كاملة عن تقديم مشروع قانون ضبط الميزانية للبرلمان (الذي يمكن اعتباره، باختصار شديد، بمثابة الحساب الذي تقدمه الحكومة للبرلمان عن تنفيذ الميزانية العامة للدولة والذي يسمح لهذا الأخير بمساءلتها عن النتائج المحققة مقارنة بالتقديرات المقررة والتي كانت موضوع ترخيصاته في مجال الموارد والأعباء)، وأن هذا الأخير لم يجد حرجا في ذلك، يمكن القول إن مسألة الشفافية في تسيير المالية العمومية في الجزائر أصبحت ذات طابع بنيوي (أي مرتبطة بنظام الحكم

254- على الرغم من نص المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000 (الجريدة الرسمية رقم 92 لسنة 1999) على "وضع جهاز لمتابعة وتقييم حسابات التخصيص الخاص، معد من طرف الوزير المكلف بالمالية بالاشتراك مع الآمرين بالصرف المعنيين"، إلا أن ذلك لم يتم لحد الآن. كما أن إستحداث مثل هذا الجهاز يعني في حد ذاته عزم الحكومة على الا ستمرار في ممارسة عدم الشفافية التي تميز استعمال أموال الصناديق الخاصة (عدم اخضاعها للرقابة والتقييم من طرف الهيئات المستقلة والمؤهلة).

وخصائصه والذي لا يعد نفسه معنيا كثيرا بالمحاسبة والمساءلة بصفة عامة). للتذكير، تم أخيرا (في سنة 2011) تقديم مشروع قانون ضبط الميزانية (لسنة 2008) وصوت عليه البرلمان وانتهى الأمر، بالنسبة لهذا الأخير والحكومة معا.

في نفس السياق، يرى صندوق النقد الدولي[255]، في تقريره عن وضع الجزائر الاقتصادي والمالي لشهر ماي 2006، أنه على الرغم من احتياطاتها الهامة من المحروقات والتي يمكن استعمالها بصفة مثمرة جدا للنهوض بالاقتصاد، لم تنجح الجزائر في ذلك: "إذا تم استعمالها بحكمة وفعالية، سوف تسمح الثروة المتأتية من المحروقات للبلد بتحقيق أهدافه الاقتصادية، لاسيما زيادة النمو والتشغيل (...) إلا أن الجزائر لم تنجح دائما في استعمال هذه الثروة بفعالية؛ بل على العكس من ذلك، كانت لعدم استقرار النفقات العمومية في الغالب آثار مضرة بالقطاع الخاص خارج المحروقات، وخلق حالة من عدم اليقين، والتسبب في تكاليف للتعديل coûts d'ajustement. وموازاة لذلك، لم يعرف القطاع العمومي دائما كيف يستعمل الثروة النفطية بطريقة منتجة من خلال استثمارها في مشاريع من شانها دعم النمو. فمثل كل الاقتصادات المرتكزة على الموارد الطبيعية، لم تكن الجزائر، إلى يومنا هذا، قادرة على استعمال الثروة المحروقاتية لخلق الشروط المواتية لنمو وتنمية اقتصادية مستدامين وأكثر سرعة ".

وتحت العنوان "حكامة"، يواصل صندوق النقد الدولي تشخيصه لحالة الجزائر : "إن التسيير الجيد لريوع المحروقات الهامة نسبيا كانت ستكون كافية لتمويل التنمية الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك التدابير الرامية لتخفيض التكاليف السياسية والاجتماعية لهذه الإصلاحات (شبكة التأمين الاجتماعي). لكن تجارب البلدان المتوفرة على موارد طبيعية هامة تشير إلى أن الإيرادات الناتجة عن هذه الموارد غالبا ما يتم استعمالها لتمويل الاستهلاك بدلا من مشاريع البنى التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص، والاستثمارات في التكوين المهني أو الإصلاحات الهيكلية. كما أن المتاحات الكبيرة من إيرادات المحروقات في ظرف يتميز بارتفاع أسعار البترول تخفض من الضغط لصالح الإصلاحات الاقتصادية، وتشجع على مشاريع نفقات مبالغ في التفاؤل بها، ولا تحرض كثيرا على التخطيط والمراقبة الجيدة لهذه المشاريع. وموازاة لذلك، ترتفع الضغوطات السياسية الهادفة إلى زيادة النفقات العمومية. من جانب آخر، ينعكس التركز القوي لإيرادات المحروقات ومكانتها المهيمنة في إيرادات الميزانية الإجمالية في كون استعمالها يؤدي بسهولة إلى تعميم الفساد ومحاولات الحصول على الريع من طرف جماعات المصالح الخاصة. وعليه، يكون من المهم جدا تحسين الشفافية وتحمل المسؤولية فيما يخص تسيير إيرادات المحروقات، والتنظيم المناسب لنشاطات قطاع المحروقات."

أما بالنسبة لهيلان دجوفلكيت[256]، تتمثل الإشكالية الرئيسية في كيفية تأثير الريع على القطاع الإنتاجي (قنوات التحويل canaux de transmission بين الريع والنمو)، أو تأثير الريع على دوافع الأعوان الاقتصاديين لممارسة نشاط المنظم (المقاول) activité d'entrepreneur، حيث يكون أكبر منافس للمنظم (المنتج) في الاقتصادات الريعية هو المستورد: دوافع الإنتاج تكون أقل أهمية من دوافع الاستيراد في بلد له الإمكانات لذلك. فوجود الريع يؤثر في سلوك الأعوان الاقتصاديين، وكذا في المؤسسات

255- FMI, Algérie : questions choisies, Rapport n°05/52 du mois de mai 2006, pp. 20 et suivantes. http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/fra/cr0552f.pdf

256- H. Djoufelkit, op.cit.

السياسية. وهناك ارتباط وثيق بين هذين الجانبين، حيث يحدث تفاعل متبادل بينهما لتعزيز انطلاق نشاطات تبحث عن الريع، والتي هي عبارة عن نشاطات تحويل transfert وليس خلق للثروات. وإضافة إلى منافسة المستورد للمنتج، هناك فئات أخرى اجتماعية ومهنية تُشرك في الاقتصادات الريعية (في مجال العقار والبناء خاصة)، وكذا جزء من الوظيفة العمومية، مثل التقنوقراطيين الذين يقومون بدور الوسطاء بين الدولة و"زبائنها".

لا شك في أن نشاط الاستيراد في الجزائر أصبح أكثر تطورا من نشاط الإنتاج خلال العشرية الأخيرة (2001 - 2010)، حيث أن معدل الواردات الإجمالية بالنسبة للناتج المحلي الخام انتقل من حوالي 22 % في سنة 2001 إلى أكثر من 31 % في سنة 2010. من جانب آخر، لم تمثل القيمة المضافة لقطاعي الفلاحة والصناعة (خارج المحروقات) سوى 8.4 % و4.11 % على التوالي من الناتج المحلي الخام في سنة 2010.

وفقا لإسماعيل قومزيان (وزير التجارة الأسبق، 1989 -1991) [257]، في البلدان ذات الاقتصاد الريعي مثل الجزائر، يجب أن يدور النقاش الحقيقي حول المقابلة بين القطاع المنتج والقطاع غير المنتج الريعي. وليكون بناء أكثر، يجب أن يحدد هذا النقاش الشروط المؤسساتية التي تسمح بتمرير الريع canalisation de la rente للنشاطات المنتجة. وعندما يتعلق الأمر برد الاعتبار للسوق، يجب وضع نصب الأعين أن السوق تهيكل وتنظم بالمؤسسات، وتعمل في المؤسسات، وتؤثر في المؤسسات. ولا تمثل الأشكال المؤسساتية فقط شروط التعديلات conditions d'ajustements للمدى القريب أو المتوسط، بل تشكل أيضا شروط التراكم، ومن ثم أنظمة النمو في المدى البعيد.

في هذا الصدد، يرى رشيد صكاك، المدير العام لبنك HSBC الجزائر، في مداخلة له بمناسبة لقاء نظمه منتدى رؤساء المؤسسات يوم 15/10/ 2012 حول موضوع "العلاقة بين البنك والمؤسسة" (حسب يومية الوطن بتاريخ 2012/10/16)، أنه ليس هناك إقصاء éviction للمؤسسات فيما يخص الحصول على التمويل البنكي، بما أن البنوك العمومية تمول أغلبية القطاع الخاص الذي يستحوذ على 53 % من القروض للاقتصاد؛ وأن هناك القليل من الطلب على القروض خارج رأس المال العامل fonds de roulement والتجارة الخارجية؛ وأن الاستثمار غير العمومي أصبح اليوم "سلعة" نادرة في البلاد، حيث يسجل عجز فادح في المشاريع القابلة للتمويل البنكي grave déficit en projets bancables خارج استثمارات الدولة، على الرغم من أن الجزائر تعرف حاليا وضعية تتسم بشدة السيولة البنكية وغير البنكية (مع انخفاض درجة التبنك لدى السكان sous-bancarisation)؛ وأن هناك ضرورة قصوى الآن للعمل على إزالة أثر "الرزق غير المنتظر" effet d'aubaine المرتبط بالتجارة الخارجية.

257- Cité par Samir Bellal, Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie - Une approche en termes de régulation, thèse de doctorat soutenue le 03 mars 2011 à l'université Lumière de Lyon 2 (faculté de gestion et de sciences économiques – Laboratoire TRIANGLE), pp. 10-11.
http://www.google.fr/search?hl=fr&tbo=d&output=search&sclient=psyab&q=Samir+Bellil+%2C+Essai+sur+la+crise+du+r%C3%A9gime+rentier+d%E2%80%99accumulation+en+Alg%C3%A9rie+

أما رضا حمياني، رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، فقد صرح، أثناء نفس اللقاء المذكور أعلاه، نقلا عن بعض الصيارفة، أن "90 % من الزبائن الذين يتخطون أبواب البنوك يفعلون ذلك من أجل الاستيراد". **وأضاف متأسفا: "اقتصادنا اقتصاد طلب وليس اقتصاد عرض.** وقد عملت السلطات على تقوية هذا الطلب عبر الرفع من المداخيل الموزعة ودعم بعض السلع المستوردة. **فكيف يمكن إذن إعادة تصنيع اقتصاد طلب متأثرا بذي الحدين:** الاستيراد والاقتصاد غير الرسمي؟"

بالنسبة لإسماعيل قومزيان (في **يومية الوطن بتاريخ 2006/05/29**)، **تكون الجزائر ربما الأكثر تبعية للبترول** ضمن البلدان **المصدرة للنفط.** كما يرى أن تطوير قطاع البناء والأشغال العمومية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي يتم **على حساب المساحة** الكلية الصالحة للزراعة والتي تقلصت إلى النصف منذ الاستقلال **(من 0.75** هكتار إلى **0.30 هكتار لكل ساكن).** "وهذا يعني أن منطق الاسمنت والعقار من شانه أن يتغلب على المنطق الفلاحي"، **حسبه.**

ويثير أحمد بن بيتور[258] أخطر مشكلة ربما سوف تواجهها الجزائر في المستقبل **(القريب أو المتوسط)** والمتمثلة في الانخفاض التدريجي ثم الزوال الحتمي لاحتياطياتها النفطية: **"يبدو اليوم أن هناك اتفاقا** من طرف مختلف المصادر على تقدير سنة **2020** في المتوسط للوصول إلى ما يسمى بالذروة النفطية **peak oil** في العالم، أي بداية العد العكسي لنضوب **النفط كمورد طبيعي على مستوى كوكب الأرض ككل.** ومن هنا أهمية مسألة التحول من اقتصاد ضعيف بسبب لعنة النفط، أي استغلال رأس مال طبيعي غير متجدد، إلى اقتصاد تنمية يقوم على تكوين رأس مال بشري مولدا لثروات متجددة ومستقرة **ودائمة."**

أما عبد الرحمان مبتول[259] **فإنه يقدم تقديرات "دقيقة"** عن احتياطات النفط والغاز في الجزائر مقارنة بالاحتياطيات العالمية، وكذا **عن مدة بقائها: "تقدر احتياطيات** النفط في الجزائر بـ **1 % من الاحتياطيات العالمية (مدة الحياة 16 سنة) و 3 % بالنسبة للغاز** (حوالي **25 سنة**)، مع الأخذ في الحسبان الاستهلاك الداخلي الشديد والذي قدرته **لجنة الضبط للكهرباء والغاز** CREG Commission de Régulation de l'Electricité et du Gaz- في تقريرها **لسنة 2010 بـ 45** مليار متر مكعب في **آفاق 2016- 2020** (إضافة إلى **85 مليار المقدر تصديرها)، وكذا السعر الداخلي الضعيف الذي لايغطي تكاليف الإنتاج؛ وهو ما يزيد من حدة هذا الاستهلاك،** مثلما يشهد عليه العجز الهيكلي لسونلغاز."

ويجمل بن بيتور[260] في ستة العوامل التي تدل على عدم الاستعمال الأمثل للموارد البترولية في الجزائر والمؤدية إلى الركود **الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، وإفقار البلاد، وهي (بدون تفصيل): وفرة الموارد تزيد من الاستباق والشهية للإنفاق؛ المركزية وتركيز الوسائل الميزانياتية تنتج** استثمارات مبالغ فيها وغير حذرة؛ **احتمال قوي في أن يكون** الادخار الحقيقي سلبي **(النقصان** في

258- A. Ben Bitour, D'une économie basée sur les ressources à un développement équilibré, dans « Le développement économique de l'Algérie – Expériences et perspectives », op.cit., pp.189 - 195.

259- A. Mebtoul, Bilan des politiques économiques de 1963 à 2010, dans « Le développement économique de l'Algérie – Expériences et perspectives », op.cit., pp. 47 – 71.

260- A. Ben Bitour, op.cit.

الثروة الوطنية نتيجة لنضوب الموارد الطبيعية خاصة)؛ مداخيل الوفرة مصادر للمشاكل (البحث عن الريع من طرف اللوبيات غير المنتجة والنخب ووجود مؤسسات لصالح الريعيين، ومن ثم وجود نزاعات سببها الشعور بالظلم الذي يصحبه العنف الاجتماعي للمتظاهرين، الشباب منهم خصوصا)؛ الإيرادات الناتجة عن جباية تصدير الموارد الطبيعية تقطع الروابط المهمة جدا بين المواطنين والدولة (بسبب غياب الجباية المباشرة أو ضعفها)؛ الوفرة في الموارد تشجع على تركيز السلطات في القمة (الوصول إلى السلطة يعني الوصول إلى الثروة. ويكون الدعم السياسي مبنيا على الزبائنية حول شبكات جهوية أو اقتصادية).

2/3– القطاع الخاص وتأخر نهوضه

على الرغم من الانفتاح الاقتصادي المتزايد منذ نهاية سنوات 1980، والتسهيلات النسبية المقررة لصالحه على المستوى المؤسساتي (قوانين محفزة للاستثمار الخاص، الحصول على العملة الصعبة والقروض البنكية، إعفاءات جبائية مختلفة،...)، يلاحظ أن أداء القطاع الخاص في الجزائر لا يزال بعيدا عن بلوغ المستوى المرجو منه، بالنظر إلى ضعف نتائجه، لاسيما من حيث قدرته على المساهمة في خلق الثروة الاقتصادية وتراكم رأس المال عبر الاستثمار المنتج. ولو أن البعض يرى أن ذلك الانفتاح الاقتصادي يعد، بالعكس، أحد العوامل التي ساهمت في ضعف القطاع الخاص، حيث أن الانفتاح التجاري الواسع والسريع (والمتسرع حتى) على الخارج أدى إلى تشجيع النشاطات التجارية عالية الربحية على حساب النشاطات المنتجة، وتفشي ظاهرة السوق الموازية[261]. وهذا صحيح إلى حد ما. لكن المشكل الآن ليس في الانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي أصبح حتمية بالنسبة لكل بلدان العالم، ومعطى موضوعيا خارجيا بالنسبة لكل متعامل اقتصادي؛ وإنما المشكل في كيفية التعامل معه، ومحاولة تطويع سلبياته، والاستفادة من الفرص التي يمنحها. أما إذا بقي المتعاملون الخواص في الجزائر يفكرون بمنطق الريعيين الذين يبحثون عن حماية السوق المحلية لما توفره من فرص كبيرة للربح السريع، فإن الأمور سوف تزداد تعقيدا بالنسبة إليهم عندما يزداد ذلك الانفتاح شدة، لاسيما بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (الذي وصلت المفاوضات بشأنه إلى مرحلة متقدمة جدا، حسب السلطات المعنية) وما سوف يتبعه من منافسة شرسة للمؤسسات الوطنية في كل المجالات (بما في ذلك الخدمات).

أما المؤسسات الاقتصادية العمومية، وبصرف النظر عن محاولات إصلاحها المستمرة منذ سنوت 1980، فإنها لا تزال تعاني من أغلب المشاكل التي كانت تواجهها في الماضي (اختلالات هيكلية ومالية، نمط تسيير بيروقراطي وعتيق، قدم تجهيزات الإنتاج،...). فهي تعد، حسب سمير بلال (في يومية الوطن الصادرة بتاريخ 2010/11/06)، مؤسسات سياسية أكثر منها اقتصادية، بما أن تسيير رأس المال يقترب من تسيير المسارات المهنية carrières، وتوزيع الريوع لصالح زبائن النظام السياسيين.

261- حسب مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية، فإن الكثير من البلدان الصاعدة، لاسيما في آسيا، التي عرفت مسارات التقارب trajectoires de convergence الأكثر أهمية لم تفتح أسواقها الداخلية إلا بعد أن أصبحت صادراتها من المنتجات المصنوعة متطورة بشدة ومؤسساتها مدعمة. المرجع: A. Bouzidi, op.cit, p . 22.

وفي نفس الاتجاه تقريبا يذهب عبد المجيد بوزيدي[262] **الذي يرى أن الدولة، كمساهم** ومسير وسلطة عمومية، منعت ظهور ثقافة **المؤسسة (المنشأة)** culture d'entreprise في القطاع العمومي، **الذي** عهدت به إلى موظفين ذوي الولاء السياسي الثابت، بدلا من مسيّرين محترفين في تسيير المخاطر.

بالفعل، إن نمط تعيين مسؤولي الهياكل المعنية بتسيير المساهمات العمومية (صناديق المساهمة التي تحولت إلى شركات قابضة أو هولدينغ والتي تحولت بدورها إلى شركات تسيير مساهمات الدولة)، والصلاحيات المحدودة المخولة لهذه الهياكل يشير إلى أن القطاع الاقتصادي العمومي لا يزال تحت الهيمنة السياسية **(كما كان عليه** الحال تقريبا في **عهد الوصايات الوزارية والحزبية)**.

لكن انطلاقا من كون الجزائر تطبق رسميا، منذ أكثر من عشرين سنة، قواعد اقتصاد السوق (وإن كانت في الواقع لا تزال تعد في **طريق التحول إليه)**، فإن المنطق يفرض أن يكون الفاعل الرئيسي في هذا الاقتصاد هو القطاع الخاص. غير أن المفارقة هي أنه في الوقت الذي تطبق فيه الدولة سياسة إنعاش اقتصادي لا مثيل لها منذ الاستقلال (على الأقل بالنظر إلى الموارد المالية الضخمة المخصصة لها) والتي تتوخى تنويع الاقتصاد كأحد أهدافها الكبرى، يلاحظ أن القطاع الخاص يزداد ضعفا، ونموه يتباطأ من سنة لأخرى، لاسيما في القطاع الصناعي، وظلت قدرته على الإبداع والتنافسية محدودة جدا. وحتى الأمل في إعطائه دفعا جديدا **بواسطة الاستثمارات الخارجية المباشرة أصبح الآن** مرهونا إلى حد كبير بجملة من **الأسباب العامة:** مثل البيروقراطية **المفرطة، استشراء الفساد**، عدم فعالية النظام البنكي والمالي، مشكلة العقار الصناعي، عدم ثبات القوانين والتنظيمات، مشكلة السوق الموازية؛ **والخاصة:** لاسيما الأحكام التشريعية التي جاء بها قانون المالية **التكميلي لسنة** 2009 والمتمثلة في تحديد سقف 49 % من المساهمة في رأس المال لكل مستثمر أجنبي، أي أن تكون 51 % من هذه المساهمة لصالح المستثمرين الوطنيين، ومن ثم التحكم في الشركة المنشأة من طرف هؤلاء الأخيرين؛ وموازنة موجبة بالعملة الصعبة لكل استثمار خارجي جديد **أثناء كل مدة** بقائه في الجزائر؛ وحق الشفعة المعترف به للسلطات العمومية عندما يتعلق الأمر ببيع الاستثمارات الأجنبية. وللتذكير، لم **تكن** الاستثمارات الخارجية المباشرة خارج قطاع المحروقات بالأهمية المنتظرة، مع أن الاتجاه كان نحو زيادتها تدريجيا إلى غاية 2008 **(يلاحظ هنا أيضا أن قطاع المحروقات ادى دورا معاكسا، كونه يستقطب جل الاهتمام عندما يتعلق الآمر بالاستثمار الخارجي، لما يغري** به من ربحية كبيرة، دون تأثير إيجابي يذكر على حركية الاقتصاد الوطني).

ولو أن هناك عدة مزايا معروفة – نظريا على الأقل- للاستثمار الأجنبي **المباشر (نقل التكنولوجيا** والمساهمة في: **تجويد** التسيير **للمؤسسات الوطنية وتأهيل اليد العاملة المحلية**، توفير رؤوس الأموال، تنويع مجالات الاستثمار، **زيادة الطاقة التصديرية للبلد المضيف وتنويع مصادر الدخل لديه،...)**، إلا أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن **هذا الاستثمار ليس** كله محاسن **أو منافع. وهذا ما يمكن أن يستشف من النقاش الدائر بشأنه على المستوى النظري. فنزوعه الشديد، مثلا، للتدخل المقتصر على المراحل النهائية للإنتاج (التجميع** assemblage، **والتوضيب** conditionnement، وحتى **التوزيع) لا يتيح نقل التكنولوجيا (أحد الأهداف الأساسية**

262- A. Bouzidi, op.cit, p.37.

المتوخاة من تشجيع هذا النوع من الاستثمار) أو خلق الثروة، باعتبار أن القيمة المضافة في هذه المراحل محدودة جدا (بما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل، في كثير من الأحيان، الاستراتيجيات الجديدة للشركات متعددة الجنسيات في غزوها لأسواق جديدة والبحث عن أعلى معدلات ربحية ممكنة).

بالنسبة للبلدان النامية، وفي مقابل الآراء النظرية والمشاهدات الواقعية التي تقر بوجود مزايا للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تعطي الانطباع بأنها مفيدة لهذه البلدان، بينت بعض الدراسات الحديثة [263] عدة مخاطر محتملة لهذه الاستثمارات، منها خاصة:

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تحويلها rapatriés عن طريق معاملات مالية؛
- يمكن أن تكون مسرفة excessifs إذا أدت إلى انتقاء معادي sélection adverse للمؤسسات (الوطنية) أو إلى التفريط فيها bradage؛
- منافعها يمكن أن تكون محدودة بسبب المديونية الناشئة عنها؛
- إذا شكلت حصة كبيرة من رؤوس الأموال الداخلية للبلد المعني يمكن اعتبار ذلك ضعفا لمؤسساته وليس قوة.

على الرغم من أن الآثار الحقيقية لهذه المخاطر تبقى قابلة للجدل، وبالتالي للتحقق منها، فهي تبرر، على ما يبدو، بعض الحذر تجاه الانعكاسات السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وخلصت الدراسات المذكورة في مجملها إلى أنه يجب على البلدان النامية العمل خاصة على تحسين مناخ الاستثمار لكل أنواع رؤوس الأموال، وطنية كانت أم أجنبية.

لكي يستفيد البلد المعني من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا بد من توفر بعض الشروط. يجب أولا أن تكون لهذا البلد قدرة حقيقية على الاستيعاب، أي سياق اقتصادي محلي يسمح بالاستفادة من هذه الاستثمارات. وتخص العناصر المشكلة لهذا السياق في المقام الأول رأس المال البشري، أي مستوى تكوين وتأهيل المنتجين المحليين. وتعد القدرة على التعلم المحلية "الكافية" شرطا ضروريا للاستيعاب المحلي للتكنولوجيات المدخلة من طرف الشركات متعددة الجنسيات. أما إذا كان التأخر التكنولوجي للبلد المستقبل كبيرا، فسوف تعمل هذه الشركات في مناطق معزولة، مما يجعل آثار ذلك على إنتاجية المؤسسات المحلية محدودة جدا. ولاستقطاب الآثار الخارجية الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب أن يتوفر البلد المضيف على رأس مال بشري وبنى تحتية هامة. إضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تكون في شكل فروع بسيطة لشركة متعددة الجنسيات موجهة فقط للسوق المحلية، بدون ارتباط بالشركة الأم، التي هي مندمجة في الشبكات العالمية، لا تنشر إلا القليل من الآثار التكنولوجية، والتسييرية،...التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المحلية[264].

263-Prakash Loungani et Assaf Razin, L'investissement direct étranger est-il bénéfique au pays en développement ? , dans Finance et Développement - F&D, FMI, juin 2001, pp.6-9.

264- A.Bouzidi, op. cit, pp.288- 289.

وعن علاقة الفساد وسوء الحاكمية بالاستثمار الأجنبي، تؤكد دراسة أجراها شانغ جن واي[265] أن إدارة الحكم غير السليمة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات، كونها تعمل كنوع من أنواع الضريبة، ومن ثم لا تشجع الاستثمار الأجنبي. وبينت الدراسة أن ارتفاع مستوى الفساد له في بعض الحالات تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر يعادل رفع الضريبة على الشركات بنسبة 50 %. وتعتبر الدراسة أيضا أن التأثير السلبي لإدارة الحكم غير السليمة لا يقتصر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن على هيكلتها وتوزيعها كذلك، حيث أن الإدارة غير السليمة تحول تدفق رأس المال من رأس مال طويل الأمد إلى قروض بنكية وتدفقات قصيرة الأجل للمحافظ الاستثمارية، والتي أثبتت بأنها عامل عدم استقرار للنظام المالي كما حدث في سنوات 1990 (الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا في سنة 1997).

بصفة عامة، يمكن القول إن البلدان التي نجحت في التحول إلى اقتصاد السوق هي تلك التي استطاعت توفير الشروط الضرورية لبروز قطاع خاص قوي، قادر على الإبداع والمنافسة وخلق الثروة.

حسب عبد الحق لعميري (في صحيفة الوطن بتاريخ 2006/10/16)، يتمثل السبب الرئيسي في ضعف الاقتصاد الخاص في الجزائر (لاسيما في مجال الصناعة) في السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة والتي هي ذات نزعة مركزية، بما أن القطاع الخاص لا يمكن أن يتطور كثيرا في ظل السياسات الاقتصادية الممركزة. فمحاولة دفع التنمية بواسطة المشاريع الكبرى (أي الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية) لا يمكن أن تكون إلا في صالح المؤسسات الأجنبية أو المؤسسات الاقتصادية العمومية الكبرى التي تمنح لها الموارد لإنجاز هذه المشاريع.

ذلك ما ذهب إليه أيضا الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين الذي انتقد بشدة سياسة الامتياز التي تمارسها السلطات لصالح المؤسسات الأجنبية التي تستفيد من أهم المشاريع والعمليات المسجلة في إطار المخطط الخماسي 2010 - 2014، وكذا "الشركات العمومية التي تعطى لها الأولوية في الاستفادة من البرامج خلافا لقانون الصفقات ومبدأ المنافسة النزيهة"؛ واعتبر أن التطهير المالي بقيمة 670 مليار دينار الذي حظيت به المؤسسات العمومية (من الخزينة العمومية) لسد عجزها المالي، المترتب بفعل تراكم الديون البنكية والجبائية، يدخل أيضا ضمن المعاملة التفضيلية التي تحظى بها هذه المؤسسات على حساب المؤسسات الخاصة؛ وحذر من مغبة تلك السياسة، والوضع الخطير الذي تتخبط فيه ألاف المؤسسات الخاصة التي يناهز عددها 200.000 مؤسسة تنشط خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، وتشغل حوالي مليوني شخص؛ إذ أصبحت هذه المؤسسات مهددة بإفلاس جماعي نتيجة لتقلص فرص العمل لمعظمها، حسبه. كما أشار الاتحاد إلى جملة من الأسباب الأخرى لهذه الوضعية، لاسيما الانطلاقة البطيئة للمشاريع المدرجة في إطار المخطط الخماسي الحالي ومشكلتي اختيار الأرضيات (بالنسبة لمشاريع البناء) وإنجاز الدراسات (يومية الخبر بتاريخ 26 /08/ 2011).

في الواقع، تشمل سياسة الإنعاش الاقتصادي، بمختلف برامج الاستثمارات العمومية، عددا لا يحصى من المشاريع المتوسطة

265- إبراهيم فريد عكوم، مرجع سابق، ص. 41.

والصغيرة والتي يضطلع بإنجازها **أساسا القطاع الخاص** الوطني. وعلى العكس من تصريحات الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين، تعاني العديد من الولايات من نقص كبير في القدرات المتوفرة للقطاع الخاص لإنجاز مختلف المشاريع القطاعية، أو تلك المدرجة ضمن **المخططات البلدية للتنمية**. فحتى بعض المؤسسات العمومية تشكو من مزاحمة المؤسسات الأجنبية في الحصول على صفقات المشاريع الكبرى المذكورة والتي يبقى جلها في مجالات البناء والأشغال العمومية والري. ومن ثم، **تبقى** هذه المشاريع، كبيرة كانت أم صغيرة، عبارة عن مشاريع خاصة بالبنى التحتية بصفة عامة، وليست لها إذن علاقة مباشرة بتحريك الجهاز الإنتاجي للقطاع الخاص، لاسيما في المجال الصناعي **(ولو أنه من الممكن، نظريا على الأقل، أن تولد تلك المشاريع آثار جذب هامة للقطاع** الصناعي عبر تحفيز الفروع الخاصة بإنتاج مواد البناء وغيرها من المواد واللوازم المطلوبة لإنجاز مختلف المشاريع. **نقول نظريا، لأن ما** يعاين في الواقع هو أن المستفيد الأكبر من **"آثار الجذب" تلك هي المؤسسات الأجنبية). فالملاحظ أنه منذ انطلاق برامج الإنعاش** الاقتصادي، عرف قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة هامة في عدد المؤسسات الخاصة التي تنشط في مجاله **(**إضافة إلى بعض **القطاعات الأخرى، مثل الري)** والتي يبقى الكثير منها غير مؤهل **(من ناحية القدرات المالية والمادية** والبشرية، وكذا الخبرة الميدانية**)** للاضطلاع بإنجاز العديد من المشاريع المسجلة ضمن تلك البرامج. **وبعد ذلك أحد الأسباب** الرئيسية لعدم الانطلاق في إنجاز عدد هام من المشاريع القطاعية في مختلف الولايات أو التأخر الكبير في إنجاز الكثير **من** هذه المشاريع **(بعد "عدم الجدوى"** الذي ميز عدد معتبر من المناقصات التي طرحتها الهيئات العمومية المعنية للتنافس على تلك المشاريع، واضطرارها لتكرار نفس الإجراءات للحصول على عروض بعض المتعهدين؛ أو عجز المؤسسات المخصصة لها الصفقات العمومية عن الوفاء بالتزاماتها **التعاقدية، واضطرار** المصالح المتعاقدة إلى فسخ هذه الصفقات والقيام بالإجراءات التنظيمية اللازمة من جديد للبحث عن **مؤسسات أخرى أكثر قدرة على إنجاز المشاريع المعنية).**

يبدو إذاً أن رد فعل اتحاد المقاولين الجزائريين جاء معبرا إلى حد ما عن السلوك الريعي الذي أصبح يميز معظم المؤسسات الخاصة في الجزائر، وحتى **بعض المؤسسات العمومية والأجنبية**. وهو، في الواقع، أمر طبيعي بالنسبة لكل هذه المؤسسات، ما دامت **هناك فرص للحصول على أرباح** كبيرة بدون استثمارات هامة ومخاطر كثيرة **(مقارنة بالاستثمار** في القطاع الصناعي مثلا**)**، أي أن هذه **المؤسسات تفكر بمنطق الحصول** على أكبر حصة ممكنة من الريع **المتمثل** في الموارد العمومية الهائلة **والمخصصة** لبرامج **الإنعاش.**

ولتدارك هذا الواقع الذي لا يصب في صالح الاقتصاد الوطني والمجتمع، أصبحت الدولة مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، **باداء دورها كمنظم بفعالية من** جهة، وتبني استراتيجية **حقيقية للنهوض بالقطاع الإنتاجي** (المتمثل في القطاع الخاص أساسا) **من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالسلوكات** الريعية المنوه عنها أعلاه، فإن القضاء عليها، أو الحد منها على الأقل، يمكن أن يتم عبر بعض الوسائل التقنية والقانونية التي تكون غايتها الواضحة تشجيع **الاستثمار المنتج وتوسيع قاعدته على حساب أنواع الاستثمار الأخرى.** لكن ذلك يبقى مرهونا، إلى حد كبير، بمدى توفر الإرادة السياسية للسلطات العمومية في العمل على الوصول إلى تلك الغاية.

هناك أيضا مسألة الإطار المؤسساتي غير الملائم والذي يعد أحد أهم المعوقات لتطور القطاع الخاص في الجزائر. فخلال الندوة المنظمة في شهر مارس 2012 من طرف منتدى رؤساء المؤسسات بفندق الأوراسي (الجزائر العاصمة) حول "حالة الاقتصاد الجزائري وآفاقه المستقبلية" (الوطن ليوم 2012/03/17)، تطرق الاقتصادي محمد الشريف بلميهوب إلى إشكالية الإطار المؤسساتي في الجزائر وعدم تكيفه مع الواقع الاقتصادي (القيود البيروقراطية للحصول على الموارد المالية، مناخ الأعمال المعيق،...)، مذكرا بتقرير الهيئة الدولية "القيام بالأعمال doing business" الذي وضع الجزائر في المرتبة 136 في سنة 2011 (أي اعتبارها من بين البلدان التي يكون فيها مناخ الأعمال مترديا بشدة)؛ ومعتبرا أن جمود الدولة مقلق؛ ومقترحا التبسيط الإداري، وتكريس مبدأ اللامركزية.

أما تقرير 2009 للندوة الاقتصادية العالمية لدافوس حول التنافسية، فقد صنف الجزائر في الرتبة 83 ضمن قائمة تضم 133 بلدا. وحتى ضمن المنطقة المحدودة لشمال إفريقيا، احتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة (جدول رقم 34).

جدول رقم 34: تنافسية بلدان شمال إفريقيا حسب تقرير ندوة دافوس 2009

البلد	الرتبة
تونس	40
مصر	70
المغرب	73
الجزائر	83
ليبيا	88

المصدر www.tap.info.tn .FIPA news, septembre 2009

أُعد هذا الترتيب وفقا لـ 12 معيارا كميا ونوعيا: البيئة المؤسساتية (السياق القانوني والإداري)؛ الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ البنى التحتية؛ الصحة والتعليم الابتدائي؛ الإبداع؛ كفاءة الأسواق (المالية، العمل، السلع)؛ الاستعداد التكنولوجي؛ حجم السوق؛ تطوير الأعمال؛ التعليم العالي والتكوين.

وحسب مؤشر تسهيل التجارة (بالنسبة للمعايير الأربعة المستعملة)، لم يكن ترتيب الجزائر أحسن من الأول (جدول رقم 35).

جدول رقم 35: ترتيب تقرير ندوة دافوس 2009 لبعض بلدان شمال إفريقيا حسب مؤشر تسهيل التجارة

	تونس	المغرب	مصر	الجزائر
الإدارة عند الحدود	32	51	65	88
فعالية إدارة الجمارك	30	40	77	105
فعالية إجراءات الاستيراد والتصدير	39	56	38	88
الشفافية عند إدارة الحدود	37	62	91	74

المصدر: FIPA news, septembre 2009. www.lexpertjournal.com

كما يضع تقرير دافوس لسنة 2007 الجزائر في النصف الثاني من جدول الترتيب في مجالات التربية/التكوين والبحث/الإبداع. وهي المجالات الحاسمة لقوة أي اقتصاد (جدول رقم 36).

جدول رقم 36: ترتيب الجزائر في تقرير دافوس 2007 حسب التربية/التكوين والبحث/الإبداع

التعليم الابتدائي	67
التعليم العالي – التكوين	94
الإبداع	89
الاستعداد التكنولوجي	105

المصدر: A. Bouzidi, Economie algérienne – Eclairages, ENAG, Alger, 2011, p. 46

أما القانونية ياقوت أكروم فقد أكدت، في مداخلتها خلال ندوة رؤساء المؤسسات المذكورة أعلاه، على وجود ضرورة قصوى لإصلاح قانون الأعمال الجزائري، بما أن القانون في الجزائر يعاني، منذ 1962، من تنافر شامل Incohérence globale، ومن طريقة إنتاجه. وقد استدلت على ذلك بحالة قانون الصفقات العمومية الذي تم إعداده بفظاظة à la hussarde ، حسبها. وحذرت أكروم من كون غياب الأمن القانوني يؤدي إلى الجمود الاقتصادي.

وورد في مداخلة رضا حمياني، رجل الأعمال ورئيس منتدى رؤساء المؤسسات (في نفس الندوة)، أنه "كان من المفروض وجود 1.5 مليون مؤسسة. لكن الجزائر ليس لها سوى 600000 مؤسسة، 95 % منها عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا (TPE)، وتشغل

(الواحدة منها) أقل من 10 أجراء. فماذا يمكننا أن نفعل بالحرفيين؟ ليس لنا إلا القليل جدا من الأبطال الاقتصاديين champions économiques".

أما الاقتصادي يوسف بن عبد الله فقد أشار، في مداخلة له بمناسبة لقاء نظمه منتدى رؤساء المؤسسات يوم 15 /10/ 2012 حول موضوع "العلاقة بين البنك والمؤسسة" (الوطن بتاريخ 2012/10/16)، إلى أن الجزائر توجد ضمن البلدان الأقل تصنيعا، "ليس في العالم لكن في القارة الإفريقية"؛ منبها إلى أن حصة الصناعة في الناتج المحلي الخام لا تتجاوز 5 % حاليا، بينما كانت 15 % في سنوات 1980؛ ومقدرا أنه للعودة لهذا المستوى الأخير، يجب تحقيق نموا صناعيا في حدود 20 % لمدة 15 أو 20 سنة على الأقل. بالنسبة إليه، صحيح أن القطاع الخاص يتطور كثيرا، لكن ليس في الصناعة، مقارنة ببلدان مثل تركيا، ومصر، والمغرب؛ إذ أن "الجزائر هي البلد الذي يستثمر أكثر لكنه ينمو أقل". واعتبر بن عبد الله أن صعوبة الحصول على التمويل تمثل اليوم أكبر العوائق للاستثمار، نتيجة لقلة المخاطرة من طرف البنوك خاصة، وذلك بسبب عدم وجود نظام بنكي تنافسي، مقترحا "ضرورة القيام بميز موجب discrimination positive بالنسبة للاستثمار المنتج لمرافقة المستثمر".

لكن الخبير المالي الياس كرار طرح النقاش (في نفس لقاء منتدى رؤساء المؤسسات المشار إليه أعلاه) حول مسألة تنويع التمويل من أجل دعم النمو؛ إذ يرى أن المؤسسات لا يمكن أن تعتمد إلا على مواردها الخاصة أو القروض البنكية، بل هي في حاجة إلى الحصول على مصادر تمويل متعددة. ويلاحظ كرار، في هذا الصدد، أن "الادخار المتمثل في الأموال المتاحة لدى الصندوق الوطني للتقاعد أو صندوق التأمين على البطالة لا يستعمل لتمويل الاقتصاد، كما هو الحال في بلدان أخرى عبر العالم". وذكّر أنه على المستوى العالمي، تتم تنمية المؤسسة، وبالتالي تنمية الاقتصاد، بنسبة 60 % بواسطة القروض البنكية و40 % عن طريق الرسملة في البورصة. وهذه الحالة غير موجودة في الجزائر، حسب كرار، حيث أن بورصة الجزائر لا تعد سواء ثلاثة سندات و180 مليون دولار كرسملة، ومنه ضعف المعاملات المجراة على مستوى هذه البورصة والتي لم تتجاوز ملياري دولار في سنة 2011.

وحاول كرار إيجاد بعض الأسباب لركود البورصة هذا في الجزائر عبر ذكر الماضي الاشتراكي للاقتصاد، والأسس الثقافية، أو الوضعية الأمنية التي عاشتها البلاد في سنوات 1990. لكنه خلص إلى أن عدة بلدان عربية أو من أوروبا الشرقية عرفت مسارا مشابها لمسار بلادنا ومع ذلك لم تعرف نفس الكبح للسوق المالية، مستشهدا على ذلك برسملة البورصة في فلسطين التي عرفت تطورا دون عناء بفضل 40 سندا في البورصة، على الرغم من حالة اللاأمن المزمنة التي تعيشها.

خلال ندوته لشهر مارس 2012 (السالف ذكرها)، كشف منتدى رؤساء المؤسسات عن خمسين اقتراحا للحكومة ترمي إلى المساعدة على "إرساء اقتصاد جديد أقل تبعية للمحروقات ويحمل عقد جديد للنمو". وقد تم تبويب هذه المقترحات في أربع مجموعات تتمثل في: دعم الاستثمار، محاربة الاقتصاد الموازي، تبسيط بيئة المؤسسة وتحسين مناخ الأعمال، تنظيم الاقتصاد من جانبه المؤسساتي. ويعتقد المنتدى أن هذه المقترحات يمكن، إذا تم أخذها بعين الاعتبار من طرف السلطات، أن تساهم في تعزيز مجهود الاستثمار الذي تكون المؤسسة مضطلعة به أساسا، انطلاقا من أهداف واضحة من شأنها أن تؤدي إلى مستويات نمو بين 8 و10 %.

فعلا، تدل التفاصيل الواردة حولها في الصحافة، وإلى حد كبير، على جدية تلك المقترحات وأهميتها بالنسبة لمستقبل القطاع الخاص في الجزائر. ذلك أنها صادرة عن رجال أعمال محتكين يوميا بواقع الاقتصاد الوطني، وعن دراية تامة بالبيئة الصعبة التي تعمل في وسطها المؤسسة (الاقتصادية)، ويعانون من المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور قطاعهم، ويعرفون جيدا مصدر هذه المشاكل والعراقيل وأسبابها، ما يجعلهم قادرين على اقتراح العلاج الناجع لذلك. لكن دون محاولة الرجم بالغيب هنا، يمكن القول إنه من المحتمل جدا أن تبقى مقترحات منتدى أرباب العمل حبرا على ورق (مثلما حصل بالنسبة للكثير من المقترحات والتوصيات التي تضمنتها مختلف الدراسات والتقييمات لخبراء أو هيئات وطنية ودولية، أو التي توجت العديد من الندوات والملتقيات العلمية في مختلف الجامعات الجزائرية)، ما دام أن السلطات في الجزائر لا تأخذ، في أغلب الأحيان، إلا بالمقترحات الصادرة عن البيروقراطيين في الدوائر الوزارية والإدارات العمومية الأخرى.

من جانب آخر، يبدو أن السلطات تفتقد إلى سياسة واضحة وشاملة للنهوض بالقطاع الخاص وتفعيل الجهاز الإنتاجي، بما أن التدابير المختلفة والمقررة لصالح هذا القطاع في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي لا يمكن أن تعوض تلك السياسة. فالملاحظ اليوم هو أن سياسة الإنعاش، ومنذ انطلاقها في سنة 2001، لا تزال تركز أساسا على تحفيز الطلب (أي الاستهلاك بالمفهوم الواسع)، مع أن المشكل الأكبر الذي ظل يواجهه الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال والذي زادت حدته الآن هو مشكل العرض. كان يجب إذن العمل على إرساء دعائم سياسة عرض قوية قبل أو تزامنا مع الشروع في تطبيق سياسة الإنعاش؛ سياسة تتمحور أساسا حول تحفيز الاستثمار الخاص المنتج، وتدعيم تنافسية المؤسسات الوطنية التي أصبحت شبه غائبة بسبب الانفتاح الشديد للسوق الجزائرية.

في هذا الصدد، يذكر عبد المجيد بوزيدي بالتحليل المؤسس لسياسة العرض والذي يرى بأن النمو الضعيف يفسر بفتور همة المنظمين (المقاولين) entrepreneurs للدخول في معركة خاسرة مسبقا بسبب اقتطاعات إجبارية ثقيلة جدا، وسياسة قرض مقيدة، ونظام بنكي غير فعال، وسوق عمل تتسم بالصلابة الشديدة بالنسبة للتوظيف والتسريح. إضافة إلى ذلك، يتميز الاقتصاد الجزائري أيضا بمعوقات أخرى خاصة: التأخر في إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية التي كان يجب أن تتبع انفتاح الاقتصاد؛ توسع القطاع غير الرسمي الذي يعيق تطبيق قانون المنافسة ويضر كثيرا بالمؤسسات التي تتحمل منافسة غير نزيهة؛ ندرة اليد العاملة المؤهلة؛ نقص الحماية الجمركية التي تعد من بين الأضعف (أو حتى الأضعف) في منطقة البحر الأبيض المتوسط. من جهة أخرى، يبقى مناخ الأعمال في الجزائر محبطا، حسب بوزيدي: ثقل الإجراءات (البيروقراطية)، صعوبة الحصول على العقار الصناعي، غياب بنك للاستثمار،... فسياسة العرض المنتظرة من السلطات العمومية يجب أن تتوخى تحرير المؤسسة من كل هذه العوائق[266].

ما هي الآفاق المفتوحة اليوم في البلد لإنشاء المؤسسات؟ هو السؤال المهم الذي يطرحه محند أرزقي إيسلي[267] في إطار دراسة له

266- A. Bouzidi, op. cit, p. 297.

267- Mohand Arezki Isli, La création d'Entreprises en Algérie, Les cahiers du CREAD n°73-2005, pp. 51-70.

حول "إنشاء المؤسسات في الجزائر"، حيث يركز على أربعة عوامل اعتبرها محددة لترقية المؤسسة، سواء من ناحية عدد الكيانات أو أنواع النشاطات، وهي (العوامل): خوصصة المؤسسات العمومية؛ الانفتاح الاقتصادي؛ المداخيل الخارجية للبلد؛ اللامركزية الإدارية. غير أن تحليله لهذه العوامل يبين أن الجزائر لم تستطع حسن استغلال جوانبها الإيجابية، مما جعل الجوانب السلبية لبعضها (لاسيما الانفتاح الاقتصادي الشديد وما صاحبه من منافسة شرسة وغير متكافئة للمؤسسات الوطنية، وتزايد المداخيل الخارجية التي أصبحت تشجع أكثر على الاستيراد) تعيق إنشاء المؤسسات وتطور القطاع الخاص.

4/2 – قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين فيض التدابير التحفيزية وغيض المؤسسات المستحدثة

منذ بداية سنوات 1970، تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (لاسيما بعد أزمة النموذج الفوردي في مختلف البلدان الصناعية وثورة العمال المتخصصين على ظروف العمل التايلورية، ومقاطعة المستهلكين المتزايدة للسلع النمطية المنتجة من طرف المؤسسات العملاقة، ونشر كتاب "الصغير جميل Small is beautiful" للاقتصادي البريطاني فريتز شوماخر Fritz Schumacher في سنة 1973، والصدمة البترولية الأولى)، وبدأ الكثير من الاقتصاديين وأصحاب القرار يقتنعون بضرورة تشجيع هذه المؤسسات وجعلها الطريق الأمثل للتنمية الاقتصادية. بالفعل، أصبحت اليوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي في العالم.

أما في الجزائر، وبعد الإهمال الذي تعرض له قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السابق (نتيجة لتهميش القطاع الخاص ككل)، بدأت السلطات العمومية توليه اهتماما خاصا منذ نهاية سنوات 1990 (رسميا على الأقل). وقد تمثلت السياسة الخاصة بهذا القطاع أساسا في سن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[268]، وإحداث عدة هيئات لدعم إنشاء هذه المؤسسات وتطويرها، نذكر منها خصوصا:

- مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة centres de facilitation ؛
- مشتلات المؤسسات pépinières d'entreprises؛
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المناولة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دور الصناعة الحرفية، ومراكز المهارات المحلية؛
- مراكز الختم (الطبع) centres d'estampillage، ومحطة التموين بالمواد الأولية.

268- قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 (الجريدة الرسمية قم 77).

وفي إطار نفس السياسة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم اتخاذ عدة تدابير لتخفيف الأعباء الجبائية عن هذه المؤسسات **والتشجيع على الاستثمار فيها، تمثلت خاصة فيما يلي**[269]:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا **(قانون المالية لسنة 2004)**؛

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20 % **لفائدة المؤسسات والصناعات** الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات **القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب (قانون المالية لسنة 2004)**؛

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50 % على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس **سنوات (قانون المالية لسنة 2005)**؛

- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة **للتصدير (قانون المالية لسنة 2006)**؛

- إلغاء الدفع الجزافي **(قانون المالية لسنة 2006)**؛

- **تعديل الاقتطاعات** المرخص بها لتحديد الأ**رباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات (قانون المالية لسنة 2007)**؛

– الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المجددة **(قانون المالية التكميلي لسنة 2010)**؛

- **إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل، وكذا الرسم على الشهر العقاري، المستحقة عند إعداد عقود منح الامتياز على أملاك** الدولة، في إطار تطوير الاستثمار **(قانون المالية التكميلي لسنة 2010)**.

كما تم أيضا إقرار تدابير تتعلق بدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نذكر منها[270]:

- تخفيض نسبة **الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك للمؤسسات** الصغيرة والمتوسطة **(المرسوم التنفيذي رقم 06 - 319** المؤرخ في 2006/09/18):

في إطار استحداث النشاط وتوسيعه:

الجزائر، وهران، عنابة: 0.25 %؛ ولايات الجنوب والهضاب العليا: 1.5 %؛ **الولايات الأخرى**: 1 %.

في إطار التأهيل: ولايات الجنوب والهضاب العليا: 1.5 %؛ **الولايات الأخرى**: 1 %.

- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى **250 مليون دينار (قانون المالية التكميلي لسنة 2009)**؛

- رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة **الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20** إلى **40 مليار دينار (قانون المالية التكميلي لسنة 2009)**؛

- إنشاء صناديق للاستثمارات على مستوى الولايات تساهم في راس مال المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة** التي **ينشئها المقاولون**

269- بوابة الوزير الأول، التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو، ديسمبر 2010. /www.cg.gov.dz

الشباب (قانون المالية التكميلي لسنة 2009)؛

- دعم الخزينة لفوترة الكهرباء بخصوص النشاطات الاقتصادية خارج قطاع الفلاحة في ولايات الجنوب، مع أثر رجعي إلى غاية أول جانفي 2008 (قانون المالية لسنة 2010).

وفي سنة 2006، تم إطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة mise à niveau des PME من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الذي أوكلت مهام تنفيذه للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تقرر تخصيص مليار دينار كل سنة لهذه العملية (بموجب قانون المالية لسنة 2006).

وخلال الجمعية العامة الثانية للجنة المخصصة comité ad hoc لـ"تطوير وتدعيم قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (المتكونة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) المنعقدة في 17 مارس 2010، اعلن وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار عن إنشاء 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (التي سوف تحدث 1.5 مليون منصب شغل) خلال العشرية 2010 - 2014؛ و20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سوف تستفيد من برنامج التأهيل.

لكن هل يمكن بهذه التدابير (وغيرها) تدارك التأخر المسجل في هذا المجال من طرف الجزائر؟

في سنة 2005، كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حوالي 342788 (حسب نشرية المعلومات رقم 08/ 2005 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)، منها:

245788 مؤسسة خاصة (71.72 %)؛

874 مؤسسة عمومية (0.25 %)؛

96072 حرفيا (28.03 %).

وفي سنة 2008، أصبح ذلك العدد 519526 (حسب نشرية المعلومات رقم 14/ 2008 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية)، منها:

392013 مؤسسة خاصة (75.45 %)؛

626 مؤسسة عمومية (0.12 %)؛

126887 حرفيا (24.42 %).

بين سنتي 2005 و 2008، ازداد إذًا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالي بـ 176738 مؤسسة (58912 مؤسسة سنويا في المتوسط)، أي بنسبة 51.55 %. وفي غياب الإحصائيات الرسمية بالنسبة للسنوات التالية، تقدر بعض المصادر

270- نفس المرجع السابق.

(لاسيما منظمة أرباب العمل) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالي في سنة 2009 بين 400 و430 ألف مؤسسة، أي بنقصان حوالي 89500 مؤسسة (17 %) مقارنة بسنة 2008. وإذا صح هذا الرقم، فسوف يعني أن المعدل الصافي لازدياد هذه المؤسسات كان سالبا في 2009، مقارنة بمعدل الفقدان لها.

ويحق لنا أن نتساءل أيضا عن مدى صحة الاحصائيات الرسمية المشار إليها أعلاه ومصداقيتها؛ إذ أن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 58912 مؤسسة سنويا في المتوسط خلال الفترة 2005 – 2008 يبدو غير واقعي؛ مع العلم أن تلك الإحصائيات تتضمن النشاطات الحرفية باعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وكذا المؤسسات العمومية المصنفة صغيرة أو متوسطة. فحتى الوزارة المشرفة على القطاع حاليا يبدو أنها كانت حذرة عندما أعلنت في سنة 2009 عن تقدير إنشاء 200000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2010 - 2014 (المخطط الخماسي الثاني)، أي بمتوسط 40 ألف مؤسسة في السنة. أما إذا تم الأخذ في الحسبان سوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالمفهوم الضيق، حسب تصنيف الوزارة المعنية والذي من المفروض أن يكون موافقا للمعايير الوطنية[271] أو الدولية المعمول بها في هذا المجال، فإن زيادة هذه المؤسسات خلال الفترة 2005 – 2008 تكون في حدود 49225 مؤسسة فقط، اي بمعدل 16408 مؤسسات سنويا في المتوسط؛ وهو ما يمثل حوالي 51 مؤسسة لكل 100000 ساكن (حوالي 350 مؤسسة في المغرب و 70 مؤسسة في تونس، على سبيل المثال). كما أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يبقى ضئيلا مقارنة ببلد مثل المغرب (بما أن حجم اقتصاده يعد مماثلا لحجم الاقتصاد الجزائري) الذي قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه في سنة 2009 بحوالي 1.2 مليون مؤسسة[272].

في الواقع، تمثل المؤسسات المصغرة microentreprises في الجزائر أكثر من 94 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[273] وهناك نسبة كبيرة من مؤسسات القطاع الخاص عبارة مؤسسات صغيرة جدا très petites entreprises – TPE معظمها ذات طابع عائلي، وتنشط أساسا في قطاعات الخدمات والنقل البري، والبناء والأشغال العمومية، والمنتجات المصنوعة produits manufacturés (لاسيما المواد الغذائية، مواد التنظيف، مواد التجميل، وبعض المعدات واللوازم البسيطة). أما تواجد

271- يعرف القانون رقم 01-18 (المشار إليه في الهامش أعلاه) المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (مهما كانت طبيعتها القانونية) بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية le total du bilan annuel خمسمائة (500) مليون دينار، و تستوفي معايير الاستقلالية (المادة 4).

272- B. de Sain-Laurent, PME au Maghreb, un univers mal connu, mais très attendu pour la création d'emplois et de richesses, afkar/idées – Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe, n°24- Invierno 2009/2010, pp. 62 – 65. www.afkar-ideas.com/wp-content/uploads/files/3-24-17-fr.pdf

273- Philippe Adair et Youghourta Bellache, Emploi et secteur informel en Algérie : déterminants, segmentation et mobilité de la main d'œuvre, in Région et développement n°35-2012, pp. 121-149. http://region-developpement.univ-tln.fr/fr/pdf/R35/7_ADAIR.pdf

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، حسب القطاعات، فإنه يكشف عن الضعف النسبي لعددها في القطاع الصناعي والذي قدر في سنة 2008 بحوالي 18 % من المجموع، بعد أن كانت هذه النسبة حوالي 20 % في سنة 2005 (أنظر الجدول رقم 37 أدناه). اما الباقي فإنه يتوزع اساسا بين قطاعي الخدمات (46 %) والبناء والأشغال العمومية (35 %).

وتبين هذه الهيكلة أن الاستثمار الخاص يتجه في أغلبه إلى النشاطات التي تعد بطبيعتها غير خاضعة كثيرا للمنافسة، والتي تكون آجال الاسترجاع فيها retour sur investissement قصيرة جدا.

إن هيمنة المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي في الجزائر (المنوه عنها من قبل الكثير من المحللين، وكذا منظمة أرباب العمل) قد تم تأكيدها مؤخرا من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، حيث كشفت النتائج النهائية (المرحلة الأولى) للإحصاء الاقتصادي الأول الذي قام به الديوان في سنة 2011 [274]، عن أنه من بين الـ 934250 كيانا اقتصاديا المحصاة في كامل التراب الوطني، هناك 888794 كيانا عبارة عن أشخاص طبيعية personnes physiques، ما يمثل أكثر من 95 % من المجموع. بمعنى آخر، لاتمثل الكيانات الاقتصادية المتواجدة في الجزائر في شكل أشخاص معنوية personnes morales (شركات) سوى أقل من 5 % (45456 كيانا) من المجموع. ويدل ذلك على أن الاقتصاد الجزائري يتكون أساسا من كيانات مصغرة micro entités.

أما توزيع الكيانات الاقتصادية حسب قطاعات النشاط الكبرى، فقد بين بوضوح هيمنة قطاع التجارة بمجموع 511700 كيان، ما يعادل حوالي 55 % من المجموع؛ يليه مباشرة قطاع الخدمات (النقل، الإطعام، الخدمات الشخصية الأخرى، الاتصالات،...) بـ 317988 كيانا، ما يمثل 34 % من المجموع. وبذلك يكون عدد الكيانات التي تنشط في القطاع الثالث secteur tertiaire 829688 كيانا، أي حوالي 89 % من المجموع. وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني متميزا بطابعه الثالثي caractère tertiaire.

من جانب آخر، أحصى الديوان 95445 كيانا صناعيا، ما يمثل حوالي 10 % من المجموع. لكن إضافة إلى عددها الضئيل نسبيا، كشف الإحصاء الاقتصادي عن أن حوالي 25 % من هذه الكيانات الصناعية تنشط في الصناعات الزراعية-الغذائية agro-alimentaires، و23.4 % في صناعة المنتجات المعدنية، وحوالي 11 % في صناعة الملابس، و1.7 % في الاشتغال على الخشب وصناعة اللوازم من الخشب والفلين، و1.3 % في النسيج، و1.3 % في تصليح وتركيب الآلات والتجهيزات. ويدل ذلك على هشاشة النسيج الصناعي في الجزائر.

في مداخلته أثناء انعقاد الجمعية العامة الثانية للجنة المخصصة لـ"تطوير وتدعيم قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" المشار إليها

274- ONS, Premier recensement économique-2011, résultats définitifs de la première phase, Alger, juillet 2012. http://www.ons.dz/-Lancement-du-premier-Recensement-.html

أعلاه، لفت رضا حمياني، رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، الانتباه إلى التناقض الموجود بين المستوى المؤسساتي حيث كل **شيء يبدو على مايرام** والواقع المريب الذي ينشط في ظله القطاع الخاص، معربا عن أسفه لكون السلطات لا تأخذ أبدا بأراء ومقترحات **أرباب العمل.** كما أشار إلى أن إنشاء المؤسسات الصناعية ضعيف جدا.

كما تم التطرق، خلال تلك الجمعية، إلى المشكل المتمثل في صعوبة الحصول على القرض البنكي من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما بالنسبة للمستحدثين الجدد لهذه المؤسسات (مع الإشارة إلى أن الجزائر تأتي في المرتبة **135 من حيث منح** القروض البنكية وفقا لترتيب البنك **العالمي**)، وكذا إلى المشكل العويص **المتعلق بالحصول على العقار من طرف المستثمرين، حيث** أشير إلى أن سوق العقار يخضع لمضاربة متوحشة، وهو ما يعقد أكثر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الإشارة هنا إلى العلاقة الوطيدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم القطاع الصناعي ككل. **ففي البلدان المصنعة، أو** التي هي في طريق التصنيع، يتشكل الجزء الأكبر من رقم أعمال هذه المؤسسات ضمن هيكلة الشركات أو المجمعات **الصناعية، حيث تكون** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فروعا لها أو متعاقدة معها، وتعد بمثابة الشرايين التي تغذي هذه المجمعات، لاسيما في **إطار نشاطات المناولة** (على سبيل المثال، تعد بالآلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **المناولة لإحدى شركات صناعة السيارات**).

جدول رقم 37: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط بين سنتي 2005 و 2008

السنة / القطاع	2005		2008	
	العدد	%	العدد	%
الخدمات	112644	45.82	145582	45.92
البناء والأشغال العمومية	80716	32.83	111978	34.84
الصناعة	48785	19.84	57352	17.95
الفلاحة والصيد البحري	2947	1.20	3599	1.12
الخدمات المرتبطة بالصناعة	750	0.31	876	0.27
المجموع	245842	100	319387	100

المصدر: معد بناء على نشريتي المعلومات (Bulletins d'information) رقم 2005/08 ورقم 2008/14 الصادرتين عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

5/2– معضلة الاقتصاد غير الرسمي

لا شك في أن الاقتصاد غير الرسمي économie informelle (**أو الاقتصاد الموازي، أو الاقتصاد** غير المنظم، أواقتصاد الظل، إلخ.) موجود في أغلب بلدان العالم (إن لم نقل في كلها). غير أن ما يجعل منه مشكلة في هذا البلد أو ذاك هو أهمية حجمه.

فالعديد من الملاحظين يقيمون علاقة بين حجم هذا "القطاع" ونوعية التنظيم الاقتصادي régulation économique، أي أنه كلما قلت فعالية المؤسسات institutions القائمة بهذا التنظيم زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي.

يعرف عادة الاقتصاد غير الرسمي بأنه مختلف الأنشطة الممارسة على هامش التشريعات (الجزائية، الجبائية، الاجتماعية،...)، أو التي تفلت من رقابة السلطات العمومية، أو من معاينة المحاسبة الوطنية.

لكن حسب نظرية التنظيم théorie de la régulation (التي يظهر من خلالها الشكل المؤسساتي عبارة عن تقنين codification لعلاقة أو مجموعة من العلاقات الاجتماعية rapports sociaux الأساسية)، يعرف الاقتصاد الموازي بأنه مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تستعمل ممارسات (وعلاقات اجتماعية إذًا) تفلت من التقنين. فوجود الاقتصاد الموازي يعني عجز المؤسسات القائمة عن إحداث تكامل بعض الأنشطة عبر إدراجها ضمن المنطق الكلي الذي يجمعها، أي صيانة حركية تراكم مستديمة dynamique viable d'accumulation والمحافظة عليها. وعليه، لا يمكن صياغة إشكالية الاقتصاد الموازي بمعزل عن هذه القضية (ضرورة ضمان نظام تراكم مستديم).[275]

بصرف النظر عن إعلان نيتها في تحجيمه، لا يقلق بعض الدول وجود أو حتى تطور الاقتصاد الموازي؛ إذ يعد هذا الأخير في الواقع، وإلى حد ما، بمثابة المرآة العاكسة لاختلالات الاقتصاد الرسمي أو الأسواق الرسمية (العمل، السلع والخدمات، الصرف)، حيث تمتنع تلك الدول عن النظر في هذه الأسواق لكي لا تقرأ فيها عدم قدرتها على التنظيم الصارم لسيرورة التنمية الوطنية.[276]

غالبا ما يشبه الاقتصاد غير الرسمي بالعمل في الظلام travail au noir، أو الاقتصاد تحت الأرض économie souterraine، أو الاقتصاد الموازي économie parallèle، ومن ثمة بالمخالف للقانون. مع ذلك، ومنذ عدة سنوات، يحاول الاقتصاديون وإحصايو العمل توضيح هذا اللبس. فبعد أن طرح السؤال في شكل معضلة أو ورطة dilemme، تبنى المكتب الدولي للعمل مقاربة إيجابية ومتفهمة أكثر؛ إذ لا يعد استئصاله وهما فقط، بل يمكن أن يكون الاقتصاد غير الرسمي منشئا للشغل، ومصدرا لمبادرات خاصة.[277]

وفقا لقرار résolution الندوة الدولية 15 لإحصائيي العمل "يمكن أن يتميز القطاع غير الرسمي بصفة عامة بكونه مجموع وحدات إنتاج سلع وخدمات سوقية والتي يكون هدفها الأول خلق مناصب شغل أو توليد مداخيل للأشخاص المعنيين." وغالبا

275- Samir Bellal, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements, Revue du chercheur n°06/2008, université Kasdi Merbah, Ouargla, pp.01-09.
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7487/1/R0617.pdf

276- Rachid Boudjema, Economie du développement de l'Algérie 1962-2010, El Khaldounia, Alger, 2011, p. 118.

277- Mohamed Saib Musette et Jacques Charmes, Une stratégie d'adaptation à la crise du travail ou une limite aux politiques actives ?, pp.07-10. In Informalisation des économies maghrébines – Volume 1 , CREAD,Alger, 2006.

ما تكون الوحدات التي يتكون منها الاقتصاد غير الرسمي غير مسجلة حسب التشريع أو التنظيم الوطني النافذ، وليست لها محاسبة رسمية[278].

صحيح أن الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يشكل صمام أمان ضد بعض المشاكل الاجتماعية، لاسيما البطالة. لكن سيئاته تبقى أكبر بكثير من بعض المظاهر الإيجابية له. فهو يعمل بشدة على تهديم بنية النسيج الاقتصادي، ويدخل منافسة غير شريفة تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الرسمي. وبما أن الناشطين فيه لا يتحملون أي أعباء مالية (ضرائب ورسوم، اشتراكات اجتماعية،...) متعلقة بممارسة الأنشطة المعنية، فإنهم يستطيعون اقتراح أسعار منخفضة، مما يضر بالتجار والمتعاملين الذين ينشطون بصفة قانونية، ويولد لديهم إحساسا بالظلم.

بالنسبة للجزائر، يشكل الاقتصاد الموازي أحد أكبر التحديات التي يجب على السلطات رفعها إذا أرادت فعلا العمل على تحسين مناخ الأعمال في البلاد عموما، وتشجيع الاستثمار المنتج للقطاع الخاص (وما تبقى من القطاع العمومي أيضا) خصوصا. ودون البحث هنا في أسباب انتشاره الواسع (التي تعود إلى بداية سنوات 1990 خاصة، إثر الانفتاح التجاري الواسع والمفاجئ والمتسرع، وما صاحبه من تدفق كبير لمختلف السلع المستوردة؛ والزيادة الكبيرة في عدد البطالين بعد حل الكثير من المؤسسات العمومية أو إعادة هيكلتها وتسريح الآلاف من العمال؛ وعدم قدرة الاقتصاد بعد ذلك على خلق مناصب شغل بالمستوى المطلوب؛ وميل عدد كبير من الأشخاص إلى احتراف العمل في السوق السوداء لأهمية الأرباح المحققة؛ وقلة اهتمام السلطات بالظاهرة وتركها تتفاقم،...)، يلاحظ أن الاقتصاد الموازي أصبح يشكل عائقا حقيقيا لنشاط كل المؤسسات التي تعمل في إطار شرعي؛ بل أدى إلى زوال الكثير منها (ناهيك عن ألاف المؤسسات – الصغيرة والمتوسطة خاصة- التي كان من الممكن جدا إحداثها والتي كانت السوق الموازية أحد الأسباب الرئيسية التي أحبطت الكثير من المستثمرين وجعلتهم يحجمون عن التفكير في إنشاء أي مؤسسة منتجة). كما أنه يحرم الدولة سنويا من مداخيل جبائية هامة (المقدرة بـ 200 مليار دينار في سنة 2009، حسب وزارة المالية (الوطن بتاريخ 2012/03/17).

يرى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES في تقريره الخاص بالسداسي الأول لسنة 2003، أنه إضافة إلى العجز défaillance المسجل في مجال إعادة الهيكلة الصناعية، وتأهيل المؤسسات، وترقية الاستثمارات المنتجة، فإن الرهان المتمثل في الوصول إلى نمو حقيقي ودائم قد تمت عرقلته بشدة بسبب توسع الاقتصاد الموازي؛ وأنه إذا لم تتخذ تدابير للسيطرة على هذه الظاهرة، من المحتمل أن يبقى في تطور لفترة طويلة ويطغى على النشاط الرسمي activité formelle.

على العموم، يلاحظ أنه على الرغم من وزنه الهام والمتزايد في الاقتصاد الوطني، وطابعه الهيكلي، لم يحظ القطاع غير الرسمي في الجزائر إلا بالقليل من الدراسات العلمية والجامعية، حيث أن "الأدبيات (الاقتصادية) المكرسة للاقتصاد غير الرسمي تبقى ناقصة،

278- R. Boudjema, op. cit. pp. 116 et 117.

سواء من حيث التحليل أو من حيث تقييم الظاهرة".[279]

وأدى ذلك النقص في الدراسات إلى اختلاف كبير في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. إلا أن الدراسة المتخصصة لفريدريتش شنايدر- جامعة لينز الأمريكية (المذكورة من طرف جريدة الخبر ليوم 2004/06/29 استنادا إلى تقرير أمريكي متخصص صادر عن كل من جمعية "إرث" بواشنطن، ومعهد "فرازار" بفانكوفر) تقدر وزن السوق الموازية في الجزائر بحوالي 34 % من الناتج المحلي الخام. وتساهم النقائص في مجال الرقابة والتدابير الإدارية في انتشار هذه السوق في الجزائر، وفقا لنفس الدراسة.

وبينما يقدر الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين بـ 50 % السلع (المستوردة خاصة) التي تروج عبر الدورة غير الرسمية، يقدر الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمليون عدد المتعاملين غير المصرحين بأنشطتهم ("الوطن" بتاريخ 2011/01/12).

بصفة عامة، تدخل مختلف المقاربات المعتمدة لإدراك ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إجمالا ضمن مختلف التيارات الفكرية المعروفة: "إنتاج سلعي صغير" ديناميكي من طرف المؤسسات المصغرة (نظرة إيجابية للظاهرة، لاسيما من ناحية مساهمتها في خلق مناصب شغل في بعض البلدان النامية)؛ اقتصاد موازٍ كنتيجة لاختلالات الاقتصاد الموجه وعدم ملاءمة التنظيمات réglementations العمومية؛ اقتصاد غير شرعي وطفيلي؛ قطاع هامشي يستعمل كملجأ من طرف الأشخاص المقصين من سوق العمل الرسمية أثناء الأزمات الاقتصادية.[280]

يرى الجامعي بلقاسم بوخروف (صحيفة الوطن بتاريخ 2011/01/12) أن التجارة غير الرسمية لا تخص البلدان المتخلفة فقط؛ بل توجد في كل الاقتصادات، لاسيما تلك التي تكون فيها درجة التبنك ضعيفة؛ وأنه حسب المكتب الدولي للعمل، المعيار هو تقليص التجارة غير الرسمية إلى 2 أو 3 % من الناتج المحلي الخام؛ وأنه لا شك في أن الجزائر تجاوزت كثيرا هذا المستوى؛ إذ أن الظاهرة أصبحت مقلقة في بعض القطاعات وفروع النشاط. ولن يكون من المعقول محاربة النشاط غير الرسمي بطريقة بوليسية، حسب بوخروف؛ بل يجب التصرف حياله وفقا لمتوالية من الإجراءات على ثلاثة مستويات: القيام أولا بحصر الظاهرة عن طريق إحصاء الفاعلين وتوعيتهم؛ ثم إرساء إجراء التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي بواسطة تدابير مسهلة للاندماج في هذا الأخير؛ وأخيرا إحداث ربط بين الوسائل الضريبية والبنكية والمؤسساتية لتجنب عودة الظاهرة في المستقبل.

بالفعل، تبين مختلف التجارب العالمية (الهند، البرازيل،...) أنه لا يجب خاصة مواجهة هذا القطاع بعنف إذا لم يتم تحضير شروط امتصاصه من طرف الاقتصاد الرسمي. فبما أن الجزائر لا تزال تعد في طريق التحول إلى اقتصاد السوق، يترجم استمرار توسع الاقتصاد غير الرسمي صعوبة تثبيت المؤسسات المرافقة لاقتصاد السوق والمطلعة بصلاحيات التنظيم.

279- Youghourta Bellache, L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages : le cas de Bejaia, domain stic.educ. Université Paris-Est, 2010. French. <NNT : 2010PEST3015>. <tel-00593812>, pp. 11 et 12.

280- Y. Bellache, op. cit, p. 64.

بالنسبة للبعض، يبدو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر كنتيجة لإخفاق السياسات الإيرادوية politiques volontaristes لسنوات 1970 و 1980، ولسوء الاضطلاع بالانفتاح على السوق ouverture mal assumée في نفس الوقت. وتكون مسؤولية الدولة عن ذلك كاملة؛ إذ أنها لم تستطع أن تكون دائما فضاء للتشاور حيث يتم التحكيم بين تنازع المصالح في ظل احترام المصلحة العامة[281].

من جانب آخر، يلاحظ تزايد الممارسات المعمول بها في السوق الموازية (غياب الفوترة، عدم التصريح بالعمال،...) حتى من طرف المتعاملين المصرحين بأنشطتهم.

في هذا الصدد، ترى جميلة ميزات بلهواري أن السوق الموازية سيرورة ماكرة processus insidieux قضت على التجار التقليديين الذين كانوا يشكلون الطبقة المتوسطة، حيث أصبحوا الآن أسفل هذه الطبقة déclassés. ومن أجل البقاء والتقرب من الزبون، يغلق بعضهم محلاتهم ويعرضون سلعهم في السوق غير الرسمية.[282]

كثيرا ما يطرح "المتعاملون" الذين يلجؤون إلى السوق الموازية- بدلا من الدخول في الاقتصاد الرسمي- مشكلة البيروقراطية كأحد أهم الأسباب التي تدفعهم إلى ذلك. فإنشاء مؤسسة اقتصادية في الجزائر يستغرق، في أحسن الأحوال، عدة أشهر ، حسب بعضهم، وذلك لإتمام مختلف الإجراءات (العديدة والمعقدة في الغالب) وانتظار رد الهيئات والمصالح العمومية المعنية. وهذا ما أكده البنك العالمي (ولو بطريقة غير مباشرة) الذي أحصى في سنة 2011 ما لا يقل عن 20 إجراء لإحداث مؤسسة اقتصادية خاصة في الجزائر، وأعتبر ذلك تحسنا مقارنة ببداية سنوات 1990، حيث كان عدد الإجراءات لا يقل عن 30 إجراء (الملحق الاقتصادي لصحيفة الوطن للأسبوع من 04 إلى 2011/04/10).

وكمثال على ما سبق، يمكن ذكر حالة مجمع "سيفيتال" CEVITAL ومشاريعه الاستثمارية الطموحة والمعطلة بسبب البيروقراطية، حسب التصريحات المتكررة (عبر الصحافة الوطنية) للرئيس المدير العام لهذا المجمع إسعد ربراب. فإضافة إلى مشروع المركب المينائي والصناعي المندمج براس جينات (ولاية بومرداس) الذي بقي حبيس أدراج المجلس الوطني للاستثمار منذ عدة سنوات (في انتظار الترخيص لتنفيذ المشروع أو رفضه)، يؤكد ربراب أنه قدم ملفات كاملة للحكومة متعلقة بمشاريع استثمارية أخرى لا تقل أهمية عن هذا المشروع، وهي في انتظار تأشيرة السلطات المختصة، مثل مشروع المركب البيتروكيماوي الذي سوف يسمح بخلق حوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (في إطار المناولة القبلية والبعدية) لو تم تجسيده، أو مشروع القمرين الصناعيين الخاصين بتطوير الإنترنت في الجزائر والذي حظي بموافقة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

281- S.Bellal, op.cit.

282- Djamila Musette-Belhouari, Les pratiques informelles des femmes en milieu urbain : le cas algérien, pp.119-150. In Informalisation des économies maghrébines – Volume 1 , CREAD,Alger, 2006.

أما رضا حمياني، رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، فقد ندد بما اعتبره تصرفا غير قانوني من جانب الحكومة والقاضي بإجبار المستثمرين الخواص على الشراكة مع المؤسسات العمومية في كل مشروع استثماري جديد (**الوطن بتاريخ 2012/01/22**).

غير أن تقرير مصالح الوزير الأول حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة **لشهر** نوفمبر 2008 [283] يشير إلى أنه "**قد** تم تسهيل إجراءات الحصول على السجل التجاري، حيث تم إلغاء 07 **وثائق من** 13 التي كانت مطلوبة **سابقا**. **وبهذا** يصبح عدد الوثائق الضرورية لتسجيل الأفراد في السجل التجاري 05 **و** 03 **لتسجيل الشركات، بعد أن كان** عددها 06. **كما تم تقليص آجال تسليم السجل التجاري** من شهرين إلى يوم واحد" **! لكن حسب** مصالح التجارة لولاية ورقلة، لا تخص هذه التسهيلات في الواقع إلا الأشخاص الطبيعيين الذين يريدون مزاولة نشاط تجاري أو حرفي بسيط. **أما تسليم السجل التجاري الخاص بتسجيل الشركات أو المؤسسات** établissements **ذات النشاط المنظم** activité réglementée**، فإنه يبقى دائما مرهونا بتقديم** ملف يحتوي على عدة وثائق **(حسب نوع النشاط)** يتجاوز عددها بكثير ثلاث؛ وأن الأمر يستغرق أحيانا عدة أسابيع أو عدة أشهر لاستخراج هذه الوثائق.

وبصدد الحديث عن البيروقراطية الشديدة في الجزائر وآثارها الوخيمة، **غالبا ما يسوق رؤساء المؤسسات (العمومية والخاصة)** هذه العبارة: "**إننا نقضي** 80 إلى 90 **% من وقتنا** "في الورق" dans la paperasse**، بدلا من تكريس هذا الوقت لأعمال** التسيير".

283- مرجع سابق، ص. 192.

خلاصة

مع أنه يعد ضمن الأهداف الرئيسية لسياسة الإنعاش، فقد تبين من خلال المحاور المدروسة في هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي لا يزال يمثل أحد أهم الحلقات المفقودة في الاقتصاد الجزائري. فالصادرات خارج المحروقات بقيت تراوح مكانها في النسبة المقدرة في المتوسط بـ 02 % من إجمالي الصادرات أثناء كل الفترة المدروسة (**وأثناء** الفترات السابقة أيضا، مع احتمال بقائها كذلك في السنوات الخمس القادمة، حسب بعض التقديرات "المتفائلة")، ما يعني استمرار تبعية الاقتصاد الوطني شبه الكلية لقطاع المحروقات. وبسبب الزيادة الهامة والمستمرة في الواردات الملاحظة خلال نفس الفترة (استيراد كل شيء تقريبا، في ظل الاضمحلال الهيكلي لجهاز الإنتاج الوطني)، أصبحت هذه التبعية مزدوجة، أي تبعية البلاد المفرطة لموارد المحروقات وللسلع الخارجية في نفس الوقت.

وبما أن التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لحد الآن في سبيل تحقيق ذلك الهدف لم تعط، **ولا يمكن أن تعطي، نتائج** ملموسة، مادامت هذه السلطات تنزع إلى الهروب إلى الأمام وتكتفي بالتدابير الظرفية، بدلا من مواجهة الواقع والشروع في **إصلاحات هيكلية فعلية، لاسيما** تلك المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال في البلاد، وبتوفير كل الشروط التي تؤدي إلى نهضة **قوية للقطاع الخاص، وإلى** إنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا، **وبالمحاربة الفعالة للاقتصاد الموازي،** إضافة إلى **تصور وتطبيق** سياسة تصنيع ذات أهداف استراتيجية **وواقعية** (متكيفة مع الواقع الوطني والعالمي **الراهن**)، **يمكن القول إن سياسة الإنعاش المتبعة حاليا (المرتكزة أساسا على تحفيز الطلب الداخلي، أي الاستهلاك)** لم يكن لها أي تأثير **يذكر على تنويع الاقتصاد.**

خاتمة عامة

من خلال عرض الأسس النظرية لسياسة الميزانية، المتمثلة خاصة في النموذج الكينزي (أي سياسة الإنعاش الاقتصادي عبر تحفيز الطلب الإجمالي بواسطة التوسع في الإنفاق العمومي) والانتقادات الموجهة له، بينا أن فعالية هذه السياسة أصبحت اليوم محدودة جدا (وحتى منعدمة أحيانا)، بعد التغيرات العميقة الحاصلة في شروط تطبيقها (منذ بداية العشرية 1970خاصة)، وذلك بسبب الانفتاح الشديد للاقتصادات الوطنية على بعضها وترابطها المتزايد من جهة، وتعقد المشاكل الاقتصادية الداخلية في كل بلد وصعوبة مواجهتها بالوسائل التقليدية للسياسة الاقتصادية من جهة أخرى. وقد أدى ذلك إلى رفض البعض لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بسبب عدم فعاليتها، ومناداة البعض الآخر بإعادة النظر في هذا التدخل ليكون منسجما مع التطور المتسارع الذي يشهده العالم في كل المجالات، ولتصبح الدولة شريكا لاقتصاد السوق (وليس متطفلا عليه أو معرقلا لسيره الطبيعي)، أي أن يكون تدخلها مبررا بضرورته وفعاليته. ومن ثم، أصبحت فعالية سياسة الميزانية مرهونة إلى حد بعيد بمدى توفر شروط تطبيقها، ووضوح أهدافها، وقابلية دوامها (النسبي)، وكيفية تمويلها، ودرجة تأثير ذلك على القطاع الخاص وعلى المالية العمومية والتوازنات الاقتصادية في المديين المتوسط والبعيد، وكذا بـ ، مصداقية السلطات العمومية وقدرتها على كسب ثقة الأعوان الاقتصاديين وإقناعهم بجدية السياسة المنتهجة ومبرراتها.

فيما يتعلق بالجزائر، ومع أنها تبنت رسميا اقتصاد السوق منذ بداية سنوات 1990، لا تزال تدخلية الدولة تعد بدون حدود. فحسب حالة خزينتها (أي أهمية فوائض إيراداتها الفتاتية اساسا من الجباية البترولية)، تنسحب الدولة مؤقتا أو تعود بقوة للتأثير على سيير الاقتصاد. وهكذا، يلاحظ أنه خلال الفترة من منتصف الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات من القرن المنصرم، التي تميزت بانخفاض حاد في الموارد المالية للدولة، تراجع تدخل هذه الأخيرة في الاقتصاد بصفة هامة. لكن على العكس من ذلك، ومنذ بداية سنوات 2000، يلاحظ أن الزيادات الهامة في مواردها المالية (الناتجة عن الارتفاع المستمر نسبيا لسعر النفط) شجعت الدولة على انتهاج سياسة ميزانياتية توسعية جدا تهدف إلى إنعاش الاقتصاد عبر تنشيط الطلب الداخلي الإجمالي (بواسطة الزيادة الكبيرة في الإنفاق العمومي). كما أن الزيادة الهامة في اجور القطاع العمومي، ومراجعة معاشات التقاعد، والتحويلات الاجتماعية الهامة (لاسيما المساعدات الاجتماعية المباشرة) تدل كلها على العودة القوية للدولة الموزعة.

صحيح أن سياسة الإنعاش سمحت للاقتصاد الوطني بالخروج نسبيا من الركود (بما أن المخططات الثلاثة للإنعاش بواسطة الطلب المؤسس على استثمارات عمومية ضخمة وزيادة هامة في الأجور والتحويلات الاجتماعية أدت إلى تحفيز قوي للاستهلاك)، لكن حركيته بقيت في مستوى منخفض جدا عن قدراته الحقيقية: نمو هش (أي غير مكثف، وليس ثمرة جهد إنتاجي داخلي وإنتاجية قوية، ومن ثمة لا يساهم كثيرا في عملية التراكم) وضعيف نسبيا (مقارنة بالموارد الضخمة الموظفة لدعمه، أي كلفته الكبيرة، سواء بة للواردات من السلع والخدمات أو بالنسبة لنشاطات الإنجاز المضطلعة بها المؤسسات الأجنبية)؛ معظم مناصب الشغل المستحدثة مؤقتة وهشة (كون سياسة التشغيل مختزلة أساسا في تسيير البطالة والحد من تفاقمها بواسطة تدابير إدارية، أي أنها سياسة ذات طابع اجتماعي)؛ استمرار تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لقطاع المحروقات وللخارج (استعمال الموارد المالية الخارجية

المتأتية شبه كليا من تصدير النفط والغاز لاستيراد كل شيئ تقريبا، في ظل العجز الكبير لجهاز الإنتاج الوطني عن تلبية الطلب الداخلي المتزايد).

أما مضاعف الإنفاق (المعول عليه، نظريا، لتحريك عجلة الإنتاج الوطني عبر تحفيز الطلب الداخلي) فقد أدى مفعوله في الخارج خاصة، بدلا من الاقتصاد الوطني الذي عُوق بسبب غياب سياسة عرض واستراتيجية لصالح المؤسسات الجزائرية قصد مساعدتها على النهوض والقيام بدورها الأساسي المتمثل في خلق الثروات، ومن ثمة توليد نمو قوي ومستديم، وإنشاء مناصب شغل حقيقية، والحد من تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات وللخارج.

وبالنظر إلى وزن قطاع المحروقات المتزايد (حوالي 98 % من الصادرات، وأكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، ونحو 40 % من الناتج المحلي الخام)، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري أصبح ريعيا أكثر من أي وقت مضى، مما يجعله معرضا بشدة لتقلبات نسب التبادل، وللصدمات الخارجية المعاكسة إذًا. من جانب آخر، لا يمثل تخصص الاقتصاد الجزائري في استخراج النفط وتصديره ميزة مقارنة؛ إذ أن قطاع المحروقات الريعي صار يعيق بشدة تطور القطاعات المنتجة والمولدة للنمو الحقيقي، لاسيما القطاع الصناعي. كما أن هذا التخصص غير منشئ كثيرا للشغل (قطاع المحروقات لا يشغل سوى حوالي 2 % من اليد العاملة النشطة)، ومن ثم ليس مصدر توزيع هام للمداخيل وللقوة الشرائية. ومع العلم أن القطاع الثالث (التجارة والخدمات) يهيمن بقوة على القطاع خارج المحروقات، ندرك مدى هشاشة الاقتصاد الوطني ووزنه الحقيقي. وبما أن القطاع الصناعي (الذي يعد نظريا مصدر النمو المستديم) لا يقوم بدور المحرك للنمو، فقد عملت الدولة على جذب هذا الأخير بواسطة النفقات العمومية التي أصبحت مصدرا رئيسيا للقيمة المضافة في القطاعات المساهمة بقوة في النمو خارج المحروقات، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة.

في ظل التأخر الكبير لنهوض قطاع خاص مستثمر ومنتج (للأسباب المذكورة في الفصل الأخير من هذه الأطروحة)، وقلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت الدولة هي العون الاقتصادي الوحيد الذي يستثمر فعلا. وهذه إحدى المفارقات الكبرى للاقتصاد الوطني. فبينما يلاحظ انكماش القطاع العمومي وهيمنة القطاع الخاص (بصرف النظر عن محدوديته وقلة نجاعته في القطاعات المنتجة)، مع انفتاح كبير على الخارج، أصبحت الدولة تضطلع بدور المسير والمنشط الوحيد للاقتصاد، أي المنقذ للوضع (في غياب البديل).

لكن في ظل الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني، لايمكن أن تكون محاولة دفع التنمية بواسطة الاستثمارات العمومية، لاسيما المشاريع الكبرى في مجال البنى التحتية، إلا في صالح المؤسسات الأجنبية، إضافة إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية الكبرى التي تستفيد من مساعدات الدولة (في شكل موارد مالية خصوصا) لإنجاز عدد من هذه المشاريع. ولو أنها تمثل إضافة مهمة لتراكم رأس المال المادي للبلد، ليست لتلك الاستثمارات علاقة مباشرة بتحريك الجهاز الإنتاجي، خاصة في القطاع الصناعي. ذلك أنه لا يمكن اختزال التنمية الاقتصادية في ضخ موارد مالية في الاقتصاد (مهما يكن حجم هذه الموارد) أو في تشييد بنى تحتية أو غيرها من الإنجازات المادية.

بعد أكثر من 50 سنة على استقلالها، ومع وفرة الموارد المالية الناتجة عن تصدير المحروقات، بقيت الجزائر غير قادرة على خلق شروط تنمية اقتصادية هامة. والأسوأ من ذلك هو أن اقتصاد البلاد (والنفقات العمومية التي تعمل على إنعاشه) بقي خاضعا بشدة ليس فقط للمحروقات (كموارد طبيعية)، بل لأسعار النفط أيضا (أي لتقلباتها التي لا يمكن التحكم فيها)، وكذا لمستوى إنتاج هذا الأخير (مدى القدرة على استخراج وتصدير الكميات اللازمة منه). وإذا بقي الوضع على حاله فيما يتعلق خاصة بحالة المؤسسات وأسلوب الحكامة المتبع والسياسة الاقتصادية المنتهجة، من المحتمل جدا أن تتعرض الجزائر (في المستقبل القريب أو المتوسط) إلى أزمة مالية واقتصادية حادة (كتلك التي تعرضت لها في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي) تكون ناتجة عن تدن شديد ومستمر لأسعار النفط، أو تراجع هام لصادرات المحروقات بسبب انخفاض مستمر في إنتاج هذه الأخيرة، وزيادة كبيرة في استهلاكها الداخلي.

يواجه الاقتصاد الجزائري اليوم أكبر تحد له، وهو ضرورة تنويعه. لكن مع اتفاق الجميع على هذه الملاحظة، تبقى التدابير الناجعة الواجب اتخاذها لتحقيق هذا التنويع شبه غائبة. ويطرح تنويع الاقتصاد الوطني خاصة مسألة إدماجه في السوق العالمية؛ إذ أن هذا الإدماج يتبدى بصفة موضوعية عبر هيكلة المبادلات مع الخارج (لاسيما ما تعلق منها بالصادرات). إلا أن المسار الاقتصادي للجزائر حاليا لا يشير إلى أن هناك ميلا نحو اندماج فعال في الاقتصاد العالمي؛ بل على العكس من ذلك، يلاحظ في السنوات الأخيرة نوع من التوطيد للنمو المؤسس على الريع النفطي.

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي على وجه الخصوص، يلاحظ أن هذا القطاع يعاني من أزمة مستمرة منذ أكثر من ربع قرن. وتترجم هذه الأزمة، في الواقع، في تدني مساهمته في الناتج المحلي الخام، حيث تراجعت نسبة هذه المساهمة من حوالي 16 % خلال سنوات 1970 و1980 إلى أقل من 5 % حاليا. والأخطر من ذلك هو قلة الاستثمار في الصناعة. كما أن طاقات الإنتاج الموجودة ليست مستعملة سوى بنسبة 50 إلى 60 % في المتوسط. ويدل ذلك على غياب استراتيجية حقيقية للنهوض بهذا القطاع.

هذا الواقع له علاقة كبيرة بالاختيارات الاقتصادية للدولة؛ بما أن الهروب إلى الأمام عبر اللجوء دائما إلى الحلول السهلة لم يفسح المجال إلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية والعميقة (الهيكلية) المنتظرة، التي تتطلب أحيانا تضحيات لا بد منها لتحقيق نتائج ملموسة.

من جانب آخر، يلاحظ حاليا في الجزائر هيمنة رئاسة الجمهورية الشديدة على السلطة التنفيذية، وسيطرة الإدارة المركزية على كل شيء تقريبا، مما أدى إلى خنق المستويات الإدارية الأخرى، وقتل روح المبادرة المحلية، وشل معظم الفعاليات التي لا تمر عبر السلطات المركزية أو التي لا تحظى بتزكيتها، وجعل الجماعات المحلية تتحول إلى مجرد امتدادات للإدارات المركزية، بدلا من تعزيز استقلاليتها وقدرات تدخلها، وتمكينها من المساهمة بفعالية في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل المطروحة على مستواها، وجعلها تتحمل مسؤولياتها عن التسيير المحلي طبقا للقانون ومبادئ اللامركزية الحقيقية.

كما يلاحظ التراجع عن إصلاح إداري حقيقي، وازدياد طغيان البيروقراطية (مما أدى إلى تحكم البيروقراطيين في زمام الأمور على كل المستويات، وإحباط كل محاولة جادة للتغيير نحو الأفضل)؛ واستشراء الفساد في كل دواليب الدولة، الذي صار بمثابة الثقافة السائدة في المجتمع (اعتبار دفع الرشوة والمحاباة واستعمال النفوذ وغير ذلك من مظاهر الفساد شيئا عاديا لتحقيق المصالح الخاصة)؛ وعدم الاستقلال الفعلي للقضاء ؛ وافتقاد الرقابة (بمختلف أنواعها وأشكالها) للفعالية؛ وغياب المجتمع المدني عن المشاركة في النقاش حول المشاكل ذات الطابع الوطني أو المحلي والمساهمة في اقتراح الحلول لها (عبر الهيئات الخاصة به)؛ وهيمنة النشاط الموازي على القطاع الاقتصادي الرسمي (المنتج خاصة)، مما أدى إلى اضمحلال كبير لهذا الأخير، وشل قدراته الإنتاجية والتنافسية. ويعني كل ذلك أن الجزائر لاتزال بعيدة عن الحكم الجيد.

تؤدي إذًا القراءة المتوافقة لهذه الاستنتاجات إلى اعتبار الفرضيات الثلاث المعبر عنها في مقدمة البحث قد تحققت إلى حد بعيد.

على ضوء ما سبق، نقترح التوصيات التالية:

1 - لأن الواقع يبين جليا أن وجود حكومة جيدة في مختلف البلدان التي نجحت في تحقيق نهضتها الاقتصادية كان العامل الأساسي والحاسم لهذا النجاح، تكون السلطات العمومية في الجزائر، أولا وقبل كل شيء، في حاجة كبيرة الآن إلى مراجعة شاملة لطريقة حكمها للبلاد وتسييرها، وإلى القيام بإصلاحات مؤسساتية جذرية، واضعة نصب عينيها التطورات المتسارعة التي تحدث في العالم وفي مختلف المجالات، والتحولات الكبيرة التي يشهدها المجتمع. فالوعي بذلك فقط يمكن أن يشكل في حد ذاته خطوة أولى هامة تقوم بها تلك السلطات في سبيل الوصول إلى ما يسمى اليوم بالحكامة (الحوكمة) الجيدة la bonne gouvernance والتي تهدف باختصار إلى إرساء السير الجيد للدولة عبر التوجيه الاستراتيجي للأهداف، والاستعمال الأمثل للموارد (البشرية والمالية وغيرها). ومن ثم، لا بد من العمل جديا على توفير العوامل المتفق عليها دوليا لتطبيق حكامة جيدة فعلية والتي يمكن اختصار أهمها فيما يلي:

- سيادة القانون: أي توفير الحماية القانونية المتساوية لكل أفراد المجتمع، والعمل على التطبيق الحيادي للقوانين والأنظمة النافذة في حالة المخالفة.

- الشفافية: أن تكون قرارات كل إدارة عمومية وفعالياتها مفتوحة إلى حد ما على القطاعات الإدارية الأخرى، والبرلمان، والمجتمع المدني، وحتى المنظمات الإقليمية والدولية عند الاقتضاء؛

- الخضوع للمحاسبة والمساءلة: أن تكون الإدارات العمومية قادرة على إثبات أن قراراتها وفعالياتها مطابقة لأهداف دقيقة وواضحة ومتفق عليها سلفا، وتقديم حسابات عن نتائج تسييرها، وجعل مسؤوليها وأعوانها في كل المستويات يتحملون تبعات أعمالهم بكل موضوعية وعدالة؛

- الفعالية والكفاية: لاسيما فيما يخص استعمال الموارد العمومية ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين؛

– قابلية التجاوب: قدرة السلطات العمومية على الاستجابة بسرعة لتطور المجتمع، والوضع في الحسبان ما ينتظره فعلا عند تحديد الأولويات والأهداف ذات المنفعة العامة، وأن تكون مستعدة للقيام بمراجعة نقدية لدور الدولة ومجالات تدخلها وكيفياته كلما تبدت ضرورة ذلك؛

- الاستشراف: قدرة السلطات (عبر الوسائل الملائمة التي توفرها لذلك) على توقع المشاكل التي يمكن أن تطرح انطلاقا من المعطيات المتوفرة والاتجاهات الملاحظة، وكذا تحضير سياسات تأخذ بعين الاعتبار تطور التكاليف والتغيرات المتوقعة (الديمغرافية، الاقتصادية، البيئية،...).

وبذلك تصبح الحكامة الجيدة (بالمفهوم والمعايير المعبر عنها أعلاه، أي المؤسسة على مبادئ الشفافية، وتحمل المسؤولية، والخضوع للمساءلة، والعدالة) الشرط الأساسي الأول للنمو الاقتصادي الحقيقي (إضافة لرأس المال والعمل وإنتاجيتهما).

2 - فيما يخص سياسة الميزانية بصفة عامة، الجدير بالسلطات العمومية الشروع الآن في إعداد سياسة اقتصادية شاملة، ذات أهداف استراتيجية واضحة وواقعية، بحيث تكون السياسة الميزانياتية إحدى وسائلها، بدلا من اعتبار هذه الأخيرة هي كل السياسة الاقتصادية، مثلما يلاحظ حاليا. وهي مدعوة، في إطار ذلك، إلى مراجعة الكثير من اختياراتها المتعلقة بسياسة الإنعاش الاقتصادي بصفة خاصة، بعد النقائص الهامة المسجلة على إعداد برامج هذه السياسة وتنفيذها، وأثر تبدي عدم فعاليتها إلى حد كبير، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المنوطة بها. وتكمن ضرورة هذا المطلب والإسراع في تحقيقه في كون التكاليف المالية الزائدة (وغير المبررة في أحيان كثيرة) لسياسة الإنعاش (إعادة التقييم المتكرر لأغلب المشاريع الكبرى بسبب النقص في إنضاجها والتسرع في إطلاقها؛ عدم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لبعض المشاريع؛ النوعية الرديئة للكثير من المنشآت المنجزة والتي تؤدي حتما إلى تكاليف إضافية عند استغلالها؛ التبذير في استعمال الموارد؛ الفساد المالي المتفشي بشدة في الجهاز الإداري...) سوف تكون في المستقبل القريب أهم بكثير من تلك المسجلة خلال العشرية الماضية إذا تم الاستمرار في تطبيق هذه السياسة بنفس النهج الحالي، وفي ظل الاختلالات المتفاقمة التي تميز سير مختلف مؤسسات الدولة، والنقص المتزايد في قدرات مختلف الإدارات والهيئات العمومية المعنية على التكفل بتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي، إضافة إلى القدرة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد الوطني ككل.

3 - فيما يتعلق ببرامج الاستثمارات العمومية المسجلة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي، ومع أن هناك نصا تنظيميا (المرسوم التنفيذي رقم 98 - 227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، المعدل والمتمم، والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز) يوضح إجراءات التسجيل والتمويل والمتابعة لبرامج التجهيز العمومي للدولة (قبل عرض أي برنامج أو مشروع للتسجيل بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، يجب القيام بدراسة إمكانية التنفيذ، وتحديد طريقة الإنجاز المرتقبة، وتحديد العناصر التي تبرر الملاءمة الاقتصادية والاجتماعية والأولوية الممنوحة، وتقويم الكلفة بالعملة الصعبة مباشرة مع الإشارة إلى كيفية تمويلها. وبعد اكتمال نضج المشروع، يجب أن يشمل الملف التقني للمشروع المطلوب تسجيله عدة عناصر: عرض الأسباب؛ بطاقة تقنية تتضمن على الخصوص المحتوى المادي والكلفة بالدينار والعملة الصعبة ورزنامة الإنجاز والمدفوعات؛ دراسة إمكانية التنفيذ ودراسة الأثر؛ استراتيجية الإنجاز والاختيار المقرر في ظل احترام أهداف التنمية؛ التنسيق الضروري فيما بين القطاعات؛ تقرير تقديري يبرز، عند الاقتضاء، مقارنة

مختلف البدائل ...)، إلا أن هذه الإجراءات قلما تحترم في الواقع. وهذا ما يفسر إلى حد كبير المشاكل التي تطرح عند الشروع في تنفيذ المشاريع المبرمجة، لاسيما ضرورة إعادة تقييمها (عدة مرات أحيانا)، وما ينجر عن ذلك من تكاليف إضافية وتأخر في التنفيذ، بسبب عدم النضج الكافي لهذه المشاريع خاصة. وعليه، وإضافة إلى السهر على تطبيق تلك الإجراءات، تكون السلطات العمومية مدعوة أيضا إلى:

* إشراك الخبراء والجامعيين والمهنيين المعنيين عند الشروع في تحضير كل مشروع استثمار عمومي كبير، أو ذي أهمية وطنية أو محلية خاصة، للقيام بدراسات وتحليلات (ذات طابع اقتصادي واجتماعي خاصة) عن أهمية المشروع في المجال المعني وآثاره الإيجابية والسلبية المتوقعة، في المديين المتوسط والبعيد خاصة (لآن الاكتفاء بالدراسات التقنية البحتة وراء البيروقراطيين في الإدارات المعنية من شأنه أن يحجب الكثير من الأشياء الهامة)؛

* القيام بدراسة أولية خاصة بتحليل مختلف الاختيارات الحقيقية الممكنة لأي مشروع يتطلب ذلك، حيث أن الاختيار أو التفضيل الحقيقي option réelle يسمح باتخاذ قرار راشد للاستثمار بعد دراسة وتوضيح كل الفرضيات والبدائل، والأخذ في الحسبان كل النتائج، بما في ذلك التخلي عن إنجاز المشروع المعني (لعدم التأكد من جدواه، مثلا)؛

* توفير القدرات البشرية اللازمة والكافية (كفاءات تقنية عالية وخبرة مؤكدة) للإدارات المركزية وغير الممركزة ومختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري المعنية (المكلفة بتحضير وتنفيذ البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة) والتي تسمح لها بالتحضير الجيد والإنضاج التام لمشاريع الاستثمار العمومي قبل الانطلاق في تنفيذها من جهة، وبالإشراف الفعلي على إنجاز الدارسات التقنية التي تقوم بها مكاتب دراسات وطنية أو أجنبية والتأكد من جودة نوعيتها، وذلك بعد النقائص والانحرافات العديدة التي تمت ملاحظتها على هذه الدراسات عند تنفيذ المشاريع المتعلقة بها والتي تسببت في تكاليف إضافية وتأخيرات هامة في إنجاز هذه المشاريع من جهة أخرى.

4 - مواصلة الجهود للمحافظة على استقرار إطار الاقتصاد الكلي (المكتسب بصعوبة خلال سنوات 1990) يعد شرطا ضروريا (هناك مخاطر تضخم قادمة، تنتج خاصة عن سياسة الميزانية التوسعية المطبقة حاليا والتي يجب البدء في التصدي لها من الآن) لكنه غير كاف لضمان تجاوز الأزمة الهيكلية للاقتصاد الوطني. وعليه، لابد أن تكرس السنوات القادمة لتصور وتنفيذ استراتيجية وطنية تهدف إلى توسيع مصادر التراكم، والحد من هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره بالقيد الخارجي، وذلك بإحداث قطيعة جذرية مع اسس الاقتصاد الموجه والممركز، وتوفير مناخ أعمال ملائم للاستثمارات المنتجة، والتصدي للمعوقات التي تواجه المنتجين الجزائريين وعلى رأسها معضلة السوق الموازية ومشكل العقار الصناعي، والعمل على الرفع من أداء النظام الإنتاجي الوطني وتكوين تنافسيته (عبر تبني سياسات نمو قطاعية متجددة ومحسنة لذلك الأداء وهذه التنافسية) وتحضيره للاندماج الفعال في السوق العالمية (لكونه ضرورة قصوى)، وإعداد سياسة صناعية تتمحور حول العمل بجدية وإصرار على تحفيز القطاع الخاص لإرساء دعائم قاعدة صناعية قوية، وإعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي وانفتاحه على شراكة خاصة وطنية أو أجنبية، إلى جانب الخوصصة عند الاقتضاء. ومن أجل ذلك، يجب أن يكون الإنعاش من خلال الطلب متبوعا بسياسة جدية ومتناسقة لتحفيز العرض، لاسيما عبر تسهيل الاستثمار في القطاع الصناعي، وتجنيد المؤسسة لتحسين الإنتاج وإحلال الواردات، مع العلم أن هناك سوقا جاهزة لهذا

الإنتاج في الجزائر، أي وجود طلب هام (في الانتظار) على الإنتاج الوطني. كل ذلك من شأنه إرساء أسس نمو اقتصادي حقيقي (مستديم)، أي نموذج نمو لا يرتكز فقط على مداخيل المحروقات.

وندرك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أنه مهما يكن التطور الذي سوف يعرفه قطاع المحروقات، لن يكون من الممكن تمويل الزيادة في الحاجات الاقتصادية والاجتماعية (انطلاقا من مستواها الحالي) بصادرات هذا القطاع وحدها. وعليه، أصبح من الملح العمل بحزم، في إطار تلك الاستراتيجية، على تنويع الاقتصاد، أي ترقية الصادرات خارج المحروقات والتخفيف من تبعية البلاد المفرطة تجاه مورد طبيعي زائل. وبما أن المسألة تهم كل الفاعلين الاجتماعيين، يجب السعي إلى تكوين اتفاق بين مجموع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول مشروع اقتصادي واجتماعي تحدد فيه خاصة التحكيمات والاختيارات اللازمة (بما فيها المؤلمة أو التي تتطلب تضحيات آنية). لكن ذلك يتطلب حتما أن تضطلع الدولة بدورها المنظم بفعالية، وتعمل بجد على توجيه السلوكات الاقتصادية لمختلف مراكز التراكم نحو توسيع قاعدة النشاطات المنتجة (لاسيما عن طريق تدابير اقتصادية وقانونية). وعلى الدولة أن تقوم أيضا بشيء من التراجع فيما يخص التجارة الخارجية والتبادل الحر، لاسيما بالعمل على تخفيض الواردات كشرط ضروري لتحفيز الإنتاج الوطني. كما يبقى قيام الدولة بهذا الدور مرهونا إلى حد بعيد بمدى توفر الإرادة السياسة (بما أن التغيير الجذري المنتظر في السياسة الاقتصادية قد لا يكون في صالح الفئة الاجتماعية التي بيدها السلطة السياسية والتي تحاول أن تستمد شرعيتها من توزيع الريع الناتج عن تصدير المحروقات، ومن ثم التغاضي عن محاربة السلوكات الريعية).

كما يجب أيضا إعطاء أهمية كبيرة للاستشراف والتنبؤ، لأن نزعة المدى القريب courtermisme التي تطبع السياسات المنتهجة في البلاد منذ ثمانينيات القرن الماضي، والهروب إلى الأمام بالتأجيل المستمر للإصلاحات الهيكلية العميقة، وغياب التصور الاستراتيجي للرهانات المستقبلية وحلولها، لا يمكن أن تعطي سوى نتائج محدودة أو مخيبة للآمال، ولا تمكننا من الذهاب بعيدا. فالملاحظ حاليا هو أن الأداة الوحيدة التي تقود اقتصادنا هي قانون المالية.

وتبقى أولوية الأولويات هي رد الاعتبار للعلم، ومنه للمنظومة التربوية؛ منظومة تسمح بتعليم النشء التفكير وتكوين أجيال من الباحثين والمبدعين، وتحضير كفاءات المستقبل، وليس تلقين الدروس وتوزيع الشهادات فحسب. ولا يمكن تحقيق أي تقدم جدي للاقتصاد الوطني بدون التشخيص الجريء لمشاكل وعيوب قطاع التربية، والتنفيذ الحازم وبدون تردد لإصلاح عميق للمدرسة الجزائرية لكي تكون متكيفة مع المعايير الدولية. ولأن قطار التطور المتسارع اليوم (بسبب ثورة التكنولوجيات الجديدة) لا ينتظر المسوفين والمماطلين، يصبح كل تأخر في العمل على تجسيد هذا الإصلاح مقرونا بثمن باهض تدفعه الأجيال القادمة ويرهن بشدة مستقبل البلاد.

ولنا أن نتساءل في الأخير: ما هي درجة وعي السلطات العمومية بخطورة التحديات التي تواجهها البلاد الآن (لاسيما الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الوطني وتعطيل قدرته على الصعود)، وبأهمية الرهانات التي تنتظرها في المديين المتوسط والبعيد (لاسيما كيفية تعبئة الوسائل المتوفرة واستغلال هوامش المناورة المتاحة لوضع الاقتصاد على درب النمو المستديم قبل اضمحلال تلك الوسائل

وانعدام هذه الهوامش، أي قبل بداية العد العكسي لنهاية ما تبقى من الثروة **النفطية، ومن ثمة التقلص الشديد لموارد الدولة الخارجية)؟**

جداول ملحقة

جدول رقم 13: أهم الفعاليات المشمولة بالأغلفة المالية المخصصة للفترة 2005- 2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC)

القطاع /الفعالية	الموجود	البرنامج الجاري PSRE	البرنامج الجديد PCSC	البرنامج الجاري والبرنامج الجديد
التربية				
- مدارس ابتدائية	16899	-	100	100
بطاقة استيعاب بالأقسام	127473	-	-	-
- أقسام	-	5555	800	6355
- مدارس أساسية (إكماليات)	3740	309	620	929
- مؤسسات التعليم الثانوي	1381	134	300	434
- مطاعم مدرسية	7950	598	700	1298
- نصف داخلي	1309	285	350	635
- داخليات	896	65	100	165
- منشآت رياضية	-	-	500	500
التعليم العالي				
- أماكن بيداغوجية	660000	101000	130000	231000
- أسرة إيواء	660000	101000	130000	231000
- مطاعم مركزية	23	08	10	18
- مقرات مديريات الخدمات الجامعية	-	-	30	30
الصحة				
- مستشفيات	187	08	07	15
- مراكز استشفائية جامعية	13	-	-	-
- مؤسسا استشفائية متخصصة في طب العظام	32	-	02	02
- عيادات متعددة الخدمات		05		
- مراكز الصحة والأمومة	513	13	50	55
- مراكز تصفية الكلى	1280	4	100	113
- مراكز مقاومة السرطان	77	-	-	04
-مراكز المصابين بحروق	02	-	02	02
- مراكز أمراض القلب وجراحة القلب للأطفال	01	-	02	02
- مراكز أمراض الشيخوخة	-	-	02	02
- مركبات "الأمهات-الأطفال"	-	-	05	05
- معهد السرطان	-	-	05	05
- معهد الكلى	-	-	01	01
- مراكز المراقبة الصحية عبر الحدود	12	-	01	01
- المعهد الإفريقي للتكوين شبه الطبي	-	-	06	06
			01	01

الشبيبة والرياضة				
- مخيمات الشباب	39	02	15	17
- بيوت الشباب	85	09	50	59
- دور الشباب	802	22	50	72
- قاعات متعددة التخصصات	163	-	15	15
- ملاعب متعددة الرياضات – OMS (5400 مقعد)	60	14	05	19
- ملاعب أخرى	676	-	-	-
- قاعات متعددة الرياضات	192	09	40	49
- مسابح مفتوحة (اولمبية أو نصف اولمبية)	62	09	30	39
- أحواض سباحة	57	125	100	225
- مركبات رياضية جوارية	144	134	100	234
- قاعات متخصصة	491	-	15	15
- ساحات لعب، أرضيات جوارية	2593	81	300	381
- مراكز ترفيه علمية	-	08	20	28
- CIAJ	48	-	05	05
- مراكز ثقافية		-		
- ملاعب ألعاب القوى	422	-	05	05
- ملاعب متعددة الرياضات	05	-	05	05
- مقرات مديريات الشباب والرياضة	3	-	04	04
	-	-	12	12
التكوين				
- مناصب تكوين	193915	18675	30000	48675
- داخليات	-	10	100	110
- تهيئة المؤسسات	-	-	250	250
- تخليص المؤسسات من مادة الأميونت	-	40	145	185
- إتمام إنجاز مؤسسات التكوين	-	-	12	12
العدالة				
- مجالس قضائية	36	11	03	14
- محاكم	192	24	10	34
- مؤسسات عقابية	128	18	40	58
- مراكز إيواء للعزاب	-	30	-	30
- مراكز المحفوظات (أرشيف)	-	05	05	
- مؤسسات في المحيط المفتوح	-	-	25	2510
- مراكز البحث الجنائي (الجنائي والقانوني)	-	-	02	02

السكن				
- مجموع السكنات	5.556.562	385.000	1.010.000	1.395.000
بما فيها:				
. السكن الاجتماعي	غ.م (غير معين)	130.000	120.000	250.000
. البيع بالإيجار	غ.م	55.000	80.000	135.000
. السكن التساهمي	غ.م	40.000	215.000	255.000
. السكن الترقوي	غ.م	45.000	175.000	220.000
. السكن الريفي	غ.م	115.000	275.000	390.000
. البناء الذاتي	غ.م	غ.م	145.000	145.000
الطاقة				
الكهربة Electrification				
- الربط Branchement	5.012.700	96.759	301.776	398.535
- شبكة النقل (كم)	15.514	9.802	19.814	29.616
توزيع الغاز				
- الربط	1.655.056	440.379	524.920	965.299
- شبكة النقل (كم)	4.764	2.447	905	3.352
- شبكة التوزيع (كم)	22.111	8.750	3.852	12.602
الري				
- سدود	103	10	01	01
بما فيها السدود الصغيرة	50	-	-	-
- التحويلات وعمليات الربط الكبيرة	12	05	05	10
- محطات التطهير	60	20	06	26
- السقي (المساحات القابلة للسقي بالهكتار)	177.000	105.000	غ.م	غ.م
الطرق *				
- الطول الكلي (كلم)	104.450	-	-	-
بما فيه:				
. طرق وطنية	27.338	-	-	-
. طرق ولائية	23.587	-	-	-
. طرق بلدية	53.525	216.500	-	216.500
- أجزاء طرق سيارة	106.500	97	35	132
- منشآت فنية	3.756			
- خطوط إضافية (Rocades) بـ 12 محول و11 منشأة فنية (كلم)	-	35	-	35
- التفاف حول المدينة Contournement de ville	-	12	-	12
- أشغال عصرنة شبكة الطرق وبناءات جديدة خاصة بها (كلم)	-	1908	370	2278

- أشغال دعم شبكة الطرق وإعادة تأهيلها (كلم)		3661	1400	5061
- دور صيانة الطرق	-			
- تأهيل طرق وطنية (كلم)	-	138	200	338
- تأهيل طرق ولائية وبلدية (كلم)	-	-	2000	2000
	-	-		
- وضع علامات لطرق الجنوب الكبير (كلم)			5000	5000
Balisage de pistes				4500
- إزالة العوائق للجنوب الكبير (كلم)	-	-	4500	542
	-	-	542	

المصدر: وزارة المالية

* يتضمن البرنامج أيضا أعمالا أخرى خاصة بالطرق والتي يمكن اعتبارها أهدافا غير مكممة (في أغلبها) أو مشاريع ثانوية، وهي:

- خط إضافي جنوب / سر علوي مفرق Bretelle (وهران)؛
- خط إضافي جنوب / محول الطريق الولائي 128 (تيزي وزو)؛
- عصرنة الطريق الوطني رقم 11 على مسافة 37 كلم، بما فيه 04 منشآت فنية؛
- إعادة الاعتبار لطرقات حضرية (تيارت)؛
- جعل الطريق الوطني رقم 13 مزدوج من سيدي بلعباس إلى حدود ولاية معسكر؛
- ربط الطريق الوطني رقم 77 بحدود ولاية جيجل وولاية سطيف على مسافة 13 كلم؛
- إنجاز نفق على الطريق الوطني رقم 43 (جيجل)؛

إنجاز جسر (Viaduc) للطريق الوطني رقم 77 (ميلة).

جدول رقم 14: أهم المشاريع المسجلة عند انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005 -2009

القطاعات / المشاريع	قوام المشاريع
الأشغال العمومية	
- إنجاز مجمل أجزاء الطريق السيار المتبقية	910 كلم
- إعادة الاعتبار لشبكة الطرقات (الوطنية والولائية) وتطويرها	6000 كلم
- تجسيد برنامج لصيانة الطرق	7000 كلم
النقل	
- تجهيز ميترو الجزائر وإنجاز الدراسات المتعلقة بتوسيعه	-
- عصرنة خط السكة الحديدية للشمال (Rocade Nord) "عنابة – وهران – الحدود المغربية"	
- كهربة الخطوط الموجودة بما فيها خط الشمال	1200 كلم
	2000 كلم
الموارد المائية	
- إنجاز سدود	08
- إنجاز منشآت التحويلات الكبرى للمياه (MAO، بوهارون، تاكسبت)	08
- إنجاز سدود صغيرة (ماسك Retenues collinaires)	350
- إنجاز عمليات كبرى متعلقة بصعود المياه (وادي سوف وورقلة)	02
التربية الوطنية	
- إنجاز أقسام	6955

- إنجاز ثانويات	434
- إنجاز مدارس أساسية	929
- إنجاز مطاعم مدرسية	1098
التعليم العالي	
- إنجاز مقاعد بيداغوجية	467000
- إنجاز أماكن إيواء	350000
- إنجاز مطاعم جامعية	26
السكن والتعمير	
- إنجاز سكنات اجتماعية	120000
- إنجاز سكنات "إيجار – بيع"	80000
- إنجاز سكنات اجتماعية تساهمية	215000
- إنجاز سكنات ريفية مدعمة	275000
- إنجاز سكنات الترقية العقارية	175000
- إنجاز سكنات البناء الذاتي	145000
الطاقة	
- التوصيل بشبكة الكهرباء (بيوت Foyers)	397700
- التوصيل بشبكة توزيع الغاز (بيوت)	964900

المصدر: وزارة المالية.

كما تضمن البرنامج المشاريع المسجلة التالية:

- القضاء على السكنات والتجهيزات العمومية الجاهزة الصنع لولايتي الشلف وعين الدفلى؛
- تحويل مدينة حاسي مسعود؛
- برنامج التجهيز العمومي للمدينتين الجديدتين سيدي عبدالله وبوينان؛
- تمويل الشاليهات المنجزة إثر زلزال 21 ماي 2003؛
- توصيل وحدات تحلية مياه البحر بشبكة التوزيع؛
- إعادة تقييم البرامج التكميلية للولايات؛
- تمويل النفقات المنجرة عن الفيضانات الأخيرة (2004).

جدول رقم 15: القوامان المالي والمادي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي - PCCE (البرنامج الموحد) 2010- 2014

القطاع / المشروع	القوام المالي للقطاع (مليار دينار)	القوام المادي للمشروع (حسب وحدة القياس)
التربية الوطنية	852	
- إنجاز مدارس ابتدائية		3100
- إنجاز إكماليات		1100
- إنجاز ثانويات		840
- تزويد مؤسسات بالنظامين الداخلي ونصف الداخلي والمطاعم		2000

التعليم العالي	768	
- إنجاز مقاعد بيداغوجية		600000
- إنجاز أماكن للإيواء		400000
- إنجاز مطاعم جامعية		44
التكوين والتعليم المهنيان	178	
- إنجاز معاهد		220
- إنجاز مراكز للتكوين		82
- إنجاز مؤسسات مزودة بالنظام الداخلي		58
الصحة	619	
- إنجاز مستشفيات		173
- إنجاز مركبات متخصصة للصحة		45
- إنجاز عيادات متعددة الاختصاصات		377
- إنجاز قاعات علاج		1000
- إنجاز مدارس للتكوين شبه الطبي		17
السكن	3700	
- إنجاز مساكن إيجارية		500000
- إنجاز مساكن ترقوية		500000
- إنجاز مساكن للقضاء على السكن الهش		300000
- إنجاز مساكن ريفية		700000
الطاقة	350	
- ربط بيوت بشبكة الغاز الطبيعي		2000000
- ربط بيوت بشبكة الكهرباء		400000
الري	2060	
- إنجاز سدود		35
- عمليات تحويل للمياه		25
- محطات للتصفية		34
- عمليات تزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفياضنات		3000
- محطات لتحلية مياه البحر		08
التضامن الوطني	40	
- إنجاز مؤسسات متخصصة لفائدة الأشخاص المعوقين		70
- إنجاز منشآت أساسية لفائدة الأشخاص في شدة		40
الشباب والرياضة	380	
- إنجاز ملاعب لكرة القدم		80
- إنجاز مركبات جوارية		750
- إنجاز قاعات متعددة الخدمات		160
- إنجاز مسابح		400
- إنجاز فضاءات للعب		3500
- إنجاز نزول ودور للشباب		230

- إنجاز مركبات للتسلية العلمية		150
المجاهدون - إنجاز مراكز للراحة - إنجاز قاعات للعلاج وإعادة التأهيل - إنجاز متاحف ومركبات تاريخية - إعادة تأهيل مواقع تاريخية - تهيئة مقابر للشهداء	19	 09 - 17 34 40
الشؤون الدينية - إنجاز مسجد الجزائر العظم - إنجاز مساجد أخرى ومراكز ثقافية إسلامية - إنجاز مدارس قرآنية - ترميم مساجد تاريخية	120	 01 80 17 17
الثقافة - إنجاز دور ومركبات ثقافية - إنجاز مكتبات - إنجاز مسارح - معاهد للموسيقى ومدارس للفنون الجميلة - إنجاز مراكز للتسلية العلمية	140	 40 340 44 12 156
الاتصال تحسين تجهيزات الإذاعات والتليفزيون وشبكاتها للبث	106	 -
الأشغال العمومية - استكمال الطريق السيار شرق- غرب - إنجاز طرق سريعة مكملة للطريق السيار - إنجاز عمليات إزدواجية لطرق وطنية - إنجاز طرق جديدة - تحديث وترميم طرق - إنجاز وتحديث موانئ للصيد البحري - كسح وتدعيم موانئ - تعزيز مطارات	3132	 - 830 كلم 700 كلم 2500 كلم 8000 كلم 20 25 03
النقل - إنجاز 17 خطا للسكك الحديدية - إتمام عملية كهربة خط السكة الحديدية الاجتنابي الشمالي - إزدواجية السكك الحديدية على مستوى منطقة الجنوب الغربي - تسليم ميترو الجزائر - تسليم ميترو وهران - إنجاز الترامواي في 14 بلدة	2816	 6000 كلم - 800 - -

- استحداث مؤسسات جديدة للنقل الحضري - إنجاز محطات برية - تحديث مطارات - توسعة موانئ		- 27 35 08 04
تهيئة الإقليم والبيئة - إنجاز أربع مدن جديدة - القيام بعمليات للمحافظة على البيئة، بما في ذلك تسيير النفايات	500	 - -
مشاريع مختلفة متعلقة بتحسين الخدمة العمومية خاصة بـ: - الجماعات المحلية – الأمن الوطني – الحماية المدنية * إنجاز 04 مقرات للولايات، 103 مقرات للدوائر، 06 مراكز لتكوين المستخدمين؛ * إنجاز 450 مقرا لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، و180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود، ووحدات جمهورية للأمن؛ * إنجاز 330 وحدة للحماية المدنية - العدالة * إنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم، ومدارس للتكوين * إنجاز 120 مؤسسة عقابية * تحديث وسائل عمل العدالة	895 379	
المالية - إنجاز 250 هيكلا للضرائب - إنجاز 70 هيكلا للخزينة - إنجاز 50 هيكلا للجمارك - إنجاز مصالح جديدة لمسح الأراضي	295	
التجارة - تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة - تأهيل 250 سوقا للبيع بالجملة وبالتجزئة	39	
إدارة العمل تعزيز وتحديث الوسائل الخاصة بالمراقبة والضبط	56	
دعم التنمية الاقتصادية - الفلاحة * إنجاز مغروسات غابية على مساحة 360.000 هكتار؛ * إنجاز مغروسات رعوية على مساحة 70.000 هكتار؛ * إنجاز مغروسات للزيتون على مساحة مليون هكتار؛ * دعم برنامج التنمية الفلاحية عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله - الصيد البحري مرافقة تطوير النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة * مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة (16 مليار دينار) * دعم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة (80	1000 16 100	

مليار دينار)، أو في شكل قروض بنكية ميسرة (يمكن أن تصل إلى 300 مليار دينار) - تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية، ومناطق للنشاط ، وتعزيز قدرات التقييس الصناعي	50	
مكافحة البطالة - دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل (150 مليار دينار) - دعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة (80 مليار دينار) - تراتيب التشغيل المؤقت (130 مليار دينار)	360	
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال - تطوير البحث العلمي - تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين - إقامة "الحكم الإلكتروني"	100 50 100	
المجموع (المالي)	19.220	

المصدر: معد وفقا للمعطيات المستخلصة من بيان السياسة العامة للحكومة – أكتوبر 2010.

قائمة المراجع

كتب

1- أوهمي. أ.، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود، الدار العربية للعلوم، بيروت -لبنان، 2006.

2 - بارو ر.، محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.

3 - جربسات ح.، موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- مصر، 1995.

4 - دراز ح.ع.، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2003.

5 - سليه ف.، الأخلاق والحياة الاقتصادية، ترجمة الدكتور عادل العوّا، منشورات عويدات، باريس- فرنسا، 1980.

6 - عكوم إ.ف.، إدارة الحكم والعولمة - وجهة نظر اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية العدد 117 - 2006 .

7- فون ميزس ل.، السياسة الاقتصادية - أراء لليوم وللغد، ترجمة د. حازم نسيبة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.

8- كروجمان ب.، تحليل النظريات الاقتصادية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة- مصر، 2007.

9- كينز ج.م.، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991.

10 - الهيتي ن.ع. والخشالي م.ع.، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006.

11- Barre R. et Fontanel J., Principes de politique économique, OPU, Alger, 1993.

12- Bakouche S., La relation éducation – développement, éléments pour une théorie, OPU, Alger, 2009.

13- Bellataf M., Economie du Développement , OPU, Alger, 2010.

14- Bialés M., Leurion R. et Rivaud J-L., L'Essentiel de l'Economie, Berti Editions, Alger, 2007.

15- Blancheton B., Les politiques économiques, Dunod, Paris, 2006.

16- Boudjema R., Economie du développement de l'Algérie 1962-2010, El Khaldounia, Alger, 2011.

17- Bouzidi A., Economie algérienne – Eclairages , ENAG Editions, Alger, 2011.

18- Chomsky N., Le profit avant l'homme , Fayard, Paris, 2003.

19-Crozet M. et Lafourcade M., La nouvelle économie géographique, La Découverte, Collection Repères, Paris, 2009. http://www.cairn.info/la-nouvelle-economie-geographique--9782707152152.htm

20- Dahmani M., Les voies de développement dans l'impasse, OPU, Alger, 1987.

21- Dellas J-P., Economie contemporaine, Editions Marketing, Paris, 1992.

22- Deubel P. (sous la direction de), Dictionnaire d'analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson Education, Paris, 2009.

23- Devillebichot G., Clefs pour l'économie politique, Editions Seghers, Paris, 1975.

24-Echaudemaison C-D. (sous la direction de), Dictionnaire d'Economie et de sciences sociales, BERTI Editions, Alger, 2009.

25- Farvaque E. et Paty S., Economie de la démocratie, De Boeck Université, Bruxelle (Belgique), 2009.

26- Fontanel J., Analyse des politiques économiques, OPU, Alger, 2005.

27- Fontanel J., Evaluation des politiques publiques, OPU, Alger, 2005.

28- Fontanel J., Géoéconomie de la globalisation, OPU, Alger, 2005.

29- Hoorens D. et Chevalier C., L'enjeux économique de l'investissement public et de son financement – La spécificité du secteur local, L.G.D.J, Paris, 2006.

30- IFACI/IAS (Institut français des auditeurs consultants internes / Institut de l'audit social), Les mots de l'audit, Editions Liaisons, Paris, 2000.

31-Landais B., Leçons de politique budgétaire, De Boeck et Larcier s.a., Département De Boeck Université, Paris- Bruxelles, 1998 .

32-Le Page J-M., Lecaillon J-D. et Ottavj C., Économie contemporaine: Analyse et diagnostics, Editions De BOECK, Paris- Bruxelles, 2008.

33-Lévy-Lambert H. et Guillaume H., La rationalisation des choix budgétaires, PUF, Paris, 1971.

34- Mihoubi S., L'Algérie au futur, Dar Ettakafa, Alger, 1992.

35- Mokhtar K., Le développement local, OPU, Alger, 2012.

36- Paul J-J., Economie de l'éducation, Armand Colin, Paris, 2007.

37-N'Gakosso A., Corruption, fraude, évasion fiscale et croissance, L'Harmattan, Paris, 2009.

38-Perkins D.H., Radelet S. et Lindauer D.L., Economie de développement, Editions De Boeck, Bruxelles-Belgique, 2006.

39-Philip L. (sous la direction de), Dictionnaire encyclopédique de finances publiques, Economica, Paris, 1991.

40-Prager J-C. et Thisse J-F., Économie géographique du développement, Collection Repères, 2010. http://www.cairn.info/economie-geographique-du-developpement--9782707166692.htm

41- Rezig A., Algérie, Brésil, Corée du Sud, Trois expériences de développement, OPU, Alger, 2006.

42- Sari D., La crise algérienne économique et sociale – Diagnostic et perspective, Publisud, Paris, 2001.

43- Schultz T.W., Il n'est de richesse que d'hommes – Investissement humain et qualité de la population , Bonnel Editions, Paris, 1983.

44- Sid Ahmed A., Développement sans croissance – L'expérience des économies pétrolières du Tiers-Monde, OPU-PUBLISUD, Alger-Paris, 1983.

45- Stiglitz J.E., La grande désillusion , Fayard, Paris, 2003.

46- Stiglitz J. E., Quand le capitalisme perd la tête, Fayard, Paris, 2003.

47- Teulon F., Vocabulaire économique (Collection Que sais-je), Editions Bouchène, Alger, 1996.

48- Watts M., L'économie de marché, Grand-Alger-Livres (GAL), Alger, 2007.

دراسات – مقالات– رسائل – مداخلات

1- رضوان س.، القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل، مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، العدد 109، مارس 1988، ص.ص. 41 - 65.

2- عزي ل.، قراءة وعرض لكتاب د. مصطفى مقيدش ("الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد")، مجلة دراسات اقتصادية العدد 9- جويلية 2007، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر، ص.ص. 7 - 19 .

3- عيسى م.ع.ش.، دور الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاصة على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54 ربيع 2011 ، إصدار الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، ص.ص. 28 - 50.

4- العسكري س.، "رأس المال الثقافي"، مفهوم جديد وتناقضات عابرة، مجلة العربي، العدد 556 - مارس 2005، إصدار وزارة الإعلام لدولة الكويت، ص.ص. 8- 13.

5- مراد ن.، الاستثمار في رأس المال الفكري - مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية العدد 10 - مارس 2008، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر، ص. ص. 73 - 84.

6- مصيطفى ب.، الفساد الاقتصادي - مدخل إلى المفهوم والتجليات، مجلة دراسات اقتصادية العدد 6 - جويلية 2005، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر، ص. ص. 9 - 22.

7-Abdih Y., Le fort taux de chômage des jeunes alimente les troubles dans tout le Moyen-Orient, FD- Finances & Développement, FMI, Juin 2011, pp. 36-38.

8-Achouche M. et Kherbachi H., Détermination du taux de change d'équilibre par les fondamentaux de l'économie pour l'Algérie : approche par un modèle dynamique stochastique d'équlibre général, Cahiers du CREAD N°75/2006, Bouzaréah, Alger, pp. 109-148.

9-Adair A., et Bellache Y., Emploi et secteur informel en Algérie : déterminants, segmentation et mobilité de la main d'œuvre, in Région et développement n°35-2012, pp.121-149. http://region-developpement.univ-tln.fr/fr/pdf/R35/7_ADAIR.pdf&rct=j&frm=1&q=&esrc=s&sa=U&ved=0ahUKEwjag-2Li6PLAhXItxoKHdO2B2UQFggTMAA&usg=AFQjCNGAUjKcg3k5gjV8-MHmLYSYRsyo4g

10-Allahoum A., Le taux de change réel d'équlibre, le niveau de développement, la soutenabilité de la dette en Algérie : une analyse économétrique (1975-1997), Cahiers du CREAD N°75/2006, Bouzaréah, Alger, pp.149-165.

11-Allogo R.A., Au-delà de l'économie géographique : les nouvelles politiques d'infrastructures de transport au Gabon, Thèse de doctorat en sciences économiques soutenue le 15 décembre 2011, Université Lille I (France), Ecole doctorale SESAM, Laboratoire CLERSE UMR 8019. https://ori-nuxeo.univ-lille1.fr/nuxeo/site/esupversions/0bffe626-fb72-484e-b384-5d44a23e6e4c

12-Bayoudh M., INVESTISSEMENT EN INFRASTRUCTURE PUBLIQUE ET CROISSANCE EN TUNISIE: UNE ANALYSE EN ÉQUILIBRE GÉNÉRAL CALCULABLE, Thèse présentée à la Faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval pour l'obtention du grade de Philosophiae doctor (Ph.D.), DÉPARTEMENT D'ÉCONOMIQUE FACULTÉ DES SCIENCES SOCIALES, UNIVERSITÉ LAVAL QUÉBEC, 2012. http://www.google.fr/search?sourceid=navclient&hl=fr&ie=UTF-8&rlz=1T4TSEA_frDZ311DZ430&q=MOHAMED+BAYOUDH%2c++INVESTISSEMENT+EN+INFRASTRUCTURE+PUBLIQUE+ET+CROISSANCE+EN+TUNISIE%3a+UNE+ANALYSE+EN+%c3%89QUILIBRE+G%c3%89N%c3%89RAL+CALCULABLE

13-Bellache Y., L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages : le cas de Bejaia, thèse de doctorat en sciences économiques soutenue à l'université Paris-Est Créteil (France), 2010. https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00593812/document

14-Bellal S., Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie - Une approche en termes de régulation, thèse de doctorat soutenue le 03 mars 2011 à l'université Lumière de Lyon 2 (faculté de gestion et de sciences économiques – LaboratoireTRIANGLE). http://www.google.fr/search?hl=fr&tbo=d&output=search&sclient=psyab&q=Samir+Bellil+%2C+Essai+sur+la+crise+du+r%C3%A9gime+rentier+d%E2%80%99accumulation+en+Alg%C3%A9rie+

15-Bellal S., Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements, Revue du chercheur n°06/2008, université Kasdi Merbah, Ouargla, pp.01-09. http://rcweb.luedld.net/rc6.htm

16-Benabdallah Y., Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement, Communication présentée au colloque organisé à Rabat (Maroc) les 17 et 18 octobre 2008 par la Commission Economique pour l'Afrique des Nations-Unies (UNECA), le Gate UMR 5824 du CNRS, l'Université Lumière Lyon 2, l'Organisation Mondiale du Commerce, pp.1-25. http://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Benabdallah.pdf

17-Benabdallah Y., Croissance économique et dutch disease en Algérie, Cahiers du CREAD N°75/2006, Bouzaréah, Alger, pp. 9-41.

18-Ben Bitour A., Un regard historique sur le rééchelonnement de la dette extérieure, dans « Le développement économique de l'Algérie – Expériences et perspectives », ouvrage collectif sous la direction de Taieb Hafsi, Casbah-Editions, Alger, 2011, pp.101- 118.

19-Ben Bitour A., D'une économie basée sur les ressources à un développement équilibré, dans « Le développement économique de l'Algérie – Expériences et perspectives », ouvrage collectif sous la direction de Taieb Hafsi, Casbah-Editions, Alger, 2011, pp.189 - 195.

20-Berthomieu C., Dépenses publiques, croissance et soutenabilité des déficits et de la dette extérieure - Etude de cas pour six pays riverains de la Méditerranée: Tunisie, Maroc, Turquie, Liban, Israël, Egypte, Research n°FEM 21-39n, July 2004, CEMAFI, Université de Nice. http://www.femise.org/PDF/a021/fem2139-cemafi-anx.pdf

21-Boissieu (de) C. et Gubian A., Les indicateurs de la politique budgétaire et fiscale - Application au cas français, Revue de l'OFCE. N°9, 1984. pp. 81-124.http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ofce_07516614_1984_num_9_1_1

22-Bouklia-Hassane R., Le taux de change réel d'équlibre, le niveau de développement, la soutenabilité de la dette en Algérie : un commentaire, Cahiers du CREAD N°75/2006, Bouzaréah, Alger, pp. 167- 173.

23-Bouthevillain C. et Schalck C., Quels indicateurs budgétaires pour quels objectifs de politique économique ? , Bulletin de la Banque de France n° 168, décembre 2007 , PP.53-67. http://www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/archipel/publications/bdf_bm/etudes_bdf_bm/bdf_bm_168_etu_3.pdf

24-Bouthevillain C. et Garcia S., Limites des méthodes d'évaluation et pertinence du concept de déficit public structurel, Revue française d'économie. Volume 15 N°1, 2000. pp. 75-121. http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_2000_num_15_1_1443

25-Cannac Y., Dépense publique, dépense privée, Revue française de finances publiques n°77 – Mars 2002, L.G.D.J/CNRS, Paris, pp. 9 - 15.

26-Chatelus M., L'Etat, dans : « Dix grands problèmes économiques contemporains », ouvrage collectif sous la direction de M. Chatelus et J. Fontanel, OPU, Alger, 1993.

27-Chevauchez B., La dépense publique, au cœur de nos systèmes de finances publiques, Revue française de finances publiques n°77 – Mars 2002, L.G.D.J/CNRS, Paris, pp. 27 – 32.

28-Davis J. et autres , Les fonds pétroliers, des problèmes sous couvert de solutions ? in: Finance et Développement - F & D, FMI, décembre 2001, pp.56-59.

29-Denis C., De l'état stationnaire à la décroissance : histoire d'un concept flou, L'Économie politique, 2004/2 no 22, pp. 76-96. DOI : 10.3917/leco.022.0076 http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2004-2-page-76.htm

30-Diamond J., From program to performance budgeting : the chalenge for emerging market economies, IMF working paper, june 2003, pp. 2 – 27. http ://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03169.pdf

31-Djoufelkit H., Rente, développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence française de développement-AFD, Département de la Recherche, juin 2008, pp. 2-25. http://www.afd.fr/webdav/site/afd/shared/PUBLICATIONS/RECHERCHE/Scientifiques/Documents-de-travail/064-document-travail.pdf

32-Fujita M. et Thisse J-F., Economie géographique, problèmes anciens et nouvelles perspectives, Annales d'économie et de statistique n°45- 1997, pp.37-87. http://annales.ensae.fr/anciens/n45/vol45-03.pdf

33-Hamadache H., Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie – « Syndrome hollandais et échangeabilité », thèse de Master of Science du Centre International de Hautes Etudes Méditerranéennes CIHEAM – Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier IAMM n° 103 – 2010.
http://www.iamm.fr/ressources/opac_css/doc_num.php?explnum_id=3488

34-Hamdad T., Politique budgétaire et croissance : Référence au cas d'un pays rentier, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université de Tizi-Ouzou, Algérie. PP. 1-17.
http://www.ummto.dz/IMG/pdf/COMMUNICATION.pdf

35-Isli M.A., La création d'Entreprises en Algérie, Les cahiers du CREAD n°73-2005 Bouzaréah, Alger, pp. 51-70.

36-Kouadio K.H., INTEGRATION ECONOMIQUE DEVELOPPEMENT ET CROISSANCE, thèse de doctorat soutenue publiquement le 3 mars 2008, U.F.R. de SCIENCES ÉCONOMIQUES, UNIVERSITÉ PARIS I .PANTHÉON .SORBONNE. http://halshs.archivesouvertes.fr/docs/00/27/43/04/PDF/Kouadio_kouassi_these.pdf

37-Loungani P. et Razin A., L'investissement direct étranger est-il bénéfique au pays en développement ?, Finance et Développement - F&D, FMI, juin 2001, pp.6-9.

38-Masou R., ANALYSE DE LA PERFORMANCE PUBLIQUE DANS LE CADRE DE LA REFORME BUDGETAIRE DE l'ETAT : LE CAS DE « L'EXPERIENCE FRANÇAISE *:* LA LOLF », Thèse de doctorat en sciences économiques et de gestion soutenue le 16 décembre 2011 à l'école doctorale OMI (Organisation, Marchés, Institutions), Université Paris-Est Marne La Vallée. www.theses.fr/2011PEST0063

39-Mebtoul A., Bilan des politiques économiques de 1963 à 2010, dans « Le développement économique de l'Algérie – Expériences et perspectives », ouvrage collectif sous la direction de Taib Hafsi, Casbah Editions, Alger, 2011, pp. 47 – 71.

40-Messod A., Nouvelles frontières – Les pays à faibles revenus se mondialisent, mais restent confrontés à d'importants défis, Finances et développement - F&D, FMI – Septembre 2008, pp. 9 – 14.

41-Ministère des finances - Algérie, Communication sur l'évolution récente de l'économie Algérienne - 4 novembre 2009 - N4191//MF/DGPP.
http://www.mf.gov.dz/rubriques/42/Prévision-et-Politiques.html

42-Ministère des finances (algérien) et Banque mondiale, Communication sur le Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires en Algérie (MSB), Tunis 26 et 27 juin2006.http://www1.worldbank.org/publicsector/civilservice/frenchadmin/Pr%E9sentationAlg%E9rie.pdf

43-Musette-Belhouari D., Les pratiques informelles des femmes en milieu urbain : le cas algérien, dans « Informalisation des économies maghrébines – Volume 1 », CREAD, Bouzaréah, Alger, 2006, pp.119-150.

44-Musette M.S., et Charmes J., Une stratégie d'adaptation à la crise du travail ou une limite aux politiques actives ?, dans « Informalisation des économies maghrébines – Volume 1 » , CREAD, Bouzaréah, Alger, 2006, pp.07-10.

45-Nagaraj R., Varoudakis A., Véganozonès M-A., Infrastructure et performances de croissance à long terme : le cas des États de l'Inde, ANNALES D'ÉCONOMIE ET DE STATISTIQUE. – N° 53 – 1999. http://annales.ensae.fr/anciens/n53/vol53-05.pdf

46-OCDE, « Chapitre 6. L'investissement en infrastructures : liens avec la croissance et rôle des politiques publiques », Réformes économiques 1/2009 (n° 5), Ed. de l'OCDE, pp. 169-186. www.cairn.info/revue-reformes-economiques-2009-1-page-169.htm.

47-Philippe M. et Quinet A., Dépenses publiques et croissance, Revue française d'économie. Volume 7 N°3, 1992. pp. 29-60.
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfeco_0769-0479_1992_num_7_3_1314

48-Sain-Laurent B. de, PME au Maghreb, un univers mal connu, mais très attendu pour la création d'emplois et de richesses, afkar/idées – Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe, n°24- Invierno 2009/2010, pp. 62 – 65. www.afkar-ideas.com/wp-content/uploads/files/3-24-17-fr.pdf

49-Shearmur R., Infrastructures: le revers terne de la croissance, INRS, Université du Québec, Conférence ASDEQ, 2-4 Mai 2012 ; pp 1-14. http://www.economistesquebecois.com/files/documents/2s/c7/shearmur.pdf

50-Stadelmann D., La fonction de production Cobb-Douglas - illustration de ses propriétés mathématiques importantes pour l'analyse économique, Université de Fribourg, Faculté des sciences économiques et sociales, Année académique 2003-2004. http://student.unifr.ch/ceses/images/Protokolle,%20Dokumente/Fonction_de_production_cobb-douglas.pdf

51-Varoudakis A., Véganzonès M-A, Mitra A., Croissance de la productivité et efficacité technique dans l'industrie manufacturière des Etats de l'Inde. Le rôle des infrastructures. In: Revue économique. Volume 49, n°3, 1998. pp. 845-855.
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_0035-2764_1998_num_49_3_410015

تقارير ووثائق عمل لهيئات ومنظمات وطنية ودولية

1 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 9، ديسمبر 2009. www.bank-of-algeria.dz

2 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010.

3- مجلس الاقتصادي والاجتماعي- الجزائر، رأي رسمي متعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة، الجريدة الرسمية رقم 30 بتاريخ 25 أبريل 1999.

4- مصالح الوزير الأول - الجزائر، تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008. http://www.premier-ministre.gov.dz/ , http://www.cg.gov.dz/

5- مصالح الوزير الأول، تقرير متعلق بحصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009، أوت 2009.

6- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

7- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية - الجزائر، خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967- 1978، ماي 1980.

8- Banque d'Algérie, Rapport 2006 – Chapitre 4 : Finances publiques. www.bank-of-algeria.dz

9- Banque d'Algérie, Rapport 2007 – Chapitre 5 : Finances publiques.

10- Banque d'Algérie, Données économiques et financières 2008 – 2009.

11- Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au second semestre de 2009.

12- Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au second semestre de 2010.

13- Banque mondiale (Groupe pour le Développement socioéconomique - Région Moyen Orient et Afrique du Nord), Algérie : Une Revue des dépenses publiques, Rapport N° 36270 – DZ, 15 août 2007, volume 1. www.banquemondiale.org/ , www.worldbank.org/

14- Baquiast J.P., Rapport de la Commission Croissance et Développement, dans « Pour une Europe intelligente – solidarité et puissance ». http://www.europesolidaire.eu/article.php?article_id=63

15- Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement (CENEAP) -Algérie, Séminaire sur la sécurité alimentaire en Algérie. ceneap.com.dz

16-Cunha J.D. et Linder A., Développement humain, Banque africaine de développement – BAD, 2012. www.afdb.org/

17- Didier M. et Prud'homme R., Infrastructures de transport, mobilité et croissance, *CONSEIL D'ANALYSE ÉCONOMIQUE* © La Documentation française. Paris, 2007. http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/074000501/0000.pdf

18- Fonds monétaire international - FMI, Algérie : questions choisies, Rapport N° 06 /101 du mois de mars 2006. www.imf.org/external/french/index.htm

19- FMI, Algérie : questions choisies, Rapport N° 05/52 du mois de mai 2006.

20- FMI, Algérie : Consultation de 2010 au titre de l'article IV, Rapport N° 11/39 du mois de mars 2011.

21- FMI, Algérie : questions choisies, Rapport N° 07/61 du mois de février 2007.

22- Institut national de la statistique et des études économiques – INSEE, France, Population active 2008.
http://www.insee.fr/fr/themes/document.asp?ref_id=T10F041

23- Ministère des finances (MF) – Algérie, Rapport de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2000. www.mf.gov.dz/

24- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2001, Octobre 2000.

25- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2002, Septembre 2001.

26- MF, Rapport de présentation de l'avant-projet de loi de finances pour 2003, Août 2002.

27- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2004, Septembre 2003.

28- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2005, Septembre 2004.

29- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2005.

30- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2006, Octobre 2005.

31- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2007, Septembre 2006.

32- MF, Note de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2007.

33- MF, Rapport de présentation du projet de loi de finances pour 2008, Septembre 2007.

34-MF, Note de présentation du projet d'ordonnance portant loi de finances complémentaire pour 2008.

35- MF, Note de présentation de l'avant-projet de loi de finances pour 2010.

36- MF, Note de présentation de l'avant-projet de loi de finances complémentaire pour 2010.

37- MF, Note de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2011.

38- MF, La situation économique et financière à fin 2001.

39- MF, La situation économique et financière à fin 2002.

40- MF, La situation économique et financière en 2003.

41- MF, La situation économique et financière à fin 2004.

42- MF, La situation économique et financière à fin mars 2005.

43- MF, La conjoncture au premier semestre 2005.

44 - MF, Note sur le programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) et la loi de finances complémentaire pour 2005 (projet), Juillet 2005.

45- MF, La situation économique et financière à fin septembre 2005.

46- MF, Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2009, Avril 2008.

47- MF, Finances Infos, Bulletin n° 11 – août 2008.

48- MF, Finances Infos, Bulletin n° 12 – septembre 2008.

49- MF, Finances Infos, Bulletin n° 13 – octobre 2008.

50- MF, Finances Infos, Bulletin n° 14 – novembre 2008.

51- MF, Finances Infos, Bulletin n° 17 – février 2009.

52- Musette M.S., ISLI M.A. et Hammouda N., Marché du travail et emploi en Algérie, Bureau de l'Organisation Internationale de Travail, Octobre 2003.
http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/download/marche_travail.pdf

53- Office National des Statistiques (ONS) – Algérie, Quelques agrégats 2000 – 2009. http://www.ons.dz/

54- ONS, Comptes des opérations avec le reste du monde, période 2000-2009.

55- ONS, Quelques agrégats 2001 – 2010.

56- ONS, Evolution globale de l'indice des prix à la consommation au niveau national de 1990 à 2008.

57- ONS, Indice des prix à la consommation : évolution 2002 -2011.

58- ONS, Production intérieure brute et ses emplois de 2000 à 2010.

59- ONS, Production intérieure brute (SCN) et son affectation de 2000 à 2010.

60- ONS, Tableaux Economiques d'Ensemble de 2001 à 2009.

61- ONS, Emploi et chômage au 4ème trimestre 2009.

62- ONS, Emploi et chômage au 4ème trimestre 2010.

63- ONS, Quelques indicateurs d'endettement 1998 – 2005.

64- ONS, Démographie algérienne – 2010.

65- ONS, Le premier recensement économique – Résultats définitifs de la première phase, Alger, juillet 2011.

66-L'Observateur OCDE, Guide de l'utilisateur, mai 2008. http://www.oecd.org/dataoecd/33/18/40691087.pdf

67- Organisation Internationale du travail – OIT, Emploi: Le Taux de Chômage Mondial Restera Élevé en 2011, selon le BIT.
http://www.ilo.org/actrav/info/pr/WCMS_151257/lang--fr/index.htm

68- Premier Ministère – Algérie, Plan d'Action du Gouvernement pour la mise en oeuvre du Programme du Président de la République (année 2009).
http://www.premier-ministre.gov.dz/

69- Santi E. et Ben S., « Indicateurs de développement de la Banque mondiale », 2009. Cités par Romdhane et Shaw, Libérer le potentiel de l'Afrique du nord grâce à l'intégration régionale : défis et opportunités, Banque africaine de développement (BAD), 2012.
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Unlocking%20North%20Africa%20RI%20FR%20Final.pdf

70- Secrétariat du conseil du trésor- Québec, Guide sur les indicateurs , Bibliothèque nationale du Canada, 2003. http://www.tresor.gouv.qc.ca/fileadmin/PDF/publications/guide_indicateur.pdf

مراجع أخرى (منزلة من الإنترنت)

1-Abdesselam B., LA Politique de développement appliquée par l'Algérie au lendemain de son indépendance.
http://www.belaidabdesselam.com/?page_id=81

2-Dostaler G., L'héritage controversé du Keynésianisme, Les Nouveaux Cahiers du Socialisme, Mise en ligne le 01 mars 2011.

http://www.cahiersdusocialisme.org/2011/03/01/l%E2%80%99heritage-controverse-du-keynesianisme/

3-Gasser B., et Navarre F., L'IMPACT DES INVESTISSEMENTS EN INFRASTRUCTURE DE TRANSPORT SUR LA CROISSANCE, ECONOMIE ©OEST Synthèse, juiL-août 1991. http://temis.documentation.developpement-durable.gouv.fr/documents/temis/NS/NS_051_4.pdf

4-Le campus numérique des iut, Les théories de la croissance endogène, iuten ligne.net. http://public.iutenligne.net/economie/Simonnet/politique_economique/documents/chapitre5/croissance_endogene.html

5-Melchior, Pétrol et développement : une chance ou une malédiction ? Le seul cas de réussite des fonds pétroliers : le fonds norvégien, Société Générale, (2004), "Norvège : vive la hausse du cours du pétrole !", (Novembre), Analyse mensuelle. http://www.melchior.fr/Le-seul-cas-de-reussite-des-fo.5164.0.html

6-Mucherie M., Equivalence récardienne ou effet Ricardo-Barro, Melchior, le site des sciences économiques et sociales. http://www.melchior.fr/Equivalence-ricardienne-ou-eff.3928.0.html

7- Saint-Laurent (de) B. , PME au Maghreb, un univers mal connu, mais très attendu pour la création d'emplois et de richesses, afkar/idées – Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe, n°24- Invierno 2009/2010, pp. 62 – 65. www.afkar-ideas.com/wp-content/uploads/files/3-24-17-fr.pdf

8-The Hisory of Economic Thought Website, The Hicks-Hansen IS-LM Model. http://cruel.org/econthought/essays/keynes/hickshansen.html

9- Véganzonès M-A., Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches, CERDI, Clermont Ferrand, (janvier 2000). http://www.google.com/search?source=ig&rlz=1W1TSEA_frDZ311&q=+Marie+Ange+VEGANZONES%2C+Infrastructures%2C+investissement+et+croissance+%3A&oq=&gs_l=